



إعداد

بسام علي أحمد ربابعة

١٩٩٥

الحريري وجهوده اللغوية

إعداد

بسام علي أحمد ربابعة

بكالوريوس لغة عربية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩١

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية من جامعة اليرموك
تخصص لغة ونحو

لجنة المناقشة

د. علي توفيق الحمد مشرفاً ورئيساً

أ.د. حنا جميل حداد عضواً

د. سلمان محمد القضاة عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى الشمعتين اللتين أضاءتا طريقي ؛ والدتي ووالدي ،
إلى رفيق الدرب ورحلة المعاناة ؛ إخوتي وأخواتي ،
إلى ذكري الذكريات ولواعج الحنين ؛ الماضي الجميل ،
إلى هاجس الهواجس وطيف الأحلام ؛ المستقبل المجهول .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ط
الفصل الأول : الحريري ومذهبه النحوي .	
أولاً : ترجمة موجزة للحريري	١
ثانياً : آراؤه واجتهاداته التي تفرد بها	٤
ثالثاً : موافقاته للنحاة ومخالفاته لهم في المسائل الآتية:	١٣
• الكلام	١٣
• الحرف	١٨
• علامات الفعل	١٩
• النكرة والمعرفة	٢١
• الأفعال	٢٣
• همزة الوصل	٢٦
• الإدغام	٢٨
• الوقف	٣٠
• الإعراب والبناء	٣١
• الحركة والحرف	٣١
• الأسماء الستة	٣٣
• الاسم المنقوص	٣٥
• التشبيه	٣٥
• جمع المذكر السالم	٣٨
• جمع المؤنث السالم	٤١
• حروف الجر	٤٢
• القسم	٤٦
• الإضافة	٤٦
• المبتدأ والخبر	٤٧

٥٠	 الاشتغال
٥٢	 الفاعل
٥٣	 نائب الفاعل
٥٥	 المفعول به
٥٧	 ظن وأخواتها
٥٧	 اسم الفاعل المنون
٥٨	 المفعول المطلق
٥٩	 المفعول له
٦١	 المفعول معه
٦٢	 الحال
٦٤	 التمييز
٦٦	 المخصوص بالمدح أو الذم
٦٧	 الظروف
٦٩	 الاستثناء
٧١	 لا النافية للجنس
٧١	 التعجب
٧٢	 التحذير
٧٢	 الحروف المشبهة بالفعل
٧٣	 كان وأخواتها
٧٥	 المنادى
٧٥	 الترخيم
٧٥	 التصغير
٧٦	 النسب
٧٦	 التوابع
٧٨	 الممنوع من الصرف
٧٩	 الضرورة الشعرية
٨٠	 العدد
٨١	 إعراب الأفعال

٨٣	الشرط.....
٨٤	البناء.....
٨٥	رابعاً : مذهبه النحوي.....
٩١	الفصل الثاني: الحريري والشواهد اللغوية.....
٩٢	أولاً : القرآن الكريم والقراءات.....
١٠٦	ثانياً : الحديث النبوي الشريف.....
١١٩	ثالثاً : أ- الشواهد الشعرية.....
١٢١	• الشواهد السليمة.....
١٢٨	• الشواهد السقيمة.....
١٢٨	أولاً: الشواهد المجهولة النسبة.....
١٣٠	ثانياً : الشواهد المتعددة النسبة.....
١٣٢	ثالثاً : الشواهد المتعددة الرواية.....
١٣٦	رابعاً : الشواهد المصنوعة.....
١٣٧	خامساً : الشواهد الشاذة.....
١٣٨	سادساً : شواهد الضرورة.....
١٣٩	ب- الأبيات الأخرى.....
١٣٩	١- الأبيات التي جيء بها للتمثيل والاستئناس.....
١٤٠	٢- أبيات المعاني.....
١٤١	٣- الأبيات التي عيبت على الشعراء.....
١٤٢	٤- الأبيات التي وهم فيها بغض الشعراء.....
١٤٢	٥- الأبيات التي تمثل فيها في موقف معين.....
١٤٣	٦- الأبيات التي رويت بحرفين.....
١٤٤	رابعاً : كلام العرب.....
١٥٤	الفصل الثالث : الحريري والتصويبات اللغوية.....
١٥٥	أولاً : أهمية درة الغواص.....
١٥٩	ثانياً : منهج الحريري في التصويبات.....

١٦٩	ثالثا : مسائل ردها الحريري وهي جائزة
١٧٠	١- سائر :بمعنى الجميع والباقي.....
١٧٢	٢- البارحة والليلة
١٧٤	٣- مسح الله ما بك ومصح
١٧٥	٤- المائدة والخوان
١٧٨	٥- أرياح وأرواح
١٨٠	٦- حوائج وحاجات
١٨٢	٧- مبيع ومبيع
١٨٥	٨- وحق الملح :لما يؤتم به وللرضاع
١٨٦	٩- ها وهاء
١٨٧	١٠- الماتم
١٨٩	رابعا :مسائل ردها الحريري وأصاب في ردها
١٨٩	١- حيازة الأجر أو إحازته ؟
١٩٠	٢- داعر أو ذاعر ؟
١٩٢	٣- نيا أو ذيا ؟
١٩٢	٤- دستور أو دستور ؟
١٩٤	٥- ارتضع بلبانه أو بلبنه ؟
١٩٥	٦- جبّة خلق أو خلقة ؟
١٩٥	٧- رميت عن القوس أو بالقوس ؟
١٩٧	٨- مئة ونيف أو ونيف ؟
١٩٩	٩- سمعت :الناس أو الناس ؟
٢٠٠	١٠- بات فلان أو نام ؟
٢٠٢	الخاتمة
٢٠٤	ملخص الرسالة بالعربية
٢٠٥	ملخص الرسالة بالأجنبية
٢٠٧	المصادر والمراجع



الحمد لله رب العالمين الذي ألهم العرب والمسلمين الاهتمام بالعربية، فجعلهم يعملون على حفظها وجمعها من أفواه العرب الخلف الأفاضل ؛ خدمة للقرآن الكريم ولغته الشريفة، التي تعهد رب العزة بحفظها ؛ فقال " **إِنَّا لَمَنْ لَزَلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَمَافِتُونَ**"^(١)؛ إذ إن الحفاظ على القرآن الكريم حفاظ على العربية، كما أن الحفاظ على العربية حفاظ على القرآن الكريم كذلك ، والصلاة والسلام على سيد الخلق ، وخاتم الأنبياء ، وأفضل البشر ، وأفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فإن أبا محمد القاسم بن علي الحريري المتوفى في السنة السادسة عشرة بعد المئة الخامسة للهجرة يُعدُّ من النحاة المغمورين ، الذين لم ينالوا عناية من الدراسة والبحث؛ فقد اهتم كثير من الدارسين والباحثين بسبويه والمبرد وابن جني ، وغيرهم من النحاة البصريين والكوفيين والمتأخرين في حين لم يهتموا بالحريري ، على الرغم من شهادة العلماء وأصحاب التراجم له؛ فهو " أحد أئمة أهل الأدب واللغة ... وأنشأ المقامات ومن تأملها علم أن صاحبها ومنشئها كان بحرا في علم النحو واللغة " (٢) .

إننا جميعا - مختصين وغير مختصين - نعرف الحريري أديبا ذا مكانة مرموقة في الأدب العربي ، فهو والهمذاني مثيلان ونظيران وعلمان مقترنان ، لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ إذ لا يذكر الهمذاني إلا ويذكر الحريري ، ولا تذكر المقامات إلا ويذكر الحريري كذلك ؛ فقد اقترن اسم الحريري بالمقامات ، فعرف بها واشتهر حتى طغت على شخصيته النحوية ، فكادت تحوها من الأذهان ؛ فالحريري نحويا مجهول عند الشاذين من طلبة العلم ، وشبه مجهول عند المختصين ، فالقلة القليلة هي التي تعرف الحريري نحويا ، في حين يعرف القاصي والداني الحريري أديبا .

إن أهم كتب الحريري اللغوية ملحة الإعراب وشرحها ، وهي منظومة نحوية لها ما يزيد على عشرين شرحا ، وبهذا فإن الحريري يكون قد سبق المشهورين من أصحاب المنظومات ، غير أن شهرته الأدبية طغت على الملحة فحجبته عن الروية ، فلم تعرف وتشتهر ، كما اشتهرت

(١) سورة الحجر : ٩.

(٢) إنباء الرواة ٢٣/٣ .

المنظومات النحوية الأخرى أما "درة الخواص في أوهام الخواص" فهو كتاب في التصويبات اللغوية، تتبع فيه الحريري الأخطاء اللغوية عند الخواص من أهل زمانه، فيبين وجه الخطأ فيها ثم صوبها، ولذلك كله اختار الباحث دراسة الجانب غير المشهور من شخصية الحريري، وهدف إلى دراسة الحريري النحوي وجهوده اللغوية من خلال هذه الكتب؛ للتعرف على الحريري النحوي: آرائه واجتهاداته، وموافقاته للنحاة ومخالفاته لهم، ومذهبه النحوي، وموقفه من الشواهد اللغوية، وموقفه من التصويبات اللغوية، واختار الباحث هذا العنوان لرسالته لأن "اللغوية" في الدراسات الحديثة تعني جميع المستويات اللغوية: النحوية والصرفية والدلالية والصوتية، ولأن الفصل الثالث من الرسالة يتناول موقف الحريري من التصويبات اللغوية، وعمله في درة الخواص، التي فيها كثير من المسائل المتعلقة باللغة وليس بالنحو.

وللوصول إلى الغاية التي أرادها الباحث، وهي التعرف على الحريري النحوي، ودراسة الجانب المجهول من شخصيته، وجهوده اللغوية فقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول: فخصص الفصل الأول لمذهب الحريري النحوي، فقدم ترجمة موجزة له، وبين آراءه واجتهاداته التي تفرّد بها، واسترسل في مناقشة موافقاته للنحاة ومخالفاته لهم، فنتبع موافقاته ومخالفاته في كل المسائل التي عرضها في "شرح ملحّة الإعراب" حسب الترتيب الذي ارتضاه الحريري في شرحه، وكان الهدف من هذه المناقشات الوقوف على مذهب الحريري النحوي بكل اطمئنان.

وفي الفصل الثاني تناول الباحث موقف الحريري من الشواهد اللغوية: القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر وكلام العرب؛ للتعرف على موقف الحريري من الاحتجاج بالقرآن الكريم، وهل تابع النحاة القدماء في عدم الاحتجاج به، أو أنه جاء بمنهج جديد؟ وهل حال "التحرز الديني" بينه وبين الاحتجاج بالقرآن الكريم، كما هو الحال عند القدماء، كما يرى محمد عيد، ويصدق هذا على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

أما الشواهد الشعرية فوجد الباحث أن أفضل وسيلة لدراستها تقسيمها إلى قسمين هما: الشواهد السليمة والشواهد السقيمة، ثم تقسيم الشواهد السقيمة إلى: الشواهد المجهولة النسبة، والمتعددة النسبة، والمتعددة الرواية، والمصنوعة، والشاذة، والضرورة، غير أن الباحث وجد أبياتاً أخرى ذكرها الحريري، فأخرجها من الشواهد ووصفها بـ "الأبيات الأخرى" وقسمها إلى الأبيات التي جيء بها للتمثيل والاستئناس، وأبيات المعاني؛ وهي الأبيات التي يكون فيها خفاء لفظاً ومعنى، والأبيات

التي رويت بحرفين ، وبعد أن أحصى الباحث شواهد كل نوع من الأنواع السابقة وحصرها رأى أن يكتفي بعرض بعض الأمثلة التي تعد نماذج للشواهد والأبيات التي ذكرها الحريري.

ولما كان هذا الفصل يتعلق بالشواهد ، فقد رأى الباحث أن يوضح ذلك بلغة الأرقام والإحصاءات والجداول ؛ فصنع سبعة جداول بين فيها أنواع شواهد الحريري اللغوية، وعددها ونسبتها، وسجل بعض الأحكام والاستنتاجات ، ثم عرض موقف الحريري من كلام العرب ويعني به الباحث الأمثال والنثر.

وجاء الفصل الثالث والأخير بعنوان "الحريري والتصويبات اللغوية" ، تناول الباحث فيه أهمية درة الغواص في حركة التصحيح اللغوي ، والكتب التي دارت حولها ، ومنهج الحريري في التصويبات من حيث وصف الخطأ والتنبية عليه ، ومن حيث الوصفية والمعيارية ، والمستوى الذي سار عليه الحريري في تصويباته ، وارتباط ذلك بلغة الخواص والعوام ؛ إذ إن للخاصة لغة مميزة يجب أن تترفع عما تتكلم به العامة ، وما نجيزه للعوام لا نجيزه للخواص ، ثم قسم الباحث مسائل درة الغواص إلى قسمين هما : مسائل ردّها الحريري وهي جائزة ، ومسائل ردّها الحريري وأصاب في ردّها ، وعرض عشر مسائل على كل نوع وجاء هذا الفصل بهدف الكشف عن منهج الحريري في تصويباته اللغوية ، لا بهدف الوقوف على كل مسألة من مسائل درة الغواص.

وأخيراً ختم الباحث دراسته بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة .

ويأمل الباحث أن يكون قد وفّق في اختياره لهذا الموضوع ، وفي مهمته التي ندب نفسه للقيام بها ، كما يأمل أن يكون وفق في تقديم الحريري نحويًا ، وأن يكون قد كشف جوانب مجهولة من شخصيته ، وجهوده اللغوية ، وسجل شيئا جديدا عنه ، وأضاف ما هو مفيد للمكتبة العربية ، فإن كان كذلك فهو ما قصد إليه ، وإن كانت الأخرى فحسبه أنه حاول واجتهد ، ولم يدخر من جهده شيئا .

وبعد أن تمت هذه الدراسة ، وخرجت على هذه الصورة أتوجه بالشكر لله - عز وجل - وأسأله أن يجعلني من عباده الشاكرين ؛ فقد أنعم عليّ بأستاذ جليل تواضع للعلم فبلغه الله منزلة العلماء ، يشهد بذلك القاصي والداني ، فتعلمت الكثير من خلقه الجم ، قبل أن أنهل من معينه الذي لا ينضب ومداذه الذي لا ينقطع ، فغمرني بلطفه وتواضعه وأعطاني من وقته الضيق الكثير ، كما كان يشحذ همّتي ويدفعني إلى العمل كلما فترت الهمة ، وضعفت العزيمة ، فكان نعم الزاد لرحلة المعاناة ، فإلى أستاذي المشرف الدكتور علي الحمد أتوجه بالشكر والتقدير ، سائلا المولى عز وجل أن يمد في عمره ، وأن يجزيه عن العلم وطلابه ما هو أهله .

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل ؛ الأستاذ الدكتور حنا حداد غير مرة ، فقد كان له الفضل في الأخذ بيدي إلى هذا الموضوع بعد رحلة بحث زادت على خمسة أشهر ، كما كنت أعود إليه كثيرا مستفسرا ومستوضحا فأجد ضالتي عنده ، وها هو يابى إلا أن يبقى متفضلا، فيوافق على مناقشة هذه الرسالة ، فله الشكر والتقدير .

وكذلك أتوجه بخالص الشكر وجزيل العرفان لأستاذي الدكتور سلمان القضاة ، الذي حَبَّب إليّ هذا العلم ، مذ درست عليه أول مساق في النحو ، والذي فتح لي صدره ومكتبته وها هو يوافق على مناقشتي فله الشكر والعرفان ، شاكرا لأستاذي ملاحظاتهم ، ومؤكدا أنها ستكون موضع اهتمام الباحث ؛ ليصحح ما اعوج من عمله حتى يخرج بأحسن صورة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع من أسهموا في هذا البحث ، وأخص بالشكر والدي العزيزين اللذين تحملا الكثير من المشاق والمصاعب ، وإخواني الذين شاركوني رحلة المعاناة ، وزملائي: خالد فراج، وعثمان الطاهات ، وأمجد طلافحة ، ومحمد مجلي رابعة ، الذين أسهموا في تنقية هذه الرسالة مما علق بها من الأخطاء ، وكذلك أتقدم بالشكر والعرفان لمؤسسة الورود للكمبيوتر / مركز الخوارزمي التي بذلت جهدا كبيرا في طباعة الرسالة وإخراجها ، سائلا المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا ، إنه سميع قريب مجيب .

المجلد الأول

المؤلف

و

مطبعة النجدي

بعد القاسم بن علي الحريري من النحاة المغمورين الذين لم ينالوا عناية من الدارسين والباحثين ؛ إذ إن كثيراً من هؤلاء لا يعرفون الحريري نحويًا ، في حين يعرف القاصي والداني الحريري أدبياً ؛ فهو والهمذاني مثيلان وصنوان ، وعلمان مقترنان لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ إذ لا يذكر الهمذاني إلا ويذكر الحريري ، ويصدق على هذا العكس ، وكما اقترن اسم الحريري بالهمذاني فقد اقترن كذلك بالمقامات ، فحيثما تذكر يذكر ومعه الهمذاني ، وهكذا ارتبط الحريري بالمقامات حتى عدّ أهم كاتب ظهر في المشرق العربي بعد أبي العلاء المعري^(١) ، ولذلك عرف بها واشتهر حتى طغت على شخصيته النحوية ، فكادت تمحوها من الأذهان ، حتى أصبح الحريري نحويًا مجهولاً عند الشادين من طلبة العلم ، وشبه مجهول عند المختصين ؛ إذ إن القلة القليلة هي التي تعرف الحريري نحويًا.

أمّا عن حياة الحريري فقد ولد سنة ٤٤٦ للهجرة / ١٠٥٤ للميلاد في المثنان وهي بلدة قريبة من البصرة ، ونشأ في سكة بني حرام ، ونسب إليها ، أما نسبته " الحريري " فلعمله بالحريز أو لبيعته^(٢) ، و " كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة ، وله تصانيف تشهد بفضله وتقرّ بنبله ... " ^(٣) ، كما كان - رحمه الله - " أحد أئمة أهل الأدب واللغة ... " ^(٤) ، وكانت له مكانة مرموقة ؛ إذ كان صاحب الخبر بالبصرة في ديوان الخلافة^(٥) ، وهو منصب رفيع يشبه منصب مدير المخابرات في أيامنا هذه ، وتولى أولاده هذا المنصب من بعده^(٦) .

وأمّا أشهر كتب الحريري^(٧) فهي المقامات ، وقد ذاع صيتها وانتشر ؛ حتى عمّ الآفاق وسارت بها الركبان ، وأصبح يشار إليها وإلى صاحبها بالبنان ، وله مجموعة رسائل^(٨) منها : الرسالة السينية والرسالة الشينية ، وديوان شعر ، هذا إنتاجه الأدبي ، أما اللغوي فيشمل : " ملحة الإعراب وشرحها " ؛ وهي منظومة نحوية ، وبها يكون الحريري قد سبق أصحاب المنظومات

(١) انظر الفن ومذاهبه في النثر العربي ٢٩٣ .

(٢) انظر وفيات الأعيان ٦٧/٤ ، وهو أول من لقب بهذا اللقب كما تشير كتب التراجم ، انظر الأعلام ١٧٤/٢ .

(٣) معجم الأدباء ٢٢٠٥/٥ ، وبغية الرعاة ٢٥٧/٢ .

(٤) إنباء الرواة ٢٣/٣ .

(٥) انظر حريدة العصر وحريدة القصر ٦٠١/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٦٢/١٦ .

(٦) انظر الحريدة ٦٠١/٢ .

(٧) انظرها في تاريخ الأدب العربي ١٥٠/٥ و١٥١ .

(٨) انظرها في الحريدة ٦٧٥/٢ وما بعدها .

المشهورين؛ فهو رائد من رواد الشعر التعليمي^(١)، و"درة الغواص في أوهام الخواص"؛ وهو كتاب في تصويب أخطاء أهل زمانه، وله كتب أخرى في غير هذين المجالين^(٢).

وبعد حياة حافلة بالبذل والعطاء دامت سبعين عاما طوى شيخنا الحريري سجل حياته سنة ٥١٦ للهجرة / ١١٢٢ للميلاد، وودّع دنيا لا تسمن ولا تغني عن آخرة، بعد أن نقش اسمه، وحفره فوق ما يحفظه طوال الدهور والأزمان^(٣).

إننا جميعا - مختصين و غير مختصين - نعرف الحريري أديبا ذا مكانة مرموقة في الأدب العربي؛ فقد "بلغ النثر الفني ذروته في مقاماته هذه المقامات آخر ما تفتق عنه العقل العربي، فهي شيء يبهر العيون ويسحر العقول"^(٤)، وقد بهرت أبناء عصره، ومن جاء بعدهم، حتى أصبحت قبلة يتوجهون إليها وكعبة يؤمنونها، ويطوفون حولها من غير أن يبلغوا شأوها، وقد اشتملت على شيء كثير من كلام العرب: من لغاتها وأمثالها ورموز أسرار كلامها، ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل، وكثرة اطلاعه وغزارة مادته^(٥) فهذه شهادة من ابن خلكان، وغيرها كثير، ومن ذلك قول ياقوت الحموي: "وكفاه شاهدا كتاب المقامات التي أبر بها على الأوائل، وأعجز الأواخر"^(٦)، وهذه أخرى لجمال الدين القفطي يقول فيها: "وأنشأ المقامات ومن تأملها علم أن صاحبها ومنشئها كان يحراً في علم النحو واللغة"^(٧).

ونالت المقامات كثيرا من الاهتمام عبر العصور؛ فترجمت إلى بعض اللغات، ودرست في المدارس والجامعات فهي "أهم نموذج أدبي ظهر في العصر العباسي بعد نماذج أبي العلاء"^(٨)، وبجمل لنا شوقي ضيف أهمية مقامات الحريري؛ فيقول: "كانت مقاماته في رأي السابقين أبداع ما أنتجته العصور الوسطى، وقد ظلت لها مكانتها السامية، وظلت الأعناق تمتد إليها فلا تطولها، إذ انتهى صاحبها إلى ذروة سامقة من ذرى الفن العربي، وقد اتخذها الأدباء من عصره إلى عصرنا

(١) هو الشعر الذي يهدف إلى تقريب المعارف للأذهان، وتيسير حفظها وتذكرها بالسهولة احتفاظ الذاكرة بها، وقد نظمت به بعض المعارف والحكم والعلوم، ومما صنفه اللغويون والطبي. انظر المعجم المفصل في اللغة والأدب ٧/٤٤٤، وانظر المعجم الأدبي ١٥١.

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي ١٥٠/٥ و ١٥١، ومعجم الأعلام ١٧٧/٥.

(٣) للمزيد انظر ترجمة الحريري في نزهة الألباء ٢٧٩ وإنباه الرواة ٢٣/٢، ووفيات الأعيان ٦٣/٤، ومعجم الأدباء ٢٢٠٢/٥، والخريدة ٦٠٥/٢، وصبح الأعشى ١٢٥/١٤، وحرزاة الأدب ٤٦٢/٦، ونبغة الوهاة ٢٥٧/٢، ودائرة المعارف الإسلامية ٣٦٥/٧، ومعجم الأعلام ١٧٧/٥.

(٤) تاريخ الأدب العربي ١٤٤/٥.

(٥) وفيات الأعيان ٦٣/٤.

(٦) معجم الأدباء ٢٢٠٢/٥.

(٧) إنباه الرواة ٢٤/٣.

(٨) الفن ومذاهبه في النثر العربي ٢٩٧.

قبلتهم وكعبتهم فهم ينهلون منها ، وهم يوقرونها ويجلوونها ، ويرون فيها آية الأدب الرفيع.... بل لا نزال حتى عصرنا نتلمى بجمال ألفاظه وصياغاته ، كما كان يتملى بها معاصروه ، ومن جاءوا بعده ، ولا نزال نعدّها أجمل ميراث لغوي ورثناه عن كتابنا السالفين....^(١).

هذا غيض من فيض ، وقليل من كثير قيل في شيخنا الحريري ومقاماته ، واللييب تكفيه الإشارة ، وحسب الحريري قول جار الله الزمخشري الذي كان معاصرا له (٤٩٧هـ - ٥٣٨هـ)^(٢) :

أَقْسِمُ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ	وَمَشْغَرِ الْحَجِّ وَمِيقَاتِهِ
أَنَّ الْحَرِيرِيَّ حَرِيٌّ بِأَنَّ	تَكْتَبُ بِالتَّبْرِ مَقَامَاتِهِ ^(٣)

(١) المقامة ٧٤ و ٧٥ ، وانظر شرح مقامات الحريري ٤/١ .

(٢) بقية الرواة ٢٧٩/٢

(٣) المرجع السابق ٢٥٨/٢ .

آراؤه واجتهاداته التي تفرد بها

نظم الحريري ملححة الإعراب ، ثم شرحها لغرض تعليمي هو تقريب النحو إلى الناشئة ، وتحبيبه إليهم ، ولما كان هذا هو الغرض الذي شغله ، وقض مضجعه ، فقد تابع البصريين ، ووافقهم في ما ذهبوا إليه - وسيبدو هذا واضحا بعد قليل في موافقاته للنحاة ومخالفاته لهم - وبسبب هذه الغاية التي شغلت الحريري ؛ وهي تصويب الأخطاء والأوهام التي وقع بها خاصة معاصريه وعامتهم والتي وقف عليها جهده خدمة للقرآن الكريم واللغة التي نزل بها ؛ فإن اجتهاداته وآراءه كانت قليلة. ويؤكد الباحث أن الحريري كان من النماذج الكثيرة التي وقفت حياتها على خدمة العربية ، وتحديدًا في مجال التصويب اللغوي ، إذ لم يلهه عرض الدنيا الزائل - وقد كانت له مكانة اجتماعية مرموقة - عن المشاركة في إصلاح اعوجاج الألسن ، وتقديم ما هو مفيد للأمة عبر القرون والأزمان ، فأبى إلا أن يدلي بدلوه ، ويسهم بمعالجة الأخطاء والأوهام ، ولم يكن من طلاب الشهرة ، وهو الأديب المبرز ، والشاعر المفلق ، والنحوي الذي عبر الفجّ ووصل اللجّ ، والذي كان متواضعا تواضع العلماء .

ولذلك سار على منهج البصريين الذي كان مشهورا بين عامة أهل زمانه وخاصتهم ، وألزم نفسه بأرائهم ؛ تحقيقا للغاية التي يسعى إليها ، ولكل هذا كانت اجتهاداته وآراؤه والمسائل التي تفرد بها قليلة ، لا عن ضعف فيه ، ولكن لأسباب سيأتي بيانها لاحقا. وللوقوف على مذهب الحريري النحوي ، أبصري هو أم كوفي ؟ رأى الباحث أن يعرض لاجتهاداته وآرائه ، ومن ثم يوضح موافقاته ومخالفاته للنحاة ؛ ليقرر في النهاية مذهب النحوي بشكل قاطع ، من خلال هذه الآراء والمواقفات والمخالفات ، بغض النظر عن وصف أصحاب التراجم له بـ "البصري" ، وبغض النظر كذلك عن البيئة الجغرافية التي ولد فيها ونشأ وشب وتعلم ، فهل كان بصريا أو كوفيا ؟ أم خلط بين الرايين وخرج برأي آخر ؟ هذا ما سيبينه هذا الفصل ، وهو الغاية التي يسعى إليها .

فمن المسائل التي أوردها الحريري أنه ذكر أن من علامات الاسم الجر ، والتثوين ، وجواز الإخبار عنه^(١) ، وهذه العلامات أجمع عليها النحاة^(٢) ، بيد أنه ذكر علامتين أخريين للاسم ، وهما : جواز كونه فاعلا ، وجواز كونه مفعولا وشاركه في هذا بعض النحاة ؛ فقال : "ومن خصائص الاسم

^(١) وهو ما سماه سيوطي بالإسناد ، انظر الكتاب ٢٣/١ ، وشرح المفصل ٢٤/١ .
^(٢) ذهب النحاة إلى أن للاسم خمس علامات هي : الجر والتثوين والتداء والتعريف والإسناد . انظر شرح المفصل ٢٤/١ ، وأوضح المسالك ١٣/١ وما بعدها .

جواز كونه فاعلا، وبه استدل على أن الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك: "قمت" و "قمت" و "قمت" ومن علاماته أيضا جواز كونه مفعولا، وبه استدل على أن "إياك" اسم كقولك: "إياك قصدت" (١)، ويرى الباحث أن هاتين علامتين لضرورة لهما ؛ لأن ما يقبل الإسناد والتعريف يجوز أن يكون فاعلا أو مفعولا فهما يدخلان ضمن خصيصة الإسناد.

وإذا كان الحريري ذكر علامتين من علامات الاسم، فإنه ذكر علامة من علامات الفعل لم يذكرها النحاة، إذ عد من علامات الفعل: دخول قد والسين وسوف واتصال تاء المتكلم بآخره، واتصال تاء التأنيث الساكنة، ثم ذكر علامة أخرى فقال: "من جملة علامات الفعل أن يكون أمرا مشتقا من مصدر كقولك: قم واقعد، ألا ترى أنهما مشتقان من القيام والعود، والمقصود بقولنا مشتق من مصدر الاحتراز بهذه القرينة من انتماء الأفعال التي هي: صه، مه، وإيه، ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلا أنها غير مشتقة من مصدر" (٢)، ويبدو أن الحريري ذكر هذه العلامة كحد آخر للفعل؛ خوفا من دخول أسماء الأفعال إلى الأفعال - كما صرح بذلك - غير أنه لا حاجة بنا إلى هذه العلامة، إن كان المقصود منها الاحتراز من أسماء الأفعال؛ لأن العلامات الأخرى وهي "صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة" (٣) تحول دون اختلاطها بالأفعال.

ويبدو أن الحريري عانى من مشكلة طالما عانى منها النحاة، وهي ما يعرف بأسماء الأفعال، إذ إنها أثارت مشكلة لدى النحاة، فحاروا بأمرها أهى من الأفعال أم من الأسماء؟ وهذا ما حدا أحمد بن صابر على إطلاق اسم "الخالفة" (٤) عليها؛ لأنها خالفت كلا من الأسماء والأفعال، ولم تقبل علاماتها، وهذا ما جعل الحريري يسميها "بالأفعال" كما رأينا في النص السابق؛ إذ قال: "... من

(١) شرح ملحة الإعراب ٥ (نح: فائق فارس).

(٢) المصدر السابق ٨.

(٣) شرح الفصل ٢/٧، وانظر أوضح المسالك ٢٢/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٣١١/١.

انتماء الأفعال التي هي صه، وه، وه، وإيه ونظائرها ^(١)، وفي حديثه عن التتوين من حيث كونه علامة من علامات الأسماء قال: "وبالتتوين استدل على أن "صه" و"مه" و"أف" و"تف" و"رؤيدا" و"هيهات" أسماء في قولك "صه"، و"مه".... إلحاق التتوين بها ^(٢).

و ذهب الحريري إلى أن "إن" أم لبابها في نصب المبتدأ ورفع الخبر ، فقد قال في الملحة :

وإنَّ بالكسرة أمُّ الأحرفِ تأتي مع القولِ وبعْدَ الحَلَفِ
واللَّامُ تختصُ بمَعْمُولَاتِهَا ليستَبينَ فضلُها في ذاتِها ^(٣)

وفي شرحها قال: "اعلم أن لكل نوع من أنواع العوامل عاملاً يختص بخصائص دون نظائره ويسمى "أم الباب" وأم هذه الحروف الستة "إن" بكسر الهمزة ^(٤)، ومعلوم أن النحاة أعطوا "أم الباب" أحكاماً خاصة لم يعطوها لغيرها ، لا لشيء إلا لأنها "أم الباب" فعندما جمعوا اللغة وقعدوا القواعد وجدوا "أم الباب" تتميز من غيرها بأحكام خاصة ، فنصّوا عليها ووضحوها ونبهوا عليها وما أعطي لـ "إن" هنا -كما نص عليه الحريري- يكمن في دخول اللام على خبرها ؛ إذ قال: "... وهذه اللام تختص بالدخول على معمولي "إن" وهي لام التوكيد ^(٥).

ويرى الباحث أن السبب في عدم تصريح النحاة بأمومة "إن" ما شغلوا به من التفريق بين "إن" و "أن" متى تفتح همزتها ؟ومتى تكسر ؟ومتى تفتح وتكسر ؟.

ومما تفرد به الحريري ما ذكره السيوطي من أن بعض النحاة الحقوا بعض الأفعال بـ(عَلَم) في تعديته لثلاثة مفاعيل ؛ إذ الحق سيبويه بها: "نبأ" ، والقراء "خبر" و"أخبر" ، والحريري "علم" ... فقال: "وزاد الحريري في شرح "الملحة" (عَلَم) المنقولة بالتضعيف . قال أبو حبان : ولم توجد في

(١) شرح ملحة الإعراب ٨.

(٢) المصدر السابق ٥ .

(٣) المصدر نفسه ١٤٣ ، والملحة ٢٧.

(٤) المصدر نفسه ١٤٣ .

(٥) شرح ملحة الإعراب ١٤٤.

لسان العرب متعدية إلى ثلاثة^(١)، وقبل السيوطي ذكر هذا ابن هشام في المغني فقال: "والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد نحو: علّمته الحساب، وفهمته المسألة ولم يسمع في المتعدي لاثنتين، وزعم الحريري أنه يجوز في (علّم) المتعدية لاثنتين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس"^(٢).

ويبدو أن الحريري حمل "علّم" على "نبأ"، ولذلك عدّها إلى ثلاثة مفاعيل، وقد يحمل ما ذهب إليه الحريري على "التضمين" فيقال: إنه ضمن معنى الفعل "علّم" معنى "نبأ" أو "خبر"، فجعله من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.

وذهب الحريري إلى أن ضم لام اللّذيا واللّثيا لحن فاحش وغلط شائن (٣)، ورأى أن الصواب فتحها؛ "لأن العرب خصت الذي والتي عند تصغيرهما، وتصغير أسماء الإشارة بإقرار فتحة أوائلها على صيغتها"^(٤)، غير أن ما ذهب إلى تخطئته جائز في لغة من لغات العرب؛ فقد ذهب ابن مالك إلى أن ضم لام اللّذيا واللّثيا لغة^(٥)، وفي هذا قال ابن منظور: "وتصغير الذي: اللّذيا واللّذيا بالفتح والتشديد"^(٦)، "وتصغير التي واللاتي واللات اللّثيا واللّثيا بالفتح والتشديد"^(٧).

ومن آراء الحريري واجتهاداته أنه ذهب إلى أن من معاني "أو" التقريب؛ فقال: "والخامس من معاني "أو" أن تكون للتقريب، كقولك: ما أدري أسلم أو ودّع؟ فدخل "أو" فيها لتقريب الزمان ما بين السلام والوداع"^(٨)، وذكر هذا المعنى ابن هشام فقال: "والعاشر: التقريب نحو ما أدري أسلم أو ودّع

(١) جمع المواضع ٢/٢٥٢. وانظر شرح ملحّة الإعراب ٩٣.

(٢) معني اللبيب ٦٨٠.

(٣) درة الغواص ١٢، وانظر شرح ملحّة الإعراب ١٧٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢/٢٨٨.

(٦) اللسان (لنا) ١٥٤/٢٤٦.

(٧) المصدر السابق (لنا) ١٥٤/٢٤٠.

(٨) شرح ملحّة الإعراب ١٩٢.

قاله الحريري وغيره^(١).

وزعم ابن هشام أن الحريري يمنع مجيء خبر "لعل" فعلا ماضيا، فقال: ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري^(٢)، وأبطل ما زعمه بشواهد من القرآن الكريم والشعر، ولم يقف الباحث على هذا الرأي في شرح الملحّة وفي درة الغواص.

وذهب الحريري في "درة الغواص" إلى أن "من خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد"^(٣) ولم يشر لهذه الواو في شرح ملحّة الإعراب^(٤)، وذكرها ابن هشام في مغنى اللبيب، ونسبها إلى الحريري وابن خالويه والثعلبي^(٥) وآخرين^(٦).

كما ذهب إلى تخطئة قول أهل زمانه: هَبْ أني فعلت، وهَبْ أنه فعل، ورأى أن صوابه "إلحاق الضمير المتصل به، فيقال: هَبْني فعلت، وهَبْه فعل"^(٧)، واحتج على ما ذهب إليه ببعض الشواهد الشعرية، وذكر السيوطي في "معجم الهوامع" في حديثه عن الفعل "هَبْ" في باب "ظنّ وأخواتها" أنه جامد، ولا يختص بالضمير، وأن الحريري خالف النحاة في هذا^(٨) وأضاف: "ويتصل به الضمير المؤنث، والمثنى، والجمع، وزعم الحريري..."^(٩)، وعلق المحقق: "بعد قوله وزعم الحريري بياض بالنسخ الثلاث، ولعل النص المفقود هو قوله كما جاء في الدرة: "ويقولون هَبْ أني فعلت... وقد رد عليه الشيخ ياسين في حاشيته فقال: "وزعم الحريري أن قول الخواص هب أن زيدا قائم لحن، وذهل عن قول القائل: هَبْ أن أبانا كان حمارا"^(١٠).

وذهب الحريري إلى تخطئة معاصريه في قولهم: "ذهبت إلى عنده"، وعلل هذا الخطأ بعدم جواز دخول أيّ حرف جر على "عند" باستثناء "من" ورأى أنها خُصّت بهذا لأنها

(١) مغني اللبيب ٩٤.

(٢) المصدر السابق ٣٨٠.

(٣) درة الغواص ٣١.

(٤) انظر شرح ملحّة الإعراب ١٨٩.

(٥) أبو إسحق أحمد بن محمد النيسابوري (٨٤٢٧هـ).

(٦) انظر مغني اللبيب ٤٧٤.

(٧) درة الغواص ١٤٨.

(٨) انظر معجم الهوامع ٢٠٩/٢.

(٩) المصدر السابق ٢١٣/٢.

(١٠) المصدر السابق وانظر حاشية الشيخ ياسين ٢٤٨/١، وهذا القول لابن هشام، وقد سبق الشيخ ياسين (انظر المغني ٧٧٥) وجعل "الغالب تعديبه إلى صريح المتعولين... ووقعه على أن وصلتها نادر" وهو ما عطفه الحريري، ورده شهاب الدين الخفاجي انظر شرح درة الغواص ١٥٤ و١٥٣ وانظر شرح هذا القول في مغني اللبيب ٧٧٥.

أم الأحرف ^(١) . ووافق ابن هشام الحريري في هذه المسألة ، فقال : " ولا تقع إلا ظرفاً ، أو مجرورة بمن ، وقول العامة : ذهبت إلى عنده لحن " ^(٢) ولم يعرض شهاب الدين الخفاجي في شرح درة الغواص لهذه المسألة ^(٣) ، ومعنى هذا أنه يوافق الحريري في هذا التصويب ، بيد أنه لم يشر إلى ذلك ، وكان عليه أن يشير إلى المسائل التي أصاب الحريري فيها ، كما عرض للمسائل التي أخطأ بها - حسب رأيه - وشنَّ عليه فيها .

ويتصل بـ "عند" مسألة أخرى ، وهي الفرق بينها وبين "لدى" ، الذي عده السيوطي من بين الفروق الثلاثة التي ذكرها ، فقال : إن "لدى" معربة ، وهي بمعنى "عند" لا "لدى" على الأصح ، وأن هناك فروقاً بينها وبين "عند" وهي : أنها لا تُجَرّ بخلاف "عند" ، وأن "عند" تكون ظرفاً للأعيان والمعاني بخلاف "لدى" التي لا تكون إلا ظرفاً للأعيان ، وقال عن الفرق الثالث : وذكره أبو هلال العسكري ، وابن الشجري ، والحريري ، وهو أن "لدى" لا تكون للغائب ، فلا نقول : لدى مال إذا كان حاضراً ، في حين نقول : عندي مال وإن كان غائباً ^(٤) . وذهب المعري إلى أنه لا فرق بينهما ، في حين قال ابن هشام : وقول غيره أولى ^(٥) .

وذهب الحريري إلى التفريق بين قولنا : "زيد ياتينا صباح مساء" ، و"صباح مساء" ، ففي الجملة الأولى يكون المعنى أنه يأتي في الصباح وحده ، وفي الثانية أنه يأتي في الصباح والمساء ^(٦) ، وقال السيوطي عن هذا التصويب : "وزعم الحريري في درة الغواص أنه فرق بين قولك ... ورد عليه ابن بري بأن هذا الفرق لم يقله أحد ، بل صرح السيرافي : بأن سير عليه صباح مساء ، وصباح مساء ، وصباحا ومساء ، معناهن واحد ثم قال : وليس : سير عليه صباح مساء مثل قولك : ضربت غلام زيد ، في أن السير لا يكون إلا في الصباح ، كما شهر أن الضرب لا يقع إلا بالأول ، وهو الغلام دون الثاني ، لأنك إذا لم ترد أن السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ، وهذا نص واضح ^(٧) " .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين عذَّ الحريري من الشعراء الذين احتج النحاة بشعرهم ، فقد عذَّ محمد حسن جبل من شعراء القرن السادس الذين

(١) انظر درة الغواص ٣٢ ، وشرح الملحة ١٢٢ .

(٢) معني اللبيب ٢٠٧ .

(٣) انظر شرح درة الغواص ٤٨ .

(٤) انظر جمع المواع ١٦٥/٣ .

(٥) انظر المصدر السابق ١٦٥/٣ ، والمغني ٢٠٩ .

(٦) انظر درة الغواص ٢٦٢ .

(٧) جمع المواع ١٤١/٣ ، وانظر شرح درة الغواص ٢٤٥ .

احتج بشعرهم (١) . ولعل صراحة على احتجاج الكوفيين بشعر الحريري فقال: "....
 واحتجاج الكوفيين لمجيء "كأن" بمعنى التقريب بقول الحريري "كأنّي بك تنحط" (٢) . والباحث لا
 يوافق في هذا لكون الحريري من خارج القيد الزماني الذي وضعه النحاة والذي حدد بـ (١٥٠)
 للهجرة ، وكذلك من خارج التحديد الذي وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والذي حدد بنهاية
 القرن الثاني في الحضر، ونهاية القرن الرابع في البدو (٣) ، ويرى أن هذا يعد استثناسا وتمثيلا لا
 استشهادا واحتجاجا.

أما عن شعر الحريري الذي ذكره النحاة فقد أورد ابن هشام بيتا من الشعر للحريري في
 حديثه عن الأفعال المتعدية إلى غير مفعول ، وتحديدا عن القسم الثاني من الأفعال التي تنصب
 مفعولين - أفعال التصيير - وهو :

وَأَخْوَى حَوَى رَفِي بِرَقَّةٍ لَفْظُهُ وَغَادَرَنِي إِلْفَ السَّهَادِ لِفَقْدِهِ

وجعله من هذا من غير الإشارة إلى أنه دليل على ذلك ، واكتفى بقوله : " وقال الحريري ، ثم
 فسره بقوله : " أي وتركني إلف السهاد" (٤) ، وهذا تمثيل واستثناس لا استشهاد.

وقال ابن هشام في المغني عن معاني " كأن " : " والرابع : التقريب ، قاله الكوفيون ، وحملوا
 عليه كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخرة لم تنزل ، وقول
 الحريري :

كَأَنِّي بِكَ تَنَحُّطُ إِلَى اللَّحْدِ وَتَنَفُّطُ (٥)

ويلاحظ أن ابن هشام لم يجعل بيت الحريري من الاستشهاد وإنما من التمثيل والاستثناس ، إذ إنه
 جعله مما حمل على معنى التقريب ، وليس دليلاً على هذا المعنى ، وفي خزنة الأدب أورد البغدادي

(١) انظر الاحتجاج بالشعر ١٩٥ .

(٢) المصدر السابق ٢٢١ .

(٣) نص القرار على : " أن العرب الذين يوثق بعريتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة

العرب إلى آخر القرن الرابع " مجلة المجمع ٢٠٢/١ نقلا عن اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢٤ .

(٤) شرح اللوحة البدرية ٥٥/١ .

(٥) مغني اللبيب ٢٥٤ .

قول الحريري "اكْفُفْ اكْفُفْ" ^(١) وهو قطعة من بيتين للحريري:
يا مَنْ تَقْصُرُ عن مدا هُ خُطَا مَجَارِيهِ وَتَضَعُفُ
ما مِثْلُ قَوْلِكَ لِلَّذِي أَضْحَى يُحَاجِبُكَ اكْفُفْ اكْفُفْ

"على أن المراد بهذين اللفظين المكررين بطريق الإلغاز والتعمية: "مهمه"، وهو القفر؛ فإن اكفف يرادفه "مه" ومكرره "مهمه"؛ فمجموع اكفف اكفف كناية عن مهمه . وهذا تعمية وإلغاز" (٢).
وذكر السيوطي في همع الهوامع أن من شروط التثنية: "اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود: كشمس، وقمر، والثريا، إذا قصدت الحقيقة . وهل يشترط اتفاق المعنى؟ فيه أقوال: أحدها: نعم، وعليه أكثر المتأخرين، فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها، ولحنوا (المعري) في قوله:

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنُهُ فَاثْنَتْنِي بِلَا عَيْنَيْنِ

والثاني: لا، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر ابن الأنباري قياساً على العطف" (٣)، وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع تعليقاً على نسبة السيوطي البيت السابق للمعري: "أورده على أن المشترك لا تجوز تثنيته، وأن مثل هذا البيت خطأ، قلت: البيت ليس للمعري، بل هو للحريري أورده في مقامته العاشرة، على أن تلحينه ليس بجيد.... وأكثر النحاة على ما ذهب إليه السيوطي، من أن من شروط المثني أن يتحد لفظه ومعناه" (٤).

وذكر الشيخ الحملوي في كتابه "شذا العرف" بيتين للحريري في حديثه عن معاني الزيادة في "تفاعل" فقال: "ثانيها: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كتناوم، وتغافل، وتعامى؛ أي أظهر النوم والغفلة والعنى، وهي منفية عنه. قال الشاعر.... وقال الحريري:

وَلَمَّا تَعَامَى الدَّهْرُ وَهُوَ أَبُو الْوَرَى عَنِ الرَّشْدِ فِي أُنْحَالِهِ وَمَقَاصِيدِهِ
تَعَامَيْتُ حَتَّى قَبِلَ إِنِّي أَخُو عَمَى وَلَا غَرَوْ أَنْ يَخْذُو الْفَتَى خَذَوُ والدَةِ" (٥)

(١) انظر خزنة الأدب ٤٥٢/٦، وهو الشاهد ٤٨٧.

(٢) المصدر السابق ٤٥٢/٦، وانظر شرح الكافية ٩٣/٢.

(٣) همع الهوامع ١٤٣/١.

(٤) الدرر اللوامع على همع المومع ١٧/١.

(٥) شذا العرف في فن الصرف ٤٦.

إن ما ذكره النحاة الذين أوردوا شعرا للحريري يؤيد ما ذهب إليه الباحث ، ويدفع ما ذهب إليه محمد حسن جبل ، إذ إن هذا الشعر الذي ذكره كان من باب التمثيل والاستئناس، لا الاستشهاد والاحتجاج.

هذه هي الآراء والاجتهادات التي تفرد الحريري بها ، والتي تحسب وتعد له، ولا يعني هذا أن هذه كل آرائه واجتهاداته ، بل إن له الكثير من الآراء ، وهي مبنوثة في موافقاته ومخالفاته للنحاة ، التي وقف الباحث عندها طويلاً وتناولها بالتفصيل.

موافقاته للنحاة ومخالفاته لهم

إن موافقات الحريري للنحاة أكثر بكثير من مخالفاته لهم؛ إذ إن مخالفاته قليلة، وفي معظم شرحه لملحة الإعراب نراه يوافق النحاة البصريين ويتابعهم، ولهذه الموافقة أسباب كثيرة، لعل أبرزها ما سبقت الإشارة إليه وهو الغرض التعليمي، الذي كان هاجساً يشغل الحريري في نهاره ويقض مضجعه في ليله؛ إذ إن من يضع كتاباً كهذا يبعد نفسه وكتابه عن المعاطلات، والمسائل الخلافية التي لا طائل منها ولا فائدة ترجى، ويسير على رأي واضح ومنهج مستقيم؛ ولذلك أثر الحريري السير على خطا البصريين إذ رآها تفيد المتعلم أكثر من غيرها.

ومن الأسباب التي دعت الحريري إلى موافقة البصريين الموقع الجغرافي، إذ إن للبيئة التي يولد الإنسان فيها ويعيش تأثيراً كبيراً؛ فقد ولد الحريري في المشان، وهي ضاحية من ضواحي البصرة، أي أنه بصري المولد، فدرس ونشأ وشبَّ على آرائهم، وتشبع بها في الكتاتيب، وما هو الآن يريد أن يضع كتاباً تعليمياً سهلاً مبسطاً لينهل منه أهل زمانه ومن يجيء بعدهم.... ولذلك برزت النزعة البصرية في شرح ملحة الإعراب، حتى لا تكاد تبرح إحدى صفحاتها.

وفي ما يلي يتناول الدارس موافقات الحريري للنحاة ومخالفاته لهم، ويناقش ذلك بإسهاب، ليحكم من خلال هذه الموافقات والمخالفات والآراء على مذهبه النحوي.

الكلام

ذهب الحريري في تعريفه لحدّ الكلام إلى أنه: " ما يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين " (١)، وأشار إلى هذا في الملحة فقال:

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعَ نَحْوُ: سَعَى زَيْدٌ وَعَفَّرُوا مُتَّبِعٌ (٢)

وهو بهذا يوافق جمهور النحاة في وجوب توافر الإفادة في حدّ الكلام (٣)، ويخالف بعض النحاة الذين يرون أنها غير مشترطة؛ فقد ذهب السيوطي إلى أن " تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً

(١) شرح ملحة الإعراب ٢.

(٢) ملحة الإعراب ٢، وشرح الملحة ٢.

(٣) انظر الكتاب ١٢٢/١، والخصائص ١٨/١ و ٢٠، ونسهيل الفوائد ٣، وأوضح المسالك ١١/١، ومغني اللبيب ٤٩٠، وجمع الهوامع

١/٢٩ و ٣٠، والفرائد الجديدة ٤٠/١.

اصطلاح لا دليل عليه " (١) ، ولم يشترط ابن سنان الخفاجي الإفادة، بل إنه أنكر على النحاة اشتراطها وبالف في ذلك (٢) ، ونص أبو حيان على أن حد الكلام: "قول دال على نسبة إسنادية" (٣) وقال ابن هشام في شرح هذا الحد : "ومقتضاه أن الكلام لا يختص بالمفيد؛ لأن الحد صادق على جملة الشرط والجزاء ، والجملة الواقعة صلة ، مع أن كلاً من ذلك غير مفيد" (٤) وزعم أن أبا حيان موافق للزمخشري وابن الحاجب ، في حين "ذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة وهو اختيار الجوزي (٦٠٧هـ) ، وابن مالك (٦٧٢هـ) ، وابن مَعْطٍ (٦٨٢هـ) ، والحريري (٥١٦هـ) وغيرهم" (٥).

ويبدو أن الحريري أول من اختار شرط الإفادة في حد الكلام من بين النحاة الذين ذكرهم ابن هشام . وإذا كان ابن هشام قد نص على أن أبا حيان وافق الزمخشري وابن الحاجب في عدم اشتراط الإفادة ، فإن الباحث ينص على أن الحريري خالف هؤلاء - إن صح هذا عنهم - في ما ذهبوا إليه، ورأى وجوب توافر الإفادة في الكلام ، وبهذا يكون قد وافق جمهور النحاة ، ثم إن الدارس لايوافق ابن هشام في عده الزمخشري وابن الحاجب من النحاة الذين لم يشترطوا الإفادة في حد الكلام ؛ فقد ذهب الزمخشري إلى أن "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لايتأتى إلا في اسمين كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر ويسمى الجملة" (٦) وبين ابن يعيش أن تعريف الزمخشري هذا هو ما ذهب إليه النحاة فقال : "إن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه.... وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى" (٧) ، وهذا يفيد أن الزمخشري يوافق جمهور النحاة في اشتراط الإفادة في حد الكلام ، وبعبارة أخرى فإن ادعاء ابن هشام بأن الزمخشري من النحاة الذين لايشترطون الإفادة غير صحيح، ويعتقد الباحث أن عدم نص الزمخشري - بشكل صريح وواضح - على الإفادة هو ما دعا ابن هشام إلى القول السابق غير أن الإفادة مفهومة ضمناً من كلام الزمخشري ؛ فهو ينص على أن: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت

(١) مع الهوامع ٣١/١ ، وانظر الفرائد الجديدة ٣٦/١ و ٤٠ .

(٢) انظر سر الفصاحة ٢٤ .

(٣) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ٢٢٩/١ .

(٤) المرجع السابق ٢٣٠/١ ، وانظر مع الهوامع ٣١/١ .

(٥) المرجع نفسه ، وانظر مع الهوامع ٣١/١ و ٣٢ .

(٦) الفصل في علم اللغة ١٥ ، وشرح الفصل ١٨/١ .

(٧) شرح الفصل ٢٠/١ .

إحداهما إلى الأخرى" ، وهذا هو الكلام المفيد ، وقد بينه الزمخشري ووضحه بأنه لا يكون إلا في اسمين ، أو فعل واسم وبعد هذا لا حاجة لمستزيد.

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب أيضاً ، فقد قال عن حدّ الكلام : " ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم " (١) ، ووضح الرضي ما عناه ابن الحاجب بالإسناد ؛ فقال : " والمراد بالإسناد أن " يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى " (٢) ، ومعلوم أن الإخبار لا يكون إلا في المفيد ، وبهذا فإن ابن الحاجب يشترط الإفادة في حدّ الكلام ، وإن لم يصرح بذلك.

وإلى هذا ذهب الحريري ، إذ نص على أن انعقاد الكلام لا يكون بأقل من كلمتين ، فقال : " فكان انعقاد الكلام بلفظين " (٣) ، وبهذا يوافق النحاة في ما ذهبوا إليه من أن انعقاد الكلام لا يكون في أقل من كلمتين (٤) . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن إمام النحاة وواضع " قرآن النحو " لم يضع حداً للكلام في كتابه ، فأول باب فيه هو " باب علم ما الكلم في العربية " وفيه عرض لأقسام الكلام في النحو العربي من غير الإشارة إلى أي حد للكلام (٥) إلا أنه قال في موطن آخر : " إن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول (٦) ، نحو قلت : زيد منطلق ، لأنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، ولا تدخل قلت " ، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه " (٧) ومعنى هذا أن سيبويه - رحمه الله - اشترط الإفادة في الكلام ؛ إذ إنه يرى أن الكلام لا يطلق إلا على ما يكون مفيداً فائدة يحسن السكوت عليها بخلاف القول ، وهنا يشير الدارس إلى أن للنحويين مصطلحاتهم التي يوردونها في حديثهم عن الكلام وأقسامه ، وهي : الكلمة ، والكلم ، واللفظ والقول (٨) . وقد عرض لها الحريري في شرح الملحّة بإيجاز ، واتخذ من صحة السكوت على ما يتلفظ به معياراً لصحة تسميته كلاماً (٩) ، وهو بهذا يوافق النحاة ولا يخالفهم .

(١) شرح الكافية ٧/١ .

(٢) المرجع السابق ٨/١ .

(٣) شرح ملحّة الإعراب ٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢٠/١ وأوضح المسالك ١١/١ .

(٥) انظر الكتاب ١٢٢/١ .

(٦) هكذا والأصل أن تكون منصوبة "قولا" لأن المعطوف على المنصوب منصوب.

(٧) الكتاب ١٢٢/١ .

(٨) انظر تفصيل هذه المصطلحات في شرح الكافية ٢/١ ، وشرح المفصل ٢١/١ وأوضح المسالك ١١/١ وما بعدها ، وحاشية الصبان ١٩/١

وما بعدها .

(٩) انظر شرح ملحّة الإعراب ٣ .

ويوافق الحريري النحاة البصريين في تسميتهم للجملة وأنواعها ؛ فهي اسمية إذا بنيت من اسمين ، وفعليه إذا بنيت من اسم وفعل ، فنراه يقول : " والكلام المفيد ينعقد من اسمين وتسمى الجملة المبتدئية (جملة اسمية) ، أو من اسم وفعل وتسمى الجملة المبتدئة به (جملة فعلية) ؛ لأنها من فعل وفاعل " (١) ، وهو بهذا يتابع البصريين في وجوب التزام رتبة الفاعل بعد الفعل ، وعدم جواز تقديمه ؛ فيقول : " لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فتقول : زيد خرج ؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ، ويقع اللبس في الكلام " (٢) ، وإذا تقدم أصبحت الجملة اسمية وأصبح الفاعل مبتدأ ، والجملة الفعلية خبره (٣) ويخالف الكوفيين الذين أجازوا ذلك (٤) ، وبهذا فإن المسألة خلافية بين النحاة البصريين والكوفيين ، بيد أن الأنباري لم يجعلها في كتاب الإنصاف كالكثير من المسائل من بين المسائل الخلافية ، ويجدر بالدارس أن يشير إلى أن بعض المحدثين أضاف نوعاً ثالثاً من الجمل سماء : الجملة الوصفية ، وتكون هذه الجملة أصلية كما في : " أقائم المؤمنين للصلاة ، وفرعية كما في : رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة. " (٥) ، كما ذكر ابن هشام الجملة الشرطية والجملة الظرفية. (٦)

وعرض الحريري لطرق انعقاد الكلام ، وأشار إلى عدم انعقاده من فعلين أو حرفين ، أو من فعل وحرف ، أو اسم وحرف إلا في النداء ؛ لنيابة " يا " عن الفعل " أدعو " ، وذكر أن النحاة استدلوا على اسمية " كيف " من طرق انعقاد الكلام ؛ إذ إنها تولف مع الاسم كلاماً مفيداً كقولنا : " كيف زيد؟ " ، فدل هذا على اسميتها ؛ لأن الكلام المفيد لا ينعقد من حرف واسم ، فخرجت من الحرفية ، ولما كان الفعل يليها دون فاصل كما في قوله تعالى : " كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ " (٧) خرجت من الفعلية ؛ لعدم جواز انعقاد الكلام من فعلين ، فدل هذا على اسميتها (٨) وهذا مذهب البصريين فيها ؛ إذ ذهبوا إلى أنها اسم ، وأنه لا يجازى بها لعدة أسباب ، ذكروا منها " أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ولا ضرورة لها هنا تلجئ إلى المجازاة بها " (٩) ، في حين ذهب

(١) شرح ملحّة الاعراب ٣.

(٢) شرح الملحّة ٨٤، وانظر ٩٤.

(٣) انظر التطبيق النحوي ١٨٦.

(٤) انظر أوضح المسالك ٨٦/١.

(٥) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٣، وانظر التطور النحوي ١٨١.

(٦) مغني اللبيب ٤٩٢.

(٧) سورة الفيل : ١.

(٨) انظر شرح ملحّة الاعراب ٣.

(٩) انظر الإنصاف ٦٤٤.

الكوفيون إلى أنها حرف ويجازى بها .. وأن الخليل بن أحمد قال : " مخرجها مخرج الجزاء وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء" (١) .

ويتابع الحريري النحلة البصريين - وهذه سمة بارزة في شرح الملحّة - في مسألة أخرى ؛ فيرى أن الاسم مشتق من السمو وهو العلو ، ويعطى سبب التسمية باستغناء الاسم عن الفعل والحرف (٢) ، وبهذا يكون قد سما عليهما ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة لكونه وسما للمسمى (٣) ، كما ذهب الحريري إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق ، فقال : " من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقاً من مصدر ، كقولك : قم واقعد ، ألا ترى أنهما مشتقان من القيام والقعود؟" (٤) وقال في موطن آخر : " المصدر اسم يقع على الأحداث كالضرب والقيام والقعود والقتل ، وهو أصل الأفعال ، ولهذا سمي مصدراً ؛ لصدور الأفعال عنه ، فقولك : ضرب ويضرب واضرب مشتق من الضرب (٥) ، وقال في الملحّة :

وَمِنْهُ يَا صَاحِبَ اسْتِقْصَاقِ الْفِعْلِ
وَالْمَصْدَرِ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ

هذا مذهب البصريين ، في حين ذهب الكوفيون إلى أن أصل الاشتقاق الفعل (٦) ، ويرى الدارس أن البصريين اطرّدوا على قاعدتهم في أن المصدر هو أصل الاشتقاق ، في حين اختلف الأمر عند الكوفيين فنراهم يقولون : إن الفعل هو أصل الاشتقاق ، وفي هذه المسألة يقولون : إن الاسم مشتق من الوسم (٨) ؛ أي من المصدر ، فمرة يقولون من الفعل وأخرى من المصدر ، وكان حرياً بهم أن يسيروا على رأي واحد .

كما يرى أن هذه المسألة الخلافية لا داعي لوجودها ، ويمكن التغلب عليها بالأخذ برأي تمام حسان ، الذي عاب هذا على البصريين والكوفيين ، وانتهى إلى أن الاشتقاق من الجذر الثلاثي ، وليس من المصدر أو الفعل ؛ إذ يجب أن "تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق ، فالمصدر مشتق منها ، والفعل الماضي مشتق منها كذلك" (٩) .

(١) انظر الإنصاف ٦٤٣ .

(٢) انظر شرح ملحّة الإعراب ٤ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة الأولى ص ٦ ، وشرح المفصل ٢٣/١ .

(٤) شرح الملحّة ٨ .

(٥) المرجع السابق ١٠ .

(٦) الملحّة ١٨ ، وشرح الملحّة ١٠٠ .

(٧) انظر الإنصاف المسألة ٢٨ ص ٢٣٥ .

(٨) انظر المصدر السابق المسألة الأولى ص ٦ .

(٩) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩ .

ووافق الحريري النحاة في تقسيمهم للكلام ، فأقسام الكلام عنده وعند النحاة القدماء ثلاثة هي : الاسم والفعل والحرف ؛ إذ نراه يقول :

وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى (١)

وهذا ما قاله سيبويه (٢)، وتابعه جمهور النحاة ، حتى جاء أحمد بن صابر فزاد قسما رابعا سماه الخالفة (٣) ، ويعني به أسماء الأفعال (٤)، وقد سماها بهذا الاسم ؛ لأنها خالفت الأسماء والأفعال ، لعدم قبول أي علامة من علاماتها.

أما المحدثون فاختلّفوا في تقسم الكلام ؛ إذ قسمه إبراهيم أنيس إلى أربعة أقسام هي : الاسم ، والفعل ، والضمير ، والأداة (٥)، ثم جاء تمام حسان فقسم الكلام على أساس وصفي قائم على اعتبار كل من المعنى والمبنى ، فزاد على هذا التقسيم ثلاثة أخرى هي : الصفة ، والظرف ، والخالفة (٦)، ومنهم من جعلها ستة (٧)، ويعود الاختلاف في تقسيم الكلام إلى الأساس الذي اعتمد عليه ، فتقسيم القدماء قائم على أساس عقلي منطقي ، لأن المعاني ثلاثة : ذات وحدث ورابطة ، فالذات اسم ، والحدث فعل ، والرابطة حرف (٨)، وهو تقسيم مشترك في جميع اللغات . أما تقسيم المحدثين فهو تقسيم وصفي قائم على أساس الوظيفة ، ويرى الباحث أن كلا القسمين صحيح ، وأن الأقسام التي أشار إليها المحدثون موجودة عند القدماء ، ولكنها ليست قائمة وحدها ، بل كانت ضمن أحد الأقسام الثلاثة.

الحرف

وافق الحريري النحاة في تعريف الحرف ، إذ إنه " يراد لمعنى في غيره لا في ذاته " (٩) وهذا ما ذهب إليه سيبويه ؛ فقال : " الكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " (١٠).

(١) ملحة الإعراب ٢، وشرح الملحة ٤.

(٢) انظر الكتاب ١٢/١.

(٣) انظر معجم الهوامش ٧/١. وبقيّة الوعاة ٣١١/١.

(٤) أما تمام حسان فالخالفة عنده تشمل : اسم الفعل واسم الصوت ، وصيغة التعجب ، وفعل المدح والذم ، انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣ وما بعدها .

(٥) انظر من أسرار اللغة ٢٨٢ .

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٨٨، ٩٠ .

(٧) انظر النحو الوصفي ٣٦/١ .

(٨) وقد تأثروا بهذا التقسيم بأفلاطون الذي قسم الألفاظ على أساس دلالتها على الموجودات انظر ، دراسات نقدية في النحو العربي ٩ ، ومآلف إبراهيم السامرائي هذا القول ، وذهب إلى أن هذا التقسيم " اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت " ، في النحو العربي ١٨٧ .

(٩) شرح ملحة الإعراب ٤ ، وانظر ٩ .

(١٠) الكتاب ١٢/١ .

وإذا كان سببويه لم يعرّف الحرف ، ولم يصرح بأن معناه يكون في غيره ، فقد فعل ذلك النحاة الذين جاءوا بعده. وفي تعريف الحرف قال شيخنا الحريري:

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ^(١) فَقَسَّ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ^(٢)

وقال في شرحه: "شبه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك ، فأعلمت اثنين منها ، فأخلاء الأخير من العلامة علامة له " (٣) .

ويتابع الحريري البصريين ويأخذ بمصطلحاتهم في معظم شرح ملحّة الإعراب ، ويذهب مذهبهم في معظم المسائل النحوية ؛ فها هو يأخذ بتسميتهم لما يجر بـ "حروف الجر" (٤) ، في حين سمّاها الكوفيون "حروف الإضافة" ، و "حروف الصفات" (٥) كما يأخذ برأي البصريين في "حتى" (٥) إذ إنها تجر بنفسها ؛ في حين ذهب الكوفيون إلى أنها ليست حرف جر وإنما من عوامل الأفعال ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المجرور بعدها ليس بها ، وإنما بحرف جر مقدّر ، وذهب الفراء إلى أن "حتى" تنوب مناب "إلى" فهي جارة بالنيابة (٦) .

علامات الفعل

تكاد النزعة البصرية تطغى على الحريري ، وتسيطر على تفكيره وآرائه جميعها ، إذ نجده يذكر آراء جمهور البصريين ، ويكتفي بها من غير الإشارة إلى آراء الكوفيين ، ولعل الحريري كان يعني هذا ويقصده ؛ لأنه أراد أن يضع كتاباً تعليمياً مبسطاً في النحو ليسهل فهمه على الناشئة ، بعيداً عن الآراء الكثيرة والتفريعات التي لاتنتهي ... فها هو يذكر أن من علامات الفعل اتصال تاء

(١) الملحة ٣، وشرح الملحة ٩.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ٩.

(٣) انظر المرجع السابق ٥ و ٥٩.

(٤) شرح الفصل ٧/٨ وأوضح المسالك ٢/٣ .

(٥) انظر شرح الملحة ٦٠.

(٦) شرح الفصل ١٧/٨.

المتكلم بآخره، وبه استدل على فعلية "ليس" و"عسى"، وهذا مذهب جمهور النحاة^(١)، في حين ذهب ثعلب وابن السراج إلى أن "عسى" حرف^(٢)، كما ذهب ابن السراج إلى أن "ليس" حرف وتابعه أبو علي الفارسي وابن شقير وآخرون^(٣)، وردّ هذا عليهم بدخول علامتي الفعل: تاء التانيث وتاء الفاعل عليهما^(٤).

وكذلك تابع الحريري النحاة البصريين، ووافقهم في فعلية "نعم" و"بئس" وخالف الكوفيين في زعمهم أنهما اسمان^(٥)؛ إذ ذكر أن تاء التانيث الساكنة من علامات الأفعال، وبها استدل على أن "نعم" و"بئس" فعلان^(٦)، وهو رأي البصريين و علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، ولم يعرض لرأي الكوفيين صراحة، إلا أنه قال: "فإن اعترض معترض بأن باء الجر قد وجدت داخلية على نعم، كما حكى أن بعض العرب يثّر ببنت فوجم، فقل له: نعم الولد هي؛ فقال: والله ما هي بنعم الولد، نصرها عواء، وبرها سرقة؛ فالجواب عنه أن الباء دخلت على اسم محذوف في الكلام، وتقديره: ما هي بالتي يقال لها: نعم الولد"^(٧) فقال: "فإن اعترض معترض" ولم يصرح باسم هذا المعترض، والحقيقة أنه الفراء (٢٠٧هـ) -أمير المؤمنين في النحو- وهو من حكى هذه القصة^(٨)، ولا حاجة بنا هنا لرد ما قاله الكوفيون، فقد كفانا ذلك الحريري ومن قبله الأنباري.

إن قبول (نعم وبئس) لعلامة من علامات الأفعال -وهي تاء التانيث الساكنة- هو ما دعا النحاة البصريين إلى القول بفعليتهما، ولكن الفعلية لاتصدق عليهما؛ لأنهما لا يقبلان علامات الأفعال الأخرى، وهي: تاء الفاعل، وياء الفاعلة، ونون التوكيد، كما أن دخول حرف الجر وحرف النداء عليهما هو ما دعا النحاة الكوفيين إلى القول باسميتهما، ونسوا أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية.

^(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٧، وشرح المفصل ١١٦/٧، وأوضح المسالك ٢٣/١.

^(٢) انظر مغني اللبيب ٢٠١.

^(٣) انظر المرجع السابق ٣٨٧، وما نقله ابن هشام عن ابن السراج يدحضه ما أورده ابن السراج في كتبه حيث ذهب إلى أن "ليس" فعل.

^(٤) انظر أوضاع المسالك ٢٣/١.

^(٥) انظر الإنصاف المسألة ٤ ص ٩٧، وشرح المفصل ١٢٧/٧، وأوضح المسالك ٢٣/١، وجمع الخواص ٥/٥ و ٢٦.

^(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ٧.

^(٧) شرح ملحة الإعراب ٧، وهناك شواهد شعرية ونثرية دخلت فيها الباء على الأفعال ظاهرياً ومنها:

والله ما ليّمي بكأم صاحبه ولا تحالط الليان حانته

انظر الإنصاف المسألة ١٤ ص ٩٧ وما بعدها. وأوضح المسالك ٢٣/١ هامش (٢)، وفي رواية الإنصاف: "نصرها بكاء".

^(٨) انظر الإنصاف ٩٨ و ٩٩، وشرح المفصل ١٢٧/٧.

ويرى الباحث فيهما رأي تمام حسان إذ إنه أخرجهما من الاسمية والفعلية ، وعدّهما من الخوالف، وجعل معنهما الإفصاح عن تأثر، وانفعال دعا إلى المدح أو الذم^(١) .

النكرة والمعرفة

في باب النكرة والمعرفة نرى الحريري يوافق النحاة البصريين في قولهم: إن النكرة هي الأصل^(٢) ، والمعرفة فرع عليها ، ويخالف الكوفيين ؛ فقد ذهب سيبويه والجمهور إلى أن النكرة هي الأصل ؛ لأن الأصل في الأشياء العموم والشيوخ ، ثم تتحدد وتخصص في المعرفة^(٣) وذهب الكوفيون إلى أن المعرفة هي الأصل ، وأن النكرة جاءت تالية للمعرفة، ورأي الكوفيين غير صحيح، فالأصل في الأشياء أن تكون شائعة ، ثم تتخصص فيما بعد ، فالمعرفة تالية للنكرة وإن خالف الكوفيون هذا الرأي.

وذهب الحريري إلى أن " أعم النكرات وأبهما " شيء ؛ لوقوعه على الموجود، والمعدوم والجوهر، والعرض^(٤) ، وهو بهذا يتابع من سبقه من النحاة، إذ اتفقوا جميعاً على أن أنكر الأشياء كلمة "شيء" ؛ فقد قال ابن جني في كتاب اللمع: " اعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض ؛ فأعم الأسماء وأبهما " شيء" ، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً^(٥) ، كما ذهب إلى أن الاسم النكرة يختبر بصحة دخول " رَبِّ" عليه^(٦) ؛ لأنها من علامات الأسماء ، ولا تدخل إلا على النكرات^(٧) .

ويسير الحريري على خطأ البصريين ، ويتابعهم في معظم المسائل ، إن لم يكن فيها جميعاً، ولا يكاد يحيد عنهم قيد أنملة ؛ فها هو يتابع سيبويه في تقسيم المعارف إلى خمسة أقسام هي: أسماء

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١١٥ .

(٢) انظر شرح الملحة ١١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢/١، وأوضح المسالك ٨٢/١، وشرح الأسموني ٤٧/١ وجمع المواضع ١٨٩/١ .

(٤) شرح ملحة الإعراب ١١ .

(٥) شرح اللمع ٩٨ .

(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ١١ .

(٧) انظر شرح المفصل ١٢٦/٢، ومغني اللبيب ١٨١ .

الأعلام، والأسماء المضمرّة، وأسماء الإشارة، والأسماء المعرفة بالألف واللام، والأسماء المضافة إلى أحد الأنواع السابقة^(١). وهذا هو تقسيم سيبويه؛ فقد قال: "المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة.... والألف واللام، والأسماء المبهمة- ويعني بها أسماء الإشارة - والإضمار^(٢)" ويبدو أنه كان متأثراً بسيبويه لدرجة كبيرة، إذ إنه ذكر ما ذكره سيبويه، ولم يزد عليه شيئاً، في حين زاد عليها ابن عقيل الاسم الموصول فجعلها ستة أقسام^(٣)، وزاد عليها ابن هشام المنادى في بعض أحواله فجعلها سبعة^(٤).

وذهب الحريري إلى أن أداة التعريف: "ال" وذكر أن النحاة اختلفوا فيها فجعلها الخليل الألف واللام، وذهب غيره إلى أنها اللام^(٥)، ومذهب سيبويه، وجمهور النحاة أن التعريف باللام وحدها قياساً على التكرار الذي يكون بحرف، والهمزة وصلة لنطق الساكن أي أنها زائدة، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن "ال" هي أداة تعريف، وأنها حرف واحد، والهمزة همزة قطع، ثم خفت لكثرة الاستعمال، وحولت إلى همزة وصل، واستدل على أن "ال" كلمة قائمة بذاتها بفصلها عما تدخل عليه، واستقلالها بنفسها في قول عبيد بن الأبرص:

يا خَلِيلِي اربَعًا واسْتَخِيرَا الدَّ
مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الحِلَالِ^(٦)

والحقيقة أن فصل (ال) لا يعد دليلاً على أنها كلمة قائمة بذاتها. وتابعه ابن كيسان وابن مالك، في حين ذهب المبرد إلى أن الهمزة وحدها هي أداة التعريف^(٧)، وزيدت اللام لتمييز همزة الاستفهام من همزة التعريف^(٨).

وإذا كان الحريري قد أخذ برأي البصريين عموماً وسيبويه خصوصاً في المسائل السابقة، فإنه أثر أن يأخذ برأي الخليل بن أحمد في هذه المسألة، والغريب أنه لم يذكر رأي سيبويه، وإنما

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ١٢ و ١٣. وعد الأسماء الموصولة (الذي والتي) ضمن الأسماء المعرفة بالألف واللام.

(٢) الكتاب ٥/٢.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٨٧/١.

(٤) انظر أوضح المسالك ٨٣/١.

(٥) انظر ملحة الإعراب ٤، وشرحها ١٣ و ١٤.

(٦) انظر الشاهد في الخصائص ٢٥٧/٢، وشرح الكافية ١٣١/٢، وشرح المفصل ١٧/٩، برواية (عن أهل الحلال) ودون نسبة في النصف

٦٦/١، وشرح الأشموني ١٧٧/١، برواية (عن حمّ جلال) وهو شاهد ٢٢٤٥ في معجم شواهد النحو الشعرية، والحلال: جماعة البيوت وقيل الملة من البيوت.

(٧) ذهب محمد عبد الخالق عزيمة إلى أن هذا مما نسب إلى المبرد، وأن صاحب التصريح هو الذي نسب (انظر شرح التصريح ١٤٨/١) وفي شرح الكافية كذلك (انظر ١٣١/٢) وذكر الرضي أن المبرد ذكره في كتابه (الشاني) والذي ذهب إليه المبرد - كما يرى الباحث - هو قول الخليل إذ قال: "ومن ألفات الوصل الألف تلتحق مع اللام للتعريف، وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة "قد" تتفصل بنفسها" المقتضب ٨٣/١.

(٨) انظر شرح الكافية ١٣١/٢ و ١٣٢، وجمع المواضع ٢٧١/١ و ٢٧٢، وأوضح المسالك ١٧٩/١.

ذكر رأي الخليل ، ثم قال : " وقال غيره من النحويين إن اللام وحدها للتعريف " ، وهو رأي سيبويه وجمهور النحاة .

أما عن التعريف في اللغات السامية فهو موجود ، غير أن بروكلمان ذهب إلى أن اللغة السامية لم تكن " تملك في الأصل رمزا أو أداة معينة للتعريف ، وقد حافظت الآشورية والحبشية على ذلك الأمر " (١) ، وذهب برجشتراسر إلى أن التعريف خاص بثلاث لغات هي العبرية والآرامية والعربية (٢) .

الأفعال

في باب قسمة الأفعال نجد الحريري يتابع النحاة البصريين ، فقد قسم الفعل حسب الزمن إلى ثلاثة أقسام هي : الماضي ، والمضارع ، والأمر (٣) ، وأشار إلى هذا في الملحة فقال :

وإن أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ
فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا لَهَا رَابِعٌ
مَاضٍ وَفِعْلٌ الْأَمْرُ وَالْمُضَارِعُ (٤)

وهذا تقسيم البصريين (٥) أما الكوفيون فقسموا الفعل إلى قسمين هما : الماضي والمستقبل (٦) ، وذهب الزجاجي إلى أن "الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائم" (٧) وأضاف في تعريفه لما سماه بـ "الفعل الدائم" فقال : "وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ ، كقولك : زيد يقوم الآن ، ويقوم غدا" (٨) . وذهب الكوفيون إلى أن الأمر جزء من المضارع ؛ لأنه مقتطع منه (٩) واكتفى الحريري بتقسيم البصريين ، وهو التقسيم الشائع المشهور ،

(١) فقه اللغات السامية ١٠٣ .

(٢) انظر التطور الدخوي ١٤٣ .

(٣) انظر شرح ملحة الإعراب ١٥ .

(٤) ملحة الإعراب ٤ .

(٥) انظر شرح المفصل ٤/٧ .

(٦) انظر شرح المفصل ٤/٧ وجمع الهوامع ١٥/١ .

(٧) جمل الزجاجي ٧ .

(٨) المرجع السابق ٨ .

(٩) انظر الانصاف ٥٢٤ .

والذي يهتم الشاذين والمبتدئين من طلبة العلم ، ولم يشر إلى تقسيم الكوفيين . ويشير الباحث هنا إلى أن المستشرقين قسموا الفعل إلى قسمين هما : التام ويعنون به الفعل الماضي الذي دلّ على حدث تم وانقضى ، وغير التام ويعنون به المضارع والأمر ، أي الفعل الذي يدل على حدث لم يتم ^(١) وجاء هذا التقسيم ردًا على الخطأ المنهجي الذي وقع به النحاة القدماء في الأساس الذي اعتمدوا عليه في تقسيم الفعل حسب الزمن ؛ إذ إن تسمية الفعل الماضي تمت على أساس زمني ، في حين تمت تسمية الفعل المضارع على أساس شكلي ؛ وهو مشابهته للاسم ومضارعته إياه .^(٢)

ويبدو أن الحريري مصرّ على ذكر آراء البصريين في كل موطن، وفي كل مسألة من المسائل التي يعرضها ؛ ومصرّ على إغفال رأي الكوفيين ، إذ إنه يتابع حديثه عن الفعل المضارع ، وأنه سمي بهذا الاسم لعدة أقوال أحدها : أن السين أو سوف تدخل عليه فتخلصه للاستقبال ، وتدخل عليه اللام كذلك فتخلصه للحال " وهذا أحد الوجوه التي سمي بها الفعل مضارعاً " ^(٣) . ثم يشرح معنى المضارع ، وأنه شابه الاسم في أنه كان شائعاً فيتخصص ، ثم يقول عن الوجه الثاني والثالث من الأسباب التي سمي بها الفعل المضارع : " لاتفاقهما في عدة الحروف وهيئة الحركات والسكون ، وقيل أيضاً في مشابهتهما : إن اللام المفتوحة تدخل على خبر " إن " إذا كان الفعل مضارعاً كما تدخل عليه إذا كان اسماً... " ^(٤) وهذا ما قاله الأتباري في الإنصاف إذ ذهب البصريون والكوفيون إلى أن الفعل المضارع معرب إلا أنهم اختلفوا في علة إعرابه ؛ فقال البصريون : أعرب لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه وهي : أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص كالاسم وإن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم ولا يجوز أن تدخل على الماضي والأمر ، وأنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه - وهذا الوجه غير صحيح - وقال الكوفيون أعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليه ^(٥) .

ويبدو بوضوح أن الحريري يقول : " وقيل... وقيل أيضاً.. " وكان حريصاً به أن يقول قال البصريون وذهبوا إلى .. لا أن يقول : قيل ؛ لأننا عندما نقول عن مسألة ما أو حكم : (قيل) - وخاصة في مثل هذا الموطن - فإن هذا يعني ضعف القول وعدم شهرته ، كما كان من الجدير به أن يقول : إن الفعل المضارع معرب قولاً واحداً ، وقد أعرب لمشابهته الاسم من الوجوه السابقة إلا أنه

(١) انظر العربية الفصحى ١٢٩ وما بعدها ، المنهج الصوتي للبنية العربية ٦١ ، وفقه اللغات السامية ١١٣ .

(٢) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية ٦١ .

(٣) شرح ملحة الإعراب ١٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر الإنصاف المسألة ٧٤ ص ٥٤٩ وشرح الكافية ٢٢٧/٢ .

اكتفى في هذا الموطن بالحديث عن مشابهة الفعل المضارع للإسم وأشار إلى علة إعرابه في موطن آخر، فقال: "وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته للإسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل" (١) ويلاحظ أن الحريري ذكر الأمثلة التي ذكرها الأنباري في الإنصاف (٢).

ويتابع آراء البصريين في فعل الأمر من حيث كونه معرباً أو مبنيًا، فيقول:

والأمرُ مبنيٌّ على السكون
مثالُهُ: اخْذِرْ صَفْقَةَ الْمُغْبُونَ (٣)

ويشرحه بقوله: "اعلم أن أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون وسكونها سكون بناء لاجزم" فيقرر أن فعل الأمر مبني - وهذا ما يهم المبتدئ إذ إنه معني بمعرفه المعرب من المبني ولا يهمه اختلافات النحاة - وهو بهذا يتابع النحاة البصريين الذين ذهبوا إلى أن فعل الأمر مبني، وحبثهم أن سبب إعراب الأفعال وجود شبه بينها وبين الأسماء ولا يعرب منها إلا ما شابه الأسماء وفعل الأمر لم يشبه الأسماء، فظل على أصله وهو البناء، ثم إنه إذا كان اسم فعل الأمر مبنيًا ففعل الأمر أحق بالبناء. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، وأنه جزء من المضارع؛ لأنه مقتطع منه، فـ (افْعَلْ) أصلها (لتفعل) وبسبب كثرة الاستعمال حذفت اللام فأصبح الفعل: (تَفْعَلْ) وللتمييز بين الأمر والمضارع الموقوف عليه أسقطت تاء المضارعة فأصبح: (فَعْلْ)، وابتدأ بساكن وهذا غير جائز في العربية (فَعْلْ) فجيء بهمزة الوصل، فأصبح: (افْعَلْ) (٤)، وهكذا كان فعل الأمر مسألة من المسائل الخلافية عند النحاة، أما الحريري فتابع البصريين وقرر أنه مبني على السكون غير أنه وافق الكوفيين في أنه جزء من المضارع فقال "فأما صيغتها - أفعال الأمر - فإنها مأخوذة من الفعل المضارع، ومشتقة منه" (٥) فالغرض التعليمي هو ما يشغل الحريري، فها هو يقرر أن فعل الأمر مبني ولا يهمه من هو صاحب هذا الرأي فلا يشير إليه ويقرر كذلك أن فعل الأمر جزء من المضارع ومشتق منه، ويبين بناءه واشتقاقه من المضارع فيقول: "فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذفت حرف المضارعة من فعل المستقبل..." (٦).

(١) شرح الملحة ٢٦.

(٢) انظر الإنصاف ٥٤٩ و ٥٥٠، وشرح ملحة الإعراب ١٦.

(٣) ملحة الإعراب ٥ وشرح ملحة الإعراب ١٨.

(٤) شرح ملحة الإعراب ١٨.

(٥) انظر الإنصاف المسألة ٧٢ ص ٥٢٤.

(٦) شرح ملحة الإعراب ١٨.

(٧) المصدر السابق.

همزة الوصل

يقول الحريري في همزة الوصل ^(١) ما قاله النحاة القدماء جميعاً ^(٢) ، إذ ذهبوا إلى أنها اجتنبت توصلاً إلى النطق بالساكن ، لأنه لا يبدأ بساكن في العربية ^(٣) ، ولذلك فهي تثبت في بداية الكلام وتسقط إذا اتصلت بكلام قبلها ومن أثبتها في الوصل فقد لحن ^(٤) ، هذا ما ذهب إليه النحاة القدماء في همزة الوصل. أما المحدثون فوافقوا القدماء غير أنهم اختلفوا معهم في تعليلها ، فذهبوا إلى أنه إنما جيء بها تصحيحاً لبناء المقطع العربي ^(٥) ، إذ إن من خصائص المقاطع العربية أنها لا تبدأ بحركة ، وإنما يجب أن تبدأ بصامت ^(٦) ، أي أن الصوت الأول في جميع المقاطع العربية الخمسة ^(٧) لا بد أن يكون صامتاً فإذا جاءت الحركة في بداية الكلام (حالة همزة الوصل) فإننا نلجأ إلى المبالغة في نطق هذه الحركة "الكسرة" وهذا ما يسمى بتحقيقها فتصبح همزة ، ومعنى هذا أن همزة الوصل حركة حققت فأصبحت همزة وحتى يتضح الأمر أكثر نأخذ مثلاً فعل الأمر : "اضرب" فمن المعلوم أن الأمر يصاغ من المضارع على الشكل التالي:

بإسقاط حرف المضارعة
ياضرب yadrib يضرب ← وشكين الآخر

فيشكل مقطع مرفوض في العربية (ص ص ح ص) drib يضرب
إذ توالي صامتان في بداية الكلمة في مقطع واحد، وهذا لا يجوز في العربية، وللتغلب على هذه المشكلة لابد من الفصل بين الصامتين ، وتشكيل مقطع جديد فنأتي بكسرة فيكون لدينا مقطعان

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٧، ١٨.

(٢) انظر الكتاب ٤/١٤٤ و ١٤٦ و ١٥٠، والمنصف في شرح التصريف ٥٣/١، والخصائص ٣٣٩/٢، وشرح المفصل ١٣٦/٩ و ١٣٧، وشرح

الشافعية ٥٢/٢، وأوضح المسالك ٣٦٧/٤، والتوطئة ٢٩٤، وهذا العرف ١٤٧.

(٣) ذهب أكثر النحاة إلى أن الابتداء بالساكن متعذر (مستحيل) ، وذهب بعضهم إلى أنه متعسر لا متعذر ، ومن هؤلاء السيد الجرجاني والكافيجي. انظر شرح الشافعية ٢٥٢/٢ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٢/٤ وجمع الهوامع ٢٢٢/٦.

(٤) انظر شرح المفصل ١٣٧/٩.

(٥) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٠٢ وصرح بعضهم بحججها توصلاً إلى النطق بالساكن انظر مناهج البحث في اللغة ١٣٢.

(٦) انظر العربية الفصحى ٤٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية ٤١، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٩٧.

(٧) ذهب تمام حسان إلى أنها ستة ، إذ أضاف إليها المقطع (ح ص) ، وهو الذي يوجد في كل ما بدىء بهمزة وصل، إلا أنه ذهب إلى أنه مقطع تشكيلي، ولا وجود له في الدراسات الصوتية، لأن المقطع العربي لا بد أن يبدأ بصوت صحيح. انظر مناهج البحث في اللغة ١٣٢ و ١٣٣.

قصير وطويل (ح ص/ص ح ص)، وبما أن من خصائص العربية أنها لا تبدأ بحركة ، فإننا نحقق الكسرة فتصبح : اضرب ^(١).

ومما سبق نرى أن القدماء أضافوا صامتاً (حرفاً) وعللوا وجود هذه الهمزة بأنها وسيلة للتخلص من النطق بالساکن، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في حركة همزة الوصل ؛ فذهب الكوفيون إلى أن أصلها أن تكون تابعة لحركة عين الفعل ، وذهب البصريون إلى أن أصل حركتها الكسر ^(٢)، في حين أضاف المستشرقون والمحدثون حركة هي الكسرة، ثم حققوا هذه الحركة فأصبحت همزة ، وعللوا وجود هذه الهمزة بأنها وسيلة لتصحيح بنية المقاطع العربية، وهذا ما يميل إليه الدارس ؛ إذ إن البنية المقطعية للعربية هي السبب في اجتلاب الكسرة تفادياً للابتداء بساکن . وتنادي اجتماع صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة تحقق هذه الكسرة فتصبح همزة أي أن القدماء والمحدثين متفقون على أنه لا يبدأ بساکن ؛ إذ نص القدماء على أنه : " لا يجوز الابتداء إلا بمتحرك " ^(٣) ونص المحدثون على " أن المقطع العربي لا بد أن يبدأ بصامت، ويشي بحركة ، أي : أنه لا بد أن يبدأ بمتحرك : (ص+ح) ... " ^(٤) وهذا هو اصطلاح القدماء ^(٥).

وإذا كان القدماء والمحدثون ذهبوا إلى أن همزة الوصل صامت، فإن كمال بشر يرى أنها ليست من الصوامت أو الحركات وإنما هي "مجرد عنصر مقطعي اقتضاه نظام المقاطع للغة العربية" ^(٦)، وبعبارة أخرى فإن هذه الهمزة التي جاء بها النحاة توصلاً إلى النطق بالساکن ليست همزة وإنما هي "نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساکن" ^(٧)، والحقيقة أن ما ذهب إليه كمال بشر ليس جديداً ، فقد سبقه سيبويه فقال : " هذا باب ما يتقدم أول الحروف ، وهي زائدة قدمت لإسكان

(١) انظر المنهج الصوتي للبناء العربية ٤٢ ، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٩٧ ، وفتح اللغات السامية ٧٣ ، والعربية الفصحى ٤٣ و ١٠٨ .

(٢) انظر الإنصاف المسألة ١٠٧ ص ٧٣٧ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٣٧/٩ ، وشرح الشافية ٢٣٩/٣ ، ٢٥١/٢ .

(٤) المنهج الصوتي ٤١ .

(٥) قسم المحدثون الأصوات إلى قسمين هما : الأصوات الصامتة (consonants) ، وسماها بعضهم الأصوات الساكنة ، والحركات (vowels) ، وسماها بعضهم الصائتة أو المصوتة ؛ ويعنون بالأولى كل الأصوات ما عدا الحركات : الفتحة والضمة والكسرة ، والألف والواو والياء (الحركات الطويلة) سواء كانت هذه الأصوات ساكنة أو متحركة ، ويشار هنا إلى أن القدماء استعملوا مصطلح الصامت والصائت ، والمصوت ، ومنهم ابن جني ، وابن سينا ، وصاحب شرح مراحيج الأرواح المعروف بديكنقوز . انظر الخصائص ١٢٦/٣ ، وأسباب حدوث الحروف ٨٢ و ٨٤ ، وعلم اللغة العام - الأصوات ٧٣ ، ودراسات في علم اللغة ٨٢ و ٨٣ .

(٦) دراسات في علم اللغة ١٦٧ .

(٧) السابق ١٥٠ .

أول الحروف ، فلم تصل إلى أن تبدىء بساكن ، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم^(١) فنص سيبويه على أنها زيادة متحركة ، وبهذا يكون قد أخرجها من الصوامت والحركات وهذا ما ذهب إليه كمال بشر، ويشار هنا إلى أن سيبويه أطلق عليها : ألف الوصل^(٢).

الإدغام

رأينا الحريري في ما سبق، إلا في "ال" التعريف يذكر رأيا ويكتفي به ، لأن هذا ما يهم المتعلم، غير أنه خالف هذا في حكم الإدغام في فعل الأمر المشدد فقال : " فإن كان الأمر لمذكر جاز لك أن تدغم ، وأن تظهر الحرفين ، فإن شئت قلت في الأمر من "يغض" : غُضَ بصرک ، وإن شئت قلت : اغضض بصرک^(٣) ، وذكر أن بيت جرير :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا جَلَابًا^(٤)

ينشد بفتح الضاد وضمها وكسرها فالفتح للتخفيف، والضم اتباع الحركة ما قبله، والكسر لالتقاء الساكنين . والحقيقة أن الإدغام لغة بني تميم والفك لغة الحجازيين^(٥)، ولما كان الحديث عن الإدغام، ولكل مقام مقال، والشيء بالشيء يذكر؛ فإن للدارس الحالي وجهة نظر خاصة بالإدغام من حيث الثقل والخفة يود تسجيلها هنا، وقد بحث هذه المسألة ، ويكتفي بتلخيصها بما يلي:

يكاد النحاة القدماء^(٦) والمحدثون^(٧) يجمعون على أن الإدغام من شأنه التخفيف، ويقولون: إن العربية تميل إلى التخلص من التضعيف ، وأن الإدغام خير وسيلة للتخلص منه، فنجد سيبويه

(١) الكتاب ٤ / ١٤٤.

(٢) انظر المصدر السابق ٤ / ١٥٥ و ١٥٢.

(٣) شرح ملحمة الإعراب ٢٠.

(٤) انظر الشاهد في الكتاب ٤ / ٥٣٣ ، وشرح شواهد الشافية شاهد ٧٥ ص ٢٤٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤١١ ، وهو شاهد ٢٤٧ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٥٣٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٤٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤١١ ، والمنهج الصوتي للبناء العربية ٢٠٦ ، وشذا العرف ١٧٢ ، والتطبيق الصرفي ٢٠٨.

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٥٤٤ و ٤٨٣ ، والخصائص ٢ / ٤٢٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٧ و ٢٣٨ والمتع في التصريف ٢ / ٦٣١ وشرح المفصل ١٠ / ١٢١.

(٧) انظر دراسة الصوت اللغوي ٣٣١ و ٣٣٢ والمدخل إلى علم الصرف ٢٠ و ٢٢ ، بحوث ومقالات في اللغة ٢٧ ، والتطبيق الصرفي ٢٠٣ ، في حقيقة الإدغام ٥٢ و ٥٩.

يقول: "وأصل الإدغام لحروف الفم ... كان أخف عليهم أن لا يستعملوا السنتهم إلا مرة واحدة" (١)، وقال الإمام الرضي: "اعلم أنهم يستقلون التضعيف غاية الاستقلال" (٢)، وهذا ما سار عليه المحدثون، فهذا أحمد مختار عمر يقول: "تميل اللغة العربية إلى الإدغام حيث يتوالى صوتان متماثلان ... وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد ... " (٣) هذا ما قاله القدماء والمحدثون، أما الدارس فيقول: إن مقولة "إن الغاية من الإدغام التخفيف" ليست صحيحة على إطلاقها (٤)، ويزعم أن الإدغام ليس من شأنه التخفيف، بل من شأنه الثقل، والدليل على ذلك ما سمّاه المحدثون بقانون الجهد الأقل، وما يعنيه الباحث بالجهد هنا هو مجموع النشاطات العضوية، التي يبذلها اللسان والجهاز الصوتي في نطق الصوتين المدغمين، وليس الجهد من ناحية الوقت أو الزمن، الذي يستغرقه نطق الصوتين المدغمين.

إن قانون الجهد الأقل يكون في حالة الفك أو التضعيف - أقصد في حالة نطق المقطعين مع وقفة قصيرة بينهما - وليس في حالة الإدغام، كما يرى القدماء والمحدثون، فإذا ما أمعنا النظر في الإدغام والفك، فإننا نرى أن اللسان يتكلف جهداً أكبر في حالة الإدغام، فنطق حرف واحد، ثم حرف آخر أسهل وأهون وأيسر على اللسان من نطق الحرفين مجتمعين دفعة واحدة، فالجهد الذي يبذله اللسان أو مجموع النشاطات التي يبذلها اللسان والجهاز الصوتي في حالة الفك أيسر، ذلك أنه ينطق الحرف بسهولة ويسر وبجهد أقل، وإن كان يعود إلى المخرج نفسه فهذا أسهل من أن ينبو عنهما نبوة واحدة، وبمعنى آخر فإن اللسان يتكلف جهداً أكبر في حالة الإدغام إذ يتوقف على مخرج الحرفين ويتوتر قليلاً ويرتج ويلبث ثواني من الزمن، ثم ينطلق دفعة واحدة فينفجر الصوت محدثاً حالة الإدغام، أما في حالة الفك - التضعيف - فيندفع الهواء من الرئتين ويصل إلى الوترين الصوتيين، ويتجاوزهما إلى موضع نطق الحرف، وهنا ينطق بالحرف بسهولة ويسر، ثم ينطق به مرة أخرى بسهولة ويسر وجهد أقل أيضاً.

ويمكن توضيح الأمر أكثر فإذا ما أخذنا الفعل (مَدَّ) مثلاً على ذلك، فإننا نجد أن الجهاز النطقي يلفظ الفعل في حالة الفك على مرحلتين (مقطعين: مَدَّ + دَ)، وفي هذه الحالة يلفظ اللسان الحرفين كلًّا على حدة، ولا ينبو عنهما نبوة واحدة، أما في حالة الإدغام، فنجد اللسان يتوتر وينشد قليل، ثم يلفظ

(١) الكتاب ٤/٤٥٤.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٣٨.

(٣) دراسة الصوت اللغوي ٣٣٢.

(٤) تقتضي الأمانة العلمية أن أشير إلى أن أستاذي الدكتور سمير ستييه أشار إلى هذه الفكرة في إحدى ندوات مساق اللسانيات للفصل

الدراسي الأول ١٩٩٢/٩١.

الحرفين مجتمعين مرة واحدة، واللفظة للحرفين معاً فيه ثقل، ويمكننا أن نلاحظ ذلك بسهولة في نطقنا للصوت المشدد "د"، فإذا ما جرّبنا ذلك نجد اللسان يتوقف ويتخفّض ويتوتر، ثم ينطلق وينطق المقطعين معاً.... وهذا فيه صعوبة على اللسان، على العكس تماماً من التضعيف؛ لأن فيه نشاطاً متعباً للجهاز النطقي.

وهكذا يبدو أن الجهد المبذول في حالة الإدغام أثقل وأصعب على الجهاز النطقي، بينما هو في حالة التضعيف أسهل وأيسر، وأن رأي القدماء والمحدثين في أن الجهد الأقل يكون في حالة الإدغام ليس صحيحاً.

إن الباحث يزعم أن التضعيف من شأنه التخفيف، وأن الإدغام من شأنه الثقل هذا ما يقرره أولاً، ثم يقرر حقيقة أخرى، وهي أنه ليس هناك من يقول القول الفصل في هذه المسألة سوى الأجهزة الصوتية الحديثة فدراسة الإدغام دراسة صوتية تطبيقية، ودراسة طيفه توضح لنا أبعاد صوت الإدغام، وهل من شأنه التخفيف أو الثقل؟، ويؤكد الدارس أن هذه المسألة تستحق الدراسة والبحث في رسالة علمية أكاديمية مستقلة.

الوقف

كما ذكر الحريري غير رأي في فعل الأمر المشدد، فإنه ذكر ذلك أيضاً في الوقف على فعل الأمر، فقال: "وإن وقفت على شيء من ذلك جاز أن تقف عليه بالسكون، فنقول: أخش، اغذ، ارم، وجاز أن تزيد عليه هاء لبيان الحركة فنقول: اغذه، ارمه، أخشه..."^(١) وهذا ما قاله النحاة القدماء^(٢) والوقف بالسكون لغة لبعض العرب، والوقف بهاء السكت لغة أخرى، إلا أن الأولى أقل اللغتين^(٣).

(١) شرح ملحّة الإعراب: ٢٢٠.

(٢) انظر الكتاب ١٤٤/٤ و١٥٩.

(٣) انظر المصدر السابق ١٥٩/٤.

الإعراب والبناء

ذهب الحريري إلى أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وأن الإعراب أصل في الأسماء؛ فقال : "الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ؛ لأنها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تعرب ، وكذلك حكم الحروف وإنما جعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم كقولك "زيد" واحد ، ومعناه قد يختلف لكونه "تارة" فاعلا، وتارة مفعولا، وتارة مضافا ، وتارة مضافا إليه فاحتيج فيه إلى الإعراب لتبيين المعنى " (١) وهذا رأي البصريين ، إذ ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وأصل في الأفعال (٢) ، وحجة البصريين أن الاسم الواحد تتعاقب عليه المعاني المختلفة من فاعليه ومفعولية وإضافة ولميز الوظائف التي يقوم بها الاسم أعرب لبيان المعاني المختلفة التي تدخل عليه ، كما ذهبوا إلى أن الأصل في الأفعال البناء لعدم تعاقب المعاني المختلفة عليها ، ولأن اختلاف صيغتها يغنيها عن الإعراب ، أما الكوفيون فقالوا: الإعراب أصل في الأفعال لتعاقب المعاني المختلفة عليها كالأسماء من مثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فباختلاف حركة الفعل (تشرب) يختلف المعنى ، فنصبه يكون المعنى لا تجمع بينهما ، وبجزمه يكون المعنى النهي عنهما مطلقا ، وبرفعه يكون المعنى النهي عن الأول وإباحة الثاني ، فاللبس الذي يكتنف الأسماء يكتنف الأفعال أيضا ، ولذلك كان الإعراب أصلا في الأسماء والأفعال ، ورد البصريون على هذا فقالوا: إن الفعل يمكن أن يسد عنه الاسم وأما الاسم فلا يسد شيء مكانه. (٣)

الحركة والحرف

يرى الحريري أن الحركات مأخوذة من الحروف؛ فيقول : " وإنما سُمِّي الضم الرفع ؛ لأن الضمة من الواو ... وسمى الفتح نصبا ؛ لأن الفتح من الألف وسمى الكسر جراً ؛ لأنه من

(١) شرح ملحّة الإعراب ٢٦.

(٢) انظر شرح المفصل ٤٩/١ و ٨٠/٣ ، وجمع الهوامع ٤٤/١ .

(٣) انظر جمع الهوامع ٤٤/١ و ٤٥ .

الياء....^(١)، وهذا ما ذهب إليه فريق من النحاة؛ إذ إن هذه المسألة خلافية، فقد ذهب أكثرهم إلى "أن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاثة؛ فالضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف.... وقال قوم: حروف المد واللين الثلاثة مأخوذة من الحركات الثلاث.... وقال بعض أهل النظر ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث ولا الحركات مأخوذة من الحروف"^(٢) وقد ذهب ابن جنّي - فيلسوف العربية الأول - إلى "أن الحركات أبعاض حروف المد واللين"^(٣)، وقال في الخصائص في باب مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف: "وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة"^(٤)، ويبدو من كلام ابن جنّي أن كلا من الحركات والحروف ليست مأخوذة من الأخرى؛ لأن كلا منها قد ضارح الآخر؛ أي شابهه ومائله، فهو ندٌّ ونظير له لا فرع عنه، وهذه المسألة تتصل بمسألة أخرى وهي موضع الحركة من الحرف، وقد عرض لها ابن جنّي في الخصائص في باب سماه: "باب محل الحركات من الحروف أم قبلها أم بعدها"، وذكر أن النحاة اختلفوا في هذه المسألة؛ فذهب سيبويه إلى أن الحركة تحدث بعد الحرف في حين ذهب غيره إلى أنها تحدث قبله، وذهب فريق آخر إلى أنها تحدث معه، وبعد نقاش طويل انتهى إلى أن الحركة تحدث بعد الحروف"^(٥).

هذا رأي القدماء، أمّا المحدثون فقد اختلفوا أيضا في هذه المسألة؛ إذ رأى عبد الصبور شاهين أن "الدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت والحركة، بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلا عن الآخر..."^(٦)، وردّ أستاذي فوزي الشايب هذا الرأي، إذ ذهب إلى أن الكلام متتابع في سلسلة متصلة، ولا يمكن الفصل بينه، و"لا حياة ولا وجود لأي منهما دون الآخر، فكلاهما مفتقر إلى الآخر بالضرورة"^(٧)؛ أي أنه لا فصل بين الصوامت والحركات، ومن ثم فليس لأحدها أن يتقدم على الآخر.

وبشير الحريري إلى أن الألف والواو والياء تسمى حروف الاعتلال، أو حروف المد واللين، إذا كان قبل كل منها مناسبا له؛ أي إذا كان ما قبل الألف مفتوحا، وما قبل الواو مضموما، وما قبل

(١) شرح ملحة الإعراب ٣١.

(٢) الرعاية ١٠٣، وما بعدها، وانظر شرح ملحة الإعراب ٣٨.

(٣) سُرّ صناعة الإعراب ١٩/١، وانظر شرح الكافية ٢٩/٦.

(٤) الخصائص ٣١٧/٢، وانظر شرح المفصل ٦٤/٩.

(٥) انظر الخصائص ٣٢٣/٢ وما بعدها، والمنهج الصوتي للبنية العربية ٣٥.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ٣٥، وانظر ١٨.

(٧) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ٨٢.

الياء مكسورا ، أما إذا لم يكن ما قبل الواو مضموما ، وما قبل الياء مكسورا فإنهما لا يكونان حرفي اعتلال ^(١) ، والحقيقة أن ما أشار إليه الحريري في قوله هذا ، كان مشكلة من مشاكل الصرف العربي ؛ إذ إن الواو والياء يدلان على مدلولين صوتيين مختلفين فيكونان من الصوامت (CONSONANTS) ويعرفان بأشباه أو أنصاف الحركات ^(٢) (SEMI - VOWELS) كما في قولنا : قَوْم وفرعون وبنيت ، أي إذا كانا ساكنين وما قبلهما مفتوحا ، وقد عرفا في التراث اللغوي بحرفي اللين ، ويكونان من الحركات (VOWELS) وهما ما يعرفان بالضممة والكسرة الطويلتين ^(٣) ، أو كما سماها الحريري والقديم بحروف المد أو حروف العلة - ويشارك معها الألف - كما في قولنا: قال ويدنو ويرمي ؛ أي إذا كان ما قبلهما مجانسا لهما ^(٤) .

وهكذا أدى اشتراك الواو والياء في مدلولين ، هما الحركة والصامت ، إلى اختلاطهما في بعض المواطن ، أهما من الحركات أم من الصوامت ؟ وقد قال في هذا عبد الصبور شاهين : " وإنها لمهمة عسيرة أن تقنع الكثيرين من دارسي العربية ومدرسيها بالفرق بين الحركة القصيرة والطويلة ، بما يترتب على ذلك من الفصل بين مفهوم رمزي (و،ي) كحرفي علة ، وكحركات طويلة ، كل في سياقه " ^(٥) ، ولذلك كان على النحاة أن يفصلوا بين الصوامت والحركات وأن لا تكون هناك رموز مشتركة بينهما كما هو الحال في الواو والياء .

الأسماء الستة

في باب الأسماء الستة ، نرى الحريري يجزم بأن هذه الأسماء ترفع بالواو قولا واحدا ، بيد أن هذا هو القول الفصيح والمشهور ، وهو إعرابها بالحروف ^(٦) فيقول :

^(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٣٨ .

^(٢) أطلق عليها إبراهيم أنيس ، " أشباه أصوات اللين " انظر الأصوات اللغوية ٤٢ ، وأطلق عليها محمود السعراي " أشباه الصوامت " (انظر علم اللغة / مقدمة للقارئ العربي ١٩٧ ، وسماها أحمد مختار عمر " أنصاف العلة " انظر دراسة الصوت اللغوي ٢٨٣ ، وكذلك عبد الصبور شاهين انظر المنهج الصوتي للبنية العربية ٣١ ، أما برجستراسر فجعلها ضمن الحركات فقال : " فتعد الواو والياء بين الحركات أو الحروف الصائتة (vowels) لا بين الحروف الصامتة " التطور النحوي ٤٦ ، وانظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٥٠ ، والعربية الفصحى ١٩٨ .

^(٣) انظر دراسات في علم اللغة ٨٩ .

^(٤) هذا حسب وجهة نظر القديم ، أما الصحيح فإن الفتحة الطويلة في " قال " هي حركة القاف ولا فتحة قبلها ...

^(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧ ، وانظر ٣٢ .

^(٦) في هذه المسألة أقوال كثيرة ، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة الثانية ص ١٧ ، وشرح المفصل ٥٢/١ .

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوٍ^(١)

وقد جانب الحريري الصواب في قوله هذا ، إذ إنه يجوز في أب وأخ وحم ثلاث لغات ، أشهرها ما ذكره ، وهي أن ترفع بالواو وتتصب بالآلف وتجر بالياء ، وتسمى هذه اللغة " لغة الإتمام " ، واللغة الثانية تسمى " لغة القصر " ، وتكون بالآلف مطلقا ، وهي لغة من يلزم المثني الآلف ، وهم بنو كنانة ، وبنو الحارث بن كعب ، وبنو العنبر ، وبنو هجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وختعم ، وهمدان ، وعذرة^(٢) . واللغة الثالثة تسمى " لغة النقص " وتكون بحذف الأحرف الثلاثة ؛ أي أنها تعرب بالحركات القصيرة ، وهي نادرة ؛ ففي حالة الرفع نقول : جاء أبوك على لغة الإتمام ، وجاء أباك على لغة القصر وهذا أبه على لغة النقص^(٣) ، فالأسماء الستة ترفع بالواو وبالضممة المقدرة على الآلف وبالضممة الظاهرة ، وليس بالواو وحدها كما قال الحريري ، ومن شواهد لغة القصر قول الشاعر :

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٤)

ومن شواهد لغة النقص قول الشاعر :

بِأَبِهِ الْقَتْدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(٥)

وقد يكون الحريري معذورا في هذا ؛ لأنه يطلب وجها واحدا يريد إيصاله إلى الناشئة ، وهذا ما يشغله وسبقت الإشارة إليه غير مرة ، ولعل ما يؤيد هذا أنه جعلها ستة ، وفي هذا خلاف ؛ فالمشهور أنها خمسة ؛ لأن بعض النحاة استثنى منها " الهن " ،^(٦) وذكر النحاة أن الفصحح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وأن الإتمام جائز فيه غير أنه قليل جدا^(٧) . ولما كان شرح ملحّة الإعراب كتابا تعليميا ، كان الأجدر بالحريري أن يذكر أن هذه الأسماء ترفع بالواو ، من غير أن ينصّ على أن هذا " في قول كل عالم وراو " ، كما كان من الأجدر به أن

(١) ملحّة الإعراب : ٧ ، وشرح ملحّة الإعراب : ٣٦ .

(٢) انظر شرح المفضل ١٢٨/٣ .

(٣) انظر الإنصاف ١٨ ، وشرح المفضل ٥٣/١ و ١٢٩/٣ ، ومغني اللبيب ١٦٦ و ٢٨٦ ، وهو شاهد ٣٧١٣ في معجم شواهد النحو

(٤) انظر الشاهد في الإنصاف ١٨ ، وشرح المفضل ٥٣/١ و ١٢٩/٣ ، ومغني اللبيب ١٦٦ و ٢٨٦ ، وهو شاهد ٣٧١٣ في معجم شواهد النحو الشعرية وموطن الشاهد : " أباهما " الثانية إذ وردت بالآلف وهي مجرورة ولو جاء بها الشاعر على اللغة المشهورة لقال : أبيهما .

(٥) انظر الشاهد في شرح ابن عقيل ٥٠/١ ، وأوضح المسالك ٤٤/١ ، وشرح الأشموني ٧٠/١ ، وهو شاهد ٣٦٥٢ في معجم شواهد النحو

الشعرية وموطن الشاهد : " بأبه " إذ جره الشاعر بكسرة ظاهرة ، و " يشابه أبه " إذ نصبه بفتحة ظاهرة .

(٦) انظر معجم المواع ١٢٣/١ .

(٧) انظر شرح ابن عقيل ٤٩/١ و ٥٢ .

يذكر شروط هذه الأسماء؛ إذ يشترط في أب وأخ وحم "إفرادها ، وكونها غير مصغرة ، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم؛ لأنها إذا تثبتت أو جمعت فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة ، وكذا إذا صغرت" (١) ، ويشترط في " ذو " أن يكون بمعنى صاحب ، وفي " فو " أن تكون الميم محذوفة .

الاسم المنقوص

في باب إعراب الاسم المنقوص ، تابع الحريري النحاة في أوجه الوقف على هذا الاسم ؛ إذ ذكر أنه يوقف عليه بالياء الساكنة في جميع الحالات إذا كان معرفاً ويوقف عليه بحذف الياء ، إذا كان منوناً في حالة الرفع والجر ، كما يوقف عليه بالالف في حالة النصب ، ثم نص على أن "هذا هو الاختيار" (٢) وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، ومن جاء بعده من النحاة (٣) ، ثم ذكر أن بعضهم وقف على المعرف بال في حالة الرفع والجر بحذف الياء ؛ أي بالسكون وهذا ما ذكره سيبويه (٤) ، ووقف آخرون على الاسم المنقوص المنون في حالة الرفع ، والجر بإثبات الياء ، وهي " لهجة عربية قديمة فصيحة" (٥) ، وقرأ بها ابن كثير في قوله تعالى " **وَأَكَلُوا مِنْ دُونِهِ** " وقوله تعالى: " **وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ** " (٦) ، وقرأ بها ابن كثير في قوله تعالى: " **وَأَكَلُوا مِنْ دُونِهِ** " (٧) .

التثنية

في باب التثنية نرى الحريري يقرر أن المثني يرفع بالالف ، وينصب ويجر بالياء ، وهذه هي اللغة المشهورة فيه ، ولا يشير إلى لغة إلزام المثني الألف في جميع الحالات فيقول:

وَرَفَعُ مَا ثَنَيْتَهُ بِالْأَلِفِ كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ كَانَا مَالِفِي

(١) شرح الكافية ٢٦/١ و ٢٧ .

(٢) شرح ملحة الإعراب ٤٠ .

(٣) انظر الكتاب ٣٠٨/٣ و ١٨٣/٤ ، وشرح المفصل ٧٥/٩ ، وشرح الشافية ٣٠٠/٢ ، وأوضح المسالك ٣٤٤/٢ ، والتوطئة ٣١٣ .

(٤) انظر الكتاب ١٦٧/٤ .

(٥) التطبيق الصربي ١٩٩ .

(٦) سورة الرعد ٧ ، وانظر معجم القراءات القرآنية ٢١٠/٣ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٦١/٢ ، والتبصرة في القراءات ٢٣٣ .

(٧) سورة الرعد ١١ ، وانظر معجم القراءات القرآنية ٢١٢/٣ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٦١/٢ ، والتبصرة في القراءات ٢٣٣ .

وَجَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِالْيَاءِ بَغْيَرٍ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءٍ^(١)

وهذا ما قاله ابن مالك في ألفيته :

بِالْأَلْفِ ارْزُقِ الْمَثْنَى وَكِلا إِذَا بِمُضْمَرٍ مِضافاً وَصِلا
وَتَخَلَّفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلْفُ^(٢)

والحقيقة أنَّ ما ذكره الحريري وابن مالك (٦٧٢ هـ) هو الشائع المشهور في لغة العرب ، غير أنَّ "من العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا : رفعًا ونصبًا وجرًّا ؛ فيقول : جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما"^(٣) ، وهؤلاء هم بنو كنانة وبنو الحارث ابن كعب ، وقد خرجت على هذه اللغة قراءة جمهور القراء " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ "^(٤) ؛ إذ قرأ بها نافع وابن عامر وحزمة والكسائي وعاصم ، أما أبو عمرو بن العلاء فقرأ وحده " إِنَّ هَذَيْنِ "^(٥) وتسمى هذه اللغة لغة القصر أيضا ، وجاءت عليها شواهد من أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - منها قوله عليه الصلاة والسلام " لا وتران في ليلة "^(٦) ، وشواهد شعرية^(٧) منها الشاهد الذي سبق إيراده في باب الأسماء الستة وهو :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

إذ ألزم الشاعر : " غايتها " الألف وهي في حالة النصب ، ولو جاء بها على اللغة المشهورة لقال : " غايتها " بالياء .

وإذا كان الحريري قد اكتفى بهذا الوجه المشهور في المثنى ، ولم يشر إلى لغة القصر ، أو ما يعرف بالزام المثنى الألف في هذا الموطن ، فإنه أشار إليها في باب الجمع الصحيح ؛ فقال : " اختلف في إعراب المثنى ، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله "^(٨) وذكر أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى : " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " ، وقول الشاعر :

(١) ملحة الإعراب ٩ ، شرح الملحة ٤٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ٥٥/١ .

(٣) المرجع السابق ٥٨/١ .

(٤) سورة طه : ٦٣ .

(٥) انظر السبعة في القراءات ٤١٩ ، والتبصرة في القراءات ٢٦٠ ، والنشر في القراءات العشر ٣٢١/٢ .

(٦) انظر الحديث في سنن أبي داود ١٤١/٢ ، (طبعة دار سحنون) ، وسنن الترمذي ٣٣٤/٢ (طبعة دار سحنون) ، والإحسان في تفریب صحيح ابن حبان ٢٠٢/٦ ، ونحفة

الأشراف ٢٢٤/٤ .

(٧) انظر الإنصاف ١٨ ، وشرح المفصل ١٢٨/٣ و ١٢٩ .

(٨) شرح ملحة الإعراب ٤٨ .

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَمًا^(١)

ويتابع الحريري النحاة في أن نون التنثية عوض من الحركة والتتوين في المفرد ، وهو ما أشار إليه بقوله :

وَتَلَحَّقَ النَّونُ بِمَا قَدْ ثَنِيَ مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ^(٢)

كما وافق النحاة في أن أصل حركة نون التنثية السكون ، إلا أنها كسرت فراراً من التقاء الساكنين ، والأصل في التقاء الساكنين أن يكسر الأول منهما ، بيد أن النون هي التي كُسرت ، لأن الألف لا يمكن تحريكها^(٣) ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه فقال : " وتكون الزيادة الثانية نونا ؛ كأنها عوض لما منع من الحركة والتتوين ، وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين " ^(٤) ، وهو ما وضحه ابن يعيش فقال : " فزيدت وكانت ساكنة ، وقبلها الألف ، أو الياء ساكنة ، فكسرت لالتقاء الساكنين " ^(٥) ، ووافق الحريري النحاة القدماء في تعليلهم لكسر نون التنثية ؛ إذ كسرت لسببين - كما يرى النحاة - أولهما : أن الأصل في التقاء الساكنين الكسر ، وثانيهما : التفريق بين الجمع والمثنى^(٦) ، وهذا هو السبب الحقيقي الذي دعاهم إلى كسر النون ، وليس السبب السابق ؛ ففي المثنى تم كسر النون ، في حين تم فتحها في الجمع حتى تتناسب وما قبلها ، إذ إن ما قبل نون المثنى ألف ، وما قبل نون الجمع واو ، فكسروها مع الألف لتناسب الكسرة مع الألف ، إذ إن الكسرة ثقيلة والألف خفيفة ، وفتحوها مع الواو لتناسب الفتحة مع الواو ؛ إذ إن الواو ثقيلة والفتحة خفيفة^(٧) .

هذا هو تحليل النحاة التقليديين لكسر نون المثنى ، أما المحدثون فلهم رأي آخر ، ملخصه أن حركة نون المثنى كُسرت للمخالفة مع الفتحة الطويلة قبلها ، وهذا ما يسمى بقانون المخالفة^(٨) بين الحركات ، وفيه يتم " إبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة (aa) ؛ والهدف من ذلك بداهة تجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة حيث كسرت النون فقليل (آن) ، دون (أن).... فيقال : بابان (baabaani) في بابان (baabaana).... ويقال : هذان

^(١) انظر الشاهد في شرح الفصل ١٢٨/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤/١ ، وهو شاهد ٢٥٩٩ في معجم شواهد النحو الشعرية .

^(٢) ملحمة الإعراب ٩ ، وشرح الملح ٤٥ .

^(٣) انظر شرح ملحمة الإعراب ٤٥ .

^(٤) الكتاب ١٧/١ ، وانظر شرح الفصل ١٣٧/٤ .

^(٥) شرح الفصل ١٤١/٤ .

^(٦) انظر شرح الكافية ٣٠/١ ، وجمع الهوامع ١٦٤/١ .

^(٧) انظر شرح ملحمة الإعراب ٤٨ و ٤٥ ، وشرح الفصل ١٤١/٤ .

^(٨) المخالفة هي : (تعديل الصوت الموحود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور ، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الحلال بين الصوتين " انظر دراسة الصوت اللغوي ٣٢٩ .

في هذان^(١)؛ إذ إن أصل حركة هذه النون الفتح ومما يدل على هذا أن فتحها لغة، وقد جاءت عليها بعض الشواهد منها قول حميد بن ثور الهلالي:

على أخوذيين استقلت عشية^(٢) فما هي إلا لمحة وتغيب^(٣)

وهذا ما سماه رمضان عبد التّوَّاب بـ "الركام اللغوي"، واستدل به على أن الأصل في حركة نون المثني الفتح، غير أنها كسرت تبعا للقانون السابق^(٤)؛ فالأصل أن نقول جاء الطالبان المجتهدان بناء على هذا الركام اللغوي الذي اندثر، ولم تبق منه إلا هذه الأمثلة القليلة، ولكن فتح النون يؤدي إلى اجتماع حركتين متماثلتين هما الفتحة الطويلة (aa) والفتحة القصيرة (a)، وهذا يؤدي إلى نوع من التقل، إذ يتم فيه نطق حركات متماثلة (مصوتات متحدة الطابع متواصلة)، ولذلك يلجأ إلى قانون المخالفة فتغير الفتحة القصيرة (a) إلى ضدها وهي الكسرة القصيرة (i)؛ هروبا من هذا التقل الذي سببته الحركات المتماثلة، فنقول جاء الطالبان المجتهدان.

وهكذا فسر المحدثون كسر نون المثني عن طريق قانون المخالفة بين الحركات، وهو القانون الذي يُفسر به فتح النون في جمع المذكر السالم؛ إذ فتحت هذه النون للمخالفة مع الكسرة الطويلة قبلها، كما فسر به أيضا الاختصار على حركة واحدة في جمع المؤنث السالم في حالتي النصب والجر؛ إذ إنه يعرب في هاتين الحالتين بالكسرة بدلا من الفتحة؛ تجنباً لنطق مصوتات متحدة الطابع^(٥).

جمع المذكر السالم

في باب الجمع الصحيح، نرى الحريري يوافق الرأي الشائع والمشهور في إعراب جمع المذكر السالم، وهو رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء، فيقول:

فَرَفَعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونُ تَبَعُ
نَحْوُ شَجَاتِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجَمْعِ
وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ
عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ^(٦)

^(١) العربية الفصحى ٤٨ و ٤٩.

^(٢) انظر الشاهد في أوضح المسالك ٦٣/١، وجمع المصاحف ١٦٥/١، وهو شاهد ٧٦ في معجم شواهد النحو الشعرية، وموطن الشاهد "أخوذيين"، حيث حركت نون المثني بالفتح لعل صوتية، وهي التخلص من تنابع الأصوات، وقد قال القديس: إن هنا لغة والحقيقة أنه ليس لغة وإنما هو الأصل، وقانون المخالفة هو الذي أدى إلى كسر هذه النون، وهناك شواهد أخرى جاءت على هذه اللغة. انظر أوضح المسالك ٦٤/١ وما بعدها.

^(٣) انظر التطور اللغوي ٤٢.

^(٤) انظر العربية الفصحى ٤٨، والتطور اللغوي ٤٢، ٤٣، ودراسة الصوت اللغوي ٣٣١.

^(٥) ملحة الإعراب ١٠، وشرح الملحة ٤٨.

ويشرح هذا بقوله: "ومعنى قولنا : ونصبه وجره بالياء عند جميع العرب العرباء؛ أي : لم يختلف العرب في إعراب هذا الجمع ، في رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء" (١) ، والحقيقة أن قول الحريري هذا فيه تعميم وعدم دقة ؛ فقد اختلف العرب في إعراب هذا الجمع ؛ إذ إن فيه خمس لغات أشهرها ما ذكره الحريري ، وهو أجودها وأفصحها ، أما اللغات الأخرى فالأولى : أن يلزم هذا الجمع الواو في الأحوال الثلاثة وتلحقه نون مفتوحة ، فيعرب بحركات مقدرة على الواو . والثانية: أن يلزم الواو في الأحوال الثلاثة ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع التثوين . والثالثة : أن يلزم الواو في الأحوال الثلاثة ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون غير المنونة . والرابعة : أن يلزم الياء في الأحوال الثلاثة ، فيعامل معاملة الاسم المفرد المختوم بالياء والنون ، فيعرب بالحركات الثلاث الظاهرة على النون ، كما في غسيلين ومسكين ، وقد جاءت على كل هذه اللغات بعض الشواهد (٢) ، فمن الشواهد التي جاءت على لغة من يلزم هذا الجمع الياء ويعربه بالحركات الظاهرة على النون قول المصطفى عليه الصلاة والسلام : "اللهم اجعلها عليهم سنيئنا كسنيئ يوسف" (٣) ، ومنها قول الشاعر :

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ (٤)

وعلى هذه اللغة خرج قول الشاعر :

رَبُّ حَيٍّ عَزَّوَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ (٥)

إذ جاء خبر لا يزال منصوباً بفتحة ظاهرة ، ولو أعرب الشاعر "ضاربين" إعراب جمع المذكر السالم لحذف الياء عند الإضافة ، أو لنصب "القباب" على أنها مفعول به . والعدر للحريري في هذا الحكم أن شرح ملحة الإعراب كتاب تعليمي مختصر ، وهذه التفريعات لا تهم المبتدئ ، إنما الذي يهمه أن يعرف حكم جمع المذكر السالم ، وهذا ما يسعى إليه الحريري ، بعيداً عن إقحام الطالب في مسائل مربكة ، وإرهاقه بقضايا لا تقدم ولا تؤخر في تجنب اللحن ، وتصحيح اللسان وإقامة ما اعوج منه. بيد أنه كان على الحريري أن لا يلجأ إلى إطلاق أحكامه وتعميمها ، حتى جعل حكم هذا الجمع الرفع بالواو والنصب والجر بالياء عند جميع العرب العرباء ،

(١) شرح الملحة ٤٨ .

(٢) انظر هذه اللغات وشواهدا في شرح الفصل ١١/٥ وما بعدها ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ ، وأوضح المسالك ٥٣/١ - ٦٧ .

(٣) انظر الحديث في صحيح البخاري ١٥/٢ و ٣٩/٦ ، وسنن النسائي ٢٠١/٢ ، وسنن الكبرى ١٩٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩١/٣ ، و ١٦٨/٧ ، و ١٤٢/٢ ، وكل

هذه الروايات : كسني يوسف .

(٤) انظر الشاهد في أوضح المسالك ٥٥/١ ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ ، وهو شاهد ٢٨٤٩ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٥) انظر الشاهد في شرح الأسموني ٣٧/١ ، ومغني اللبيب ٨٤٣ ، وهو شاهد ٣٤٢ في معجم شواهد النحو الشعرية .

بل إنه بالغ في ذلك؛ فنص على أن العرب لم يختلفوا في إعراب هذا الجمع ، وقد بين الباحث لغات العرب في هذا الجمع ، وعليه فإنه كان على الحريري أن ينص على أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، وأن لا ينص على أن هذا الحكم عند جميع العرب العرباء ، وأن العرب لم يختلفوا في إعراب هذا الجمع ، واختلف النحاة في حركة نون جمع المذكر السالم ؛ فذهب جمهور النحاة إلى أن كسر هذه النون لغة عند العرب ؛ إذ إن منهم من يعامل هذا الجمع معاملة المفرد كما في قول الشاعر :

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(١)

وذهب بعضهم إلى أن "حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذا"^(٢) أو ضرورة^(٣) ، لا لغة كما في قول الشاعر :

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَالِفَ آخَرِينَ^(٤)

وذهب النحاة إلى أن نون جمع المذكر السالم فتحت للتفريق بين نون المثنى ونون الجمع في مثل قولنا : رأيت الطالبَيْنِ ، ورأيت الطالبَيْنِ ، وجعلت الفتحة لنون الجمع ؛ لأنها أخف الحركات^(٥) ، وإذا كان المحدثون قد فسروا كسر نون المثنى والاقتضار على حركتين في جمع المؤنث السالم عن طريق قانون المخالفة ، فإن الباحث يفسر فتح نون جمع المذكر السالم عن طريق هذا القانون أيضا ، قياسا على ما حصل في نون المثنى وجمع المؤنث السالم ؛ فيقول : إن السبب الحقيقي الذي فتحت من أجله هذه النون هو المخالفة مع الكسرة الطويلة التي قبلها ، إذ لو كسرت لاجتمعت حركتان متماثلتان ؛ هما : الكسرة الطويلة والكسرة القصيرة ، وهذا فيه نوع من الثقل ، ولذلك فإن قانون المخالفة يتولى التغلب على هذا الثقل عن طريق تغيير الكسرة القصيرة إلى ضدها ، وهي الفتحة القصيرة .

وفيما عدا هذا ، فإن الحريري وافق النحاة في جمع المذكر السالم من حيث تسميته ؛ إذ يسمى "الجمع الصحيح" و"الجمع السالم" ، والجمع على هجاءين^(٦) ومن حيث الملحق بجمع المذكر السالم

(١) انظر الشاهد في شرح المفصل ١١/٥، وشرح الكافية ١٦٥/٢، وهو شاهد ٣٠٨٥ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٢) شرح ابن عقيل .

(٣) انظر شرح المفصل ١٣/٥، وشرح الكافية ١٧٩/٢، وأوضح المسالك ١٩٧/١ .

(٤) انظر الشاهد في شرح الأشموني ٣٩/١، وأوضح المسالك ١٩٧/١، وهو شاهد ٣٠٨٥ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٥) انظر شرح المفصل ١٤١/٤ .

(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ٤٦، وشرح المفصل ٢/٥ .

وما يجمع على هذا الجمع وما لا يجمع ... (١) ومن حيث جمع المؤنث السالم وما يجمع على هذا الجمع وما لا يجمع (٢).

جمع المؤنث السالم

يسير الحريري على هذه السنة في معظم شرحه، إن لم يكن فيه كله ، فيوافق جمهور النحاة في إعراب جمع المؤنث السالم ؛ إذ يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ، ويخالف الأخفش الذي ذهب إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب (٣). ويغض الطرف عن خلافاً النحاة في نصبه بالفتحة بدلاً من الكسرة ، وهو ما أجازوه الكوفيون والبغداديون (٤) ، فقد وردت بعض الشواهد التي تدل على نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة، ومن ذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَانْكَسَارُهَا (٥)

ومنها ما حكاه الكسائي عن العرب في قولهم : سمعتُ لغاتهم ، وما حكاه ابن سيده : رأيتُ بناتك ، وقول العرب : استأصل الله عرقاتهم (٦) ، وذهب رمضان عبدالتواب إلى أن الأصل في نصب جمع المؤنث السالم أن يكون بالفتحة لا بالكسرة ، واستدل على هذا بما سماه "الركام اللغوي"، وسبقت الإشارة إليه في الحديث عن كسر نون المثني ، وفسره بقانون المخالفة (٧)، إذ إن الأمثلة القليلة التي وردت بنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، والتي ذكرت قبل قليل تشير إلى أنها هي الأصل في نصب هذا الجمع ، وقد اندثرت شواهدا ولم يبق منها إلا القليل .

وإذا كان الحريري قد وافق النحاة في إعراب جمع المؤنث السالم ، واقتصراره على حركتين هما الضمة في الرفع ، والكسرة في النصب والجر ، فإنه لم يشر إلى العلة أو السبب الذي دعاهم إلى هذا ، ولكن النحاة لم يغفلوا هذا الأمر ؛ إذ ذهبوا إلى أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر المصادر السابق ٥٠ .

(٣) انظر اوضح المسالك ٦٨/١ هامش (٣).

(٤) انظر شرح المفصل ٨/٥ .

(٥) انظر الشاهد في الخصائص ٣/٣٧، وشرح المفصل ٨/٥ .

(٦) انظر شرح المفصل ٤/٥ و ٨ ، وانظر الخصائص ٣٨٥/١ وشرح الكافية ١٨٩/٢ .

(٧) انظر التطور اللغوي ٤٢ و ٤٣ .

حملا له على أصله ، وهو جمع المذكر السالم الذي ينصب بالياء ^(١)، بيد أن هذا ليس هو السبب ، وإنما السبب الحقيقي هو تحقيق المخالفة الصوتية بين الحركات ^(٢) فعندما نقول: رأينا الطالبات، يؤدي هذا إلى اجتماع حركتين متماثلتين؛ إحداهما فتحة طويلة (aa) والأخرى فتحة قصيرة (a) وللتغلب على نطق هذه المصوتات المتحدة الطابع والمتصلة، نلجأ إلى تغيير الحركة القصيرة إلى ضدها؛ لتحقيق المخالفة بين الحركات المتماثلة ، فنقول : رأينا الطالبات .

أمّا الغرض من هذه المخالفة - في هذا الموطن وفي غيره - فهو ما تميل إليه العربية من السهولة واليسر والابتعاد عن الثقل ، وهذا ما يسمى بقانون الجهد الأقل ، وهو مظهر من مظاهر التطور اللغوي ؛ إذ " تميل اللغة في تطورها نحو السهولة واليسر ، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة ، وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا " ^(٣) .

حروف الجر

في باب حروف الجر، نرى الحريري يتابع النحاة وبوافقهم في أن الجر من خصائص الأسماء ^(٤) ؛ إذ إن النحاة جميعا متفقون على أن الجر من خصائص الأسماء، ولا يدخل إلا عليها، فإذا جاء ما ظاهره أن حرفا من حروف الجر دخل على الأفعال فليس كذلك ، وسبقت الإشارة إلى هذا في الحديث عن الاختلاف في نعم وبئس : أسمان هما أم فعلان ؟ وقد جعل الحريري حروف الجر أربعة عشر حرفا ^(٥) ، فقال في الملحة :

بأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفًا
وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا
وَاللَّامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدًا

وَالْجَرُّ فِي الْأَسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرَفِ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى
وَالْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا

(١) انظر شرح المفصل ٨/٥ .

(٢) انظر العربية الفصحى ٤٨ ، والتطور اللغوي ٤٣ .

(٣) التطور اللغوي ٤٧ .

(٤) انظر شرح ملحمة الإعراب ٥٩ ، وأشار إلى هذا في موطن سابق في حديثه عن علامات الاسم، انظر ص ٥ .

(٥) جعلها ابن مالك عشرين ، وتابعه ابن عقيل إلا أنه قال : "وقل من ذكر : كي ولعل وحتى في حروف الجر" انظر شرح ابن عقيل ٣/٢ ، وذهب

ابن هشام إلى أنها عشرون كذلك ، انظر أوضح المسالك ٣/٣ .

و "رُبَّ" أَيْضاً ثُمَّ "مُدَّ" وَفِي مَا حَضَرَ مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَيْرُ (١)

وقال في شرحها: "فهي أربعة عشر تضمنتها هذه الأبيات" (٢)، بيد أنه ذكر حرفين آخرين في باب القسم، وهما واو القسم وتاؤه (٣)، وبهذا فإن حروف الجر تكون ستة عشر حرفاً، ولم يذكر "متى" في لغة هذيل و"لعل" في لغة بني عقيل، و"كي" المختلف فيها، إذ ذهب الكوفيون إلى أنها لا تكون إلا حرف نصب، وذهب البصريون إلى أنها تكون حرف نصب وحرف جر (٤)، وهذه الثلاثة شاذة (٥) وكذلك لم يذكر "عدا" (٦)، في حين ذكر اختيها "خلا" و"حاشا" (٧)، وجعل "رُبَّ" من حروف الجر، وهذا هو رأي البصريين، أما الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين فذهبوا إلى أنها اسم (٨).

وفي هذا الباب نجد الحريري يتابع النحاة ويوافقهم في ظاهرة من ظواهر النحو العربي، وهي ظاهرة الأمومة - إن صحَّ أن نسميها ظاهرة - فيقول: "فأما الحروف فهي أربعة عشر حرفاً... وأمها: "مِنْ"؛ لأن كل أدوات يتفق عملها فلا بد لها من أم تتولى عليها، مثل "مِنْ" في حروف الجر، والهمزة في أدوات الاستفهام، و"إلا" في أدوات الاستثناء (٩) "والحقيقة أن هذا ما قاله النحاة، فهم متفقون على وجود هذه الظاهرة، وقد أشاروا إليها في مواطن كثيرة من كتبهم، وأعطوا أم الباب "أحكاماً لم يعطوها لغيرها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قال الشيخ خالد الأزهرى عن "كان": "وهي أم الباب، لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها...." (١٠)

وقال الإمام الرضي: "أعلم أن أم الكلمات الشرطية "إن"؛ ومن ثمة يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة.... ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيّاً.... وكذا

(١) ملحة الإعراب ١١، وشرح الملحة ٥٩..

(٢) شرح ملحة الإعراب ٥٩.

(٣) انظر المصدر السابق ٦٧، وشرح الكافية ٣١٩/٢.

(٤) انظر الإنصاف المسألة ٧٨ ص ٥٧٠.

(٥) انظر أوضح المسالك ٣/٣ وما بعدها.

(٦) ذهب الأخفش إلى أنها حرف جر انظر شرح الكافية ٢٢٩/١.

(٧) عد "حاشا" حرف جر وهي كذلك عند بعض العرب، كما ذهب إلى أن "حاشا" حرف جر، وهو مذعوب سيبويه والمبرد، أما الفراء للمعرب إلى أنها فعل، انظر شرح

الملحة ٥٩، وشرح الفصل ٧٨/٢ و ٨٥.

(٨) انظر الإنصاف المسألة ١٢١ و ٨٣٢، وشرح الكافية ٣٢٠/٢.

(٩) شرح ملحة الإعراب ٥٩.

(١٠) شرح التصريح ١٨٤/١، وانظر الأحكام التي عصمت بها (كان) في أي كتاب لحوي من الكتب المطبوعات.

يحذف بعد أما الشرطية مع بقاء لا إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى ^(١) ، وأبرز المسائل التي تتكرر فيها هذه الظاهرة هي أمومة "كان" في رفع المبتدأ ونصب الخبر ^(٢) ، ولم يشر إليها الحريري ، وأمومة "إن" : في نصب المبتدأ ورفع الخبر ^(٣) ، وأشار إليها الحريري ، فقال : "اعلم أن لكل نوع من أنواع العوامل عاملاً يختص بخصائص دون نظائره ، ويسمى "أم الباب" ، وأم هذه الحروف الستة إن" ^(٤) ، وأمومة "إن" في باب الشرط ^(٥) ، والعجيب أن الحريري لم يجعلها أمّاً لهذا الباب ، وإنما جعلها أختاً ، فقال : "قد ذكرنا أن لـ "إن" الشرطية تسع أخوات" ^(٦) ، وأمومة "أن" في نصب الفعل المضارع ^(٧) ، وذكرها الحريري ^(٨) ، وأمومة الهمزة في باب الاستفهام ^(٩) ، وسبقت الإشارة إليها قبل قليل ، وأمومة "يا" في باب النداء ^(١٠) قال الحريري : "وحروف النداء خمسة ، يا وأيا وهيا والهمزة وأي ، و"يا" أم الباب ، واختصت بأن نودي بها القريب والبعيد ، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها" ^(١١) وأمومة "إلا" في باب الاستثناء ^(١٢) ، وسبقت الإشارة إليها قبل قليل ، وهناك موطنان آخران تحدث فيهما الحريري عن هذه الظاهرة ، وهما أمومة باء القسم فقال : "حروف القسم أربعة : الباء والواو والتاء والهاء التي للتبني ، إلا أن الباء هي الأصل ؛ لدخولها على كل مقسم به مظهر ، كقولك : أقسم بالله ، ومضمر كقولك : أقسم بك لأفعلن" ^(١٣) ، وهذا ما ذكره النحاة ^(١٤) ، وعن أمومة إلا في الاستثناء قال : "وللاستثناء عدة أدوات إلا أن حرفه المستولي عليه "إلا"...." ^(١٥) .

ومما يجدر ذكره في الحديث عن ظاهرة الأمومة في النحو العربي أن هذه التسمية للنحاة المتقدمين ؛ إذ نجد عندهم إشارات إلى إعطاء بعض الأدوات أحكاماً خاصة ومن ذلك أن سيبويه قال

^(١) شرح الكافية ٢/٢٥٣ .

^(٢) انظر شرح المفصل ٧/٩٠ ، وشرح التصريح ١/١٨٤ ، وأوضح المسالك ١/٢٣٢ .

^(٣) لم يشر إليها أحد من النحاة إلا الحريري ، وفصل الباحث هذا الأمر في المسائل التي تفرد الحريري بذكرها ، انظر ص ٦ .

^(٤) شرح ملحة الإعراب ١٤٣ .

^(٥) انظر شرح المفصل ٧/٤١ و ٨/١٥٦ ، وشرح الكافية ٢/٢٥٣ ، وشرح التصريح ٢/٢٤٧ .

^(٦) شرح ملحة الإعراب ٢٤٦ .

^(٧) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٨٠ ، ومعجم الهوامع ٤/٨٨ .

^(٨) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٢٧ .

^(٩) انظر شرح المفصل ٨/١٥٠ ، ومعني اللبيب ١٩ .

^(١٠) انظر المرجع السابق ٨/١١٨ وشرح التصريح ٢/١٦٤ ، ومعني اللبيب ٤٨٨ ، وأوضح المسالك ٤/٩ .

^(١١) شرح ملحة الإعراب ١٥٣ .

^(١٢) انظر شرح المفصل ٢/٧٧ .

^(١٣) شرح ملحة الإعراب ٦٧ .

^(١٤) انظر شرح المفصل ٩/٩٨ و ١٠١ .

^(١٥) شرح ملحة الإعراب ١٤٤ .

في "الكتاب" - وهو أول أثر نحوي وصل إلينا - "وزعم الخليل أن "إن" هي أم حروف الجزاء...." (١) ، وبناء على هذا فإن نشأة هذه الظاهرة كانت متقدمة.

ويشير الباحث إلى أن ظاهرة الأمومة في النحو العربي تستحق الدراسة والبحث والوقوف عليها ؛ إذ لم تحظ هذه الظاهرة بأي دراسة بعد - حسب علم الباحث - تقف على التسمية ، والمسائل التي وردت فيها ، وتفسير هذا الاصطلاح والأسباب التي أوجدته : أمطرده هي عند النحوي الواحد أو النحاة جميعا ، أم مختلفة ؟ ومن ثم أهى أسباب تركيبية أم دلالية....

ووافق الحريري النحاة في معاني حروف الجر ، بيد أنه لم يورد كل المعاني التي ذكرها النحاة وإنما اكتفى بذكر بعض معاني هذه الحروف (٢) ، وذهب إلى أن أصل "مذ" منذ ، ثم حذفت النون واستدل على هذا بالتصغير ، إذ تصغر مذ على : منيذ ، وبهذا فإن "مذ" أصلها "منذ" ، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها ؛ وهذا هو رأي سيبويه وجمهور النحاة ، في حين ذهب الأخفش إلى أن "منذ" لغة أهل الحجاز ، و"مذ" لغة بني تميم (٣) ، وقال ابن ملكون هما أصلان (٤) ، وأشار الحريري إلى الاختلاف فيهما أسمان هما أم حرفان ؟ إذ ذهب بعضهم إلى أنهما حرفان ، وقال آخرون هما اسمان ، غير أنه يجوز فيهما الرفع والجر ، والرفع أولى في "مذ" والغالب عليها الاسمية . و الجر أولى في "منذ" والغالب عليها الحرفية لوجود صورة "من" فيها . (٥)

وأشار الحريري إلى مسألة خلافية أخرى ، وهي الاختلاف في "حاشا" : أفعل" هي أم حرف ؟ فقال : "وأما حاشا فمعناها الاستثناء مع تنزيه المستثنى ، وهو يجر ما بعده ، وقد جعله بعضهم فعلا وصرفه " (٦) والأول رأي البصريين وقد قدمه ، والثاني رأي الكوفيين (٧) وأشار إليه بقوله : "وقد جعله بعضهم " أي أن الرأي البصري هو المقدم دائما ، وهو الذي يعتمد عليه ، في حين أنه قد يذكر الرأي الكوفي كما في هذا الموطن ، وإنما لا يذكره كما في معظم الموطن السابقة.

(١) الكتاب ٦٣/٣ .

(٢) انظر شرح ملحّة الإعراب ٥٩ وما بعدها ، وأوضح المسالك ٢١/٣ وما بعدها .

(٣) انظر شرح الكافية ١١٨/٢ .

(٤) مغني اللبيب ٤٤٢ .

(٥) انظر شرح ملحّة الإعراب ٦٢ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) انظر الإنصاف المسألة ٣٧ ص ٢٧٨ .

القسم

في باب حروف القسم ، نرى الحريري يوافق النحاة ويتابعهم في جملة من الأمور ، منها حروف القسم؛ إذ ذكر أن حروف القسم : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، والهاء التي للتنبيه^(١)، وهذا ما ذكره سيبويه في " الكتاب " بيد أنه أضاف حرفاً آخر وهو "مين" فقال : "اعلم أن من العرب من يقول :مين ربي لأفعلن ذلك، ومن ربي إنك لأشیر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله : والله لأفعلن " ^(٢) ، وتابعه الزمخشري وابن يعيش^(٣) . ووافق النحاة في الحروف التي يتلقى بها القسم فقال : " والحروف التي يتلقى بها القسم أربعة : اللام ، وإن ، وما ، ولا " ^(٤) ، وهذا ما ذكره النحاة ^(٥) ، وكذلك وافق النحاة وتابعهم في جواز حذف "لا" التي يتلقى بها القسم^(٦) ، كما في قوله تعالى " **تَاللّٰهِ تَفْتًا تَذَكَّرْ يٰٓوَسَف** " ^(٧) "أي لا تفتاً " .

الإضافة

في باب الإضافة ، نجد الحريري يتابع النحاة ؛ إذ يقسم الإضافة إلى نوعين هما : الإضافة المحضة ، وغير المحضة والأولى هي التي يتعرف بها المضاف ، في حين لا يتعرف المضاف في الثانية ، كما أن الإضافة المحضة لا يجوز فيها إدخال "ال" التعريف على أول المتضايفين بينما يجوز في الإضافة غير المحضة إدخال "ال" على المتضايفين^(٨) وهذا ما ذكره سيبويه فقال : "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام، غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب"^(٩) ،

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٦٧ .

(٢) الكتاب ٤٩٩/٣ .

(٣) انظر شرح الملحة ٩٨/٩ وما بعدها .

(٤) شرح الملحة ٦٨ .

(٥) انظر شرح الملحة ٩٦/٩ .

(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ٦٩ ، وشرح الملحة ٩٧/٩ .

(٧) سورة يوسف : ٨٥ .

(٨) انظر شرح ملحة الإعراب ٧١ .

(٩) يعني باب الصفة المشبهة .

وذلك قولك :هذا الحسنُ الوجه ... " (١) . ويلحظ أن الحريري ابتعد عن الخوض في المسائل الخلافية في باب الإضافة ،ومن أشهرها الفصل بين المتضايين؛ إذ ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، ومنع البصريون الفصل بغير الظرف والجار والمجرور (٢) وإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ،فجوزه الكوفيون ومنعه البصريون (٣) .

المبتدأ والخبر

يتابع الحريري النحاة ويوافقهم ، ولا يكاد يخرج عن آرائهم ،وهذا ما يبدو واضحا في كل مسألة من مسائل شرح ملحّة الإعراب ؛ ففي باب المبتدأ و الخبر نرى الحريري يعرف المبتدأ بأنه : "كل اسم ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية ؛ وهو ما يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ،ويحسن السكوت عليها" (٤) ،ومن خلال هذا التعريف يبدو أن الجملة رديف للكلام عند الحريري ؛ إذ إن الكلام هو "ما يحسن السكوت عليه ،وتتم الفائدة به ،ولا يأتلف من أقل من كلمتين" (٥) ، فالكلام هو الجملة ،والجملة هي الكلام عنده ، وقد نصّ على هذا الترداف الزمخشري؛ فقال : "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى ؛ وذلك لا يتأتى إلا في اسمين ،كقولك :زيد أخوك وبشر صاحبك ،أو في فعل واسم نحو قولك :ضرب زيد ،وانطلق بكر ، ويسمى الجملة " (٦) . وقد ميّز أكثر النحاة الكلام من الجملة ،ومنهم ابن هشام الذي قال : "الكلام هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ،والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد " والمبتدأ وخبره.... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس.... ولهذا تسمعهم يقولون :جملة الشرط ،وجملة الجواب ،وجملة الصلة ،وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام" (٧) .

ويتابع الحريري النحاة في أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لكونه مسندا إليه ومخبرا عنه ،والمسند إليه والمخبر عنه ينبغي أن يكون معرفة ،والقصد من ذلك الفائدة ؛ لأن الإخبار عن مجهول لا فائدة فيه ، فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ،ولكن هناك حالات يبتدأ بها رغم أنها نكرة

(١) الكتاب ١/ ١٩٩ .

(٢) انظر الإنصاف المسألة ٦٠ ص ٤٢٧ .

(٣) انظر المصدر السابق المسألة ٦١ ص ٤٣٦ .

(٤) شرح ملحّة الإعراب ٧٥ .

(٥) المصدر السابق ٢ .

(٦) شرح المنفل ١/ ١٨ .

(٧) معنى اللبيب ٤٩٠ .

ويشترط فيها حصول الفائدة أي أن الابتداء بالنكرة مشروط بحصول الفائدة، والفائدة تحصل في النكرة باقترابها من المعرفة، والاقتراب من المعرفة يتم بطريقتين هما: التخصيص، وبه تخصصص النكرة فتضيق دائرة الشيوخ، فتقترب من العلم الشخصي، والتعميم؛ لأن النكرة تعم في سياق النفي والاستفهام فتقترب من العلم الجنسي^(١)، وشروط الابتداء بالنكرة عند الحريري خمسة، وعند ابن مالك ستة، في حين يرى ابن عقيل أن غير ابن مالك جعلها نيفا وثلاثين شرطاً^(٢)، وذكر ابن هشام أن النحاة القدماء لم يشيروا إلى أي شرط، وإنما اكتفوا بحصول الفائدة، وأن المتأخرين تتبعوا مواطن الفائدة وحصروها، فكان منهم المكثرون والمقلون، وأما هو فحصرها في عشرة مواطن^(٣).

وسار الحريري على سنة ألزم نفسه بها، وهي الابتعاد عن المسائل الخلافية التي ترهق ذهن الطالب دون فائدة ترتجى منها للشادين من طلبة العلم، وهذا ما يبدو واضحاً في باب المبتدأ والخبر، إذ إنه لم يعرض للعامل فيهما، غير أنه من خلال الحد الذي ارتضاه للمبتدأ وهو: "كل اسم ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية"^(٤)، يرى الباحث أنه يميل إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين.

واختلف النحاة في العامل في المبتدأ، كما اختلفوا في العامل في الخبر، فذهب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ عامل معنوي وهو الابتداء، وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه لفظي وهو الخبر، وكذلك اختلفوا في العامل في الخبر، فذهب الكوفيون إلى أنه المبتدأ، أي أن كلا من المبتدأ والخبر يرفع الآخر. في حين اختلف البصريون في العامل في الخبر فذهبوا فيه ثلاثة مذاهب، أولها: أن العامل فيه الابتداء وحده، وثانيها: أن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ (اللفظي ومعنوي)، وثالثهما: أن العامل في المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر المبتدأ^(٥)، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين^(٦).

ووافق الحريري النحاة وتابعهم في أن الغالب على الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه الجزء المتمم للفائدة، وقد يأتي معرفة^(٧). وفي الحالات التي يجب فيها تقديم الخبر وجوباً نص على وجوب تقديم خبر المبتدأ في موضعين، هما: إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وإذا كان

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٨٨ و٨٩، وشرح الفصل ٨٥/ ١ و ٨٦.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢١٨/ ١.

(٣) انظر معاني اللبيب ٦٠٨.

(٤) شرح ملحة الإعراب ٧٥.

(٥) انظر الإنصاف المسألة الخامسة ص ٤٤، وشرح الفصل ٨٤/ ١، ٨٥، وشرح الكافية ٨٧/ ١.

(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ٧٦، وشرح الفصل ٨٥/ ١.

(٧) انظر شرح الفصل ٨٤/ ١.

الخبر استفهاماً^(١) ، وأغفل موضعين آخرين يجب فيهما تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وهما : إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر ، وإذا كان المبتدأ محصوراً^(٢) .

وجعل الحالات التي يحذف فيها الخبر وجوباً ثلاثة فقال : "اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع"^(٣) ، وهذه المواضع هي قولهم : لعمرك أن زيدا خارج ؛ أي إذا كان الخبر نصاً في اليمين ، وبعد (لولا) ، وفي مثل قولهم أخطب ما يكون الأمير قائماً أي إذا كان المبتدأ مصدراً جاء بعده حال سدت مسد الخبر ، ثم قال : "فأما ما عدا هذه المواضع الثلاثة ، فإن الخبر يحذف على وجه الاتساع إذا دل الكلام عليه ، وأكثر ما يقع في الاستخبار"^(٤) ، غير أن الحريري لم يكن دقيقاً في قوله هذا ، لأن هناك حالات أخرى يجب حذف الخبر فيها ، وهي : إذا وقع بعد المبتدأ واو وهي نص في المعية ، كما في : كل رجل وقرينته ، وكل ناقة وفصيلها . وهنا يجب حذف الخبر لأن الواو تفيد المعية ، والمعية تفيد التلازم والاقتران ، وكذلك إذا وقع المبتدأ قبل أداة شرطية يقرن جوابها بالفاء ، كما في قولنا : الطالب إن يجتهد فهو ناجح ، فـ "الطالب" مبتدأ ، وخبره محذوف دل عليه جواب الشرط ، ويحذف الخبر كما في قولنا : حسبك ينم الناس ، أي حسبك السكوت ينم الناس ، وهذا ما ذهب إليه الجمهور^(٥) .

وذهب الحريري إلى أن الخبر يحذف بعد (لولا) وجوباً ، وفي هذه المسألة خلاف ؛ إذ قال سيبويه والجمهور : لا يكون إلا كونا مطلقاً ويجب حذفه^(٦) ، وهو ما ذكره الحريري ، في حين ذهب الرماني (٣٨٤هـ) ، وابن الشجري (٥٤٤هـ) ، وابن مالك (٦٧٢هـ) ، والشلوبين (٦٤٥هـ) إلى أن هذا الخبر يكون كونا عاماً وكوناً خاصاً ؛ فيحذف إذا كان كونا عاماً ؛ أي إذا قدر بـ (كائن أو موجود أو حاصل) ، كما في قولنا : لولا الله لهلكنا . أما إذا كان كونا خاصاً فله حالتان : الحالة الأولى : أن يكون في اللفظ دليل على الخبر ، وفي هذه الحالة يجوز حذف الخبر وذكره ، والثانية : أن لا يكون في اللفظ دليل على الخبر ، وفي هذه الحالة يجب ذكره ولا يجوز حذفه حتى لا يوقع في اللبس^(٧) ، ومن الشواهد على هذه الحالة قول المصطفى - عليه الصلاة والسلام - لعائشة : "لولا قومك حديثو عهد

(١) يعني إذا كان له حق الصدارة .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢١٥/١ .

(٣) شرح ملحة الإعراب ٧٩ .

(٤) المصدر السابق ٨٠ .

(٥) انظر جمع المصنف ٤١/١ و ٤٤ .

(٦) انظر الكتاب ١٢٩/٢ ، وشرح الكافية ١٠٤/١ ، ومغني اللبيب ٣٥٩ .

(٧) انظر مغني اللبيب ٣٦٠ ، وأوضح المسالك ٢٢١/١ وما بعدها .

بالإسلام لهدمت الكعبة ، وجعلت لها بابين :بابا يدخل منه الناس ،وبابا يخرجون ^(١) ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر :

وَلَوْلَا بَنُوها حَوْلها لَخَبَطَتْها كَخَبَطَةِ عَصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْمَ ^(٢)

وكذلك اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد لولا ؛ فذهب بعض الكوفيين -الفراء- إلى أنه مرفوع بلولا لنبايتها عن الفعل ،وذهب الكسائي إلى أنه فاعل لفعل مقدر ،وقال بعض النحاة إنه مرفوع بلولا أصالة لا نيابة ؛ في حين ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء ^(٣).

ويبدو أن الحريري أثر -كعادته- أن لا يقحم نفسه في خلافت النحاة ؛خوفا من إرهاب ذهن الطالب المبتدئ وفكره بمسائل لا طائل منها ؛ ولذلك فضل الابتعاد عن الخوض في الخلافات في خبر (لولا) ، وفي الاسم المرفوع بعدها.

كما يبدو أن الحريري عازم على الأخذ بأراء البصريين ،وهذا ما نراه واضحا في شرح ملحمة الإعراب ،ومن ذلك مسألة الإخبار بظروف الزمان عن اسم الذات أو الجثة (الأشياء المادية) إذ منعه الحريري ، ولم يجزه فقال : "ويكون الخبر ظرف زمان، إلا أنه يختص بأن يكون خبرا عن الأحداث دون الأشخاص ^(٤) ، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحاة ^(٥) ،وما جاء ظاهره أن ظرف زمان وقع خبرا عن جثة يؤول بمصدر محذوف ،كما في قول العرب : الليلة الهلال ، يؤول بـ: الليلة طلوع الهلال أو ظهوره.

الاشتغال

في باب المبتدأ والخبر، نرى الحريري يعرض لباب يعد من أعقد الأبواب النحوية وهو باب الاشتغال ؛ إذ يتناول هذا الباب بأسلوب سهل مبسط ،بعيدا عن تعقيدات النحاة التي زادت هذا الباب تعقيدا ، فيتناول سبب التسمية ؛ فيقول : " اعلم أن قولهم :زيدا ضربته ،وما جرى مجراه، سمي "ما

(١) انظر الحديث في كشف الخفاء ١٦٥/٢ ، وانظر الحديث بروايات أخرى في صحيح البخاري ١٥٦/٢ و ١١٨/٤ و ١٥٠/٥ ، وصحيح مسلم ٩٦٨/٢ ٩٧٣٠ (طبعة دار إحياء التراث العربي).

(٢) انظر الشاهد في معنى اللبيب ٥٦٣ ، وهو شاهد ٢٦٥٠ في معجم شواهد النحو الشعرية ، وموطن الاستشهاد "حولها " . إذ إنه عبر لولا وهو كون معاصرا ولذلك وجب ذكره لعدم وجود دليل عليه .

(٣) انظر الكتاب ١٢٩/٢ والإنصاف المسألة العاشرة ص ٧٠ ، وشرح الكافية ١٠٤/١ .

(٤) شرح ملحمة الإعراب ٧٩ ، وانظر ٨١ .

(٥) انظر شرح الفصل ٨٩/١ ، وشرح الكافية ٩٤/١ .

شغل عنه الفعل " يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في زيد " (١) ، ثم ينبه على جواز الرفع والنصب في "زيد" ، فالرفع على أنه مبتدأ والجملة الفعلية خبره ، والنصب على أنه مفعول به لفعل مضمر " من جنس الفعل المظهر ، وليس الفعل "ضرب" نفسه ، لأنه قد نصب مفعولا ، والتقدير : ضربت زيدا ، وضربته ، ويشير إلى أن الرفع أجود من النصب في مثل هذه المسألة ؛ لأن النصب يضطرنا إلى تقدير عامل ، وأما الرفع فلا ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

والحريري في قوله هذا يتابع سيبويه ويوافقه ، ولا يكاد يخرج عن آرائه ؛ فقد قال سيبويه : " وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود " (٢) .

كما ذهب الحريري إلى جواز الرفع والنصب وترجيح النصب ، إذا كان أمرا كما في : زيدا اضربه ، أو نهيا كقولنا : زيدا لا تضربه ، أو استنهما كقوله تعالى : " أَبَشِّرْهُمَا بِمَا وَاعِدَ تَتَّبِعُهُ " (٣) ، أو تحضيضا كـ (هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ) . وأشار إلى أن النصب أقوى من الرفع ؛ لأن هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب (٤) ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه فقال : " والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم كما اختير ذلك في باب الاستفهام " (٥) ، كما حمل الدعاء على الأمر والنهي فقال : " واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي وذلك قولك : اللهم زيدا فاغفر ذنبه " (٦) .

وهكذا نرى أن الحريري لم يأت بجديد في باب الاشتغال ، إذ تابع سيبويه ؛ ووافقه في ما ذهب إليه ، بيد أنه كان له المفضل في عرضه ، وتناوله بأسلوب سهل بسيط ميسر ، بعيدا عن تعقيدات هذا الباب ، الذي يعد مع باب التنازع من أعقد الأبواب النحوية في النحو العربي ، وأكثرها تنفيرا للطلاب والدارسين والمختصين أيضا .

وإذا كان الحريري قد عرض هذا الباب بهذا الأسلوب الشائق المختصر ، فإن هذا يدل على قدرة الرجل النحوية ؛ إذ إنه درس هذا الباب وفهمه ثم لخصه بصفحة واحدة ، فلم يكن أسيرا لما

(١) شرح ملحة الإعراب ٨٢ .

(٢) الكتاب ٨١/١ و ٨٢ .

(٣) سورة القمر : ٢٤ .

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب ٨٢ و ٨٣ .

(٥) الكتاب ١٣٧/١ .

(٦) المصدر السابق ١٤٢/١ .

قاله النحاة في هذا الباب ^(١)، وإنما اختار منه مسائل محدودة، واختياره يدل على شخصيته النحوية المستقلة .

وإذا كان الحريري قد قدم لنا هذا الباب بهذه الصورة الميسرة، فإننا نتمنى على النحاة جميعاً لو فعلوا ما فعله، فأراحونا وأراحوا أنفسهم من مسائل وتشعيبات وتقريعات، وأحكام لا فائدة منها للمختصين، بله الشادين من طلبة العلم .

الفاعل

في باب الفاعل يكرر الحريري ما سبقت الإشارة إليه في باب حد الكلام، وهو عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل فيقول: "ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فتقول: زيد خرج؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ؛ ويقع اللبس في الكلام" ^(٢)، وما ذهب إليه الحريري هو رأي البصريين الذين ذهبوا إلى أن الفاعل كالجزء من الفعل؛ ولذلك لا يجوز أن يتقدم عليه ^(٣)، وهذه قاعدة وأصل من أصولهم، وقد أقاموا عليها مذهبهم، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديمه فقالوا: في "زيد قام" (إنّ) فاعل، في حين جعله البصريون مبتدأ ^(٤). ووافق الحريري النحاة في أن الفعل لا يدل بلفظه على الفاعل، ولذلك أضمر فيه فاعل؛ فقال: "إنّ كل فعل لا يخلو من فاعل إما أن يكون ظاهراً.... وإما أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل.... كقولك: زيد ذهب، وعمر وذهب ففي "ذهب"، و "ذهب" ضمير مستتر" ^(٥)، وهذا ما ذهب إليه النحاة؛ إذ إن الفعل عندهم يدل على حدث وزمان، أما ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) فزعم أن الفعل في مثل (زيد قام) يدل دلالة لفظية على ثلاثة أشياء هي: الحدث، والزمن الماضي، والفاعل، وأن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، مثل حروف أول المضارع التي تدل على الفاعلين (يعلم ونعلم وأعلم وتعلم) ^(٦).

وهذا الزعم صحيح؛ فالفعل يدل على فاعل مطلق، ولا حاجة بنا لتقدير الفاعل، غير أن هذا الرأي ليس لابن مضاء، فقد ذهب السهيلي معاصره (٥٨١ هـ) إلى أن الفعل يدل على فاعل

(١) انظر مثلاً الكتاب ٨٠/١ - ١٥٠ .

(٢) شرح ملحة الإعراب ٨٤، وانظر ٩٤ .

(٣) انظر شرح الفصل ٧٥/١ .

(٤) انظر المقتضب ١٢٨/٤، ومعجم الهوامع ٢٥٤/٢ و ٢٥٥ .

(٥) شرح ملحة الإعراب ٨٥ .

(٦) انظر الرد على النحاة ٨١ و ٨٢ .

مطلق^(١)، كما أن ابن مضاء لم يكن حاسماً في هذه المسألة^(٢)؛ فقد اضطرب في ذلك فقال: "قإن قيل: فما تصنع بقولهم: أنت قمت، وأنا قمت، لم يغنهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً؟ قيل: هذا دليل ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي، ولعله يكتفي في الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفي في غيره"^(٣)، فهو يقر بأن الاسم المتقدم فاعل، وعليه فكيف يدل الفعل بنفسه عندئذ على الفاعل دلالة لفظية؟ ثم يقول في نهاية حديثه عن هذه المسألة: "والذي يجب أن يُعتقد في مثل 'زيد قام' أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم والأظهر أن يكتفي بما تقدم"^(٤).

فهذا اضطراب يبين في الحكم على دلالة الفعل بنفسه على الفاعل دلالة لفظية؛ لأنه بعد الاسم المتقدم هو الفاعل، وهذا الموطن أحد مواطن الاضطراب وعدم الاطراد في آراء ابن مضاء في دعوته لإلغاء القول بالعامل.

وبهذا يكون الحريري قد وافق أكثر النحاة، وخالف السهيلي وابن مضاء. ووافقهم في الحالات التي يجب فيها التأنيث، وهي حالتان: إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل مباشرة، كما في قامت هند ونجحت دعد، وإذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث مطلقاً؛ كما في هند نجحت، والشمس طلعت^(٥) كما وافق النحاة في الحالات التي يجوز فيها تأنيث الفعل، وهي غير الحالتين السابقتين^(٦).

نائب الفاعل

يتابع الحريري أكثر النحاة في تسمية الفعل المبني للمجهول بـ "ما لم يسم فاعله"، فيقول:

وَأَقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِي مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(٧)

(١) انظر نتائج الفكر ١٦٤.

(٢) أشار إلى هذا محقق الكتاب محمد ألبا. انظر الرد على النحاة ٣٠ و ٤٥.

(٣) الرد على النحاة ٨٣.

(٤) السابقة، ٨٤.

(٥) انظر شرح ملحة الإعراب ٨٧، وأوضح المسالك ١٠٨/٢.

(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ٨٧ و ٨٨، وأوضح المسالك ١١٢/٢ وما بعدها.

(٧) ملحة الإعراب ١٦، وشرح الملحة ٩٠.

وهذه تسمية أكثر النحاة^(١)، وقد سماه ابن جني "المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه"^(٢)، وسماه ابن مالك "نائب الفاعل"^(٣)، وقال أبو حيان: "لم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله"^(٤)، بيد أن أبا علي الشَّلوَّبيني المتوفى سنة (٦٤٥هـ) ذكر هذه التسمية - نائب الفاعل - في كتاب التوطئة^(٥)، وبهذا يكون الحريري قد وافق أكثر النحاة، وخالف ابن جني وابن مالك والشَّلوَّبين.

لقد رأينا الحريري يأخذ بأراء البصريين، ولا يكاد يحدد عنها في المسائل السابقة، غير أنه في هذا الباب يأخذ بأراء الكوفيين من حيث جواز إقامة أي من المصدر والظرف والجار والمجرور مكان الفاعل مع وجود المفعول به، فيقول: "الأشياء التي تقام مقام الفاعل خمسة: المفعول الصحيح، والمصدر، والظرفان، والجار والمجرور، إلا أنه متى وجد المفعول الصحيح كان أولى الخمسة بأن يقام مقام الفاعل.... وإنَّ عدم المفعول الصحيح، واجتمعت الأربعة الأخر.... جاز أن تقيم أيها شئت مقام الفاعل"^(٦). ومذهب البصريين وجوب إقامة المفعول به مقام الفاعل في هذه الحالة - إذا وجد المفعول -، أما إذا لم يوجد فالجميع سواء، في حين ذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول وهو موجود^(٧)، واحتجوا ببعض القراءات والشواهد الشعرية، ومنها قول الشاعر:

وَلَوْ وَلَدَتْ مُغَيَّرَةٌ جَرَوْ كَلْبٌ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّ الْكِلَابُ^(٨)

إذ أقام الشاعر الجار والمجرور (بذلك) مكان نائب الفاعل، وأبقى المفعول به (الكلاب) على حاله، وفي الشاهد توجيهات أخرى.^(٩)

(١) انظر شرح المفصل ٦٩/٧، وشرح الكافية ٨٣/١، وشرح التصريح ٢٨٦/١.

(٢) انظر الملح ٣٣.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٤٩٩/١.

(٤) شرح التصريح ٢٨٦/١، وانظر الأشباه والظواهر ١٦٤/٢.

(٥) انظر التوطئة ٢٣٩.

(٦) شرح ملحة الإعراب ٩٠.

(٧) انظر شرح المفصل ٧٤/٧، وشرح الكافية ٨٣/١.

(٨) انظر الشاهد في الخصائص ٣٩٨/١، وشرح المفصل ٧٥/٧، وشرح الكافية ٨٥/١، وهو شاهد ٢٤٦ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٩) انظر هذه التوجيهات في شرح المفصل ٧٥/٧ هامش (١).

المفعول به

في باب المفعول به يتابع الحريري النحاة البصريين في العامل في المفعول به، إذ ذهب إلى أن الفعل هو العامل فيه وحده، فقال في حده: "كل اسم تعدى الفعل إليه، وجعل إعرابه النصب"^(١). وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فذهب بعضهم-الفراء- إلى أنه الفعل والفاعل، وذهب هشام بن معاوية إلى أنه الفاعل^(٢)، وكذلك تابع النحاة في تقسيم الأفعال إلى خمسة أقسام من حيث التعدية وال لزوم، وهي: الفعل اللازم، وما يتعدى إلى مفعول واحد، وما يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاختصار على أحدهما كأعطى وكسا وأطعم وسقى، وما يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاختصار على أحدهما، كأفعال الشك واليقين، وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كأعلم ونبأ وأخبر، كما تابع النحاة أيضا في مرتبة المفعول به؛ إذ إن الأصل فيه أن يأتي بعد الفعل والفاعل، غير أنه يأتي متوسطا بين الفعل والفاعل، كما يأتي مقدما على الفعل^(٣)، وتقديم المفعول على الفاعل مرتبط بأمن اللبس، فإن وقع اللبس يجب التزام الرتبة الطبيعية وهي تقديم الفاعل، أما إن أمن اللبس فيجوز التقديم والتأخير.

ويتضح الأسلوب التعليمي في هذا الباب بصورة جلية؛ إذ نجد الحريري يقول: "ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعل هو أم مفعول، فأحذفه واجعل مكانه ضمير نفسك؛ فإن وجدت الضمير تاء فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير نونا ويا فالاسم هو المفعول..."^(٤).

ظن وأخواتها

عرض الحريري لـ "ظننت" وأخواتها، وسماها أفعال الشك واليقين، وجعلها سبعة فقط، وهي: "ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت، ورأيت، وعلمت"^(٥)، بيد أن النحاة فصلوا بين القسمين وذكروا من أفعال اليقين: رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم، وذكروا من أفعال الشك (الرجحان):

(١) انظر الإنصاف المسألة ١١ ص ٧٨، وشرح الكافية ١/ ١٢٨.

(٤) المصدر السابق ٩٥.

(١) شرح ملحة الإعراب ٩٢.

(٣) انظر شرح ملحة الإعراب ٩٤.

(٥) المصدر نفسه ٩٦.

خال وظن وحسب وزعم وعدّ وحجا وجعل وهب^(١)، وذهب فيها مذهب البصريين من حيث أعمالها وإلغاؤها^(٢)، وخالف الكوفيين، إلا أنه لم يصرح بمصطلح الإلغاء فقال: "وإنما تنصب ظننت وأخواتها مفعولين إذا تقدمت عليها، فإن وقعت متوسطة كقولك: زيدا ظننت منطلقا، أو متأخرة عنهما كقولك: زيد منطلق ظننت، جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلا أن رفعهما إذا تأخرت ظننت أحسن وأجود"^(٣).

وقد عرض سيبويه لإعمال ظن وأخواتها وإلغائها في الكتاب في باب سماه: "باب الأفعال التي تستعمل وتلغى" فقال: "فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال وذلك قولك: أظن زيدا منطلقا، وأظن عمرا ذاهبا، وزيدا أظن أخاك، وعمرا زعمت أباك،... فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب، وهذا إخال أخوك.... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكل عربي جيد"^(٤).

وهكذا ذهب الحريري إلى جواز إلغاء ظن وأخواتها، إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، أما إذا وقعت متقدمة فيمتنع إلغاؤها ويجب إعمالها، وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز إلغاء المتقدم^(٥). كما تابع النحاة في معنى "رأى" التي تأتي بمعنى "علم" فتتصّب مفعولين، وتأتي بمعنى أبصر واعتقد، وضرب رثته فتتصّب مفعولا واحدا، وإن جاء بعدها اسمان منصوبان، وهي بمعنى أبصر فيكون الاسم الثاني منصوبا على الحال^(٦). ويشار هنا إلى أن الحريري ذهب إلى أن الرويا تختص بمصدر الحلمية ولا تقع مصدرا للبصرية، ووافقه في هذا الرأي بعض النحاة، منهم ابن خالويه، وابن مالك^(٧)، واختلف النحاة في هذه المسألة، فذهبوا فيها ثلاثة مذاهب^(٨).

^(١) انظر أوضح المسالك ٣١/٢.

^(٢) الإلغاء هو: ترك العمل للفظا وتقديرا دون مانع، أما التعليق فهو: ترك العمل للفظا لا تقديرا لمانع. انظر شرح المفصل ٨٦/٧، وأوضح المسالك ٥٤/٢.

^(٣) شرح ملحة الإعراب ٩٧ و ٩٦.

^(٤) الكتاب ١١٩/١، وانظر شرح المفصل ٨٤/٧ و ٨٥، وأوضح المسالك ٥٤/٢.

^(٥) انظر شرح ابن عقيل ٤٣٨/١.

^(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ٩٧، وشرح ابن عقيل ٤١٧/١.

^(٧) انظر درة الغواص ١٣٢، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٨٩، وأوضح المسالك ٥٠/٢.

^(٨) انظر كشف الطرّة ٢٥٠، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٨٨.

اسم الفاعل المنون

عرض الحريري لعمل اسم الفاعل المنون ، وتابع البصريين في إعماله؛ فقال: "وأعمل اسم الفاعل كما يعمل الفعل المضارع، إلا أن من شروط عمله أن يكون للحال أو الاستقبال، كقولك: هذا مقيم الصلاة الساعة، وضاربٌ زيدا غدا ومن شرط عمله أيضا أن يكون معتمدا على الاستفهام، كقولك: أقائم زيد؟" (١) فاشتراط في إعماله أن يتقدمه ما يعتمد عليه كالنفي أو الاستفهام ... وهذا ما اشترطه البصريون ، أما الكوفيون ومعهم الأخفش فلم يشترطوا ذلك (٢) ، وتابعهم ابن مالك بقوله: "وقد يجوز نحو: فائزٌ أولو الرشد" (٣) ، وزعم أن سيبويه أجازَه على ضعف، كما اشترط الحريري في إعمال اسم الفاعل المنون أن يكون للحال والاستقبال فإن كان "بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل، بل يجرُّ ما بعده" (٤) وهذا ما ذهب إليه البصريون (٥) ، أما الكسائي فأجاز أن يعمل بمعنى الماضي مطلقا (٦) .

وعرض الحريري لعمل اسم الفاعل إذا كان معرفا وفي هذه الحالة يعمل في الماضي والحال والاستقبال عند البصريين (٧) ، أما أبو علي الفارسي والرماني فذهبا إلى أنه لا يعمل إلا إذا كان ماضيا (٨) .

ومن خلال هذا الباب نرى أن الحريري مازال متأثرا بآراء البصريين ، فهي الطابع الغالب والمميز لشرحه ملحّة الإعراب من أولها حتى آخر كلمة فيها . وقد وضّحت الأسباب التي دعت الحريري للسير على خطا البصريين ، والتي تكمن في الاتجاه التعليمي الذي كان يشغله .

(١) شرح ملحّة الإعراب ٩٨ .

(٢) انظر شرح الكافية ٨٧/١ و ٢٠٠/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ .

(٣) شرح ابن عقيل ١٩٤/١ .

(٤) شرح ملحّة الإعراب ٩٨ .

(٥) انظر الكتاب ١٣٠/١ و ١٧١ .

(٦) انظر شرح الكافية ٢٠٠/٢ ، وشرح المفصل ٧٧/٦ .

(٧) انظر الكتاب ١٨١/١ و ١٨٢ ، وشرح الكافية ٢٠١/٢ .

(٨) انظر شرح الكافية ٢٠١/٢ .

المفعول المطلق

في باب المصدر (المفعول المطلق) نرى الحريري يذهب إلى أن المصدر لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه كاسم الجنس يقع على القليل والكثير، والجنس لا يثنى ولا يجمع^(١)، فيقرر أن المصدر لا يثنى ولا يجمع قولاً واحداً، بيد أن النحاة اختلفوا في هذه المسألة؛ فذهبوا إلى أن المصدر المبهم (وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة) لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة تكرار الفعل، أما المصدر المختص (وهو ما زاد على معنى عامله وأفاد نوعاً أو عدداً) فيثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف، والنوعي فيه قولان: أحدهما: أنه يثنى ويجمع وهو قول ابن مالك، وثانيهما: أنه لا يثنى ولا يجمع، وهو قول سيبويه واختيار أبي علي الشلوبين^(٢)، وبهذا فإن الحريري يوافق النحاة في عدم تثنية المصدر المبهم وجمعه؛ لأن المصادر جميعها لا تثنى ولا تجمع عنده، وبوافق سيبويه والشلوبين في أن المصدر المبيّن لنوعه لا يثنى ولا يجمع، ويخالف ابن مالك الذي ذهب إلى أن هذا النوع من المصادر يثنى ويجمع. وأشار الحريري - على غير عادته - إلى مسألة اختلف فيها النحاة، وهي المصدر الواقع موقع الحال أمنصوب هو على الحال أم على المصدرية؟ فقال: ذهب الأكثرون إلى نصبه على الحال، ففي مثل أقبل الأمير ركضاً، يكون التقدير أقبل الأمير ركضاً، وأشار إلى الرأي الثاني فقال: "قال بعضهم: إن انتصابه انتصاب المصدر المحذوف فعله، والتقدير: أقبل الأمير يركض ركضاً"^(٣).

والأول رأي سيبويه^(٤)، وجمهور النحاة ونص عليه الحريري بقوله: "ذهب الأكثرون"، والثاني رأي الأخفش والمبرد^(٥)، وجوزة السيرافي^(٦)، ولم يشر إلى رأي الكوفيين، وهو أنه منصوب على المصدرية بالفعل المذكور، لتأويله بفعل من لفظ المصدر، وليس بالفعل المحذوف^(٧). وقد أضاف

^(١) انظر شرح ملحة الإعراب ١٠٠.

^(٢) انظر أوضح المسالك ٢٢٥/٢.

^(٣) انظر شرح ملحة الإعراب ١٠٣، ١٠٤.

^(٤) انظر الكتاب ٣٧٠/١.

^(٥) انظر شرح المفصل ٥٩/٢، وشرح الكافية ٢١٠/١.

^(٦) انظر شرح المفصل ٦٠/٢.

^(٧) انظر شرح ابن عقيل ٦٣٢/١.

الإمام الأسترباذي رأيا ثالثا في هذه المسألة ، وهو أن يكون على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مكانه ، فقال : "لا يمتنع أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف ؛ أي أتيت ذاك ركض" (١) .
وإذا كان الحريري قد جعل هذه المسألة خلافية بين النحاة البصريين ، فإنه لم يشر إلى رأي الكوفيين ، ويبدو أنه كان متحيزا لأراء البصريين حتى في المسائل الخلافية ، واكتفى ببيان اختلاف النحاة البصريين من غير تعقيب أو توضيح أو ترجيح رأي على آخر

المفعول له

في باب المفعول له نرى الحريري يتابع بعض النحاة ، ويخالف آخرين منهم ؛ فقد ذهب إلى أن من شروط المفعول له أن يكون مصدر (٢) ، وهذا هو رأي الجمهور (٣) ، أما يونس بن حبيب فأجاز أن يكون المفعول له غير مصدر (ذاتاً وعلماً) ، واستدل على ذلك بعبارة وردت عن العرب وهي "أما العبيد فذو عبيد" (٤) ، والتقدير مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد (٥) ، ولكن سيويه أنكر هذا ، وقال عنه : قليل خبيث (٦) ، وقال الزجاج : إن العبيد ليست هي المفعول لأجله ، وإنما أقيم مكان المفعول لأجله ، فسدّ مسدّ المصدر الذي كان مفعولا لأجله ، والتقدير : فأما تملك العبيد ؛ أي على حذف المضاف (٧) وإذا كان الحريري قد اشترط المصدرية في المفعول لأجله ، فإنه لم يشترط (القلبية) في هذا المصدر ، وهذه المسألة خلافية أيضا ، إذ اشترط معظم النحاة أن يكون المصدر قلبيا ، في حين لم يشترط ذلك أبو علي الفارسي ؛ فأجاز أن نقول : جنتك ضرب زيد (٨) ، لأنه جاء عن العرب : جنتك إصلاحا لأمرك ، وضربته تأديبا له ، وخرجه على تقدير مصدر قلبي محذوف ، أي جنتك إرادة إصلاح أمرك ، وإرادة ضرب زيد. (٩)

(١) شرح الكافية ٢١١/١ .

(٢) انظر شرح ملحّة الإعراب ١٠٥ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٢٥/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٣٨٩/١ .

(٥) انظر أوضح المسالك ٢٢٥/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٣٨٩/١ .

(٧) انظر شرح الكافية ١٩٢/١ ، والكتاب ٣٨٩/١ مامش (١) .

(٨) انظر أوضح المسالك ٢٢٥/٢ .

(٩) انظر شرح الكافية ١٩٤/١ .

وذهب الحريري إلى أن المفعول له يكون معرفة ونكرة وهذا رأي جمهور النحاة ، ومن الشواهد التي جاءت عليه قول الشاعر :

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا (١)

إذ جمع الشاعر بين المعرفة في قوله : "ادخاره" ، والنكرة في قوله "تكرما" ، وإليه ذهب الزمخشري ، وقال ابن يعيش في التعقيب عليه : "إنما قال ذلك ردًا على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له ، نحو ضربته تأديبا له من قبيل المصادر ، التي تكون حالا....حكى ذلك ابن السراج وغيره ، وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي" (٢) ، ورد الإمام الرضي هذا الزعم بالشاهد السابق ، وغيره من الشواهد التي جاء فيها المفعول له معرفة (٣) . ويبدو تأثر الحريري بالبصريين واضحا في هذا الباب ؛ إذ سماه باب المفعول له ، وهذه تسمية البصريين ، أما الكوفيون فليس عندهم شيء اسمه المفعول له أو لأجله (٤) ؛ إذ إنهم يؤولون هذا الباب على المفعول المطلق ، فيقولون في مثل : وقف الطلاب احتراما للمعلم ، إن (احتراما) مفعول مطلق مؤكد ، والعامل فيه الفعل وقف ، وإلى هذا ذهب الزجاج فقال : إنه مفعول مطلق مبين للنوع (٥) ؛ والتقدير : احترم الطلاب المعلم بالوقوف احتراما ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه مصدر وقع موقع الحال ، والتقدير : وقف الطلاب احتراما أي محترمين . وأول عليه قوله تعالى : "يَجْعَلُونَ أَسَاجِدَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَمِنَ الصَّوَاعِقِ غُدُورَ الْمَوْتِ" (٦) ؛ أي محاذرين الموت (٧) .

واكتفى شيخنا الحريري ببعض الشروط ، ولم يضع حدا للمفعول له ؛ فلم يشر إلى اشتراط القلبية في المصدر ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحاة ، كما أنه لم يشر إلى اتحاد المفعول لأجله بالمعلل به وقتا وفاعلا ، وهما شرطان أشار إليهما المتأخرون (٨) .

(١) انظر الشاهد في الكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، وشرح الكافية ١٩٤/١ ، وهو شاهد ٢٥٧٨ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٢) شرح المفصل ٥٤/٢ ، وانظر شرح الكافية ١٩٤/١ .

(٣) انظر شرح الكافية ١٩٤/١ .

(٤) انظر شرح الكافية ١٩٢/١ ، وجمع الهوامع ١٣٣/٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ١٩٢/١ .

(٦) سورة البقرة : ١٩ .

(٧) انظر شرح الكافية ١٩٢/١ .

(٨) انظر أوضح المسالك ٢٢٦/٢ .

المفعول معه

في باب المفعول معه، يتابع الحريري النحاة البصريين ، فيذهب إلى أن ناصبه "الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى مع" ^(١) ، وهذا مذهب سيبويه في العامل في المفعول معه ، إذ ذهب إلى أن الفعل أو ما في معناه هو العامل فيه بواسطة الواو ، والسبب في عدم جر ما بعد الواو أن واو العطف غير مختصة بالأسماء والأفعال ؛ لأنها تعطف الاثنين فلم يجر أن تعمل في ما بعدها ، فأعرب الواو إعراب (مع) ؛ لأن الفعل أثر فيها فنصب على الظرفية .

وذهب الأخفش الأوسط إلى أنه منصوب انتصاب الظرف ، إذ إن إعراب "مع" جاء واضحا في الاسم الذي بعدها ، فالواو واقعة موقع "مع" المنصوبة على الظرفية ، فلما حذفت انتصب ما بعد الواو انتصابها ، وهو غير صحيح . في حين ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف ؛ لأن ما بعد الواو خالف ما قبلها في عدم صحة إسناد الفعل ، فنصب على الخلاف ، وهو عامل معنوي ، وليس عاملا حقيقيا ، ورأيهم غير صحيح أيضا . وذهب الزجاج (٣١١ هـ) إلى أنه منصوب بفعل مضممر بمعنى لا يستأ أو حاذيت ، وهو غير صحيح كذلك . وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن العامل فيه الواو لأنها مختصة بالاسم ، ورأيه غير صحيح ؛ لأن الواو غير مختصة ، ولو كانت كذلك لجرّت ما بعدها ، ولو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير بها ؛ قلنا : جلست وك ، وهذا غير معقول ؛ لأن الحروف المختصة تكون مختصة بالأسماء والضمائر ^(٢) .

وذهب الحريري إلى عدم جواز تقديم المفعول معه على العامل فيه ، ^(٣) وهذا ما ذهب إليه النحاة قولا واحدا ^(٤) ، أما تقديمه على مصاحبه فاختلف فيه ؛ إذ ذهب الجمهور إلى عدم جوازه ، في حين أجازته ابن جني ^(٥) واستدل على ذلك ببعض الشواهد منها :

(١) شرح ملحة الإعراب ١٠٧ .

(٢) انظر هذه الآراء في شرح المفصل ٥٩/٢ ، وشرح الكافية ١٩٥/١ ، وشرح التصريح ٣٤٣/١ ، ورأي سيبويه في الكتاب ٢٩٧/١ وما بعدها .

(٣) انظر شرح ملحة الإعراب ١٠٧ .

(٤) انظر شرح الكافية ١٩٥/١ .

(٥) انظر الخصائص ٣٨٥/٢ ، وشرح الكافية ١٩٥/١ .

– جَمَعَتْ وَفَحَّشًا غَيِّبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسَتْ عَنْهَا بِمَرْعَوِي (١)
– أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا الْقَبْهَ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا (٢)

ففحشا والسواة مفعول معه عند ابن جني ، وهذا لا يعد حجة له ، إذ خرجه الجمهور على أن الواو للعطف ، وقدم المعطوف ضرورة (٣) .

الحال

في باب الحال يتابع الحريري بعض النحاة ويوافقهم ، ويخالف قسما آخر منهم ؛ فنراه يقرر أن للحال شروطا ستة ، منها أن يكون الحال نكرة (٤) ، وهذا مذهب جمهور النحاة ، إذ ذهبوا إلى أن الحال لا يكون إلا نكرة (٥) ، وما ورد منها معرفة فيجب تأويله . ووجب أن تكون نكرة لأنها خبر ثان في المعنى (٦) ، ولو كانت معرفة فإنها لن تفيد شيئا ؛ لأن القصد منها التوضيح والزيادة في الفائدة والخبر ، فالإنسان يزداد فائدة بمعرفة ما لا يعرفه ، ولذلك فإن الأصل في الحال أن تكون نكرة . وذهب يونس بن حبيب والبغداديون إلى جواز تعريف الحال مطلقا من غير تأويل ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز ذلك بشرط تضمنها معنى الشرط (٧) ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر ، أي : أرسلها معركة العراك " (٨) وبهذا فإن الحريري يوافق جمهور النحاة في اشتراط النكرة في الحال ، ويخالف يونس بن حبيب والكوفيين والبغداديين الذين أجازوا ذلك ، وأبا علي الفارسي الذي خرجه على المصدرية .

(١) انظر الشاهد في الخصائص ٣٨٥/٢ ، وشرح الكافية ١٩٥/١ ، عزانة الأدب ١٤١/٩ وهو شاهد ٣١٣١ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٢) انظر الشاهد في شرح الأشموني ١٣٧/٢ ، وجمع الهوامع ٢٢٠/١ ، وعزانة الأدب ١٣٧/٢ ، وهو شاهد ٢٤٩ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٣) انظر شرح الكافية ١٩٥/١ .

(٤) انظر شرح ملحمة الإعراب ١٠٩ .

(٥) انظر الكتاب ١١٤/١ ، وشرح المفصل ٥٥/٢ ، وشرح الكافية ٢٠١/١ .

(٦) انظر شرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٠١/١ .

(٧) انظر شرح ابن عقيل ٦٣١/١ .

(٨) شرح الكافية ٢٠٢/١ .

واشترط الحريري في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فقال : وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة ؛ لثلاث بصير الاسم الفضلة صفة " (١) ، وهذا هو الأصل فيه ؛ لأن العلاقة بين الحال وصاحبها كالعلاقة بين المبتدأ والخبر (٢) ، غير أن صاحب الحال يأتي نكرة ، وهو جائز رغم كبحه عند سيبويه (٣) ، وغير جائز عند الأخفش وأبي علي الفارسي (٤) ، واحتراز النحاة بقولهم : إن صاحب الحال يأتي معرفة غالبا (٥) ولكن الحريري لم يحترز من هذا ، وقد وضع النحاة مسوغات لمجيء صاحب الحال نكرة ، منها أن تتقدم الحال على صاحبها كما في قول الشاعر :

وبالجسم مني بيئا لو علمته شحوب وإن تستشهدني العين تشهد (٦)

وإذا وصف كما في قول الشاعر :

نجيت يا رباً نوحاً واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحوناً (٧)

وكذلك إذا جاءت النكرة في سياق النفي أو الاستفهام ، كما في قول الشاعر :

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملأ (٨)

كما أن صاحب الحال يأتي نكرة من غير مسوغ ، ومن ذلك قول العرب : مررت بماء قعدة الرجل ، وعليه مئة بيضا (٩) ، ومنه الحديث : " صلى رسول الله قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً " (١٠) .

وذكر الحريري أن من شروط الحال أن تكون مشتقة (١١) ، وهذا ما ذكره جمهور النحاة وجعلوه غالبا لا لازما (١٢) . أما ابن الحاجب والإمام الرضي فلم يشترطا ذلك ، فقال الأول : " وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا ، نحو : هذا بسرا أطيب منه رطباً " . وقال الثاني : " هذا رد على

(١) شرح ملح الإعراب ١١٠ .

(٢) انظر شرح الفصل ٦٢/٢ .

(٣) انظر شرح الفصل ٦٢/٢ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٦٣٨/١ .

(٥) انظر شرح الكافية ٢٠١/١ .

(٦) انظر الشاهد في الكتاب ١٢٣/٢ ، وشرح الأسموني ١٧٥/٢ ، وهو شاهد ٧٢٩ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٧) انظر الشاهد في أوضح المسالك ٣١٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٧٦/١ ، وهو شاهد ٢٩٥٣ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٨) انظر الشاهد في أوضح المسالك ١٩٦/٢ ، وشرح التصريح ٣٧٧/١ ، وهو شاهد ٢٠٨٣ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٩) انظر الكتاب ١١٢/٢ .

(١٠) انظر الحديث في التمهيد ١٤ في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٣٤/٦ وانظر سنن أبي داود ٤٠١/١ ، وسنن الترمذي ١٩٧/٢ .

(١١) انظر شرح ملح الإعراب ١٠٩ .

(١٢) انظر شرح ابن عقيل ٦٢٨/١ .

النحاة، فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق^(١)، وقد جاءت الحال جامدة^(٢) ، مؤولة بمشتق وغير مؤولة. وبهذا فإن الحريري يوافق جمهور النحاة، ويخالف ابن الحاجب والأستراباذي .

ووافق الحريري النحاة وتابعهم في أن العامل في الحال يكون فعلا صريحا ، أو في معنى الفعل^(٣)، وذهب إلى أن الفعل الماضي يقع حالا بشرط اقترانه بقد^(٤) ، وهو رأي البصريين والفراء من الكوفيين ، إذ قالوا لا بد من تقدير "قد" قبل الفعل الماضي ، أما الكوفيون والأخفش فقالوا: إن الفعل الماضي كالمضارع ولذلك لم يشترطوا قد^(٥) استدلالا بقول الشاعر :

وَأَلِي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ^(٦)

وذهب الحريري إلى جواز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل ، فقال : " ويجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل فيها ، فلك أن تقول : جاء زيد راكبا ، وجاء راكبا زيد ، وراكبا جاء زيد " ^(٧) ، ومن تمثيل الحريري نرى أنه ذهب إلى جواز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل ، بشرط أن يكون العامل فعلا صريحا ، وهذا مذهب البصريين^(٨) إلا الجرمي والأخفش؛ فقد ذهب الأول إلى عدم جواز تقديم الحال على عاملها ، وذهب الثاني إلى عدم جواز تقديمها على الفعل العامل فيها لبعدها عن العامل^(٩) . واكتفى الحريري بقوله هذا ، ولم يفصل في هذه المسألة التي فيها بعض التفصيلات والمذاهب.^(١٠)

التمييز

نرى الحريري في باب التمييز يتابع جمهور النحاة في تسميته^(١١) ؛ إذ سموه "التمييز" ، في حين سماه آخرون : مُمَيِّزٌ وتَبْيِينٌ ومُبَيِّنٌ وتَفْسِيرٌ ومُفَسِّرٌ^(١٢) ، كما تابع جمهور النحاة في اشتراط

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ . (٢) انظر الكتاب ٣٧٥/١ و ٣٩١ .

(٣) انظر شرح ملحمة الإعراب ١٠٩ ، وانظر شرح المفضل ٥٦/٢ و ٥٧ .

(٤) انظر شرح الملحمة ١١٠ .

(٥) انظر شرح الكافية ٢١٣/١ .

(٦) انظر الشاهد في الإنصاف ١٤٤ ، وشرح الكافية ٢١٣/١ ، وهو شاهد ١٠٠٠ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٧) شرح ملحمة الإعراب ١١٠ .

(٨) انظر الكتاب ١٢٤/٢ ، وشرح المفضل ٥٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١ ، والإنصاف المسألة ٣١ ص ٢٥٠ .

(٩) انظر شرح التصريح ٣٨١/١ .

(١٠) انظرها في معجم الهوامع ٢٩-٢٤/٤ ، وشرح التصريح ٣٨٣-٣٧٨/١ . (١١) انظر شرح ملحمة الإعراب ١١٣ .

(١٢) انظر شرح المفضل ٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ٣٦١/١ ، ومعجم الهوامع ٦٢/٤ .

النكرة في التمييز ^(١) . إذ إنهم اشترطوا ذلك ، وأولوا ما جاء فيه الألف واللام على زيادتها ، وجعلوا المضافات على إسقاط الجاز أو تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعدي ^(٢) ، أما الكوفيون وابن الطراوة فجوزوا أن يأتي معرفة ^(٣) ، واحتجوا ببعض الشواهد منها :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو ^(٤)

- عَلَامٌ مَلَّتْ الرَّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدِرْ ^(٥)

-وقول العرب : أَلِمَ رَأْسَهُ ، وَبَطُرَتْ مَعِيشَتُهَا ، وَوَفَّقَ أَمْرَهُ .

ورأي البصريين هو الصحيح -كما يرى الدارس - لأن التمييز يأتي لإزالة الإبهام وإيضاح معنى جديد ، ولا يكون هذا بالمعرفة ؛ لأن المعرفة لا تفيد السامع معنى جديداً ، وإنما النكرة هي التي تؤدي هذه الفائدة ؛ ولذلك فإن الأصل في التمييز أن يكون نكرة ، وأن لا يكون معرفة ، وما جاء خلاف ذلك يُؤوّل .

وكذلك تابع الحريري جمهور النحاة في التمييز المحول عن الفاعل ^(٦) ، في قولنا : طببت مساءً وأحسننت صنعا ؛ فمساءً وصنعا تمييز عند الجمهور ، ولم يعرض للتمييز المحول عن المفعول به ، وهو قول المتأخرين من النحاة كابن عصفور وابن مالك ^(٧) . وقلة من النحويين -كأبي علي الشلوبين - ينكرون وجود هذا التمييز ^(٨) لعزته وقلته ، ولذلك يعربونه حالا أو بدلا ، كما في قولنا : فجر الخطيب المصلين حماسة ، وما أحسن زيدا أدبا ؛ ومنه قوله تعالى : "وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا" ^(٩) ؛ فـ "عينا" حال أو يدل اشتمال أو بعض من كل .

ولم يعرض الحريري بعض التفصيلات في باب التمييز ، وكذلك المسائل الخلافية ومنها : العامل في تمييز النسبة ؛ إذ ذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج وأبو علي الفارسي إلى

(١) انظر شرح المفصل ٧٠/٢ ، وشرح الكافية ٢٢٣/١ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢٢٣/١ .

(٣) انظر شرح الكافية ٢٢٣/١ ، وجمع الهوامع ٧٣/٤ ، وشرح التصريح ٣٩٤/١ .

(٤) انظر الشاهد في أوضح المسالك ٣٦١/٢ ، وجمع الهوامع ٧٢/٤ ، وهو شاهد ١٣٠١ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٥) قائله مجهول ، وتمتته غير معروفة ، انظر مع الهوامع ٧٢/٤ .

(٦) انظر شرح الملحة ١١٦ .

(٧) انظر مع الهوامع ٦٧/٤ .

(٨) المرجع السابق .

(٩) سورة القمر : ١٢ .

أنه الفعل أو شبهه ، وذهب ابن عصفور إلى أنه نفس الجملة ^(١) ، وكذلك تقديم التمييز على عامله ؛ إذ منعه ابن عصفور مطلقا ، واختلف القائلون بأن الناصب الفعل أو شبهه ، فسيبويه وأكثر البصريين وبعض الكوفيين والمغاربة منعه ، وأجازوه الكسائي والمازني والمبرد والجرمي وابن مالك ^(٢) ، ومن شواهد :

- أَنْفَسَا تَطِيبُ بِئِيلَ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا ^(٣)
- أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ^(٤)
- ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرَعَوَيْتُ وَشْيِيَا رَأْسِي اشْتَعَلَا ^(٥)

أما التمييز المفرد فلا يجوز أن يتقدم قولاً واحداً عند النحاة ^(٦) .

المخصوص بالمدح أو الذم

أجاز الحريري في المخصوص بالمدح أو الذم وجهين : أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخرا ، والجملة الفعلية خبره ؛ ف "زيد" من قولنا : نعم الرجل زيدا/مبتدأ مؤخر ، ونعم الرجل خير مقدم . وثانيهما : أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره الممدوح أو المذموم ^(٧) .

وهناك وجه آخر لم يذكره وهو أن يكون بدلا من الفاعل ، ورجح ابن مالك القول الأول ^(٨) ، وذهب الحريري إلى أن "حبذا" مركبة من "حب" و "ذا" وأنهما جعلتا كاللفظ الواحد ^(٩) ، وهذا ما ذهب إليه الخليل ، قال سيبويه : وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبذا بمنزلة حب الشيء ، ولكن ذاك

(١) انظر الكتاب ٢٠٤/١ ، ومعجم الهوامع ٦٩/٤ ، وانظر كذلك شرح الكافية ٢٢٣/١ ، وشرح التصريح ٣٩٥/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٠٥/١ ، وشرح المفصل ٧٤/٢ ، وشرح الكافية ٢٢٣/١ ، وشرح التصريح ٤٠٠/١ ، ومعجم الهوامع ٧١/٤ .

(٣) انظر الشاهد في أوضح المسالك ٣٧٢/١ ، وشرح الأشموني ٢٦٦/١ ، وهو شاهد ١١٢٩ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٤) انظر الشاهد في الإنصاف ٨٢٨ ، وشرح الأشموني ٢٦٦/١ وهو شاهد ٧٣ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٥) انظر الشاهد في شرح الأشموني ٢٦٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٠٣ وهو شاهد ٢٠٧٦ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٦) انظر شرح الأشموني ٢٦٢/١ ، ومعجم الهوامع ٧١/٤ .

(٧) انظر شرح الملح ١١٤ .

(٨) انظر معجم الهوامع ٤١/٥ .

(٩) انظر شرح الملح ١١٥ .

وحبّ بمنزلة كلمة واحدة^(١) وهذا يعني أن "ذا" فاعل "حب" عند الحريري ؛ وقد اختلف في هذا فذهب السيوطي إلى أن الأصح أن "ذا" فاعله ،والأكثرون على أن "حبذا" صارت بالتركيب فعلا وفاعله المخصوص ،وقيل:إنها اسم واحد مركب .^(٢) كما ذهب إلى أن الاسم المعرفة بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف^(٣) ،وهذا رأي أكثر النحاة ،وهناك آراء أخرى ؛ فقد ذهب المبرد إلى أنه مبتدأ وخبره المخصوص ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه خبر ومبتدؤه المخصوص ، وذهب الصيمري إلى أنه خبر محذوف المبتدأ ، ذهب ابن مالك إلى أنه بدل ، وأما ابن كيسان فرأى أنه عطف بيان^(٤) .

وذهب الحريري إلى أن الاسم النكرة المنصوب بعد "حبذا" تمييز ، وذكر أن بعضهم جعله تمييزا إن كان جنسا ، وإن كان مشتقا نصبه على الحال^(٥) ، وقد اختلف النحاة في كونه مشتقا؛ فذهب الأخفش وأبو علي الفارسي والرعي إلى أنه حال مطلقا ، وقال أبو عمرو بن العلاء : إنه تمييز مطلقا ،وفصل أبو حيان فقال : إن المشتق إذا أريد به تقييد المدح فإنه حال ، وإن لم يرد به ذلك فهو تمييز^(٦) .

الظروف

في باب الظروف يتابع الحريري عدداً من النحاة ،ويخالف عدداً آخر منهم ؛فيوافق البصريين في تسميتهم لهذا الباب بـ " الظروف"^(٧) ، ويخالف الكسائي والفراء ؛إذ سماها الأول ومعه جماعة من الكوفيين بـ "الصفات" ، كما سمي الحروف ؛لأنها متعلقة دائماً بالفعل أو شبهه،وسماها الثاني -أمير المؤمنين في النحو - "المَحَال"^(٨) ؛ أي الأشياء التي تحصل فيها الأفعال^(٩) ، وأشار الحريري إلى هذا فقال : "ولوقوع الأفعال فيها سميت ظروفًا تشبيها لها بظروف الأمتعة المودعة فيها"^(١٠) .

(١) الكتاب ١٨٠/٢ ، وانظر مع الهوامع ٤٦/٥ .

(٢) انظر مع الهوامع ٤٥/٥ وما بعدها .

(٣) انظر شرح الملحة ١١٥ .

(٤) انظر هذه الآراء في مع الهوامع ٤٧/٥ ، وانظر كذلك شرح الكافية ٢١٩/١ .

(٥) انظر شرح الملحة ١١٥ .

(٦) انظر مع الهوامع ٤٩/٥ .

(٧) انظر شرح التصريح ٣٣/١ .

(٨) انظر المرجع السابق ٣٣٧/١ .

(٩) شرح ملحة الإعراب ١١٩ .

وتابع البصريين في أن "سَحَرَ" إذا كانت عَلَمًا على وقت معين فهي ظرف متصرف غير منصرف ؛أي أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل ،بشرط أن تكون علما على وقت محدد ومجردة من "ال" والإضافة ،وأما إن كانت نكرة فهي ظرف متصرف ومنصرف ^(١) ، وخالف الكوفيون الذين أجازوا تصرفها ^(٢) ، وذهب إلى أن انتصاب النكرة المختصة ،كما في قولنا :ذهبتُ الشام ودخلتُ المسجد منصوبة انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفية ^(٣) ، بيد أن النحاة اختلفوا في هذه المسألة ،فذهبوا فيها إلى أربعة أقوال ؛أولها : أن هذه الظروف نصبت على الظرفية شذوذاً ، وهو قول المحققين من النحاة ، وثانيها : أنها منصوبة على إسقاط الخافض ، وهو رأي أبي علي الفارسي ، واختاره ابن مالك وابن هشام . وثالثها : أنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به . ورابعها : أنها منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وهو مذهب الجرمي ^(٤) ، ومن الشواهد التي جاءت على هذا :

- فَلَا بُغْيَ لَكُمْ قَتْلًا وَعَوَارِضًا وَلَا تُقْبَلَنَّ الْخَيْلُ لِأَبَةٍ ضَرْغَدٍ ^(٥)
- لَدُنَّ بِهِزٍ الْكَفَّ يَصِيلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ ^(٦)
- جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمُّ مَعْبَدٍ ^(٧)

وقال عن الناصب للظرف : "واعلم أن الناصب للظرف هو الفعل الموجود معه " ^(٨) وعبارة الحريري هذه غير شاملة ، إذ جعل الناصب هو الفعل فقط ، غير أنه يكون ما في معنى الفعل أيضا ؛ قال صاحب شرح التصريح : "وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا " ^(٩) .

^(١) انظر شرح الملحة ١١٩ ، وشرح الكافية ١٨٨/١ ، وجمع الهوامع ١٣٩/٣ .

^(٢) انظر مع الهوامع ٦/٣ .

^(٣) انظر شرح ملحة الإعراب ١٢٠ .

^(٤) انظر هذه الآراء في شرح ابن عقيل ٥٨٥/١ ، وانظر كذلك شرح المفصل ٤٤/٢ ، وشرح الكافية ١٨٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٣٥/٢ و٢٣٦ .

^(٥) انظر الشاهد في الكتاب ١٣٣/١ و ٢١٤ ، وشرح الكافية ١٨٩/١ ، ولما قالوا في المعجم شواهد النحو الشعرية .

^(٦) انظر الشاهد في الكتاب ٣٦/١ و ٢١٤ ، وشرح الكافية ١٨٣/١ ، (الفتح المبرور ١٥٤/٣) وهو شاهد ٨٠ في معجم شواهد النحو الشعرية .

^(٧) انظر الشاهد في شرح شذور اللب ٢٣٥ ، وجمع الهوامع ١٥٤/٣ ، ولما شاهدنا ٨١٧ في المعجم شواهد النحو الشعرية .

^(٨) شرح الملحة ١٢٣ .

^(٩) شرح التصريح ٣٤٠/١ ، وانظر أوضح المسالك ٢٣٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٧/١ .

الاستثناء

في باب الاستثناء نرى إصرار الحريري على متابعة آراء النحاة البصريين وخاصة سيبويه، ومخالفة الآراء الأخرى؛ إذ ذهب إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل المقدم أو ما في معناه بواسطة "إلا"؛ فقال: "وكان الناصب له الفعل لكن بواسطة "إلا" كما نصب المفعول معه بواسطة الواو، وعند بعضهم أن "إلا" هي الناصبة، وأن تقدير الكلام: جاء القوم استثنى زيدا، أو: لا أعني زيدا والأول أصح" (١). وما صحّحه هو رأي سيبويه والثاني رأي المبرد وآخرين؛ إذ ذهب الأول إلى أن العامل في المستثنى الفعل بواسطة إلا، وهذا ما ذكره الأنباري في الإنصاف، وابن يعيش في شرح المفصل، وأما صاحب شرح التصريح وصاحب معجم الهوامع فجعلوا هذا الرأي للسيرافي وابن الباذش والفراسي وابن بابشاذ ... (٢)، وذهب الثاني إلى أنه "إلا" نفسها نيابة عن الفعل استثنى، ووافق المبرد في هذا الرأي أبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين وابن مالك، وهناك آراء أخرى في هذه المسألة؛ إذ ذهب الفراء إلى أن الناصب هو "إن" و"لا"، فالنصب يكون على اعتبار "إن"، والرفع يكون على اعتبار "لا" العاطفة، وهو مذهب الكوفيين المشهور، وذهب الكسائي إلى أن المستثنى منصوب بـ "أن" بعد لا، وذهب ابن الحاجب إلى أن العامل هو المستثنى منه بواسطة إلا (٣). وبهذا فإن الحريري وافق سيبويه والمبرد والزجاج من البصريين، وجماعة من الكوفيين، وخالف الفراء والكسائي من الكوفيين، وابن الحاجب من المتأخرين.

وبقسم الحريري المستثنى إلى قسمين: "أحدهما أن يكون منقطعا، والثاني أن يكون تاما"، ثم يقول: "فإن كان منقطعا مرتبطا بما بعد "إلا"، ولم تعمل "إلا" شيئا من الإعراب، بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر؛ وذلك قولك: ما قام إلا زيد ... ثم يقول: "ويسمى هذا القسم الفعل المفرغ لما بعد إلا" (٤)، ويبدو أن الحريري خلط بين الاستثناء المنقطع والمفرغ، إذ إن الاستثناء يقسم إلى قسمين: تام وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه، ومفرغ وهو الذي يخذف منه، ثم إن التام

(١) شرح ملحة الإعراب ١٢٥.

(٢) انظر شرح التصريح ٣٤٩/١، ومعجم المواع ٢٥٢/٣.

(٣) انظر هذه الآراء في الإنصاف المسألة ٣٤ ص ٢٦٠، وشرح المفصل ٧٦/٢ و ٧٧، وشرح الكافية ٢٢٦/١ و ٢٢٧، وهناك آراء أخرى انظرها في شرح التصريح

٣٤٩/١.

(٤) شرح الملحة ١٢٤.

يقسم إلى متصل، وهو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، ومنفصل (منقطع) وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه (١).

وذهب إلى أن الاستثناء التام المنفي يجوز فيه النصب والإتباع، والإتباع أجود وأولى (٢)، وهذا رأي البصريين؛ إذ جعلوه بدل بعض من كل، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه عطف نسق (٣)، ولم يشر إلى وجه آخر، وهو جواز أن تكون "إلا" وما بعدها نعتاً (٤). كما ذهب إلى وجوب النصب إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فقال: "إذا قدمت المستثنى على المستثنى منه، نصبت في الإثبات والنفي جميعاً" (٥)، وهذا مذهب أكثر العرب، والذي دعاهم إلى هذا أن البدل لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه. وجوز بعضهم فيه النصب والرفع كما جوزوه إذا تأخر، وهذا ما حكاه يونس بن حبيب في قولهم: ما لي إلا أبوك أحد؛ قال سيبويه: "حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلاً" (٦)، وخرجت على هذا بعض الشواهد الشعرية منها:

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرُ (٧)

إذ كان القياس أن يقول: فلم يبق إلا واحداً منهم شفر، ولكنه جاء على كلام بعض العرب، وأكثر العرب يوجبون النصب، ومنها أيضاً قول حسان:

لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ (٨)

ولم يعرض الحريري -كعادته- لتفاصيل وتشعبات الأحكام في هذا الباب؛ إذ لم يتناول ما يجب نصبه، وما يجب جره، وما يجوز جره ونصبه.... ولم يعرض للاستثناء المنقطع، وقد يكون اختلاف الحجازيين والتميمين في حكمه هو السبب الذي دعاه إلى الابتعاد عنه؛ لعدم إرهاق المبتدئ بالمسائل الخلافية التي لا تعود عليه بفائدة.

(١) انظر شرح المفصل ٨٦/٢ و٧٩/٢، وشرح الكافية ٢٢٨/١ و٢٢٤.

(٢) انظر شرح الملحة ١٢٥.

(٣) انظر شرح المفصل ٨٢/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/٢.

(٤) انظر شرح المفصل ٨٩/٢.

(٥) شرح ملحة الإعراب ١٢٦.

(٦) الكتاب ٣٣٧/٢، وانظر شرح المفصل ٧٩/٢، وشرح الكافية ٢٢٧/١.

(٧) انظر الشاهد في القرب ١٦٩/١، ورواه: ".... بعد الولاء تناهوا" واللسان (شفر) ٤١٩/٤، ورواه: ".... إلا واحداً" وجمع المواضع ٢٢٥/١ وهو شاهد.

(٨) في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٩) انظر الشاهد في أوضح المسالك ٢٦٨/٢ وجمع المواضع ٢٢٥/١، وهو شاهد ١٥٤٠ في معجم شواهد النحو الشعرية.

لا النافية للجنس

إذا كنا رأينا الحريري يأخذ بآراء البصريين في المسائل السابقة، ولم يعرض لآراء الكوفيين، فإننا نجده يأخذ بآراء الكوفيين في بعض الأبواب، ففي باب "لا" في النفي ذكر آراء البصريين والكوفيين في اسم "لا" النافية للجنس إذا كان نكرة، وأخذ برأي الكوفيين - على غير عادته - من غير التصريح بذلك؛ فقال: "والسادس أن تدخل على الاسم النكرة المفرد فتتصبه بغير تنوين، كقوله تعالى: **إِكْوَاهَ فِي الدِّينِ**"^(١). وعند بعض النحويين أن فتحته فتحة بناء لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم أنه منصوب غير منون"^(٢)، فذهب إلى أنه منصوب، وهذا قول الكوفيين ومعهم الزجاج^(٣) أما البصريون فذهبوا إلى أنه مبني^(٤)؛ قال الأنباري في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ (لا) معرب منصوب بها نحو: لا رجل في الدار، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح"^(٥).

التعجب

في باب التعجب يتابع الحريري النحاة البصريين ويخالف الكوفيين، فيرى أن فعل التعجب لا يصاغ من الألوان كالبياض والسواد، وكذلك أقبل التفضيل؛ فلا يجوز أن نقول: ما أبيض ثوب زيد وهذا الثوب أبيض من ثوبك^(٦)، وهذا ما ذهب إليه البصريون؛ إذ منعوا التعجب من الألوان عامة^(٧)، أما الكوفيون فجوزوا التعجب من البياض والسواد خاصة، واحتجوا على هذا بالنقل والقياس^(٨).

(١) سورة البقرة ٢٥٦.

(٢) شرح ملحة الإعراب ١٣١ و ١٣٢.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٣٩٦/١.

(٤) انظر الكتاب ٢٧٥/٢.

(٥) الإنصاف المسألة ٥٣ ص ٣٦٦.

(٦) انظر شرح الملحة ١٣٧ و ١٣٨.

(٧) انظر الكتاب ٩٧/٤، وشرح المنصل ١٤٤/٧ وما بعدها.

(٨) انظر الإنصاف المسألة ١٦ ص ١٤٨.

ووافق الحريري البصريين والكسائي من الكوفيين ،وتابعهم في أن "أفعل" التعجب من الأفعال ، وخالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه اسم^(١)، وذهب مذهب سيبويه في "ما" في أسلوب التعجب ، وخالف الآراء الأخرى؛ فقال : "إِنْ قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! فَـ "ما" ههنا اسم بمعنى "شيء" و"أحسن" فعل ماض كان أصله "حَسَنَ" ...^(٢)، أي أن "ما" مبتدأ ،والجملة الفعلية خبرها ،وهو ما ذهب إليه سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن "ما" موصولة والجملة الفعلية صلتها ،وهناك رأيان آخران وهما : أنها نكرة موصوفة ،أو استفهامية^(٣) .

التحذير

في باب التحذير ذهب الحريري إلى عدم جواز إظهار الفعل إذا كرر الاسم؛ كما في قولنا : الأسد الأسد ؛ لقيام التكرار مقام إظهار الفعل ،وكذلك مع "إيّا" كما في : إيّاك والشر^(٤) ،ولم يذكر الحالة الثالثة وهي : العطف ، وهذا قول أكثر النحاة ،قال السيوطي : "وجوز بعضهم إظهار العامل مع المكرر.... وقال الجَزَوَلِيُّ يقبح فيه الإظهار ،ولا يمتنع ، ويمتنع عند قوم"^(٥) .

الحروف المشبهة بالفعل

وافق الحريري بعض النحاة في الحروف المشبهة بالفعل فجعلها ستة^(٦) لا خمسة ؛ إذ ذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وابن مالك إلى أنها خمسة ، فقد جعلوا إِنْ وَأَنْ واحدة^(٧) ، ووافق النحاة البصريين في عمل إِنْ وأخواتها ، إذ ذهب إلى أنها عملت في الاسم النصب ، وفي الخبر الرفع ، وقد ذهب النحاة جميعا إلى أنها عملت النصب في الاسم ، واختلفوا في العامل في الخبر ، إذ ذهب النحاة

^(١) انظر شرح ملحة الإعراب ١٣٦ ، وشرح الكافية ٣٠٨/٢ .

^(٢) شرح ملحة الإعراب ١٣٦ .

^(٣) شرح الكافية ٣٠٧/٢ .

^(٤) شرح ملحة الإعراب ١٤١ .

^(٥) معجم الهوامع ٢٤/٣ .

^(٦) انظر شرح الملحة ١٤٢ .

^(٧) انظر معجم الهوامع ١٤٨/٢ .

البصريون إلى أنها هي الرافعة له ، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل شيئاً ، وأن خبرها بقي مرفوعاً على ما هو عليه قبل دخول هذه الأدوات^(١) . ووافق النحاة كذلك في معنى " ليت " التي تفيد التمني و تستعمل في الممكن وغيره ، وفي معنى " لعل " التي تفيد الترجي ولا تستعمل إلا في الممكن^(٢) . كما وافق النحاة في عدم جواز تقديم اسم " إن " وأخواتها عليها ، وكذلك في عدم جواز تقديم خبرها على اسمها ، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(٣) وهذا ما ذهب إليه النحاة قولاً واحداً^(٤) وفيه قال ابن عَنَيْن يشكو تأخره :

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ وَلَمْ يُجْزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ^(٥)

ووافق الحريري الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك في جواز إعمال " إن " وأخواتها إذا دخلت عليها ما الكافة ، إلا أنه جعل الاختيار في كأنما وليتما ولعلما النصب ، والرفع في إنما وأنما ولكنما^(٦) ، وخالف سيبويه والأخفش اللذين ذهبا إلى عدم جواز الإعمال في أنما وكأنما ولعلما ولكنما^(٧) ، وزعم السيوطي أن الزجاج والحريري أجازا الإعمال في لعل وكان^(٨) .

كان وأخواتها

في باب كان وأخواتها وافق الحريري جمهور البصريين في عمل كان وأخواتها الرفع في المبتدأ والنصب في الخبر^(٩) ، وخالف جمهور الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها لم تعمل في الاسم ، وإنما هو باق على رفعه قبل دخولها عليه . والبصريون والكوفيون مجمعون على نصبها للخبر^(١٠) ووافق

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٢٢ ص ١٧٦ وشرح الكافية ١١٠/١ .

(٢) انظر شرح الملحة ١٤٥ ، وانظر مع المراجع ١٥٢/٢ .

(٣) انظر المصدر السابق ١٤٤ .

(٤) انظر مع المراجع ١٦٠/٢ .

(٥) شرح قطر الندى ١٦٢ .

(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ١٤٥ .

(٧) انظر أوضاع المسالك ٣٥١/١ هامش (١) .

(٨) انظر مع المراجع ١٨٩/٢ .

(٩) انظر شرح الملحة ١٤٦ ، وشرح المفصل ٩٠/٧ .

(١٠) انظر أوضاع المسالك ٢٣٣/١ .

النحاة وتابعهم في عدم تصرف "ليس" ^(١)، إذ أجمع النحاة على عدم تصرفها ^(٢) وكذلك وافق النحاة في عدم تصرف "دام"؛ إذ نص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف ، وهو مذهب الفراء ، وجزم به ابن مالك ^(٣) . وقال أبو حيان : "وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون " ، ^(٤) وبهذا فإن الحريري وافق الفراء ، وخالف البصريين في هذه المسألة وهي من المسائل القليلة التي خالفهم فيها .

وكذلك وافق النحاة في جواز تقديم خبر "كان" وأخواتها على اسمها ^(٥) ، وهذا قول النحاة جميعا ^(٦) . وجوز تقديم خبر كان عليها وعلى أخواتها باستثناء الأفعال الخمسة المصدرة بـ "ما" فمنعه ، وهو مذهب سيبويه والبصريين والفراء ، وأجازة الكوفيون وابن كيسان ^(٧) وأشار إلى منع تقديم خبر "ليس" عليها عند قوم ، وذهب إلى أن الأشهر جوازه ^(٨) ، وقد أجاز سيبويه والمتقدمون من البصريين ، والسيرافي وأبو علي الفارسي من المتأخرين ، والفراء من الكوفيين تقديم ليس على اسمها ، وصححه الزمخشري وابن يعش ، وذهب الكوفيون والمبرد من البصريين إلى منع تقديم خبرها عليها ، وجواز تقديمه على اسمها ^(٩) .

ووافق جمهور النحاة في فعلية "ليس" ، وخالف الفارسي -في أحد قوليه- وابن شقير - في أحد قوليه أيضا - اللذين قالوا إنها حرف ^(١٠) .

(١) انظر شرح ملحّة الإعراب ١٤٦ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢٣٨/١ .

(٣) معجم الهوامع ٧٧/٢ وانظر الانصاف ١٥٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر شرح ملحّة الإعراب ١٤٧ .

(٦) انظر شرح المفصل ١١٤/٧ .

(٧) انظر الإنصاف المسألة ١٧ ص ١٥٥ ، وشرح المفصل ١١٣،٧ وأوضح المسالك ٢٤٦/١ .

(٨) انظر شرح ملحّة ١٤٧ .

(٩) انظر شرح المفصل ١١٤/٧ ، وانظر الإنصاف المسألة ١٨ ص ١٦٠ .

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ .

المنادى

لا يكاد الحريري يخرج عن آراء البصريين في شرح ملحة الإعراب جميعها، ففي باب النداء يتابع سيبويه في العامل في المنادى^(١)، وعدم جواز نداء المعرف بالألف واللام، ومن أجل ذلك يوتى بـ "أيّ" توصلاً إلى ندائه^(٢)، وأما الكوفيون فقد أجازوا نداء المعرف بالألف واللام مباشرة من غير "أيّ".^(٣)

الترخيم

في باب الترخيم يتابع الحريري النحاة البصريين ويخالف الكوفيين، إذ ذهب إلى عدم جواز ترخيم المضاف^(٤)، وقد أجازوه الكسائي والفراء^(٥)، وتابع سيبويه في عدم جواز ترخيم الاسم النكرة، وأن "صاحب" قد رُخِّم شذوذاً^(٦). وتابع النحاة البصريين والكسائي في عدم جواز ترخيم الثلاثي مطلقاً^(٧)، وخالف الكوفيون الذين أجازوا ترخيمه، إذا كان وسطه متحركاً^(٨).

التصغير

كذلك نجد الحريري في باب التصغير يتابع البصريين ويوافقهم ويخالف الكوفيين، إذ ذهب إلى أن فعل التعجب هو الفعل الوحيد الذي يصغر من بين الأفعال، كما في: ما أُملِحَ زيداً، وما أَحْسِنَ الغزال^(٩)، فنصّ على فعليته وهو ما ذهب إليه البصريون، في حين ذهب الكوفيون إلى أن صيغة التعجب اسم، واستدلوا على اسميتها بتصغيرها؛ إذ إن التصغير من خواص الأسماء^(١٠).

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ١٥٣ و ١٥٤، والكتاب ١٨٢/٢.

(٢) انظر شرح ملحة الإعراب ١٥٥، والكتاب ١٩٥/٢.

(٣) انظر الإنصاف المسألة ٤٦ ص ٣٣٥.

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب ١٦١ والكتاب ٢٤٠/٢.

(٥) انظر شرح المفضل ٢٠/٢، وانظر كذلك الإنصاف المسألة ٤٨ ص ٣٤٧.

(٦) انظر شرح ملحة الإعراب ١٦٥، والكتاب ٢٥٦/٢.

(٧) انظر شرح ملحة الإعراب ١٦٤.

(٨) انظر الإنصاف المسألة ٤٩ ص ٣٥٦ والكتاب ٢٥٦/٢ هامش (٣).

(٩) انظر شرح ملحة الإعراب ١٦٦.

(١٠) انظر الإنصاف المسألة ١٥ ص ١٢٦، وشرح المفضل ١٣٥/٥.

النسب

يتابع جمهور النحاة في باب النسب ،ومن ذلك اشتراطه رد الجمع إلى الواحد ،إلا أن يكون سُمِّي به واحد بعينه^(١)، وهذا رأي جمهور النحاة ؛ فقد ذهب إليه سيبويه، والبصريون، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي، وابن مالك، وابن هشام، والشلوبين^(٢)، بيد أن آخرين أجازوا النسب على لفظ الجمع^(٣).

التوابع

في باب التوابع يتابع الحريري البصريين ،الذين ذهبوا إلى عدم جواز تأكيد النكرة معنويا^(٤)، ويخالف الكوفيين الذين أجازوا تأكيد النكرة المحدودة^(٥)، وبوافق النحاة البصريين في مسائل أخرى؛ بيد أنه ذهب إلى أن خبر (كَلَّا وَكَلَّتَا) لا يكون إلا مفردا فقال : "ويكون الخبر عنهما مفردا ،فتقول : كلا الرجلين قائم ،وكَلَّتَا الهندين قائمة ولا تقل قائمان ولا قائمتان...."^(٦) وما خطأ الحريري صحيح) لأن (كَلَّا وَكَلَّتَا) مفردان لفظا ومثنيان معنى ؛ولذلك يجوز الإفراد على اللفظ ،والتشبية على المعنى ؛ فنقول :كلا الطالبين ناجح وناجحان ، والأكثر مراعاة اللفظ ؛لأنه ظاهر والمعنى خفي .

وقد ذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا ،وتثنية معنوية،واستدلوا على ذلك بأن الضمير يرد عليها مفردا حملا على اللفظ ،ومثنى حملا على المعنى ؛في حين ذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظا ومعنى ،والألف فيهما للتثنية^(٧). والعجيب أن الحريري قد خطأ ما احتج به البصريون، ومن الشواهد التي جاءت على الإفراد ،والتي ذكرها الحريري قوله تعالى: **كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْهُ**

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ١٨١.

(٢) انظر الكتاب ٢٧٨/٣، وشرح الفصل ٩/٦، وشرح الشافية ٨١/٢، وشرح الكافية ١٦٣/٢، وأوضح المسالك ٣٣٩/٤ والتوطئة ٢٩٧.

(٣) انظر مع الهوامع ١٧١/٦.

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب ١٨٣.

(٥) انظر شرح المنفل ٤٤/٣ .

(٦) اخرج ملحة الإعراب ١٨٤.

(٧) انظر الإنصاف المسألة ٦٢ ص ٤٣٩.

أَقْلَعَا ^(١)، ومنه ما حكى عن بعض العرب "كلاهما قائمان، وكلتاها لقيتاهما" ^(٢) وقد جمع الشاعر بينهما فقال :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزْيِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي ^(٣)

فقال "أقْلَعَا" حملاً على المعنى، "ورابي" حملاً على اللفظ .

وتابع النحاة في جواز إبدال المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة ^(٤). كما تابعهم في أن الصفة لا تكون إلا مشتقة من الفعل، أو ما في معناه ^(٥)، وكذلك تابع النحاة، ووافقهم في اشتراط موافقة الصفة للموصوف، من حيث التعريف والتكثير، وأن المعرفة لا توصف بالنكرة، والنكرة لا توصف بالمعرفة ^(٦).

وذهب إلى أن كل ما وقع عطف بيان جاز أن يكون بدلاً ^(٧)، وهذا ما ذهب إليه النحاة، إلا أنهم استثنوا من ذلك مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان، وهما : إذا كان التابع مفردا معرفة معربا، والمتبوع منادى كما في : يا غلام يعمرا، وإذا كان التابع خاليا من "ال" والمتبوع بال وقد أضيفت إليه صفة بال كما في : أنا الضاربُ الرجل زيد ^(٨). وذهب الفراء وأبو علي الفارسي إلى أن التابع في المسألة الثانية بدل، وقد خطأه ابن مالك ووافقه ابن عقيل وابن هشام ^(٩).

وخالف أكثر النحاة ووافق بعضهم في مجيء عطف البيان من النكرات ^(١٠)، إذ إن ما عليه أكثر النحاة أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف ^(١١)، وذهب الكوفيون، وجماعة منهم: أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وولده إلى مجيء عطف البيان من النكرات ^(١٢).

(١) سورة الكهف: ٣٣.

(٢) انظر الإنصاف ٤٤٦.

(٣) انظر الشاهد في الخصائص ٣/٣١٧، والإنصاف ٤٤٧، وشرح المفصل ١/٥٤، وهو شاهد ٣١٤ في معجم شواهد البحر الشعرية.

(٤) انظر شرح ملحمة الإعراب ١٨٥، وشرح المفصل ٣/٦٨.

(٥) انظر المصدر السابق ١٨٦، وشرح المفصل ٣/٤٨.

(٦) انظر المصدر نفسه وأوضح المسالك ٣/٣٠٢.

(٧) انظر المصدر نفسه ١٨٨.

(٨) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٢٢، انظر كذلك شرح المفصل ٣/٧٢ وأوضح المسالك ٣/٣٤٩.

(٩) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٢٢ وأوضح المسالك ٣/٣٥٣.

(١٠) انظر شرح ملحمة الإعراب ١٨٨.

(١١) انظر شرح المفصل ٣/٧٢ وأوضح المسالك ٣/٣٤٨.

(١٢) انظر أوضح المسالك ٣/٣٤٨.

الممنوع من الصرف

في باب "ما لا ينصرف" يتابع الحريري النحاة البصريين، ولا يكاد يخرج عن آرائهم فقد جعل الأسباب المانعة للصرف تسعة، وقال ما قاله النحاة في هذا الباب^(١). ومن ذلك أنه ذهب إلى أن "أشياء" ممنوعة من الصرف؛ "لأن وزنها عند بعضهم فعلاء وعند بعضهم أفعلاء"^(٢)، ومذهب الخليل وسيبويه أن وزنها: أفعاء وأصلها فعلاء. ومذهب الفراء ومعه الأخفش أن وزنها: أفعاء والأصل أفعلاء، في حين ذهب الكسائي إلى أن وزنها أفعال^(٣) وهو الأصح، وتابع الحريري هؤلاء وهؤلاء، وذكر ما ذكره من غير تمحيص ومناقشة لما قالوه، والسبب الذي اختلف النحاة من أجله في وزن "أشياء" هو محاولة تفسير منعها من الصرف.

فمذهب سيبويه أنها منعت لغير علة، ومذهب الكسائي أنها منعت توهمًا أنها كحمراء^(٤) وهذا غير صحيح، والسبب الحقيقي أنها منعت لعل صوتية بسبب السياق الذي وردت فيه في القرآن الكريم؛ قال تعالى: **"لَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ"**^(٥) فبسبب تتابع المقاطع المتشابهة في "أشياء إن" حذف التنوين، وحركت بالفتح، ولذلك منعت من الصرف. وإذا كان رمضان عبد التواب قد قال: "ولعل المسؤول عن منع كلمة: "أشياء" من الصرف وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت..."^(٦) فإن الباحث يوافقه ويضيف إلى ما قاله: ولعله السبب العلمي المقنع أيضا.

وتابع النحاة في جواز صرف الاسم الثلاثي المؤنث ومنعه، إذا كان ساكن الوسط كما في "هند" و"دعد"^(٧)، وخالف الزجاج الذي لا يجيز "صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن"^(٨).

(١) انظر شرح المفصل ٥٨/١ وما بعدها، وشرح الكافية ٣٥/١ وما بعدها.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ١٩٩.

(٣) انظر الإنصاف المسألة ١١٨ ص ٨١٢ وشرح الشافية ٢١/١ وما بعدها.

(٤) انظر شرح الشافية ٢٩/١.

(٥) سورة المائدة ١٠١.

(٦) التطور اللغوي ٤٦.

(٧) انظر شرح ملحّة الإعراب ٢٠١ وشرح المفصل ٧٠/١.

(٨) شرح المفصل ٧٠/١.

وذهب الحريري إلى صرف الاسم الأعجمي إذا كان على ثلاثة أحرف لخفته^(١) - وهذا ما ذهب إليه النحاة - ويبدو أنه يفرق بين الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط كهند ودعد، والاسم الثلاثي الأعجمي كنوح ولوط، فقد ذهب إلى جواز صرف الاسم الثلاثي المؤنث ومنعه، إذا كان ساكن الوسط وصرف الاسم الأعجمي إذا كان ساكن الوسط كذلك لخفته^(٢)، وبهذا فإنه يوافق ابن يعيش ويخالف الزمخشري، فقد قال الأول: "وصاحب الكتاب لم يفرق بين هُنْد وَجُمْل وبين لوط ونوح، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس"^(٣)، وأما ابن يعيش ففرق بينهما؛ فجعل الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط مصروفًا البتة، وجوّز صرف الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط ومنعه، وجعله مسموعاً^(٤).

الضرورة الشعرية

في باب الضرورة الشعرية يتحدث الحريري عن الضرائر الشعرية، وما يجوز للشاعر من غير الإشارة إلى معنى الضرورة، واختلاف النحاة في حذّها^(٥) والذي عليه الجمهور "أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أما ابن مالك فذهب إلى أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة"^(٦)، و"جوزه ابن جني وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام مطلقاً"^(٧).

وفي هذا الباب أشار الحريري إلى مسألتين خلافتين هما: ترك صرف ما لا ينصرف، وقصر الممدود، فقال: "فأما ترك صرف ما لا ينصرف فلا يجوز عند سيبويه وإن كان قد أجازَه

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٠٣.

(٢) شرح ملحة الإعراب ٢٠١ و ٢٠٣.

(٣) شرح المفصل ٧١/١.

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٠٧، وانظر ما يجوز للشاعر في: الجمل في النحو ٣٩٣.

(٦) الضرورة الشعرية دراسة اسلوبية ٦١، وانظر لسان العرب (ضرر) ٤٨٣/٤، وموسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٨٨٠، وجمع الهوامع ٣٣٢/٥، والمطالع السعيدة في

شرح الترهيدة ٣٦٧/٢، والفراد الجديدة ١ / ٩٠٨، والأصول ٨١.

(٧) جمع الهوامع ٣٣٢/٥.

الكوفيون وهكذا يجوز قصر الممدود؛ لأن أصل الأسماء القصر، ولا يجوز مد المقصور، وإن أجازته الكوفيون".^(١)

ووافق الكوفيين في جواز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان من البصريين^(٢)، ولم يوافقهم في جواز مد المقصور من البصريين إلا الأخفش الأوسط^(٣)، ومن هذا يتضح أن الحريري يتابع معظم البصريين ويوافقهم ويخالف الكوفيين جميعهم.

العدد

في باب العدد يتابع الحريري البصريين، ويخالف الكوفيين في تعريفه، إذ ذهب إلى أن تعريف العدد المضاف يكون بإدخال ال على المضاف إليه^(٤)؛ فيقال مثلاً: هذه ثلاثة الأتواب واحتج ببيت ذي الرمة:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنْفِ وَالذِّيَارُ الْبَلَاغُ^(٥)

وهو من الأبيات التي احتج بها البصريون على هذه المسألة، وأما الكوفيون فأجازوا إدخال اللف واللام على المتضايقين، وعلى هذا نقول: هذه الثلاثة الأتواب^(٦)، كما ذهب إلى أن تعريف الأعداد المركبة يكون بإدخال اللف واللام على الاسم الأول، فنقول: رأيت الأحد عشر رجلاً^(٧)، وهذا مذهب أكثر البصريين، وذهب الكوفيون ومعهم الأخفش إلى تعريف الجزئين^(٨).

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٠٧ و ٢٠٨ والإنصاف المسألة ٧٠ ص ٤٩٣، والمسألة ١٠٩ ص ٧٤٥.

(٢) انظر الإنصاف ٤٩٣.

(٣) انظر المصدر السابق ٧٤٥.

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٢٢.

(٥) انظر الشاهد في شرح المفصل ١٢١/٢، ومعجم الهوامع ٣١٤/٥، وهو شاهد ١٥١١ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٦) انظر شرح المفصل ١٢١/٢.

(٧) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٢٣.

(٨) انظر شرح المفصل ٣٣/٦.

إعراب الأفعال

إذا كنا قد رأينا الحريري يتابع النحاة البصريين في معظم شرح ملحة الإعراب، ويوافق الكوفيين في مسائل قليلة منها، فإننا نراه في باب إعراب الأفعال يمزج رأي الكوفيين برأي البصريين ويخرج برأي ثالث منهما، فقد ذهب إلى أن " الفعل المضارع يرتفع لتعريبه من عوامل النصب والجزم وحلوله محل الاسم " (١) .

ورأي الكوفيين إلا الكسائي أن الفعل المضارع مرفوع لتعريبه من عوامل النصب والجزم، ورأي البصريين أنه مرفوع لقيامه مقام الاسم (٢)، وذهب الأخفش مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك وهو الرأي المشهور (٣) .

ويبدو أن التوجه التعليمي كان السبب في رأي الحريري - كما يرى الدارس - إذ كان رأي الكوفيين هذا شائعاً بين المتعلمين، كما هو في أيامنا هذه، فاثبت الحريري، ولما كان يسير على خطا البصريين في كل المسائل النحوية التي عرض لها في شرحه، فقد قرن رأيهم في هذه المسألة برأي الكوفيين فجمع بين الرأيين .

وفي الحديث عن "إذن" من حيث شروطها، ونصب الفعل بعدها أو رفعه إذا دخلت عليها الفاء أو الواو وافق الحريري بعض النحاة، وخالف قسماً آخر منهم (٤) . وخالف البصريين والكوفيين ووافق أبا عمر الجرمي في ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، إذ ذهب إلى أنه منصوب بالفاء (٥)، وهو مذهب الجرمي، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، ورأي البصريين أنه منصوب بإضمار أن (٦) .

كما خالف البصريين والكوفيين، وتابع أبا عمر الجرمي في ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية؛ إذ ذهب إلى أنه منصوب بالواو فقال: "وأما الواو فتتصب أيضاً الفعل في مواطن نصب الفاء

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٢٧.

(٢) انظر الإنصاف المسألة ٧٤ ص ٥٥١.

(٣) انظر أوضح المسالك ١٤٦/٤ وما بعدها.

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٣٠، وشرح الفصل ١٦/٧، وشرح الكافية ٢٣٥/٢ وما بعدها ومغني اللبيب ٣٠ و ٣١، وأوضح المسالك

١٦٢/٤ وما بعدها.

(٥) انظر شرح ملحة الإعراب ٢٣١.

(٦) انظر الإنصاف ٧٦ ص ٥٥٧.

إلا أن الغالب على الواو أن تنصب بعد النهي، ويكون المقصود بها الجمع، كقولك : لا تأكل سمكا وتشرب لبنا، فتتصب تشرب بالواو " (١) ، ومذهب البصريين أنه منصوب بإضمار "أن" إلا الجرمي الذي ذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها، لخروجها عن باب العطف ، ومذهب الكوفيين أنه منصوب على الصرف (٢) .

ويبدو أن الحريري لم يكن جازماً برأيه هذا ، بل كان متردداً ، فبعد أن أقر برأيه السابق، نراه يعود ويقرر أن الفعل المضارع منصوب بـ " أن " مضمرة بعد الواو ، ويشير إلى رأي الكوفيين من حيث تسمية الواو بـ "واو المخالفة" ، فيقول : "وقد ينتصب الفعل بالواو أيضا إذا وقعت بعد الاسم ، وتسمى في هذه المواطن "واو المخالفة" ، ويكون انتصاب الفعل بعدها بإضمار "أن" وذلك كقول الشاعرة ، وهي ميسون بنت بحدل :

لَلنَّسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُنْسِ الشُّفُوفِ (٣)

وتقدير الكلام : اللبس عباءة وأن تقر عيني (٤) .

ووافق الكوفيين وخالف البصريين في نصب الفعل المضارع بعد حتى ، إذ ذهب إلى أنه منصوب بحتى (٥) ، ونص على هذا في الملحّة فقال :

وَيَنْصَبُ الْفَعْلُ بِـ "أَوْ" وَـ "حَتَّى" وَكُلُّ ذَا أَوْدَعَ كُنْتُهَا شَتَّى (٦)

وهذا مذهب الكوفيين ، أمّا البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بتقدير "أن" (٧) . ووافق النحاة في "باب الأمثلة الخمسة" من حيث رفعها و نصبها وجزمها (٨) .

(١) شرح ملحّة الإعراب ٢٣٣ .

(٢) انظر الإنصاف المسألة ٧٥ ص ٥٥٥ .

(٣) انظر الشاهد في الكتاب ٤٥/٣ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، وهو شاهد ١٧٤٨ في معجم شوهة النحو الشعرية .

(٤) شرح الملحّة ٢٣٣ .

(٥) انظر المصدر السابق ٢٣٤ و ٢٣٥ .

(٦) انظر الملحّة ٤١ ، وشرحها ٢٢٦ .

(٧) انظر الإنصاف المسألة ٨٣ ص ٥٩٧ .

(٨) انظر شرح ملحّة الإعراب ٢٣٧ .

وتابع ابن السراج وأبا علي الفارسي وابن جني في مجيء "لما ظرفا بمعنى حين إذا وليها
الفعل الماضي ، وجعلها ابن مالك بمعنى إذ وحسنه ابن هشام ، فقال: "وزعم ابن السراج وتبعه
الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك: بمعنى إذ وهو
حسن؛ لأنها مختصة بالماضي والإضافة إلى الجملة" (١) .

الشرط

تابع الحريري الفراء ، وخالف الجمهور في مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً ؛
فقال: "وقد يكون فعل الشرط مستقبلاً فتجزمه ، وفعل الجزاء ماضياً فلا تغيره كقولك: إن يخرج زيد
خرج عمرو" (٢) ، وخص جمهور النحاة هذا النوع بالضرورة ، وردّه الفراء ، وتبعه الحريري وابن
مالك وابن هشام في أوضح المسالك ، فذهبوا إلى أنه جائز في سعة الكلام؛ لوروده في القرآن الكريم
والحديث الشريف والشعر الجاهلي (٣) .

وذهب الحريري إلى أن جواب الشرط إذا كان فعلاً مضارعاً فهو مرفوع على أصله (٤) ، غير
أن النحاة ذكروا فيه جواز الأوجه الثلاثة وهي: الرفع والنصب والجزم (٥) .
وفي باب الشرط ذهب إلى أن "إذا" من أدوات هذا الباب وتجزم الفعلين (٦) ، وهذا ما ذهب
إليه ابن هشام، إلا أنه نصّ على أن "عملها الجزم قليل لضرورة خلافاً لبعضهم" (٧) .

(١) شرح الملحة ٢٣٩ ومغني اللبيب ٣٦٩ .

(٢) شرح ملحة الإعراب ٢٤١ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٠٦/٤ .

(٤) انظر شرح الملحة ٢٤٢ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٧/٢ .

(٦) انظر شرح الملحة ٢٤٦ .

(٧) مغني اللبيب ١٢٠ .

البناء

تابع الحريري النحاة في باب البناء، ومن ذلك بناء الفعل المضارع على الفتح ، وأشار إلى بنائه عند اتصاله بالنون الثقيلة فقط ، ولم يشر إلى النون الخفيفة ، ولم يشترط اتصال النون بالفعل المضارع اتصالاً مباشراً ، وبهذا فإنه يخالف جمهور النحاة ، ويتابع الأخفش الذي ذهب إلى أنه "مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل" ^(١) ، أما عن اقتصاره على النون الثقيلة فلا خلاف بين النحاة في النون الخفيفة والثقيلة ^(٢) .

وأشار في هذا الباب إلى قول الجمهور في " أمس " من حيث بناؤه؛ إذ إنه مبني على الكسر عند الحجازيين ، وذكر أن بعض العرب يبنونه على الفتح ^(٣) ، وهو يعني بعض بني تميم الذين ذهبوا إلى أن "أمس" ممنوع من الصرف في جميع الحالات ؛ لأنه معدول عن الأمس وعليه نقول: مرَّ أمس بما فيه ، ووصلت أمس ، وعجبت من أمس ، أما جمهورهم فذهبوا إلى أنه ممنوع من الصرف في حالة الرفع فقط ، وفي حالتي النصب والجر يبنونه على الكسر ^(٤) ، وكذلك أشار إلى اختلاف العرب في ما عدل عن " فاعلة " من أسماء النساء كما في حَدام وقَطام ، فأكثر العرب - الحجازيون - يبنونها على الكسر ، وبعضهم - بنو تميم - يجرونها مجرى الممنوع من الصرف ^(٥) .

هذه هي موافقات الحريري ومخالفاته للنحاة ، وقد بدا واضحاً أنه وافق النحاة البصريين في كل المسائل النحوية التي تناولها في شرحه لمحة الإعراب ، إلا في مسائل قليلة جداً . وقد رأى الباحث أن يفصل في مناقشة موافقات الحريري ومخالفاته لأمرين :

أولهما : الوقوف على مذهبه النحوي بكل اطمئنان وبشكل لا لبس فيه .

وثانيهما : الوقوف على آراء الحريري ، واختياراته التي وافق النحاة بها ، وعلى آرائه ، واختياراته التي خالف النحاة بها .

(١) شرح ابن عقيل ٣٩/١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٣٨/١ .

(٣) انظر شرح ملحّة الإعراب ٢٥٣ .

(٤) انظر اوضح المسالك ١٣٣/٤ وما بعدها .

(٥) انظر شرح الملحّة ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، و اوضح المسالك ١٣٠/٤ .

ملحة الإعراب

كان شيخنا الحريري متأثراً لدرجة كبيرة بالنحاة البصريين، إذ نراه يسير على خطاهم في "شرح ملحّة الإعراب" ولا يحيد عنها قيد أنملة. وزيادة على هذا نراه متشبعاً بأرائهم؛ حتى أنه يستغنى بها عن الآراء الأخرى، بل إنه لا يذكرها ولا يشير إليها لا من قريب ولا من بعيد، ولعلّ هذا ما دفع البغدادي إلى أن يقول عن الحريري: "وهو عند العلماء يعدّ ضعيفاً في النحو" (١)، والحقيقة أن البغدادي جانب الصواب في قوله هذا فـ"شرح ملحّة الإعراب" و"درّة الغواص" خير دليل على دفع زعمه، ثم إنّ هذا هو قول البغدادي لا قول العلماء؛ إذ لم يقف الباحث على هذا الطعن في الكتب التي ترجمت للحريري، والمدقق في قول البغدادي يراه يقول: "عند العلماء"، ولم يقل "عند النحاة" أو "عند اللغويين" فأَي علماء يقصد البغدادي؟ وإذا كان هذا الطعن صحيحاً، فلماذا لم يذكره أصحاب التراجم وهم أكثر؟ وللاّنصاف فإن الحريري في كل الأحكام والمسائل التي يعرض لها، لا ينص على أنها آراء للبصريين إلا نادراً، وإذا كان للدارس أن يلتبس للحريري عذراً في هذا، أو لنقل حجّة، فهي تكمن في كون "شرح ملحّة الإعراب" كتاباً تعليمياً هدفه عرض المسائل النحوية التي تهم المبتدئ، وتمكنه من السير على سمّت كلام العرب وإقامة لسانه، وإصلاح ما اعوجّ من نطقه بأسلوب سهل مبسط، بعيداً عن تشعبات الآراء النحوية وكثرتها، التي أدت إلى إرهاب ذاكرة الطالب وفكره، ومن ثم إلى صعوبة النحو وتعقيده والتي أدت إلى النفور منه والابتعاد عنه منذ القدم؛ إذ عانى الطلبة والدارسون من مشكلة تشعب أحكام النحو العربي مذ كان إلى يومنا هذا.

إن الهاجس الذي سيطر على الحريري، والفكرة التي كانت تشغله أن يضع للمتعلمين كتاباً سهلاً مبسطاً في النحو، وقد كان له ذلك في "ملحة الإعراب" ثم في شرحها، ومن خلال النظر في هذا الشرح يتضح أنه كان مشغولاً بتناول الأحكام النحوية التي تهم المبتدئ، وكانت هذه المهمة هي التي يسعى إليها، فالذي يهمه إيصال المادة النحوية إلى الناشئة فإذا ما تم له ذلك، ورسخت القاعدة في ذهن الدارس، وعرف الجملة الفعلية وبناءها، والجملة الاسمية وما يدخل عليها من النواسخ،

(١) خزائن الأدب ٤٦٣/٦.

وميز المرفوع من المنصوب ، والمبني من المعرب وأقام بناء الجملة ، وقوم اعوجاج لسانه ، فقد نجح في مهمته التي ندب نفسه لها ، ولا يهمه بعد ذلك أن يعرف الطالب اختلافات النحاة وتشعبات أحكام المسألة الواحدة ، لأن هذا من مهمة المختص الضليع بالدرس النحوي ، لا مهمة الطالب المبتدئ .

وابتعاد الحريري عن هذه الاختلافات والتشعبات دفع محقق "شرح ملحّة الإعراب" إلى القول: "وابتعاد الحريري عن الخوض في معاذلات لا طائل منها ، ربما دفع بعض الدارسين إلى أن يعدّ الحريري أدبياً ، ويخرجه من زمرة النحويين" ^(١) ، وهو بهذا يوميء إلى قول البغدادي الذي سبقت الإشارة إليه ، وإذا كان المحقق قد قال عن هذه المسألة "ربما" فإن الباحث يقول: إن من المؤكد أن هذا السبب هو الذي دفعهم إلى ذلك ، بيد أنهم نسوا أو تناسوا المهمة الكبيرة التي قام بها الحريري في "درة الغواص" ، والتي تعلّي من شأنه ، وتضعه في مصاف النحاة المتعمقين .

كان الحريري يتابع النحاة البصريين ، ولكن هذا لا يعني أنه كان يأتي بعباراتهم ، بل إنه يعرض المسائل النحوية بلغته الخاصة ، وهذا يعني أن النحو قد نضج واستوى على ساقه عند الحريري ، وحسبه وصف جمال الدين القفطي بأنه "أحد أئمة أهل الأدب واللغة" ^(٢) .

وتبرز شخصية الحريري النحوية في "شرح ملحّة الأعراب" ، وخاصة في الحدود النحوية؛ إذ نراه يعرض الحدود النحوية بلغته الخاصة ، ولعل السر في هذا ما سبقت الإشارة إليه قبل قليل ، وهو الغرض التعليمي الذي ينشده ، ومما يشهد بهذا أننا نراه يكثر من قوله "اعلم ... " ^(٣) ؛ ولذلك رأى أن يعرف المصطلحات النحوية بلغة سهلة بسيطة يفهمها المبتدئ حتى يقبل عليها بشغف ، بعيداً عن تعقيدات النحاة ، ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف الاسم المنقوص: "اعلم أن كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة يسمى منقوصاً" ^(٤) إذ اشترط في الاسم المنقوص أربعة شروط هي: أن يكون اسماً ، وأن يكون آخره ياء وأن تكون هذه الياء خفيفة ، وأن يكون ما قبلها كسرة . أما النحاة فعرفوه بقولهم: "هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة" ^(٥) ، ونظرة إلى التعريفين تبين لنا أن تعريف الحريري أسهل وأبسط، بيد أنه يؤخذ عليه عدم إخراج "المبني" من هذا الحد الذي وضعه ، في حين نص النحاة على أنه الاسم المعرب فأخرجوا منه "الاسم المبني".

(١) شرح ملحّة الإعراب ٣٦ (تح: فائز فارس) من مقدمة المحقق .

(٢) انباه الرواة ٢٣/٣ .

(٣) انظر شرح ملحّة الإعراب ١٨٠ و٢٩٤ و٣٩٩ و٦٩٦ و٧٢٢ و٨٥٩ و٩٦٠ و١٣٠ و٢٠٦ و٢٤٢ .

(٤) المصدر السابق ٣٩ .

(٥) شرح ابن عقيل ٨١/١ .

وهكذا " تناول الحريري الحدود النحوية في شرح الملحّة محرراً نفسه من تعقيدات اللاحقين... فهو يوجز في تعريف المبتدأ، ويحدّد الفعل بما حدّه به النحويون ولا يحدّد الخبر" (١)، وكل هذا ينفي زعم البغدادي السابق، فالحريري لا يعدّ ضعيفاً في النحو، بل إنه شيخ من شيوخه، وإمام من أئمة، ومما يشهد بهذا أن أصحاب التراجم وصفوه بالإمام فقالوا: "القاسم بن علي بن محمد بن عثمان... الإمام أبو محمد الحريري" (٢)، ويتجلى هذا بكل وضوح في درّة الغواص، فهي دليل قوي ودامغ على قوته في النحو، فهو الذي اجتراً على تخطئة خاصة أهل زمانه، وهم من عليّة القوم ومن أهل الجاه والسلطان فضلاً عن العامة؛ إذ عرض في "درّة الغواص" مئتين واثنين وعشرين مسألة، إضافة إلى بعض المسائل التي كانت تأتي عرضاً في أثناء تصويب إحدى المسائل، وخطأهم في هذه المسائل جميعاً، وهذا عمل الشجاع لا يقدم عليه نحويّ ضعيف يخشى الوقوع في الزلل، بل إن هذا العمل لا يقدم عليه إلا شيخ من شيوخ النحو، ضليع في اللغة، ومطلع على خفاياها وأسرارها وقد أشار الحريري إلى المهمة التي ندب نفسه للقيام بها - وقد قام بها خير قيام - فقال في مقدّمة درّة الغواص: "فإني رأيت كثيراً ممن تسنّموا أسنمة الرتب، وتوسّموا بسمة الأدب، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعف به مراعف أقلامهم، مما إذا عثر عليه، وأثر عن المعزّو إليه خفض قدر العليّة، ووهم ذا الحليّة، فدعائي الأنف لنباهة أخطارهم والكلف بإطابة أخبارهم إلى أن أدرا عنهم الشبه، وأبين ما التبس عليهم واشتبّه، ألاتحق بمن زكّى أكل غرسه، وأحب لأخيه ما يحب لنفسه، فألفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصّر وتذكّرة لمن أراد أن يتذكّر" (٣).

إن هذا النص يبين لنا بوضوح أن الحريري نذر نفسه للتصدي للأخطاء التي وقع بها خاصة أهل زمانه، ولا يتصدى لهذه المهمة أيّ نحوي من النحاة، بل إن من يتصدى لمثل هذه المهمة يجب أن يكون نحويّاً متعمّقاً في بواطن المسائل اللغوية حتى يستطيع النهوض بما نذر نفسه له، وقد وفق الحريري في مهمته هذه إذ "إنّ جهده في مجال التصويب اللغوي كان موفقاً إلى حد بعيد" (٤).

وهكذا نرى أن الحريري مشغول بإصلاح أسنة الناس وإقامة ما اعوجّ منها، وهذا ما دفعه إلى وضع ملحّة الإعراب وشرحها، فكان هذا الشرح المختصر الذي بين أيدينا كتاباً تعليمياً مبسطاً ييسر النحو لغير المتخصصين، فعبارته واضحة، وشواهد كثيرة مكرّرة، وتمثيلة ظاهر، فهو يقرب

(١) شرح ملحّة الإعراب ٣٤ من مقدّمة المحقق.

(٢) انظر بغية الرعاة ٢٥٧/٢ وانباء الرواه ٢٣/٣.

(٣) درّة الغواص في أوهام الخواص ٣.

(٤) شرح ملحّة الإعراب ٣٦ من مقدّمة المحقق.

النحو إلى الأذهان من غير إرهاق ، أو كد لها في قضايا ليست من غايات الدرس النحوي الذي يسعى إلى تقويم الألسنة قبل كل شيء " (١) .

وإذا كان الدارس قد ذهب إلى أن شرح الحريري لمحة الإعراب كتاب تعليمي ؛ فإنه ينبه على أن هذا لا يعني انتقاصا أو تقليلا من هذا الشرح. والدليل على هذا أن الاتجاه التعليمي كان - وما زال - مهماً في تيسير النحو ، فهذا ابن مالك - وهو من هو في النحو - كان من أصحاب هذا الاتجاه ، ومع هذا لم يوجه له أي عيب ورغم هذا فإن الحريري كان من أوائل النحاة الذين اتجهوا إلى هذا الجانب ؛ فهو من أصحاب المنظومات النحوية غير المشهورين. وقد برز هذا الاتجاه متأخراً ؛ إذ إن النحو قد اكتمل في القرن الخامس للهجرة وكل الجهود التي جاءت بعد هذا القرن كانت شرحاً وتوضيحاً لآراء النحاة السابقين ، كما أن وصفه بالتعليمي لا يعني أنه مقتصر على المبتدئين والشاذين من طلبة العلم ، ذلك أن "انتفاع المتعلمين بمحة الإعراب وبشرح الحريري لها كان عظيماً" (٢) ، وما زال ، بل إنه مهم وضروري للطلاب في جميع المراحل التعليمية ، وللمختصين أيضاً ، فهو يغني عن الرجوع إلى كثير من الكتب النحوية .

ويبدو أن الحريري عقد في قرارة نفسه العزم على وضع كتاب نحوي مختصر ومبسط ، يأخذ فيه بأراء جمهور النحاة البصريين ، ويضع الخلافات النحوية جانباً ، ولا يلقي لها بالاً إلا نادراً ، وكذلك التشعبات والتفريعات في المسألة الواحدة ، إذ لا تكاد توجد مسألة واحدة في النحو العربي لا خلاف فيها ، أو مسألة فيها قول واحد (٣) . ولعله أحس بصعوبة النحو والشكوى منه - التي لم تنته مذ وجد النحو إلى أيامنا هذه - فرأى أن يسهم في معالجة هذه الشكوى ، عن طريق تقريب النحو إلى أذهان الناشئة وتحبيبه إليهم ، ووجد أن أفضل وسيلة لهذا المختصر أن يقرنه بالشعر التعليمي ، الذي يهدف إلى تقريب المعارف للأذهان وييسر حفظها وتذكرها ، وسبق له أن وضع "ملحة الإعراب" ، فعقد العزم على ما أقره في نفسه وهو شرح هذه الملحة ؛ مساهمة منه في تقريب النحو وتبسيطه ، وصولاً إلى الغاية الكبرى التي ألقته ، وأقضت مضجعه وشغلته صباح مساء ، وهي الأخطاء والأوهام التي كان يقع بها أهل زمانه ، وكان للحريري ما أراد . بيد أنه لم ير هذا الجهد يحقق ما خطط له ويثمر في مجال تقويم اعوجاج اللسان وتصويبها ، فما كان منه إلا أن عاود التفكير بوسيلة أكثر نجاحاً لمعالجة هذه الأخطاء ، وانتهى أخيراً إلى أن أفضل وسيلة لذلك تناول الأخطاء والأوهام ، التي وقع بها أهل زمانه بالدراسة والتحليل ، وبيان وجه الخطأ والصواب في كل خطأ

(١) شرح ملحة الإعراب ٣٦ من مقدمة المحقق .

(٢) شرح ملحة الإعراب ٣٧ من مقدمة المحقق .

(٣) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ٧٢ وما بعدها .

بأسلوب شيق جذاب ، فيه كثير من الملح والطرف والنوادر وقصص الأدباء والشعراء والنحاة
ترغيباً للمتأدبين في الإطلاع عليها ، وقد نصّ على ذلك في غير موطن من عمله هذا الذي سماه
"درة الغواص في أوهام الخواص".

ولما كانت هذه هي الرسالة التي حمل عبأها الحريري ، وأراد إيلاؤها إلى المتعلمين وطلبة
العلم ومريديه ، كان لا بد من الابتعاد عن الغموض والتعقيد واللجوء إلى أبسط الأساليب وأسهلها من
أجل إيصال هذه الرسالة للقاريء بسهولة ويسر ؛ ليتمكن من فهم محتواها.

ولما كان الحريري صاحب رسالة فقد عمد إلى هذا الأسلوب ؛ لأن صاحب الرسالة يختار
أبسط الأساليب لتبليغ ما يريد به بإخلاص وأمانة ، بعيداً عن التعقيدات ، وإبراز القدرات الفكرية
والذهنية ، وهذا ما فعله الحريري . ولو أراد أن يقف على التفريعات والتعقيدات النحوية واللغوية ،
ويضعها في "شرح ملحّة الإعراب" لما وقف في وجهه أي سبب ؛ خاصة أنه كان معروفاً بقدراته
وطاقاته الفكرية ، وكفاه المقامات شاهداً على ذلك ؛ ولا سيما المقامة النحوية ، التي تدل على أنه كان
يمتلك ناصية النحو العربي ، وأحكامه ، ويعرف أسراراً ودقائقه وخفاياه ، ومن أراد التأكد من هذه
الحقيقة فليرجع إلى المقامة النحوية التي ستكون له الحجة الدامغة التي ما بعدها حجة .

إن هذا ليس دفاعاً عن الحريري ؛ إذ إنه ليس بحاجة إلى من يدافع عنه ، ولكنه من قبيل
إنصاف الرجل ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، وردّ كل افتراء على صاحبه ، وكأني بالحريري قد
أحسّ هذا بنفسه فسجله في صدر مقاماته ، ليبقى كالعلق ، وليرد ما افتري عليه ، وما قد يفترى ؛ إذ
قال : " إني وإن أغمض لي الفطن المتغابي ونضح عني المحب المحابي ، لا أكاد أخلص من غمر
جاهل أو ذي غمر متجاهل ... " ^(١) ومع كل هذا فإن الحريري يبقى كالنخلة السامقة ، التي تطاول
السماء شموخاً ؛ فهو الذي كان صاحب الخبر في ديوان الخلافة ، وهو الذي ملأ الدنيا وشغل الناس
بمقاماته ، وهو الأديب ، والشاعر ، والنحوي ، واللغوي ، وحسبه "درة الغواص" شاهداً على أنه ليس
ضعيفاً في النحو ، بل إنه شيخ من شيوخه ، وأستاذ من أساتذته ، وإمام من أئمة .

كان لا بد للباحث أن يقف طويلاً عند ما اتهم به الحريري ، ورد ما زعمه البغدادي وادعاه ،
وبيان موافقات الحريري ، ومخالفاته للنحاة من أجل أن يحكم على مذهب الحريري النحوي . ولأن
الباحث يعرف أهمية هذا ؛ فقد استرسل في بيان هذا الأمر ، وتوضيحه ، واستجلأه بشكل واضح
لاغموض فيه ، حتى أن المطلع على ما عرضه الدارس وناقشه في ما سبق ، وما أن يخلص منه حتى
يحكم بنفسه على المذهب النحوي الذي ارتضاه الحريري لنفسه وسار عليه .

(١) شرح مقامات الحريري ٢٤/١ .

لقد بدا واضحا تأثر الحريري بالنحاة البصريين بشكل كبير ،وتجلى هذا التأثير بوضوح سمات المنهج البصري في الملحة وشرحها ،ومنها ذكره للنحاة البصريين فقط. إلا في مسائل قليلة ،وفي الأصول المنهجية التي بنيت عليها دراسته النحوية ،وفي المصطلحات ، والآراء النحوية التي لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات شرح الملحة ،وبناء على النزعة البصرية الواضحة عند الحريري ، فإن الباحث يستطيع أن يجزم وبكل اطمئنان أن الحريري كان من النحاة البصريين المتأخرين ، ومن ثم فإنه بصري المذهب بعد أن كان بصري المولد، ومما يشهد بأنه كان بصري المذهب أن أصحاب التراجم لم يتوانوا عن وصفه بـ " البصري " ، بل إن كثيرا منهم نصوا على ذلك ، كما فعل السيوطي الذي قال : " القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريري " (١) ، كما أن كتبه النحوية قد وُثِّقَتْ بذلك ، وقد يكون هذا النعت نسبة إلى مولده .

ويشار هنا إلى أن أحمد محمد قاسم عرض لمذهب الحريري ، في حين لم يعرض المحقق الآخر -فائز فارس- فقال : "إن ما كتبه الحريري يؤكد أنه كان بصري المذهب في النحو ، وذلك لأنه نهج نهجهم ، وسار على دربهم واستشهد بشواهدهم" (٢) ، واستدل على ذلك ببعض المسائل التي تابع فيها البصريين (٣) ، وقد وقف الباحث على هذه المسائل ، وأتى عليها جميعا في موافقات الحريري ومخالفاته للنحاة ، وخلص -المحقق- إلى قوله : "إذا أنعمنا النظر في ما سبق وجدنا الأدلة والبراهين التي تثبت أن الحريري بصري المذهب في النحو ، فهو متفق تماما مع البصريين لذا فإنني أستطيع أن أجزم بأنه بصري المذهب في النحو " (٤) .

(١) بقية الرعاة ٢٥٧/٢ .

(٢) شرح ملحة الإعراب ، (نبع : أحمد محمد قاسم) ١٥ .

(٣) انظر السابق ١٦ و ١٧ .

(٤) المصدر نفسه ١٨ .

الفصل الثاني

السريري

و

الطواعن الخوية

أولاً: القرآن الكريم والقراءات

نالت اللغة العربية مكانة رفيعة لدى العرب جميعاً منذ كانت ؛ وزادت مكانتها بعد نزول القرآن الكريم بها ؛ فاتجه المسلمون إلى حفظها ؛ خدمة للقرآن الكريم الذي لولاه ما كان للنحو العربي هذا الشأن ، ومع ظهور اللحن وتفضيحه أخذ المسلمون يفكرون بإيجاد وسيلة تحفظ لهم لغتهم وقرآنهم فראوا أن يضعوا قواعد تضبط الكلمات وتقيم اعوجاج الألسن ؛ خدمة للقرآن الكريم ، وخوفاً من وصول اللحن إليه ، فعملوا على جمع اللغة من أفواه العرب الخالص الأكحاح ، ووضعوا القواعد واستنبطوا الأحكام بناء على ما جمعوه من شعر ونثر .

وعندما وضع النحاة الأحكام اللغوية، واستنبطوا الأحكام المختلفة للعربية، كان الهاجس الذي سيطر عليهم الشعر العربي ؛ إذ إنه مثل معظم الشواهد التي احتجوا بها، حتى أصبحت لفظة الشواهد تقتصر في الأذهان بالشواهد الشعرية، فهي أول ما يتبادر إلى الأذهان دون سواها، بل إن الشواهد الأخرى لا يلتفت إليها عند ذكر هذه الكلمة .

لقد اعتمد النحاة على الشعر في تقعيد اللغة اعتماداً كلياً ، وهذا ما يبدو واضحاً في أي كتاب نحوي بدءاً من كتاب سيبويه - قرآن النحو - وحتى العصور المتأخرة، فإذا رجعنا إلى "الكتاب" - وهو أول أثر نحوي وصل إلينا - نجد أن سيبويه (١٨٠ هـ) قد اعتمد فيه اعتماداً كبيراً على الشواهد الشعرية ثم جاءت بعدها الشواهد الأخرى، وفي مقدمتها القرآن الكريم ؛ إذ استشهد بـ (١٠٥٠) (١) شاهداً شعرياً و (٣٩٧) آية كريمة من القرآن الكريم ، (بإسقاط الشواهد المكررة) .

إن نسبة استشهد سيبويه بالقرآن الكريم، التي تساوي حوالي (٣٨٪) من الشواهد الشعرية قليلة، إذا ما قيسَت بالشواهد الشعرية، هذا ما كان الاستشهاد عليه بالقرآن الكريم عند سيبويه، ثم بدأ يتطور

(١) كما قال الجرمي: "تطرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً" الخزائن ١٧/١، ويشار هنا إلى أن الدارس أحصى الشواهد الشعرية والقرآنية عند كل من المبرد ، والزجاجي، وهما قبل الحريري، وعند ابن برهان العكبري ، وابن بابشاذ، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري وهم من المعاصرين للحريري، وعند ابن هشام ، والسيوطي ، وهما بعد الحريري ، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

قليلا ، فأخذ يزداد شيئا فشيئا عند النحاة الذين جاءوا بعده، إذ نجد أن نسبة الشواهد القرآنية عند المبرد (٢٨٥ هـ) اقتربت كثيرا من الشواهد الشعرية؛ فشواهد الشعرية في "المقتضب" (٧٣١) شاهدة ، وشواهد القرآنية (٦١٥) آية قرآنية؛ ومعنى هذا أن نسبة شواهد القرآنية (٨٥٪) من الشواهد الشعرية، وكذلك اقتربت نسبة الشواهد القرآنية عند الزجاجي (٣٤٠ هـ) من الشواهد الشعرية في "كتاب الجمل"، إذ بلغت الأولى (١٢٦) آية، مقابل (١٥٨) شاهدة شعريا؛ وهذا يعني أن نسبة شواهد القرآنية تساوي (٨٠٪) من الشواهد الشعرية .

وهكذا أخذ الاحتجاج بالقرآن الكريم يزيد، وأخذت نسبته تملأ شيئا فشيئا حتى جاء ابن بابشاذ (٤٥٤ هـ)، وابن برهان العكبري (٤٥٦ هـ)، فسنا للنحاة سنة حميدة، ساروا عليها من بعدهما، إذ أكثرا من الاحتجاج بالقرآن الكريم، حتى زادت نسبة شواهدهما القرآنية على شواهدهما الشعرية فبلغت شواهد ابن بابشاذ القرآنية في "شرح المقدمة المحسبة" (١٨٤) آية، في حين بلغت شواهد الشعرية (٤٤) شاهدة، وبلغت شواهد ابن برهان القرآنية (٨٧٧) آية، أما الشعرية فبلغت (٥٠٢) .

ثم جاء الحريري فتأثر بهما ، وسار على السنة التي سنها ؛ فأكثر من الاحتجاج بالشواهد القرآنية مقابل الشواهد الشعرية؛ إذ بلغت الأولى في شرح الملحة (٢٥١) آية، والثانية (٧٧) شاهدة ؛ أي أن الشواهد القرآنية تضاعفت عند الحريري في "شرح ملحّة الإعراب" أكثر من ثلاثة أضعاف الشواهد الشعرية، وبمعنى آخر فإن نسبة الشواهد الشعرية عند الحريري في "شرح ملحّة الإعراب" لا تتجاوز (٣٢٪) من الشواهد القرآنية، وهذا يعني أنه لم يسر في احتجاجه بالقرآن الكريم على ما سار عليه النحاة الآخرون، الذين كانوا لا يحتجون به إلا قليلا .

ولم يكن ما أسماه محمد عيد بـ "التحرز الديني" سببا مانعا يحول دون احتجاج الحريري بالآيات الكثيرة من القرآن الكريم ، كما فسّر سبب عدم احتجاج الآخرين ، وخاصة الأوائل منهم، بالقرآن الكريم^(١) .

لقد "دأب الحريري في شرح ملحّة الإعراب على الاحتجاج بآيات القرآن الكريم، وهي كثيرة في شرحه الوجيز"^(٢) ، وتأثر بمنهج جديد في الاحتجاج، وهو منهج ابن بابشاذ، وابن برهان إذ إنهما قلبا موازين الاحتجاج عند النحاة ، الذين جعلوا الشعر في طليعة شواهدهم ، حتى أصبحت كلمة (شواهد) تقتزن في الذهن بالشواهد الشعرية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل .

(١) انظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٠٦ و ١٠٧ .

(٢) شرح ملحّة الإعراب ص ٣٢ من مقدمة المحقق فائز فارس .

وهنا يسجل لهما الريادة في تقديم الشواهد القرآنية على الشواهد الشعرية ، والإكثار من الاحتجاج بها؛ إذ إنهما كانا رائدين في هذا المجال ففتحوا للنحاة هذا الباب فطرقوه ، وأكثروا من الاحتجاج به، وهذا ما نجده واضحا عند النحاة الذين جاءوا بعدهما وخاصة ابن هشام، والسيوطي ، ففي "مغني اللبيب" نجد أن ابن هشام استشهد بـ(١٠١٠) شواهد شعرية، و(١٦٩٥) آية كريمة؛ أي أن شواهد القرآنية زادت على الشواهد الشعرية بـ(٦٨٥) آية؛ وبمعنى آخر فإن نسبة الشواهد الشعرية تشكل حوالي (٦٠٪) من الشواهد القرآنية، وهذا يدل على كثرة شواهد القرآنية ، ويلاحظ تكرار الكثير من الآيات عند ابن هشام، فمجموع ما احتج به من القرآن الكريم مع الآيات المكررة كان (٢٧٦٨) موضعا، وفي "مع الهوامع" نجد أن السيوطي احتج بـ(١٨١٣) شاهدا شعريا، مقابل (١٣١٩) آية كريمة؛ أي أنه استشهد كثيرا بالشواهد القرآنية، إلا أن شواهد القرآنية بقيت أقل من الشواهد الشعرية .

لقد أكثر الحريري من الاحتجاج بالقرآن الكريم في "شرح ملح الإعراب" ، حتى زادت شواهد القرآنية على الشواهد الشعرية؛ فبلغت أكثر من ثلاثة أضعاف، في حين كان الأمر مختلفا في "درة الغواص"؛ إذ زادت شواهد الشعرية على شواهد القرآنية بأربعة شواهد، فاستشهد بـ(١٨٣) آية مقابل (١٨٧) شاهدا شعريا .

وإذا كان الحريري قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم في شرح الملح، فإن الدارس كان يتوقع أن تكون شواهد في الدرة كما هي في شرح الملح، ولكن هذا لم يكن، إذ نجد اختلافا وتباينا في الاستشهاد عند الحريري في كل من الدرة ، وشرح الملح، ولعل تفسير هذا يعود إلى طبيعة عمل الحريري في كل من الدرة وشرح الملح ؛ فالدرة كتاب في التصويبات اللغوية، في حين أن شرح الملح كتاب نحوي تعليمي، ولما كانت الدرة متخصصة في تصويب الأخطاء اللغوية، التي كانت شائعة عند الخاصة في عصر الحريري، فإننا نجد أن الحريري أكثر من الشواهد الشعرية، والأبيات الأخرى، التي لا تعد من الشواهد كالأبيات التي جاء بها للتمثيل، أو الأبيات التي عيب على بعض الشعراء ، أو الأبيات التي وهم فيها بعض المحدثين؛ في حين لم يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم في الدرة، على عكس ما فعل في شرح الملح تماما؛ فقد كان الحريري مهتما بالتصويبات، وتخطئة مسألة، وإثبات وجه الصواب يحتاج إلى دليل يؤيد ما يقوله ويدعم صحته، ولذلك أكثر من الشواهد الشعرية التي جعلها النحاة في المرتبة الأولى من شواهدهم، ولعله في صنيعة هذا كان متأثرا بسببويه، الذي أكثر من الاحتجاج بالشواهد الشعرية، والذي قعد للغة واستنبط أحكامها، وهو يعتمد على الشعر، ويقدمه على الشواهد الأخرى .

ولعل هناك سببا آخر - وهو سبب قوي ووجيه - وهو أن يكون الحريري شرح الملحّة بعد الدرة من حيث التاريخ الزمني، وهو مضمّر في نفسه أن يعتمد على منهج ابن بابشاذ، وابن برهان في الاحتجاج بالقرآن الكريم، وجعله المرتبة الأولى في الشواهد اللغوية، وقد فاتته هذا في الدرة، ويبقى الأمر وارداً، دون استطاعة الدارس إثباته بدليل قوي؛ لأنه لم يرد عن الحريري ما يشير إلى تأليف الدرة قبل شرح الملحّة.

ومن الأمور المهمة التي يجب ذكرها في الحديث عن موقف الحريري من الاحتجاج بالقرآن الكريم كيفية احتجائه؛ أعني كيف كان يحتج بالشواهد اللغوية، فهل كان يكتفي بالاحتجاج بآية كريمة فقط على المسألة اللغوية، أو أنه كان يورد شعرا مع الآية أو الحديث ؟

و في تحقيق هذه المسألة وبحثها في "شرح ملحّة الإعراب" و"درة الخواص" وجد الدارس أن الحريري في "شرح ملحّة الإعراب" كان يكتفي في كل المواطن التي احتج فيها بالقرآن الكريم وحده، أو ببيت الشعر وحده، إلا في أربعة مواطن أورد فيها الآية، ثم الشعر^(١)؛ أي أنه قدم الآية، ثم جاء بالشاهد الشعري، وفي موطن آخر أورد بيتاً من الشعر، ثم قال: ونطق بهاتين اللغتين القرآن الكريم^(٢)؛ أي أنه قدم الشعر في هذا الموطن على القرآن الكريم.

أما الحديثان اللذان احتج بهما فاكتفى بإيراد الحديث وحده دون أن يورد معه شاهداً آخر من الشعر أو القرآن الكريم^(٣)، وفي درة الخواص كان الحريري (عموماً) يكتفي بإيراد دليل واحد على المسألة اللغوية سواء أكان هذا الدليل شعراً أم قرآناً أم حديثاً شريفاً؛ ففي معظم مواطن استشهاده كان يكتفي بالشعر وحده^(٤)، أو بالقرآن وحده^(٥)، أو بالحديث وحده^(٦)، إلا أنه في مواطن أخرى كان يأتي بغير شاهد؛ ففي كثير من المواطن كان يأتي بالشاهد الشعري ثم يتبعه بآية من القرآن الكريم^(٧)، وفي بعض المواطن كان يأتي بآية من القرآن الكريم ثم يتبعها بشاهد شعري^(٨)، وفي مواطن أخرى كان يأتي بحديث شريف ثم يتبعه بشاهد شعري^(٩).

(١) انظر شرح ملحّة الإعراب ٤٨ و ٦٧ و ١٥٧ و ١٨٧.

(٢) انظر المصدر نفسه ٨٨.

(٣) انظر شرح الملحّة ٧ و ١٤٠.

(٤) انظر على سبيل المثال الدرة ٥ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢١٠ و ٢٣٨.

(٥) انظر على سبيل المثال الدرة ٦ و ٩ و ١٠٦ و ١١٧ و ١٤٧ و ١٥٥.

(٦) انظر على سبيل المثال الدرة ١٠١ و ١٢٤ و ١٥٢ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢٣٩.

(٧) انظر على سبيل المثال الدرة ٢١ و ٤٠ و ١١٨ و ١٢٧ و ١٤٨ و ٢٢٧ و ٢٣٩.

(٨) انظر على سبيل المثال الدرة ٧٩ و ٩٥ و ١١٩ و ٢٦٢.

(٩) انظر على سبيل المثال الدرة ٢٨ و ٢٩ و ٦٨.

وقد رأى الدارس عرض الآيات القرآنية في شرح الملحة حسب ورودها في الأبواب النحوية، التي جاءت فيها في شرح الملحة، وعرض الآيات القرآنية في الدرّة حسب المستويات اللغوية التالية: المستوى التركيبي، والدلالي، والصرفي، ورأى أن هذه أفضل وسيلة لدراسة موقف الحريري من الاحتجاج بالقرآن الكريم، ويرجو أن يكون قد وفق في هذا المنهج.

وفي الحديث عن احتجاج الحريري بالقرآن الكريم نجد أنه احتج في شرح الملحة بـ(٢٥١) آية كريمة، منها (٢٣) قراءة مغايرة لحرف حفص عن عاصم، إذ احتج في حديثه عن كل من حدّ الكلام، ومعرفته، والاسم بأية واحدة^(١)، وفي باب الفعل احتج بأيتين^(٢)، وفي باب الحرف احتج بأية واحدة^(٣)، وفي باب النكرة احتج بأيتين^(٤)، وفي باب قسمة الأفعال احتج بعشرين آية^(٥)، واحتج في باب الأسماء الستة بأية واحدة^(٦)، وفي باب إعراب الاسم المقصور احتج بأيتين^(٧)، وفي باب الجمع الصحيح احتج بتسع آيات^(٨)، واحتج بسبع آيات في باب حروف الجر^(٩)، واحتج بست آيات في باب حروف القسم^(١٠)، وفي باب الإضافة احتج بأيتين^(١١)، وفي باب المبتدأ والخبر احتج بعشر آيات^(١٢)، وفي باب الفاعل احتج بسبع آيات^(١٣)، وفي باب المفعول به احتج بثلاث آيات^(١٤)، وفي باب "ظننت وأخواتها" احتج بأية واحدة^(١٥)، وفي باب اسم الفاعل المنون احتج بأيتين^(١٦)، وفي باب المصدر

(١) انظر شرح ملحة الإعراب ٢ و ٣ و ٥.

(٢) انظر ص ٦.

(٣) انظر ص ١٠.

(٤) انظر ص ١٤.

(٥) انظر ص ١٥ وما بعدها.

(٦) انظر ص ٣٧.

(٧) انظر ص ٤٢.

(٨) انظر ص ٤٦ وما بعدها.

(٩) انظر ص ٥٩ وما بعدها.

(١٠) انظر ص ٦٧ وما بعدها.

(١١) انظر ص ٧١.

(١٢) انظر ص ٧٥ وما بعدها.

(١٣) انظر ص ٨٦ وما بعدها.

(١٤) انظر ص ٩٣ و ٩٤.

(١٥) انظر ص ٩٧.

(١٦) انظر ص ٩٩.

احتج بثمان آيات ^(١) ، وفي باب المفعول له احتج بآية واحدة ^(٢) ، وفي باب الحال احتج بخمس آيات ^(٣) ، وفي باب التمييز احتج بأربع آيات ^(٤) ، وفي باب الظروف احتج بأربع آيات كذلك ^(٥) .

وفي باب الاستثناء احتج بأربع آيات أيضا ^(٦) ، وفي باب "لا" في النفي احتج بثمان آيات ^(٧) وفي باب التعجب احتج بآيتين ^(٨) ، وفي باب الإغراء احتج بثلاث آيات ^(٩) ، وفي باب التحذير احتج بآية ^(١٠) ، وفي باب "إن" وأخواتها احتج بعشر آيات ^(١١) ، وفي باب كان وأخواتها احتج بست آيات ^(١٢) ، وفي باب "ما" النافية احتج بإحدى عشرة آية ^(١٣) ، وفي باب النداء احتج بعشر آيات ^(١٤) ، وفي باب التوابع احتج بعشرين آية ^(١٥) ، وفي باب ما لا ينصرف احتج بست آيات ^(١٦) ، وفي باب العدد احتج بثلاث آيات ^(١٧) ، وفي باب إعراب الأفعال احتج بتسع آيات ^(١٨) ، وفي باب إعراب

(١) انظر ص ١٠٠ وما بعدها.

(٢) انظر ص ١٠٥.

(٣) انظر ص ١١١ و ١١٢.

(٤) انظر ص ١١٣ وما بعدها.

(٥) انظر ص ١٢١ و ١٢٢.

(٦) انظر ص ١٢٤ وما بعدها.

(٧) انظر ص ١٣٠ وما بعدها.

(٨) انظر ص ١٣٦.

(٩) انظر ص ١٤٠.

(١٠) انظر ص ١٤١.

(١١) انظر ص ١٤٣ وما بعدها.

(١٢) انظر ص ١٤٧ وما بعدها.

(١٣) انظر ص ١٥٠ وما بعدها.

(١٤) انظر ص ١٥٤ وما بعدها.

(١٥) انظر ص ١٨٣ وما بعدها.

(١٦) انظر ص ١٩٥ وما بعدها.

(١٧) انظر ص ٢٢١ وما بعدها.

(١٨) انظر ص ٢٢٦ وما بعدها.

الأمثلة الخمسة احتج بخمس عشرة آية^(١)، وفي باب الشرط احتج بأيتين^(٢)، وفي باب البناء احتج بثلاث عشرة آية^(٣).

ويلحظ الدارس مما سبق أن الحريري كان يكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم في بعض الأبواب؛ إذ احتج بعشرين آية في كل من باب قسمة الأفعال والتوابع، في حين كان مُقِلًّا في بعض الأبواب؛ إذ احتج بآية واحدة في باب الحرف، والأسماء الستة وظننت وأخواتها، وغيرها، غير أنه لم يحتج بشيء من القرآن الكريم في بعض الأبواب وهي باب الإعراب، والاسم المنصرف، والاسم المنقوص والتثنية وكم الخبرية، وما لم يسم فاعله، والمفعول معه، وكم الاستفهامية، والترخيم، والتصغير، والنسب، والضرورة.

وهذه بعض الآيات التي احتج بها الحريري في شرح الملحة، ففي باب الفعل أورد الأيتين التاليتين^(٤): الأولى "وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ"^(٥) وجعلها دليلاً على أن "قد" حرف يدخل على الفعل الماضي، ومعناه التوقع^(٦) وتقريب الفعل، وأنه من علامات الفعل؛ لصحة دخوله عليه، وعدم جواز دخوله على الاسم؛ والثانية: "قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ"^(٧) وجعلها دليلاً على أن "قد" حرف يدخل على الفعل المستقبل، ومعناه التوقع وتقريب الفعل.

وفي باب الإضافة أورد الأيتين التاليتين^(٨): الأولى "هَدِيًّا بِالْمِ الْكُفْبَةِ"^(٩) وجعلها دليلاً على أن الإضافة غير المحضة لا يتعرف بها المضاف، و"بالغ الكعبة" نكرة؛ لأنها وصفت النكرة "هدياً" لأن الصفة تتبع الموصوف؛ الثانية: "وَالْمَقِيَّوِي الْعَلَاةُ"^(١٠) وجعلها دليلاً على أن الإضافة غير المحضة يجوز فيها إدخال الألف واللام على المتضايقين؛ المضاف والمضاف إليه.

(١) انظر من ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) انظر من ٢٤٦.

(٣) انظر من ٢٤٨.

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب ٦.

(٥) سورة البقرة: ٦٥.

(٦) هذا رأي الحريري ونحاة آخرين، أما ابن هشام فذهب إلى أن التحقيق فيها أظهر، انظر مغني اللبيب ٢٢٨.

(٧) سورة الأحزاب: ١٨.

(٨) انظر شرح ملحة الإعراب ٧١.

(٩) سورة المائدة: ٩٥.

(١٠) سورة الحج: ٣٥.

وفي باب كان وأخواتها أورد عدة آيات ^(١)، منها قوله تعالى: " **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ** **إِلَىٰ مَنَسْرَةٍ**" ^(٢)، وجعل هذه الآية دليلاً على أن "كان" تأتي تامة بمعنى "حدث" أو "وجد"، والمعنى: إن وجد ذو عسرة، وفي باب إعراب الأفعال ^(٣)، أورد عدة آيات منها: قوله تعالى: " **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ** **مِنْكُمْ مَوْشَى**" ^(٤)، وجعل هذه الآية دليلاً على أن السين، إذا دخلت على الفعل المضارع الداخلة عليه "أن" الناصبة أبطلت عملها، وارتفع الفعل بعدها، وخرَجَتْ من "أن" الناصبة إلى "أن" المخففة من الثقيلة، والتقدير: "علم أنه سيكون".

هذه بعض الأمثلة على احتجاج الحريري بالقرآن الكريم في شرح الملحّة، وقد قسمها الدارس حسب الأبواب التي وردت فيها، أما الآيات التي احتج بها الحريري في درة الغواص فقد رُئي تقسيمها حسب المستويات اللغوية، وهذه أمثلة منها:

أولاً: المستوى التركيبي

كانت معظم الآيات التي احتج بها الحريري من هذا المستوى، وقد يكون لطبيعة هذا المستوى، من حيث اتساعه، دور في نيله أكبر نصيب من الآيات الكريمة، ومن أمثلته:

(١) قوله تعالى: " **بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا**" ^(٥).

أورد هذه الآية في حديثه عن أن فاعل "يَعْم" و"بئس" لا يكون إلا معرفاً، سواء كان هذا التعريف باللام أو بالإضافة، وجعلها دليلاً على أن هذا الاسم المعرف قد يضمّر، وتفسره نكرة من جنسه، منصوبة على التمييز؛ والتقدير في الآية: بئس البديل بدلاً؛ فأضمّر الفاعل، وفسر بالنكرة المنصوبة.

(٢) قوله تعالى: " **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**" ^(٦) وجعلها دليلاً على أن "الباء" في قوله تعالى "بعذاب" بمعنى "عن أيّ؛ سأل عن عذاب واقع".

(١) انظر شرح ملحّة الإعراب ١٤٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٣) انظر شرح ملحّة الإعراب ٢٢٦.

(٤) سورة المزمل: ٢٠.

(٥) سورة الكهف: ٥٠، ودرة الغواص ١٩٥.

(٦) سورة المعارج: ١ والدرّة ٢٣٠.

(٣) قوله تعالى: " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ " (١).

وأوردها في حديثه عن عدم تفريقهم بين معنى "نعم" ومعنى "بلى"، وجعلها دليلا على أن "بلى" تأتي لإثبات الكلام المنفي، وأن حكمها بعد إلا، وأما، وألم، وأليس رفع حكم المنفي، وتحويل الكلام إلى الإثبات، وأن "نعم" لو وقعت مكانها لتحقق النفي، ومن أجل هذا قال ابن عباس -رضي الله عنه- في تأويل هذه الآية: "لو أنهم قالوا نعم لكفروا، لأن "نعم" تفيد إثبات الحكم، ويكون التقدير - لستَ برَبنا - والعياذ بالله سبحانه (٢).

قال شهاب الدين الألوسي في تفسير هذه الآية "بلى" حرف جواب... وتختص بالنفي؛ فلا تقع إلا في جوابه فتفيد إبطاله، سواء كان مجردا أو مقرونا بالاستفهام، حقيقيا كان أو تقريريا، وقد أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى، كما في هذه الآية؛ ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا، ووجهه أن "نعم" تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب... (٣).

ثانيا: المستوى الدلالي

كان له نصيب وافر من الآيات القرآنية التي احتج بها الحريزي ومن أمثلته:

(١) قوله تعالى: "فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" (٤).

جعل هذه الآية دليلا على أن الفعل "بشّر" قد يستعمل في الأخبار بالشر لا كما يتوهم بعضهم أن هذا الفعل لا يستعمل إلا في الأخبار بالخير، وذكر العلة في ذلك فقال: إن البشارة إنما سُميت بهذه التسمية لوضوح تأثيرها في بشرة المبشّر بها، التي قد تتغير للمساءة بالمكروه كما تتغير عند الأخبار بشيء مفرح (٥).

(٢) قوله تعالى: "فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ" (٦).

(١) سورة الأعراف: ١٧٢، والدرة ٢٦١.

(٢) انظر الدرّة ٢٦١.

(٣) روح المعاني ١٠١/٩.

(٤) سورة الانشقاق ٢٢ والدرّة ١٩٠.

(٥) انظر درة الغواص ١٩.

(٦) سورة مريم ٥٩ والدرّة ٢١٥.

أوردها في حديثه عما ذهب إليه بعضهم ، وهو أن الخلف - بفتح اللام من يخلف في أثر من مضى ، والخلف - بإسكان اللام - اسم لكل قرن مستخلف ^(١)، وقال : وعليه فسر قوله تعالى .

(٣) قوله تعالى : **"وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى"** ^(٢) جعلها دليلاً على خطأ قولهم : زوج للآيتين ، لأن الزوج هو المفرد المزاوج لصاحبه - كما هو في كلام العرب - وأما الاثنان المصطحبان فيقال لهما : زوجان ؛ إذ يقال للذكر والأنثى من الطير ومن كل شيء آخر : زوجان ^(٣) .

ثالثاً : المستوى الصرفي

كان لهذا المستوى نصيب قليل من الآيات التي احتج بها الحريري في الدرة ، ومن أمثلته :

(١) قوله تعالى : **"الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ"** ^(٤) .

أوردها في حديثه عن خطأ قولهم : ما كان ذلك في حسابي أي في ظني ، ورأى أن الصواب أن يقال ما كان ذلك في حسابي ؛ لأن الحساب هو الشيء المحسوب ، وجعلها دليلاً على أن اسم المصدر من حَسَبْتُ الشيء بمعنى عَدَدَهُ : الحُسْبَانُ بضم الحاء .

(٢) قوله تعالى : **"قَدْ يَيْئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَيْئَسُ الْكَافِرُ مِنَ أَصْحَابِ الْقُبُورِ"** ^(٥) أوردها في حديثه عن خطأ قولهم : أشرف فلان على الإياس من طلبه ، ورأى أن الصواب أن يقال : أشرف على الإياس ؛ لأن أصل الفعل منه يئس على وزن فعل كما في الآية .

(٣) قوله تعالى : **"كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ"** ^(٦) أوردها في حديثه عما كانوا يتوهمونه من أن الفعل "هوى" لا يستعمل إلا في الهبوط ، والصواب أن معناه الإسراع ، سواء كان في الصعود أو الهبوط ، وقد فرق أهل اللغة بين مصدر الصعود والهبوط من هذا الفعل ، فالهوى - بضم الهاء - مصدر الصعود والهوى - بفتحها - مصدر الهبوط ، وأما الآية فقد اختلف فيها ؛ ف قيل : إن معنى استهوته ذهبت به ، وقيل : استمالته ^(٧) .

(١) انظر درة الغواص ٢١٥ ، واللسان (خلف) ٨٤/٩ .

(٢) سورة النجم ٥ ، والدرة ٢٥٢ .

(٣) انظر اللسان (زوج) ٢٩١/٢ .

(٤) سورة الرحمن ٥ ، والدرة ٢٤٨ .

(٥) سورة الممتحنة ١٣ ، والدرة ٢٥٣ .

(٦) سورة الأنعام ٧١ والدرة ٢٧١ .

(٧) انظر الدرة ٢٧١ .

ويجد الدارس أن الحريري قد أطلق القول في ما ذهب إليه في قوله : إن أهل اللغة قد فرقوا بين مصدر الصعود والهبوط ، لأن هذا ما قاله ابن الإعرابي وأبو زيد ، قال ابن منظور : "هوى بالفتح يَهْوِي هَوِيًا ؛ وَهَوِيًا وَهَوِيَانَا ، وَانهوى : سقط من فوق إلى أسفل ... وهوى السهم هويًا : سقط من علو إلى سفل ... ابن الإعرابي : الهويُّ السريع إلى فوق وقال أبو زيد مثله وقال ابن بري ذكر الرياشي عن أبي زيد أن الهوى يفتح الهاء إلى أسفل وبضمها إلى فوق ... " (١) فهذا قول ابن الإعرابي وأبي زيد لا قول أهل اللغة جميعهم ، وأما في ما يتعلق بالاختلاف في موطن الآية ، فقد قال الرازي في التفسير الكبير : "اختلفوا في اشتقاق استهوته على قولين : القول الأول أنه مشتق من الهوى في الأرض ، وهو النزول من الموضع العالي إلى الوهدة السافلة العميقة في قعر الأرض ... والقول الثاني : أنه مشتق من اتباع الهوى والميل " (٢) وذهب إلى أن القول الأول أولى لأنه أكمل في الدلالة على الدهشة والضعف (٣) .

(١) اللسان (هوى) ٣٧١/١٥.

(٣) انظر المصدر السابق ٣٠/١٣.

(٥) درة الغواص ١٤٥.

(٧) انظر ١٢. من هذه الرسالة.

(١) سورة المائدة: ٧١.

ويرى الحريري أن هاتين الآيتين ليستا على لغة (أكلوني البراغيث) ، ويقول : إن "الذين" في الآية الأولى بدل من الضمير في "أسروا" ، و"كثير" في الآية الثانية بدل من الضمير في "عموا وصموا" . ولكن هذا التوجيه ما هو إلا أحد الأوجه التي ذكرها النحاة في توجيه الشواهد التي وردت على هذه اللغة وتخريجها ، أما الوجهان الآخران . فأولهما : أن نعد (البراغيث مبتدأ مؤخرًا والجملة الفعلية خبرًا مقدمًا ، وثانيهما : أن الواو في "أكلوني" علامة جمع و(البراغيث) فاعل . ويمكن أن نخرج هذه اللغة على أوجه أخرى أيضا ؛ فنعد (البراغيث) خبرا لمبتدأ محذوف ، أو ننصب (البراغيث) على المدح أو الذم^(١) .

وهناك ثلاث قراءات وردت على هذه اللغة وهي :

أ- قوله تعالى : **"إِنَّمَا يَهْتَفُونَ بِكَ الْكِبَرَاءُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا"** ^(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف^(٣) .

ب- قوله تعالى - **"لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا"** ^(٤) ذكر هذا الزمخشري في الكشف فقال عن الواو في "يملكون" : ويجوز أن تكون علامة الجمع كالتي في (أكلوني البراغيث) ، والفاعل (مَنْ اتَّخَذَ) ؛ لأنه في معنى الجمع ، ومحل (مَنْ اتَّخَذَ) رفع على البدل ، أو على الفاعلية^(٥) .

ج- قوله تعالى : **"وَأَدْخِلُوا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ"** ^(٦) ، وهي قراءة الحسن وعمر بن عبد^(٧) .

هذا ما يتعلق باحتجاج الحريري بالقرآن الكريم ، أما عن القراءات فقد احتج بعدد لا بأس به منها ؛ إذ احتج بسبع وثلاثين قراءة منها (٢٣) في "شرح ملح الإعراب" و(١٤) في "درة الغواص" .

(١) انظر شرح الحرة ١٥٣ ، وكشف الطرة ٣٢٠ .

(٢) سورة الإسراء: ٢٢ .

(٣) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣/٧ ، والنشر في القراءات العشر ٣٠٦/٧ .

(٤) سورة مريم: ٨٧ .

(٥) الكشف ٥٢٤/٢ و ٥٢٥ .

(٦) سورة إبراهيم: ٢٣ .

(٧) مختصر في شواذ القرآن ٦٨ .

ولقد "أدب الحريري في شرح ملحّة الإعراب" على الاحتجاج بآيات القرآن الكريم ... كما أنه أورد بعض القراءات القرآنية مستشهداً بها في شرحه"^(١) ، وهذه بعض القراءات التي توضح احتجاجة في "شرح ملحّة الإعراب" أورد بعض القراءات منها قوله تعالى : " **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ** " .^(٢)

إذ أورد هذه القراءة في باب النداء ؛ فقال : "إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة بنيتها على الضم... فإن وصفته بصفة مضافة نصبت الصفة ؛ كقولك : يا زيد ذا المال ، وإن وصفته بصفة مفردة ، أو عطفت عليه باسم معرف بالالف واللام ، جاز لك في الصفة والعطف : الرفع لاتباع اللفظ ، والنصب لاتباع الموضع ؛ وقد قرئ : " **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ** " و " الطير " ، برفع " الطير " ونصبه"^(٣) وقراءة جمهور القراء النصب ؛ قال أبو حيان الأندلسي : "قرأ الجمهور "والطير" نصبا ، وقرأ السلمي وجماعة ، وعاصم في رواية "والطير" بالرفع"^(٤) ، وقراءة حفص النصب ؛ قال ابن الجزري : "وانفرد بها ابن مهران ، عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن رُوِّح برفع الراء من "الطير" ، وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبي عمرو"^(٥) .

واختار الخليل بن أحمد الرفع وذهب إلى أن النصب قليل الاستخدام^(٦) في حين ذهب غيره إلى أن النصب هو الاختيار^(٧) ، وذهب الحريري إلى أن (الظريف) في قولنا : يا زيدُ الظريفُ ، يجوز فيه الرفع لاتباع اللفظ ، والنصب لاتباع الموضع ، غير أن النصب يكون أيضا على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني^(٨) .

ومن القراءات التي احتج بها الحريري في شرح ملحّة الإعراب قوله تعالى : " **أَنَّ اللَّهَ بِرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** " ^(٩) إذ أورد الحريري هذه القراءة في باب العطف ؛ فقال : "إن العطف قد يقع على اللفظ ، وعلى الموضع ؛ فإذا قلت : ليس زيد بكاتب ولا شاعر ، جاز لك أن تجرّ "شاعر" بالعطف

(١) شرح الملحّة ٣٧ (من مقدمة المحقق ، فائز فارس)

(٢) سورة سبا: ١٠.

(٣) شرح الملحّة ١٥٤.

(٤) البحر المحيط ٢٦٣/٧ .

(٥) النشر في القراءات العشر ٣٤٩/٢ .

(٦) انظر الكتاب ١٨٦/٢ و ١٨٧ .

(٧) انظر الكتاب ١٨٧/٢ هامش (١) .

(٨) انظر المصدر السابق ١٨٣/٢ .

(٩) سورة التوبة: ٣١.

على لفظ كاتب... وجاز لك أن تنصب "شاعر" بالعطف على موضع كاتب... ومثله قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"؛ فمن نصب "رسوله" جعله عطفاً على اسم الله تعالى، ومن رفعه جعله عطفاً على الموضع؛ لأن موضعه الابتداء وإنما طرأت "أَنَّ" عليه، والعطف على اللفظ أحسن^(١).

وقراءة الجمهور الرفع، وجوز في "رسوله" الرفع والنصب والجر؛ على غير قول؛ قال أبو حيان: "قرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي: "ورسوله" بالنصب، عطفاً على لفظ اسم إن وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعول معه، وقرئ بالجر شاذاً، ورويت عن الحسن، وخُرجت على العطف على الجوار... وقيل هي واو القسم... وأما قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف أي: ورسوله بريء منهم، وحذف لدلالة ما قبله عليه، وجوز أن يكون معطوفاً على الضمير المستكن في بريء...^(٢) ومن أمثلة احتجاج الحريري بالقراءات القرآنية في (درة الغواص) قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"^(٣)، إذ أورد هذه الآية في تصويبه لقولهم: المال بين زيد وبين عمرو؛ فقال: والصواب أن يقال: بين زيد وعمرو... واستطرد في تصويبه فقال: "واظن أن الذي أوهمهم تكرير لفظة "بين"، مع الظاهر ما راوه من وجوب تكريرها مع المضمرة؛ في مثل قوله عز وجل: "هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكُمْ"^(٤)، وقد وهموا في المثلثة... وهو أن المعطوف في الآية قد عطف على المضمرة المجرور، الذي من شرط جواز العطف عليه عند النحويين من أهل البصرة تكرير الجار فيه... ولهذا لحنوا حمزة في قراءته (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) حتى قال أبو العباس المبرد: لو أنني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي، ومن تأول فيها لحمزة جعل الواو الداخلة على لفظة (الأرحام) واو القسم لا واو العطف.....^(٥)، وقراءة النصب قراءة الجمهور، ولم يقرأ بالخفض إلا حمزة.^(٦)

لقد كانت القراءات التي احتج بها الحريري من القراءات السبعة والعشرة إلا قراءة واحدة كانت من القراءات الشاذة؛ وهي قوله تعالى: "سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرَارِ"^(٧)؛ إذ أوردها في

(١) شرح الملحة ١٩٤.

(٢) البحر المحيط ٦/٥.

(٣) سورة النساء ١.

(٤) سورة الكهف: ٧٨.

(٥) درة الغواص ٨٢ و٨١.

(٦) انظر السبعة في القراءات ٢٢٦، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٤٧.

(٧) سورة القمر: ٢٦.

تصويبه لقولهم: فلان أشر من فلان؛ فقال: "والصواب أن يقال هو شرُّ من فلان بغير ألف... وكذلك يقال: فلان خير من فلان - يحذف الهمزة - لأن هاتين اللفظتين كثر استعمالهما في الكلام، فحذفت همزتهما للتخفيف... فأما قراءة أبي قلابة: "سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ" فقد لحن فيها، ولم يطابقه أحد عليها ^(١). وإذا كان الحريري قد جعل هذه القراءة لأبي قلابة وحده، فإن أبا حيان جعلها قراءة قتادة إضافة إلى أبي قلابة، فقال: "قرأ قتادة وأبو قلابة: بل هو الكذاب الأشرُّ؛ بلام التعريف فيهما، وبفتحة الشين وشد الراء" ^(٢).

مما سبق يتضح - بلا لبس - أن شيخنا الحريري - رحمه الله وأحسن إليه - اعتنى بالقرآن الكريم، وكان ممن قلبوا موازين النحاة التي جعلت الشواهد الشعرية في طليعة الشواهد اللغوية، إذ إنه احتج في كل من درة الغواص، وشرح الملحة بأربعمئة وأربع وثلاثين آية كريمة، منها سبع وثلاثون على غير حرف حفص، وبمئتين وأربعة وستين شاهدا شعريا، ومعنى هذا أن الشواهد القرآنية كانت أكثر بكثير من الشواهد الشعرية؛ إذ إنها زادت عليها بمئة وسبعة وستين شاهدا، وأما بالنسبة المئوية فقد شكلت الشواهد الشعرية ما نسبته (٦١٪) من الشواهد القرآنية.

ثانيا : الحديث النبوي الشريف

سار الحريري على المنهج الذي سار عليه البصريون في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في "شرح ملحّة الإعراب"؛ فقد كان يحتج به على قلة، ويعود السبب في ذلك، إلى سير الحريري على خطوات البصريين في معظم المسائل التي تناولها في شرحه للملحة؛ فالناظر في "شرح ملحّة الإعراب" يرى أنه احتج بالحديث الشريف، ولكن احتجّاه بحديث الرسول - عليه الصلاة والسلام - كان قليلا جدا، إذا ما قيس باحتجّاه بالشواهد الأخرى؛ إذ إن شواهد القرآنية كانت (٢٢٨) شاهدا، والقراءات القرآنية كانت ثلاثا وعشرين قراءة، والشواهد الشعرية كانت (٧٧) شاهدا؛ في حين

^(١) درة الغواص ٥١ و ٥٠.

^(٢) البحر المحيط ١٨٠/٨، وانظر مختصر في شواذ القرآن ١٤٧ و ١٤٨، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٥٠، والتفسير الكبير ٢٩/٥١، ومعجم القراءات القرآنية ٣٦/٧.

اقتصر في احتجاجه بالحديث النبوي الشريف على حديثين فقط ، وهذا احتجاج لا يكاد يذكر، إذا ما قيس باحتجاجه بالشواهد الأخرى .

أما في "درة الغواص" فقد أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، ووسّع من الاحتجاج به وكان رائداً في الإكثار منه ؛ إذ إنه احتج بخمسين حديثاً ، وهذا عدد لم يحتج به أحد من النحاة الذين سبقوا الحريري حسب علم الباحث .

ولقد أنكر أحمد محمد قاسم في تحقيقه لـ "شرح ملحّة الإعراب" احتجاج الحريري بالحديث الشريف ، في حين عدّه ابن الطيب الفاسي من الأئمة الذين احتجوا به ؛ فقال: "ذهب إلى الاحتجاج بالحديث الشريف جمع من أئمة اللغة منهم: ابن مالك ، وابن هشام ، والجوهري ، وصاحب البديع ، والحريري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جنّي ، وابن بري ، والسهيلي.... وغيرهم ممن يطول ذكره ، وهو الذي ينبغي التعويل عليه ، والمصير إليه ، على أنا لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما السيوطي" (١) .

والناظر في هذا النص يدرك - من غير شك - أن ابن الطيب الفاسي من المؤيدين للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وأنه عدّ الحريري من أئمة اللغة الذين احتجوا بالحديث النبوي الشريف .

أما الحديثان الشريفان اللذان استشهد الحريري بهما في شرحه للملحة ، فأولهما قول المصطفى - عليه السلام - : "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ" (٢) ، وجاء بهذا الحديث في معرض حديثه عن علامات الفعل فقال: ومن علاماته أيضاً اتصال التاء الساكنة ، التي هي علامة المؤنث بآخره... وبه استدل على أن "نِعْمَ" و "نِيسَ" فعْلان ، كقولك : نِعِمْتَ المرأةُ هُنْدٌ ، وبئست المرأةُ نَعَمْ ، ومنه الحديث... (٣) ، وذكر الحديث النبوي الشريف الأنثى الذكر ، وأضاف بعد ذلك : "فَسَكَنَ _ عليه السلام _ التاء لتدل على أنه أراد بها تأنيث الفعل ؛ لأن تقدير الكلام : "من تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرَّخْصَةِ أَخَذَ ، وَنِعِمْتَ الرَّخْصَةُ" (٤) ، وجعل الحريري هذا الحديث دليلاً على فعلية (نِعَمْ) ؛ لاتصال تاء التأنيث الساكنة بها ، لكونها علامة من علامات الأفعال ، واكتفى بهذا الحديث ، ولم يورد معه شاهداً آخر .

(١) شرح كفاية المتحفظ ورقة ١٥ ، نقلاً عن البحث اللغوي عند العرب ٣٨ .

(٢) انظر الحديث في سنن ابن ماجه ٣٤٧/١ ، وسنن أبي داود ١٥١/١ (طبعة مؤسسة الكتب الثقافية) .

(٣) شرح الملحّة ٧ .

(٤) المصدر السابق .

ويلحظ الباحث أن الحريري نص صراحة على أن هذا حديث شريف ،فقال : "ومنه الحديث"، وهو حديث صحيح ذكره ابن ماجة في سننه ، وكذلك ذكره أبو داود في سننه ، واحتج به سيبويه^(١) ، كما احتج به بعض النحاة الذين جاءوا بعد الحريري^(٢) ، غير أن احتجاجهم كان على مسائل أخرى. والحديث النبوي الثاني الذي احتج به الحريري في شرحه للملحة هو قول رسول الله - عليه الصلاة والسلام - : "مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ"^(٣) واحتج بهذا الحديث في باب الإغراء فقال : في الألفاظ التي تستعمل في هذا الباب : "والفاظه : عليك ، ودونك وعندك " ، وأضاف " والغالب أن تستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب ، غير أن "على" تختص بشيئين : أحدهما : إدخالها على ضمير الغائب ، والثاني إلحاق الباء بمنصوبها كما جاء في الخبر ..."^(٤) ، وذكر الحديث الشريف الذي احتج به بقول المصطفى - عليه السلام - "فعلية بالصوم " ، وجعله شاهدا على اختصاص "على" بشيئين ، واكتفى بهذا الحديث ولم يورد معه شاهدا آخر .

والملاحظ أن الحريري قال عن هذا الحديث : "كما جاء في الخبر" ولم يقل كما جاء في الحديث ، على الرغم من أنه حديث شريف صحيح ، ذكره البخاري في صحيحه ، وفي الحقيقة فإن تسمية الحريري هذه تستحق التوقف عندها ، وتبين المقصود منها ؛ فهل كان يفرق بين الحديث والخبر ؟ وهل يعني بالخبر الأخبار المروية عن الفقهاء والمحدثين ؟ وإن لم يكن الأمر كذلك فلماذا قال عن هذا الحديث : "كما جاء في الخبر" ؟ وسوف يتكرر هذا الأمر كثيرا في "درة الغواص" .

ويؤكد الباحث بعد إيراد هذين الحديثين أن الحريري احتج بالحديث النبوي الشريف في شرح الملحة ، غير أن احتجاجه كان قليلا ، ولا يكاد يذكر ، وهو منهج البصريين في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وهذا ما أكدته فائز فارس - رحمه الله - في تحقيقه لـ "شرح ملحة الإعراب" ؛ إذ قال في توضيحه لمصادر شرح الحريري : "أما احتجاجه بالحديث النبوي الشريف فلا يكاد يذكر ، وهذا منهج البصريين من النحويين"^(٥) ، غير أن ما يثير الاهتمام ويبحث على التساؤل أنه لم يصنع فهرسا لشواهد الحديث في آخر تحقيقه ، كما صنع فهارس لشواهد القرآن الكريم ، والقراءات

(١) انظر الكتاب ١١٦/٤ .

(٢) انظر مع الهوامع ٣٤/٥ .

(٣) انظر الحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٦١٣/٤ و ١٤٠/١٠ .

(٤) شرح الملحة ١٤٠ .

(٥) المصدر السابق ٣٢ (من مقدمة المحقق) .

القرآنية ، والأشعار ، والأرجاز ، على الرغم من ذكره أن الحريري قد استشهد بالحديث النبوي الشريف ، وإن كان هذا الاستشهاد قليلا ، وعلى الرغم من هذا فقد أحسن فائز فارس صنعا عندما اعترف بفضل الحريري ، وذكر استشهاده بالحديث الشريف ، أما المحقق الآخر (أحمد محمد قاسم) فزعم أن الحريري لم يحتج بالحديث الشريف ؛ فقال : "لم يستشهد الحريري بالحديث النبوي الشريف وشأله في ذلك شأن المتقدمين الذين لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف ؛ خشية أن يكون قد روي بالمعنى ، فلا يكون من لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم- وإن كان معناه من عنده" (١) .

ويرى الباحث أن موقف أحمد محمد قاسم من استشهاد الحريري بالحديث موقف عجيب حقا ١٢ ويتساءل كيف يَصْدُرُ هذا الحكم على الحريري من باحث حَقَّقَ شرح ملحّة الإعراب ١٢ وعانى في تحقيقه الكثير من المتاعب والصعوبات ، وقرأ شرح ملحّة الإعراب كلمة كلمة ، بل حرفا حرفا ، وحقق الحديثين اللذين استشهد بهما الحريري ، ثم يأتي -مع كل ذلك- في نهاية الأمر ، ويدعي بأن الحريري لم يحتج بالحديث النبوي الشريف ١٢ .

وقد بحث الدارس الحالي هذه المسألة وانتهى - كما انتهى غيره من الباحثين - (٢) إلى أن القدماء احتجوا بالحديث النبوي الشريف ... وفي الحقيقة فإن أحمد محمد قاسم غالط نفسه مرتين ؛ الأولى : ذكره أن الحريري لم يستشهد بالحديث الشريف ، والثانية : ادعاؤه أن النحاة المتقدمين لم يحتجوا به .

هذان هما الحديثان اللذان احتج بهما الحريري في "شرح ملحّة الإعراب" ، وهما حديثان صحيحان ، أما في "درة الغواص" فيلاحظ إكثار الحريري من الاحتجاج بالحديث الشريف ، إذا ما قيس باحتجائه في شرح الملحّة ؛ فقد وصل احتجاجه فيها إلى خمسين حديثا ، ذكر بعضها المحقق واستدرك بعضها الآخر الباحث ، وفي ما يلي يعرض الباحث نماذج من احتجاج الحريري بالحديث الشريف في "درة الغواص" .

(١) شرح ملحّة الإعراب ١٠ (تح: أحمد محمد قاسم) .

(٢) انظر على سبيل المثال البحث اللغوي عند العرب ٣٥ وما بعدها .

فمن الأحاديث النبوية الشريفة التي احتج بها الحريري في "درة الغواص" قوله -عليه السلام- : "ارجعن ما زورات غير مأجورات" ^(١) وقوله : "أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة" ^(٢) وقوله : "من حَفَنَّا أو رَفَنَّا فَلْيَقْتَصِدْ" ^(٣) ، إذ أورد هذه الأحاديث في تصويبه لقولهم : حدث أمر - بضم الدال - قياسا على ضمها في قولهم أخذه ما حدث وما قدم ، وخطأهم في المقايضة ؛ لأن الدال ضمت للمجاورة ، والمحافظة على الموازنة ؛ أي من أجل الإتيان " وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيتها لأجل الازدواج ... " ^(٤) ، ثم أورد الأحاديث فقال : " وقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ألفاظ راعى فيها حكم الموازنة ، وتعديل المقارنة ؛ فروي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال للنساء المتبرزات في العيد : " ارجعن مأزورات غير مأجورات " ، وقال في عودته للحسن والحسين - رضي الله عنهما - أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة" ، والأصل في " مأزورات " : موزورات ؛ لاشتقاقها من الوزر ، كما أن الأصل في لامة : ملمة ؛ لأنها فاعل من الممت ، إلا أنه - صلى الله عليه وسلم - قصد أن يعادل بلفظ "مأزورات" لفظ "مأجورات" ، وأن يوازن بلفظ "لامّة" لفظتي "تامة" و" هامة" ، ومثله قوله -عليه السلام- : "من حَفَنَّا أو رَفَنَّا فَلْيَقْتَصِدْ" أي من خدمنا أو أطعمنا ، وكان الأصل : اتحننا فاتبع حَفَنًا رَفَنًا" ^(٥) .

وما ذهب إليه الحريري صحيح ؛ إذ إنه - عليه السلام - قال : مأزورات ولامة، وحفنا من أجل المزوجة بين الألفاظ ، ووافق شهاب الدين الخفاجي الحريري في ما ذهب إليه ، وذكر في شرحه لـ "درة الغواص" أن ما قاله الحريري من باب المزوجة والإتيان ^(٦) .

ويلحظ أن الحريري نصّ على أن هذه الأحاديث الثلاثة أحاديث شريفة؛ فقال عن الحديث الأول : وقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ... وقال عن الحديث الثاني : وقال في عودته للحسن والحسين ... وقال عن الحديث الثالث : ومثله قوله - عليه السلام - والأول حديث صحيح ، والثاني كذلك ، والثالث ذكره ابن الأثير في النهاية ، ولم يقف الباحث عليه في كتب الأحاديث المعروفة.

(١) انظر الحديث في سنن ابن ماجه ٥٠٢/١ واحتج به ابن هشام انظر مغلي اللبيب ٨٩٧ .

(٢) انظر الحديث في سنن أبي داود ٦٤٨/٢ (طبعة مؤسسة الكتب الثقافية) .

(٣) انظر الحديث في النهاية في غريب الحديث ٢٤٤/٢ ، ولم يعثر عليه الباحث في المظان المعروفة في تخريج الأحاديث .

(٤) درة الغواص ٦٦ .

(٥) المصدر السابق ٦٧ و٦٨ .

(٦) انظر شرح درة الغواص ٨٠ و٨١ .

ومن الأحاديث التي احتج بها الحريري في "درة الغواص" قوله - عليه السلام - : "إِنَّ رُوحَ
الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنْ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ" (١)
فقد أورد هذا الحديث في تصويبه لقولهم : نفث في عينه - بالتاء - وذهب إلى أن الصحيح المنقول عن
العرب : نفث - بالتاء - فقال : "حكى الفراء عن الكسائي أن العرب تقول : نفث في عيني ، ونفث ؛
فالتفل : ما صحبه شيء من الريق ، والنفث : النفخ بلا ريق ، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -
إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ ... " (٢) .

وقد اعتمد الحريري في تصويبه لهذه المسألة على ما حكاه الفراء عن الكسائي ، إضافة إلى الحديث
الشريف ، غير أن لغويين آخرين خالفوا ما قاله الكسائي ؛ ففي تفسير البيضاوي لقوله تعالى : "هِنَّ
شَرُّ الْخَائِفَاتِ فِي الْعَالَمِ" : النفث : النفخ معه ريق (٣) .

أما بالنسبة للحديث فهو صحيح ؛ فقد "رواه أبو نعيم والطبراني عن أبي أمامة" والبراز عن حذيفة ،
وأخرجه أيضا ابن أبي الدنيا ، وصححه الحاكم عن ابن مسعود" (٤) ؛ فالحديث صحيح وله عدة
طرق (٥) .

ومن الأحاديث التي احتج بها الحريري في "درة الغواص" قول المصطفى - عليه الصلاة
والسلام : "لَأَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ" (٦) إذ أورد هذا الحديث
في تصويبه لقول أهل زمانه : قد كثرت عيلة فلان ، إشارة إلى عياله ؛ فقال : "ويقولون : قد كثرت
عيلة فلان ، إشارة إلى عياله فيخطنون فيه ؛ لأن العيلة هي الفقر بدليل قوله تعالى : "وَإِنْ هِجَرْتُمْ
عِيَلًا فَمَسْوُفٌ بِغَيْبِكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ" (٧) ، وتصريف الفعل منها عال يعيل فهو عائل ، والجمع عائلة ،
وجاء في التنزيل : "وَوَجَدَكَ عَالَةً فَأَغْنَى" (٨) ، وفي الحديث "لأن تدع ورثتك أغنياء

(١) الحديث صحيح ، انظر كشف الخفاء ومزيل الإلباس ٢٣١/١ .

(٢) درة الغواص ٨٦ و ٨٧ .

(٣) انظر تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٣٤/٢ و شرح الدرر ٩٩ .

(٤) كشف الخفاء ٢٣١/١ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر الحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٤٧/٨ و ٤٧٣/١٢ ومسند الإمام أحمد ١٧٤/١ .

(٧) سورة التوبة : ٢٨ .

(٨) سورة الضحى : ٨ .

خير من أن تدعهم عائلة يتكفلون الناس"، فأما الذين يُعالون فهم عيال، واحدهم عيل....^(١).

ويلحظ أن شيخنا الحريري نصّ على أن هذا حديث شريف، وكذلك نصّ على حديث آخر فقال: "أما قوله -صلى الله عليهم وسلم-: "وإنّ من القول عيالا" فمعناه إن من الحديث ما يستثقل السامع أن يعرض عليه، ويستشفّ الإنصاف إليه" ^(٢)؛ في حين قال عن حديث آخر "ومنه الخبر" إذ قال: "ويقال لمن كثر عياله: أعال فهو معيل، وقد عالهم يعولهم، ومنه الخبر: ابدأ بنفسك ثم بمن تعول" ^(٣) فجعله خبرا على الرغم من أن البخاري ذكره في صحيحه، وهذا ما يؤيد ما ذهب إليه الباحث؛ وهو خلط الحريري بين الحديث والخبر أو الأثر.

إن ما ذهب إليه الحريري في تصويب هذه المسألة مردود؛ فقد ذهب شهاب الدين الخفاجي إلى ردّ ما قاله الحريري في هذه المسألة؛ لورود ما خطاه في الحديث الشريف فقال: "المخطيء هو المخطئ؛ لأنه ورد بهذا المعنى في الكلام الفصيح فهو عربي صحيح؛ ففي الحديث: أتخافين العيلة، وأنا وليهم...^(٤).

ومن الأحاديث التي احتج بها الحريري في "درة الغواص" قوله -عليه الصلاة والسلام-: "تفرقت أمتي كذا وكذا فرقة" ^(٥)، إذ أورد هذا الحديث في تصويبه لقولهم: تفرقت الأهواء والآراء؛ فقال: "والاختيار في كلام العرب أن يقال في مثله: افتترقت كما جاء في الخبر: "تفترق أمتي كذا وكذا فرقة"؛ أي تختلف، فأما لفظة التفرق فتستعمل في الأشخاص والأجسام...^(٦). وهذا حديث صحيح ذكره كل من أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حنبل وعلى الرغم من ذلك قال عنه الحريري: "كما جاء في الخبر" ويبدو من القول هذا، ومما سبق أيضا أن الحريري لا يفرق بين الخبر أو الأثر والحديث؛ فحينما يقول: كما جاء في الخبر ويذكر الحديث مع أنه حديث صحيح^(٧).

(١) درة الغواص ٢١٦.

(٢) انظر الحديث في سنن أبي داود ٣٠٣/٤ (طبعة دار إحياء السنة العربية) وهو من حديث مشهور: "إن من البيان سحرا، وإن من العلم جهلا، وإن من الشعر حكمة"، وإن من القول عيالا".

(٣) درة الغواص ٢١٦، وانظر الحديث في فتح الباري ٢/٢ و ٤٦/٤ و ٢/١٨.

(٤) شرح درة الغواص ٢٠٥ وانظر كشف الطرّة ١٧٦.

(٥) انظر الحديث في سنن أبي داود ٦٠٨/٢ (طبعة مؤسسة الكتب الثقافية) وسنن ابن ماجه ١٣٢١/٢ وسنن الترمذي ٢٥/٥ (طبعة دار الفكر) ومسنند الإمام أحمد ٢٣٢/٢.

(٦) درة الغواص ١٩٢.

(٧) انظر المصدر السابق ١٩٢ و ٢١٦، وشرح ملحّة الإعراب ١٤.

وحيثما يقول: كما جاء في الحديث ويتبين أن هذا قول وليس حديثاً^(١)، وحيثما يقول: ومنه الخبر^(٢) وفي الحديث^(٣) ومثله قوله- عليه السلام-^(٤).... وهكذا فإن التسمية مضطربة وغير مطردة عند الحريري، بله أنها غير دقيقة .

أما في ما يتعلق بتصويب الحريري لقولهم: تفرقت الأهواء والآراء فيلاحظ أنه كان دقيقاً في تصويبه؛ إذ قال: "والاختيار في كلام العرب"، ومعنى هذا أنه لم يخطئ هذا الاستعمال، وأنه صحيح، ولكن الأفضل أن نقول: افتترقت الأهواء، وقد نص على هذا ابن منظور فقال: "والافتراق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرق للأبدان، والافتراق في الكلام..."^(٥)، بيد أن شهاب الدين الخفاجي لم يسلم له؛ لأنه من الاختيار ومما "لا ينبغي أن ينظم في سلك الأغلاط، مع أنه غير مسلم وأدعاء لزومه خطأ منه... وقد صرح الجوهري بأنهما مستويان، وفي الحديث اليُّعَن بالخيار ما لم ينفركا وروي ينفركا..."^(٦).

ومن الأحاديث التي احتج بها الحريري في درة الغواص قوله- عليه الصلاة والسلام-: "ما أَصْمَيْتَ فُكْلٌ، وما أُنْمَيْتَ فلا تَأْكُلُ"^(٧) وقوله: "عليك بذات الدين تَرَبُّتٌ يَدَاكَ"^(٨)؛ إذ أورد هذين الحديثين في تصويبه لقولهم: "هم عشرون نفراً، وثلاثون نفراً"، وذهب إلى أن الصواب أن النفر "يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة... ولم يسمع عن العرب استعمال النفر في ما جاوز العشرة بحال" وجاء ببيت امرئ القيس:

فَهُوَ لَا تَنْمِي رَمِيَّتُهُ مَا لَهُ لَا عَدَّ مِنْ نَفْرَةٍ^(٩)

ثم وضحه وخرجه على المدح؛ "لأنه وصفه بسداد الرماية، وإصماء الرمية، وهو معنى قوله: "لا تنمي رميته".... وفي الحديث "إن رجلاً أتاه- عليه السلام- فقال: إني أرمي الصيد فأصمي وأنمي، فقال له: "ما أصميت فكل، وما أنميت فلا تأكل" وإنما نهاه عن أكل ما أنماه؛ لجواز أن يكون مات من غير مرماه، ونظير قولهم: لا عدّ من نفره قولهم للشاعر المفلح: قاتله الله، وللفراس

(١) انظر درة الغواص ٦٨.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٩٢ و ٢١٦.

(٣) انظر المصدر نفسه ٢١٦.

(٤) انظر المصدر نفسه ٦٨.

(٥) اللسان (لرق) ٣٠٠/١٠.

(٦) شرح الدرة ١٨٥.

(٧) انظر الحديث في كشف الخفاء ١١٧/٢ والنهاية في غريب الحديث ٥ ١٢١.

(٨) انظر الحديث في فتح الباري ١٦٥/١٠ ولسن أبي داود ٦٢٢/١ (طبعة مؤسسة الكتب الثقافية) وصحيح مسلم ٥١/١ (طبعة دار الكتب

العلمية) وسنن الترمذي ٣٩٦/٣ (طبعة دار الفكر).

(٩) ديوان امرئ القيس ١٢٥.

المحرَّب : لا أب له أو على هذا فسَّر أكثرهم قوله - صلى الله عليه وسلم - لمن استشاره في النكاح :
"عليك بذات الدين تربت يداك" (١) .

وجاء بالحديث الأول في سياق حديثه عن بيت امرئ القيس وتفسيره لقوله : "فهو لا تنمي
رميته" ؛ إذ إن العرب كانوا يقولون في الصيد : رماء فأصماه إذا قتله مكانه ، ورماء فأنماه إذا غاب عن
عينيه ثم وجده ميتا ، وأما الحديث الثاني فجعله دليلا على أنه من الدعاء الذي لا يراد وقوعه بمن
قصد به ، وقد اختلف في تفسير هذا الحديث (٢) ، وذكر الحريري هذين الحديثين في استرساله
واستطراده في تصويب المسألة السالفة الذكر .

وما ذهب إليه الحريري في ما يتعلق به "النفر" فهو المشهور ؛ بيد أنه يستعمل في ما فوق
ذلك ، حتى جعله الخفاجي يستعمل إلى الأربعين ، واستدل على ذلك بأقوال لبعض العلماء تؤكد
صحة ما خطَّاه الحريري (٣) .

ومن الأحاديث التي احتج بها الحريري في "درة الغواص" قول رسول الله - عليه الصلاة
والسلام - : "ليس من أمِّ برٍّ أم صيام في أمِّ سفر" (٤) ، وأورد هذا الحديث في تصويبه لقولهم : "هَمْ
فعلت وهَمْ خرجت ، فقال : "ويقولون للمخاطب هَمْ فعلت ، وهَمْ خرجت فيوردون "هَمْ" في
افتتاح الكلام وهو من أشنع الأغلاط والأوهام والمنقول من لغات العرب أن بعض أهل اليمن
يزيدون "أم" في كلامهم فيقولون : أم نحن نضرب اللحم ، أم نحن نطعم الطعام ، أي نحن نضرب
ونطعم ... وقد روي عن حمير أنهم يجعلون آلة التعريف "أم" فيقولون : طاب أمضرب ؛ يريدون
طاب الضرب ، وجاء في الآثار في ما رواه النمر بن تولب أنه - صلى الله عليه وسلم - نطق
بهذه اللغة في قوله : " ليس من أمِّ برٍّ أم صيام في أمِّ سفر" ؛ يريد ليس من البر الصيام في
السفر (٥) .

وجعل هذا الحديث دليلا على أن قبيلتي : حمير وطىء يجعلون : " أم " أداة للتعريف (٦) ،
واكتفى بهذا الحديث ، ولم يورد معه دليلا آخر ، وما ذهب إليه الحريري في الاحتجاج بهذا الحديث
صحيح ، أما تخطئته لقولهم : هَمْ فعلت ، وهَمْ خرجت فقد أخطأ فيه لو روده ؛ قال شهاب الدين

(١) درة الغواص ٦٩ و ٧٠ .

(٢) انظر اللسان (ترب) ١/٢٢٨ ، وشرح درة الغواص ٨٥ و ٨٤ .

(٣) انظر شرح درة الغواص ٨٣ .

(٤) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٤/٤٣٤ ، وانظر في مجمع الزوائد ٤/٤٣٧ ، ومسنن أبي داود ١/٧٣٢ (طبعة مؤسسة الكتب الثقافية) وصحيح
مسلم ٧/٢٣٢ (طبعة دار الكتب العلمية) ، ومسنن النسائي ٢/١٧٤ و ١٧٥ برواية : ليس من البر الصوم في السفر .

(٥) درة الغواص ٢٤٩ .

(٦) انظر مغني اللبيب ٧٠ .

الخفاجي : "وقع في البخاري في كتاب الحج : هَمْ هذا الحديث حديث مالك ، قال الكرمانلي : هَمْ - بفتح الهاء وسكون الميم - قيل إنها فارسية ، وقيل عربية ومعناها قريب من لفظة أيضا" (١) .

وفي الحديث عن موقف الحريري من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف تجدر الإشارة إلى قضية مهمة ، وهي أن الحريري ذكر في تصويبه لقولهم : قاما الرجلان وقاموا الرجال ، أن هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) لم ترد في أحاديث الرسول - عليه السلام - ؛ فقال : "وما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن ، ولا أخبار الرسول - عليه السلام - ، ولا نقل أيضا عن الفصحاء ، ووجه الكلام توحيد الفعل ... " (٢) ، وما ذهب إليه الحريري غير صحيح ؛ إذ إن هناك أحاديث كثيرة وردت عن رسول الله - عليه الصلاة والسلام - على هذه اللغة ، ومن هذه الأحاديث :

أولاً : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر ، وصلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم وهو أعلم بهم فيقول : كيف تركتم عبادي ، فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون" (٣) .

ثانيا : قوله عليه الصلاة والسلام : " مَنْ كُنْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ... " (٤) .

ثالثا : قوله عليه الصلاة والسلام : " مَا أَغْبَرَّتَا قَدَمَا رَسُولٍ ... " (٥) .

رابعا : قوله عليه الصلاة والسلام : " كُنْ أُمَهَاتِي بِوَاطْنِي ... " (٦) .

خامسا : وفي الحديث : " كُنْ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ بِشَهِدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ " (٧) .

سادسا : قوله عليه الصلاة والسلام : " يَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمَصْلَى " (٨) .

سابعا : وفي الخبر : " فَلَمَّا سَجَدَ وَقَعْنَا رَكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ كَفَاهُ " (٩) .

ثامنا : وفي الخبر : " وَأَعْمَدَتَاهُ رَجُلَاهُ ... " (١٠) .

(١) شرح درة الغواص ٢٢٣ .

(٢) درة الغواص ١٤٥ .

(٣) صحيح البخاري ١٧٧/٢ (طبعة دار سحنون) ، وصحيح مسلم ٤٣٩/١ (طبعة دار إحياء التراث العربي) .

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث ٢٩٥ ، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٢٩١/١ .

(٥) صحيح البخاري ٢٥/٤ (مطابع الشعب) .

(٦) المصدر السابق ٣٠/٧ (طبعة دار إحياء التراث) .

(٧) المصدر نفسه ١٤٤/١ (طبعة دار سحنون) .

(٨) صحيح البخاري ٩/٢ (طبعة دار سحنون) .

(٩) سنن أبي داود ٥٢٥/٢ (طبعة دار سحنون) .

(١٠) لسان العرب (عمد) ٣٠٣/٣ .

تاسعا : وفي الخبر : " قَعَدْنَا نَفْرًا " من أصحاب النبي ...^(١) .
عاشرا : قوله عليه الصلاة والسلام : " أَوْ مُخْرِجِيْهِمْ ... " ^(٢) .

هذه بعض الأحاديث التي وردت على هذه اللغة ، وهناك أحاديث أخرى ؛ ولهذا فإن الباحث يؤكد وجود هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث أو اجتماع فاعلين على فعل واحد) في أحاديث المصطفى -عليه أفضل الصلاة والسلام- ، ويرد كلام الحريري القائل إن هذه اللغة لم ترد في أحاديث الرسول وأخباره .

وفي ما يتعلق بورود هذه اللغة في القرآن الكريم فقد قال الحريري : إن هذه اللغة لم ينطق بها القرآن الكريم ، وخرج الآيات التي وردت عليها على البطل ، والحقيقة أن النحاة أقروا أن هذه الآيات جاءت على لغة (أكلوني البراغيث) ، وذكروا أن هذا التخريج - تخريج الحريري - أحد الأوجه التي تجوز في هذه اللغة ، وقد ناقش الباحث هذه القضية في موطن سابق^(٣) ، ورد شهاب الدين الخفاجي ما ذكره الحريري ؛ فقال : " ليس الأمر كما ذكره ... وقد وقع منها في الآيات ، والأحاديث ، وكلام الفصحاء ما لا يحصى فقول المصنف لم ينطق بها القرآن ، ولا الأخبار النبوية خلاف الواقع " ^(٤) .

هذه نماذج تمثل موقف الحريري من الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة في "درة الغواص" ، ولقد بدا واضحا قلة احتجائه بالحديث الشريف في "شرح ملح الإعراب" ؛ حتى أن استشهاده لا يكاد يذكر ، في حين كان مكثرا من الاحتجاج بالحديث في " الدرة " ؛ إذ إنه احتج بخمسين حديثا ، ذكر المحقق تسعة وعشرين حديثا منها في الفهرس الذي صنعه للأحاديث النبوية ، واستدرك الباحث سائرهما .

ويجد الباحث أن الحريري قد توسع في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ؛ إذ إنه احتج بـ (٥٢) حديثا ، ولا يعرف الباحث أحدا من النحاة الذين سبقوا الحريري احتج بعدد من الأحاديث يقرب مما احتج به ، وبهذا فإن الحريري يكون قد سنَّ سنة حميدة للنحاة الذين جاءوا بعده ؛ إذ إنهم تابعوه في ما ذهب إليه ، وأخذوا بالسنة التي سنّها وساروا عليها .

(١) المستدرك على الصحيحين ٢/٢٢٩ .

(٢) صحيح البخاري ٤/١ (طبعة دار سحنون) ، وصحيح مسلم ٢/٢٠٤ (طبعة مآهل العرفان) .

(٣) انظر ص ١٠٢ من هذه الرسالة .

(٤) شرح درة الغواص ١٥٢ و ١٥٣ ، وانظر كشف الطرّة ٣٢٠ و ٣٢١ .

ولقد كان الحريري ، في أغلب مواطن احتجاجه بالحديث النبوي الشريف ، ينص صراحة على أنها أحاديث شريفة ؛ فيقول : " وفي الحديث " ، و " ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " ، و " كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ... " ، وبلغت هذه الأحاديث ثمانية وعشرين حديثاً ، وفي أحيان أخرى كان يقول : " وجاء في الأثر " ، و " جاء في الخبر " ، و " جاء في الأخبار المأثورة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا ... " ، وبلغت هذه الأحاديث ثمانية ، وفي أحيان أخرى كان يقول : " وجاء في حديث أم زرع أو حديث أبي بكر ، أو حديث عمر ، أو حديث البراق ، أو جاء في بعض الحديث ...

ويشير الباحث إلى أن هناك أحاديث نبوية شريفة احتج بها الحريري في "درة الغواص" ، ولكنه لم يذكر ما يدل على أنها أحاديث نبوية ؛ كما في تصويبه لقولهم : فلان يُكَدِّف ، إذ قال : " والصواب فيه يُجَدِّف - بالجيم - لأن التجديف في اللغة هو استقلال النعم وسترها ، وبه فسر : " لاتجدفوا بنعم الله تعالى " (١) .

وهكذا كان الحريري - أحياناً - يحتج بالحديث الشريف دون الإشارة إلى كونه حديثاً ، وفي معظم المواضع الأخرى كان يشير إلى أنها أحاديث ، وإن وقع في الخلط بين الحديث والأثر أو الخبر ؛ على العكس من سببويه الذي احتج بسبعة أحاديث فقط ، ولم يشر إلى أنها أحاديث نبوية قط ؛ فكان يقول في احتجاجه بمواطن الحديث : وأما ومثل ذلك ونقول ، وأما قولهم ، وكما قال ... (٢) .

وفي هذا المقام ، يشار إلى أن الحريري احتج في أحد مواطن احتجاجه بالحديث الشريف احتجاجاً سلبياً ؛ فقد ذكر أن لغة (أكلوني البراغيث) وهي لغة طييء وبلحارث بن كعب وأزد شنوءة لم ترد في أحاديث الرسول - عليه السلام - ، وقد عرض الباحث لهذه المسألة ، وتناولها بالدراسة والمناقشة ، وفند ما قاله الحريري ، وذكر أنه لم يكن دقيقاً في حكمه هذا ، وأن هناك أحاديث جاءت على هذه اللغة ، وأورد عدداً منها قبل قليل .

ومما تجدر الإشارة إليه أن احتجاج الحريري بالحديث النبوي الشريف قد شمل كل مستويات الدرس اللغوي ؛ الصوتي (٣) ، والصرفي (٤) ، والتركيب (٥) ، والدلالي (٦) ؛ فمن أمثلة المستوى

(١) درة الغواص ٢٠٦ وانظر الحديث في اللسان (جذف) ٢٤/٩ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٤٧/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٢٧/١ ، ٧٤ ، و ٣٢/٢ ، و ٨٠ و ٣٩٣ و ٢٢٨/١ ، ١١٩/٤ ، على التوالي .

(٣) انظر درة الغواص ٣٣ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٤١ و ١٤٤ و ٢٤٧ و ٢٤٨ .

(٤) انظر شرح الملح ٧ ، و درة الغواص ٣٤ و ٥٧ و ١٥٢ و ١٩٢ و ٢٠٨ و ٢٣٦ .

(٥) انظر شرح الملح ١٤٠ ، و درة الغواص ٦٧ و ٦٨ و ١٨٩ .

(٦) انظر درة الغواص ٤ و ١٤ و ٨٧ و ١١٧ و ١٢٤ و ٢١٦ و ٢٢٠ .

الأول أن الحريري ذهب إلى تخطئة معاصريه في قولهم : خرمش الكتاب فقال: "ويقولون: خرمش الكتاب - بالميم - أي أفسده ، والصواب أن يقال : خربش الكتاب - بالباء - وجاء في بعض الحديث : "وكان كتاب فلان مخربشاً" ^(١)، ويلاحظ أن تصويب الحريري لهذه المسألة يتصل بالمستوى الصوتي ؛ إذ إنهم كانوا يقلبون الباء ميماً فيقولون : خرمش بدلاً من خربش وهذا لا يعدّ خطأ ، ويعتقد الباحث أن اتحاد الباء والميم في المخرج؛ إذ إنهما شفويان ^(٢) هو الذي أدى إلى اختلاطهما على معاصري الحريري.

ومن أمثلة المستوى الصرفي أن الحريري خطأً معاصريه في جمعهم : بيضاء وسوداء وخضراء على : بيضاوات وسوداوات وخضراوات؛ فقال : "وهو لحن فاحش؛ لأن العرب لم تجمع فعلاء التي هي مؤنث أفعال بالآلف والتاء ، بل جمعته على فُعَل ، نحو : خضر وسود وصفر وبيض ... فأما قوله -صلى الله عليه وسلم- : " ليس في الخضراوات صدقة" ^(٣) فالخضراوات هنا ليس بصفة ، بل هي اسم جنس للبقلة ، وفعلاء في الأجناس تجمع بالآلف والتاء نحو : بيداء وبيداوات ، وصحراء وصحراوات ... " ^(٤)، والملاحظ أن الحريري نص على أن هذا حديث شريف، والأرجح أنه قول فقهي للحنفية ، وليس حديثاً .

ومن أمثلة المستوى التركيبي أن الحريري ذهب إلى تخطئة معاصريه في قولهم : إياك الأسد؛ وإياك الحسد؛ فقال : " ووجه الكلام إدخال الواو على الأسد والحسد ، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- : " إياك ومصاحبة الكذاب ؛ فإنه يُقَرَّب عليك البعيد ويبعد عنك القريب" ^(٥)، وواضح أن الحريري نص على أن هذا حديث شريف ؛ ولكن الباحث يرى أن هذا ليس حديثاً ، ويأتي هذا القول بعد أن حاول تخريج الحديث من مظانه ، ولم يقف عليه في كتب الأحاديث المعروفة ؛ ومعنى هذا أنه قول لبعض الحكماء أو الفقهاء . أما في ما يتعلق بما خطأه الحريري ، فأجازه سنن أبي

^(١) درة الغواص ١٠١ ، وانظر الحديث في النهاية في غريب الحديث ٢٥٤/٤ ، ولم يقف عليه الباحث في كتب الأحاديث المعروفة.

^(٢) انظر شرح المفصل ١٢٥/١٠ .

^(٣) انظر الحديث في سنن الترمذي ٣٠ / ٣ (مطبعة دار سحنون) وفيه : " إسناده هذا الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ...) ، والنهية في غريب الحديث ٤١/٢ ، وعقود الزبرجد ٢٠٢/١ .

^(٤) درة الغواص ١٦٦ .

^(٥) درة الغواص ٢٨ .

وغيره من أئمة العربية على تقدير عامل آخر أو فعل متعدد لفعلين ، وقد أسهب الخفاجي في رد هذه المسألة وجعلها من هنات الحريري.(١)

ومن الأمثلة على المستوى الدلالي أن الحريري خطأ معاصريه في " توهمهم أن البهيم نعت يختص بالأسود "؛ فقال : " وليس كذلك ، بل البهيم اللون الخالص الذي لا يخالطه لون آخر ... فعلى مقتضى هذا الكلام يجوز أن يقال : أبيض بهيم وأشقر بهيم ، وجاء في الآثار : يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة بهمًا (٢) ، أي على صفة واحدة" (٣) .

وردّ الخفاجي ما ذهب إليه الحريري فقال : " هذا أيضا قول لبعض أهل اللغة ، وخصه بعضهم بالأسود ، وفي القاموس وغيره البهيم : الأسود ، وبه جرى الاستعمال ، فليس ما أنكره بمنكر " (٤) . ومن الأمور التي لاحظها الباحث أن كثيرا من الأحاديث التي أوردها الحريري في " درة الغواص " لم ترد إلا في النهاية ؛ ومعنى هذا أنها من صنف الحديث الغريب ، وهذا يفيد أن الحريري يحتج بهذا الصنف من الحديث ويرى الباحث أن هذه المسألة مرتبطة بخلط الحريري بين الحديث والخبر أو الأثر ، وبدا هذا واضحا في ما سبق .

ثالثا : الشواهد الشعرية

كان الحريري مُقلّا في احتجاجه بالشواهد الشعرية في شرح ملحّة الإعراب ؛ إذ إنه احتج بـ (٧٧) شاهدا شعريا ، وهذا الاستشهاد يعد قليلا إذا ما قيس بالشواهد القرآنية ، على غير ما ذهب إليه المحقق ، الذي رأى أن الحريري أكثر من الاستشهاد بالشعر والرجز (٥) . أما في درة الغواص فقد كان الأمر مختلفا ؛ إذ أكثر الحريري من الاحتجاج بالشواهد الشعرية ، فاحتج بمئة وسبعة وثمانين شاهدا ، ولعل هناك أسبابا تعود إلى هذا وأهمها - كما يعتقد الباحث - طبيعة عمل الحريري في درة الغواص من حيث التصويبات اللغوية ، ومعالجة الأخطاء التي كانت شائعة في زمنه في البصرة ، والتي تحتاج إلى دليل يثبت خطأها وصحة ما ذهب إليه ؛ ولذلك كثرت الشواهد الشعرية ، لأنها تعدّ

(١) انظر شرح درة الغواص ٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر الحديث في فتح الباري ١٣/حديث ٦٥٢٤-٦٥٢٧، وسنن النسائي ١٤/٢، ورواية البخاري : "إنكم ملائكة الله حفاة عراة غرلا ورواية النسائي "يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا" ولم يجده الباحث بالرواية التي ذكرها الحريري.

(٣) درة الغواص ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٤) شرح درة الغواص ٢٥١.

(٥) انظر شرح ملحّة الإعراب ٣٣ (من مقدمة المحقق فائز فارس).

في المرتبة الأولى من الشواهد والاستشهاد ، إضافة إلى أسباب أخرى بينها الباحث في موقف الحريري من الاحتجاج بالقرآن الكريم .

وإذا كان الحريري قد أكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم في شرح الملحّة، حتّى زادت شواهد القرآنية على ثلاثة أضعاف شواهد الشعرية - إذ إنه احتج بمئتين وواحدة وخمسين آية من القرآن الكريم مقابل (٧٧) شاهدا شعريا؛ أي ما نسبته حوالي (٣١٪) من الشواهد القرآنية - فإنه لم يلتزم هذه الطريقة في الاحتجاج في الدرة ؛ إذ إنه احتج بمئة وثلاثين وثمانين آية قرآنية ، ومئة وسبعة وثمانين شاهدا شعريا ، ولم يقدم الشواهد القرآنية على الشعرية ، ويلحظ الباحث أن الشواهد القرآنية حلت في المرتبة الأولى في شرح الملحّة ، ثم تلتها الشواهد الشعرية ، في حين حلت شواهد الدرة الشعرية في المرتبة الأولى ، ثم تلتها الشواهد القرآنية وإن كان الفارق بينهما أربعة شواهد .

وفي هذا المقام يشار إلى أن الحريري أنكر وجود لغة (أكلوني البراغيث) في القرآن الكريم، والحديث الشريف ، وكلام الفصحاء ؛ فقال عن هذه اللغة : " وما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن ، ولا أخبار الرسول - عليه السلام - ولا نقل أيضا عن الفصحاء ووجه الكلام توحيد الفعل " (١)، وقد ردّ الباحث قول الحريري هذا ، وفنّد ما ذهب إليه ؛ فأثبت وجود هذه اللغة في القرآن الكريم (٢) ، وكذلك أثبت ورودها في أحاديث كثيرة ، ذكر منها عشرة أحاديث (٣) . أما في كلام الفصحاء فقد وردت في أبيات من الشعر ، وقد ذكر النحاة هذه الأبيات واستشهدوا بها، ومنهم ابن يعيش ، وابن عقيل ، وابن هشام الذي قال : " وحكى البصريون عن طييء وبعضهم عن أزد شنوءة نحو " ضربوني قومك " ، و " ضربنني نسوتك " (٤) .

وإذا كان الحريري قد أنكر وجود هذه اللغة في كلام الفصحاء، فإن ابن يعيش وصفها بالكثرة؛ فقال : " وهي لغة فاشية لبعض العرب ، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم " (٥) ، ومن الشواهد التي جاءت على هذه اللغة :

(١) درة الغواص ١٤٥ .

(٢) انظر ص ١٠٢ من هذه الرسالة .

(٣) انظر ص ١١٥ من هذه الرسالة .

(٤) أوضح المسالك ٩٨/٢ .

(٥) شرح المفصل ٨٧/٣ .

- يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخْلِ
- أَنْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا
- رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
لِ اهْلِي فَكُلُّهُمْ يَغْسِرُ^(١)
أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَأَقْبَى^(٢)
فَأَعْرَضَن عَنِّي بِالْخُذُودِ النَّوَاضِرِ^(٣)

وهناك شواهد أخرى جاءت على هذه اللغة^(٤).

ولقد كانت جميع شواهد الحريري الشعرية من عصر الاحتجاج الذي حدده النحاة بمئة وخمسين للهجرة، فكانت شواهد من الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، غير أنه جاء ببعض الأبيات الشعرية من غير عصر الاحتجاج في الدرة خاصة، على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، وبعضها مما عيب على الشعراء، وبعضها مما وهم فيه بعض المحدثين، وقد أفردها الدارس فأخرجها من باب الشواهد والاستشهاد، ووصفها بـ "الأبيات الأخرى" ولم يُضَفَ عليها صفة الشواهد.

ولا بد من التأكيد هنا أن الباحث ارتأى تقسيم الشواهد الشعرية إلى شواهد سليمة، وأخرى سقيمة، وتقسيم الأخيرة إلى أنواعها المعروفة: المجهولة النسبة، والمتعددة النسبة، والمتعددة الرواية... ورأى أن هذا التقسيم أفضل وسيلة لدراسة هذه الشواهد، كما رأى أن يعرض بعض النماذج على هذه التقسيمات ويكتفي بذلك؛ لكثرة هذه الشواهد وخوفاً من تضخم الرسالة؛ إذ إنه أثبت هذه التقسيمات في الرسالة بداية، فوصلت وحدها إلى ما يزيد على مئة صفحة، ثم رأى أن يكتفي بما نبّه عليه، وفي ما يلي عرض لبعض النماذج:

(أ) الشواهد السليمة

الشاهد الأول

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمَجُّ دِمَاعَهَا
بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

(١) انظر الشاهد في شرح المفصل ٨٧/٣، وشرح ابن عقيل ٤٧٠/١، وأوضح المسالك ١٠٠/٢، وهو شاهد ٢٤٢٢ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٢) انظرها في شرح المفصل ٨٨/٣، وأوضح المسالك ٩٨/٢، وهو شاهد ٣٢٠٧ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٣) انظر الشاهد في أوضح المسالك ١٠٣/٢، وشرح الأشموني ١٧٠/٢ وهو شاهد ١٣٥٣ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٤) انظرها في شرح المفصل ٨٩/٣، وشرح ابن عقيل ٤٧٠/١ و٤٧١، وأوضح المسالك ١٠٠/٢ - ١٠٥.

أورده الحريري في باب حروف الجر ، وجعله دليلا على " حتى " تكون حرف ابتداء ؛ فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، ولا تؤثر في إعرابها^(١) ، أي أن حتى هنا ابتدائية ؛ لأنها لا تكون كذلك إلا إذا دخلت على جملة اسمية أو فعلية ، وقد دخلت في هذا الشاهد على جملة اسمية ، كما أنها لا تكون ابتدائية إلا إذا كانت غاية سواء كان ذلك في رفعة أو ضعة .

الشاهد الثاني :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

أورده في باب الاستثناء ، وجعله دليلا على وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في النفي^(٢) ، كما يجب نصبه في الإثبات كذلك ، والأصل : ومالي شيعة إلا آل أحمد ومالي مشعب إلا مشعب الحق ، فلما تقدم المستثنى وجب نصبه ، والبديل لا يجوز هنا ؛ لأنه لا يتقدم على المبدل منه ، وقد جَوَّز بعض العرب النصب والرفع في المستثنى إذا تقدم ، كما جَوَّزوه إذا تأخر ، وهذا ما حكاه يونس بن حبيب في قولهم : مالي إلا أبوك أحد ، فجعلوه بدلًا^(٣) . ومن الشواهد التي جاءت عليه .

رَأَيْتُ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ^(٤)

وكان القياس أن يقول : فلم يبق إلا واحدا منهم شفر ، ولكنه جاء على كلام بعض العرب - وأكثر العرب يوجبون النصب - على ما حكاه يونس ، ومن هذا بيت حسان بن ثابت :

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ^(٥)

الشاهد الثالث :

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَالِمَهَا وَيَلِي عَلَيْكَ وَيَلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ

(١) شرح ملحمة الإعراب ٦٦ ، والبيت لجرير ، انظر شرح ديوانه ٤٥٧/١ وهو من شواهد المع ٧٩ وشرح المفصل ١٨/٨ وخزانة الأدب ٤٧٩/٩ ، وهو شاهد ١٨٨١ في معجم الشواهد النحوية .

(٢) شرح ملحمة الإعراب ١٢٧ ، والبيت للكميت الأسدي في شرح هاشميات الكميت ٥٠ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢ ، والخزانة ٣١٤/٤ ، وشرح التصريح ٣٥٥/١ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١ ، وهو شاهد ١٣٤ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٤) الشاهد بلا نسبة في المقرب ١٦٩/١ ، اللسان ٤١٩/٤ ، وجمع الهوامع ٢٠٧/٣ ، وهو شاهد ٩٥٧ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٥) انظر الشاهد في ديوان حسان بن ثابت ٢٤١ ، وشرح التصريح ٣٥٥/١ ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٩٩/١ ، وجمع الهوامع ٢٥٧/٣ ، وهو شاهد ١٥٤٠ في معجم شواهد النحو الشعرية .

أورده في باب النداء ، وجعله دليلاً على رفع المنادى^(١) ، إذا كان نكرة مقصودة ، والذي جعل " رجل " في هذا البيت نكرة مقصودة رغم أنه نكرة غير مقصودة أن هريرة توجهت إليه ، ومجرد التوجه هو تحديد ، وهذا التوجه حدده ، وجعله نكرة مقصودة ؛ لأن صاحبته - هريرة - أرادته بعينه حين نادته^(٢) .

الشاهد الرابع :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
ثَلَاثُ الْأَكْفَى وَالْدِّيَارُ الْبَلَقُ

أورده الحريري في باب العدد ، وجعله دليلاً على أن تعريف العدد من (٣ - ١٠) يكون بإدخال الألف واللام على المحدود^(٣) ، وقال في شرح الملح : " إن أردت تعريف هذا العدد أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني ، فتقول : أين ثلاثة الأثواب ، وعشرة الدراهم ، وعليه قول ذي الرمة ...^(٤) " والحقيقة أن هذا هو الاختيار في هذه المسألة ؛ إذ إنه يجوز إدخال التعريف على الجزئين ؛ فتقول : أين الثلاثة الأثواب ، وهذا ما قاله الحريري نفسه في الدرة ؛ إذ قال : " ويقولون : ما فعلت الثلاثة الأثواب ؛ فيعرفون الاسمين ويضيفون الأول منهما إلى الثاني ، والاختيار أن يعرف الأخير من كل عدد مضاف ؛ فيقال : ما فعلت ثلاثة الأثواب ؟ وفيهم انصرفت ثلاثمائة درهم ...^(٥) " ، فالاختيار أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، وإدخال التعريف على المتضايقين جائز ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون في السعة ، في حين عدّه البصريون شذوذاً أو ضرورة^(٦) .

الشاهد الخامس :

لَلنَّسْ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسِ الشُّفُوفِ

أورده الحريري في باب إعراب الأفعال ، وجعله دليلاً على أن الفعل قد ينصب بإضمار " أن "

(١) كان عليه أن يقول : " رفع المنادى بلا تنوين " أو : بناء المنادى على الضم .

(٢) شرح ملح الإعراب ١٥٤ ، والبيت للأعشى ، انظر ديوانه ١٠٧ ، وهو من شواهد جمل الزجاجي ١٥٣ ، و أوضح المسالك ٢٦٨/٢ .

(٣) شرح ملح الإعراب ٢٢٢ ، والبيت لذي الرمة ، انظر ديوانه ١٢٧٤/٢ وهو من شواهد المقتضب ١٧٦/٢ وشرح المفصل ١٢٢/١ وجمع الهوامع ٣١٤/٥ ، وخزانة الأدب ٢١٣/١ ، وهو شاهد ١٥١١ في معجم الشواهد النحو الشعرية . واحتج به الحريري في درة الغواص ١٢٥ .

(٤) شرح ملح الإعراب ٢٢٢ .

(٥) درة الغواص ١٢٥ .

(٦) انظر جمع الهوامع ٣١٤/٥ .

بعد الواو التي تسمى " واو المخالفة " ، إذا وقعت بعد الاسم ؛ والتقدير : للبس عباءة وأن تقر عيني^(١) . وسبب هذا حتى يصح العطف ؛ لأنه لا يصح عطف فعل على اسم - تقر ولبس- وبإضمار " أن " يصح ؛ لأن " أن " وما بعدها اسم ، فعطف اسما على اسم وجعل الخبر عنهما " أحب " .^(٢)

الشاهد السادس :

بَيْنَا تَعَانِقُهُ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفُ

جعله الحريري دليلاً على خطأ قولهم : بينا زيد قام إذ جاء عمرو ، ورأى أن صوابه : بينا زيد قام جاء عمرو ، من غير أن تُتْلَى " بَيْنَ " ب " إذ " ؛ فقد قال الشاعر : أُتِيحَ وَلَمْ يَقُلْ : إذ أُتِيحَ^(٣) ورد الخفاجي ما ذهب إليه الحريري ؛ فقال : " هذا أيضاً غير مسلم "^(٤) واستدل على هذا بقول رضي الدين الأستراباذي : " وقد تقع إذ وإذا في جواب بينا وبينما ، وكلتاها إذن للمفاجأة ، والأغلب مجيء إذ في جواب بينما ، وإذا في جواب بينا "^(٥) ، وقد ورد هذا في الشعر العربي وفي الحديث الشريف، وعاب الخفاجي على الحريري إيراد ثلاثة مواطن قرن فيها جواب بينا بإذ في مقاماته^(٦) .

الشاهد السابع :

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرَمَحًا

أورده الحريري في حديثه عن قوله تعالى : " فَاجْمَعُوا أَمَوكُمْ وَشُرَكَاءَكُم " ^(٧) من حيث وجه انتصاب

(١) شرح ملحّة الإعراب ٢٣٣، والبيت لميسون بنت بحدل الكلية ، وهو من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، وخزانة الأدب

٥٠٣/٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧/٢ ، وشرح الأئمنوني ٥٧١/٣ ، وهو شاهد ١٧٤٨ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٢) انظر الكتاب ٤٥/٣ هامش (٥) .

(٣) درة الغواص ٨٤ ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر الخصائص ١٢٤/٣ ، وخزانة الأدب ٧١/٧ ، وهو بلا نسبة في معجم الهوامع ٢٠٣/٣ وهو شاهد ١٥٣٩ في معجم شواهد النحو الشعرية ويروى هذا الشاهد : "بَجَرَّ تَعَانِقَهُ ، وَرَفَعَهُ لَمَنْ جَرَّهَ جَهْلُ الْأَلْفِ فِي بَيْنَا مُلْتَحِقَةً لِاشْبَاعِ الْفَتْحَةِ... لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا (بَيْنَ) ، وَجَرَّ تَعَانِقَهُ عَلَى الْإِضَافَةِ وَمَنْ رَفَعَ رَفَعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَجَعَلَ الْأَلْفَ زِيَادَةً وَيُرْوَى : "بَيْنَا تَعَانِقَهُ" .

(٤) شرح درة الغواص ٩٧ .

(٥) المصدر السابق ، وشرح الكافية ١١٣/٢ .

(٦) انظر الشعر والحديث والمواطن الثلاثة في شرح درة الغواص ٩٧ .

(٧) سورة بولس : ٧١ .

"شركاءكم"؛ لأن العطف ممتنع^(١)، ووجه النصب على قولين : أولهما : أنه انتصب على أنه مفعول معه ؛ والتقدير : أجمعوا مع شركائكم على تدبير أمركم ، والواو بمعنى "مع". وثانيهما : أنه انتصب على إضمار فعل ؛ والتقدير : لو ظهر؛ وادعوا شركاءكم ، وعلى هذا تكون الواو عاطفة؛ إذ عطفت فعلا مضمرًا على فعل مظهر ، وجعله دليلا على أن "رمحا" منصوب بفعل محذوف لدلالة الحال عليه ، وعدم جواز عطف هذا المنصوب على ما قبله ؛ لأن الرمح لا يتقلد به، والتقدير: متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً^(٢).

وذكر ابن جني هذا البيت في باب الحمل على المعنى في كتابه الخصائص فقال : " أي وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه"^(٣)، وذهب الخفاجي إلى أن تقدير الحريري هذا مبني على أن الهمزة في " أجمعوا " همزة قطع ؛ وقد قرئ بوصلها على أنها من الفعل جمع، وأشار إلى أن ابن هشام وجّه الآية على قراءة القطع بتقدير مضاف أي : وأمر شركائكم ، وأن الفعل " جمع " مشترك بين المعاني والذوات على عكس الفعل "أجمع"، الذي يختص بالمعاني ، فإذا قرئت بالوصل صح العطف^(٤).

الشاهد الثامن :

أَضَاعُونِي وَأَيُّ فَتَى أَضَاعُوا لِيَوْمَ كَرِيهَةٍ وَسِدَادٍ تَغَرَّ

جعل الحريري هذا الشاهد دليلا على خطأ قولهم : سداد من عوز - بفتح السين - ورأى أن الصواب أن يقال : سِدَاد - بكسر السين -؛ لأن السِّدَاد - بالفتح - القصد في الدين والسييل ، والسِّدَاد - بالكسر - البُلْغَة ، وكل ما سددت به شيئا فهو سِدَاد^(٥) ، وهذا صحيح لأن هناك فرقا بينهما ، ويترتب على حركة السين اختلاف في المعنى ؛ فـ " السِّدَاد " ما سدَّ به ، والجمع أسدَّة، وقالوا : سِدَاد من عوز ، وسِدَاد من عيش أي ما تسد به الحاجة وفي حديث النبي - صلى الله عليه -

(١) ذهب الحريري إلى امتناع العطف في هذه الآية ، والحقيقة أنه يجوز فيها العطف والمعية، غير أن المعية أرجح، والسبب في ذلك أن العطف يؤدي إلى فساد في اللفظ، لأن الفعل (أجمع) لا يتعدى إلى الأشياء المادية وإنما إلى الأشياء المعنوية.

(٢) درة الغواص ٨٩ ، والبيت لعبدالله بن الزبيري ، انظر الكامل ٣٣٤/١ ، وأما المرتضى ٢/٢٦٠ ، وهو بلا نسبة في المقتضب

٥١/٢ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، والإتصاف ٦١٢ ، واللسان (زجاج) ٨٧/٣ ، (ومسح) ٥٩٣/٢ ، ويروى : ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً ، وهذه الرواية لا تؤثر في موطن الشاهد وهو الشاهد ٥١٦ في معجم شواهد النحر الشعرية .

(٣) الخصائص ٤٣٣/٢ .

(٤) انظر شرح درة الغواص ١٠١ و ١٠٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١١٧/٢ ، وإملأ ما من به الرحمن ٣١/٢ ، ومعجم القراءات القرآنية

٨٥/٣ .

(٥) درة الغواص ١٤١ ، والبيت للعرجي ، انظر ديوانه ٣٤ ، والأغاني ١٥٣/١٦ ، واللسان (سدد) ٢٠٧/٣ .

وسلم - في السؤال أنه قال : " لا تحل المسألة إلا لثلاثة ، فذكر منهم رجلا أصابته جائحة فاجتاحت ماله، فيسأل حتى يصيب سدادا من عيش ، أو قواما أي : ما يكفي حاجته ، قال أبو عبيده: قوله : سدادا من عيش : أي قواما ، وهو بكسر السين وكل شيء سدّدت به خللا فهو سداد ، بالكسر ، ولهذا سمي سداد القارورة ، ومنها سداد الثغر - بالكسر - إذا سدّ بالخيول والرجال" (١) ، وذكر بيت العرجي وقال : بالكسر لا غير ، وهو سده بالخيول والرجال " ، غير أن الجوهري ذهب الى صحة الفتح والكسر وقال : " وأما قولهم فيه سداد من عوز ، وأصبت به سدادا من عيش ؛ أي: ما تسد به الخلّة فيكسر ويفتح والكسر أفصح " (٢) .

وعلى قول الجوهري هذا فإن قولهم صحيح وغير خاطيء ، ولكن الباحث يميل إلى التفريق بينهما خوفا من التباسهما ، واختلاطهما على الشاذين من طلبة العلم بله العامة، ولأنه السداد " بالفتح " الاستقامة والصواب ، وفي الحديث : " قاربوا وسدّوا: أي اطلبوا بأعمالكم السداد والاستقامة وهو القصد في الأمر والعدل فيه ، ومنه الحديث قال لعلي - كرم الله وجهه - : " سل الله السداد " (٣) ، ورد الخفاجي تصويب الحريري لهذه المسألة مستشهدا بما ذهب إليه ابن السكيت الذي سوى بينهما - بالفتح والكسر - وابن برّي وابن قتيبة والجوهري (٤) .

الشاهد التاسع :

وَأَنِّي وَتَهْنِئَامِي بَعْرَةٌ بَعْدَمَا
تَخْلَيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ
لَكَ الْمُرْتَجَى ظِلُّ الْعَمَامَةِ كُلَّمَا
تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اِضْمَحَلَّتْ

جعله الحريري دليلا على خطأ قولهم : تَذْكَار - بكسر التاء - مصدر ذكر الشيء ، ورأى أن الصواب فتح التاء كما في تَهْنِئَامِ وتَسْأَلِ وتَسْأِرِ وتَسْكَابِ وقال " ذكر أهل العربية أن جميع المصادر التي جاءت على " تَفْعَال " هي بفتح التاء إلا مصدرين : تَبَيَّنَ وتَلَقَّأَ وقال بعضهم: ويتضال

(١) اللسان (سدد) ٢٠٧/٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ٢١٠/٣ .

(٤) انظر شرح درة الغواص ١٥٠ .

أيضا^(١)، وتصويب الحريري لخطنهم هذا صحيح؛ إذ إن كل ما جاء عن العرب على وزن "تفعّل" فهو بفتح التاء، إلا بعض الأسماء التي حددها النحاة، قال الرضي الأستراباذي: "ولم يجيء تفعّل - بكسر التاء - إلا ستة عشر اسما: اثنان بمعنى المصدر: وهما التّيان والتّقاء، ويقال مرّ تهوّاء من الليل؛ أي قطعة، وتيّراك، وتيّشار، وتيّباع، وتيّساح معروف والرجل الكذاب أيضا، وتلفاق: ثوبان يلفقان، وتلقام: سريع اللقم وتيّمال، وتيّفاف معروفان، وتيّمراد: بيت الحمام، وأنت الناقة على تيّرابها، وتلعاب: كثير اللعب، وتيّصار للمنخقة، وتيّبال للقصير"^(٢).

وإذا كان الرضي قد حصر "تفعّل" في ستة عشر اسما، فإن الحريري أضاف إليها اسمين هما: تتضال وتيّناء؛ فقال: "وقال بعضهم وتتضال أيضا، وأما أسماء الأجناس والصفات، فقد جاءت منها عدة أسماء على تفعّل بكسر التاء: تيّفاف وتيّمال.... ورجل تيّناء"^(٣)، وقال الشهاب الخفاجي إن الرعيني زاد: تيّفراح وتيّكلام وتيّضال، وتيّفاف، وتيّسخان... وقبله ذكر الجوهرى أنهم زادوا تيّراب^(٤).

الشاهد العاشر:

إذا ما امرؤ حاولن أن يقتتلنه
بلا إحنة بين النفوس ولا نحل
تبسمن عن نور الأقاجي في الثرى
وفترن من أبصار مضروجة كحل

جعل الحريري هذا الشاهد دليلا على خطأ قولهم: قتله الحب، ورأى أن الصواب أن يقال: اقتتله^(٥)، وما ذهب إليه الحريري في تصويبه لهذه المسألة غير دقيق؛ قال ابن منظور: ويقال: "اقتتل، فهو مقتتل، غير أن هذا يكثر استعماله فيمن قتله الحب، قال ابن الأثير: وهذا حديث مشكل، اختلف أقوال العلماء فيه... ويقال: قُتل الرجل، فإن كان قتله العشق أو الجن قيل: اقتتل، ابن سيده: اقتتل فلان: قتله عشق النساء أو قتله الجن، وكذلك اقتتلته النساء، لا يقال في هذين

(١) درة الخواص ١٩٣، والبيتان لكثير عزة من قصيدة مشهورة مطلعها:

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا
قلومتكما ثم أنكيا حيث حلت

انظر ديوانه ١٠٣ والبيت الأول - موطن الامتصاد - من شواهد الخصائص ٣٤١/١، وخزانة الألب ٢١٤/٥، وهو شاهد ٤١٦ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٢) شرح الشافية ١٦٩/١، وانظر ٣٥٤/٢.

(٣) درة الخواص في أوهام الخواص ١٩٣.

(٤) انظر شرح درة الخواص في أوهام الخواص ١٨٦.

(٥) درة الخواص في أوهام الخواص ٢٤٧، والبيتان لذي الرمة، انظر شرح درة الخواص في أوهام الخواص ٢٣١، واللسان (قتل)

إلا اقْتُلَ (١) ، وذهب الخفاجي إلى تخطئة ما صوّبه الحريري فقال : " قال ابن برّي (قُتِلَ) عام في الحب وغيره ، قال امرؤ القيس :

أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ

وإذا بني الفعل للمفعول قيل في قتله الحب : اقْتُلَ ، أي : بالحب ، وكذا من الحب ولا نقل : قُتِلَ ؛ لأن اقْتُلَ خاص بالحب ، وقيل عام في الحب وغيره ، وهذا هو الذي غلط الحريري ، فلم يفرق بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول ؛ لأنه إذا قيل : قُتِلَ لم يدر ما الذي قتله ، وأما اقْتُلَ فمختص بالحب لا عموم له ، وهذا هو الحق الحقيقي بالاتباع (٢) ؛ أي : أن الخفاجي ذهب إلى أن قول ابن برّي القائل إن بناء قتل في المبني للمفعول في قتله الحب يكون اقْتُلَ ، حتى لا يؤدي إلى اللبس ؛ لأننا إذا قلنا قُتِلَ فلان ، فلا يعرف أهو من الحب أم من غيره ، ولذلك خصص هذا في البناء للمفعول ، ورأى أن هذا هو سبب غلط الحريري في هذه المسألة ؛ أي عدم التفريق بينهما . وقد جعل ابن منظور اقْتُلَ مما يكثر استعماله فيمن قتله الحب (٣) .

باب الشواهد السليمة

أولاً : الشواهد المجهولة النسبة

الشاهد الأول :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيِّقْنِي وَمَا كُنْتُ قَدِّمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

أورد الحريري هذا الشاهد في باب التصغير ، وجعله دليلاً على أن حروف الزيادة مجموعة في قول الشاعر " هويت السمان " ؛ قال الحريري : " وقد جَمَعْتُ حروفها في الملحّة في قولك : يا هول استتم ، وقد جمعت أيضاً على جموع آخر أحسنها : سألتمونيها ، وقيل : اليوم تنساه ، والموت ينساه ، وأسلمتني وتاه ، والوسمي هتان ، والتتاهي سمو (٤) .

(١) اللسان (قتل) ٥٥٠/١١ .

(٢) شرح درة القواص ٢٣١ .

(٣) انظر اللسان (قتل) ٥٥٠/١١ .

(٤) شرح ملحّة الإعراب ١٧٣ ، وقال عنه المحقق : " لا أعرف قائله " ، وقد أنشده الرضي في شرح الشافية ٣/٢٣١ .

الشاهد الثاني :

دَارَ لِسَعْدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَا

أورد الحريري هذا الرجز في باب الضرورة الشعرية، وجعله دليلاً على جواز حذف الياء من "هي" في الضرورة؛ إذ حذف الراجز الياء من "هي" لإقامة الوزن، ولو أبقى الياء فقال: "إذ هي" لكسر الوزن؛ لأن هذا الرجز مبني على "مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفَعِّلٌ"، ولو لم يحذف الياء لاختلت التفعيلة الثانية، وبهذا يكسر بناء البيت ووزنه^(١).

الشاهد الثالث :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مَذْ أَمَسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّقَالِي خَمَسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمَسَا لَا تَرَكَ اللَّسَةُ لَهْسَنَ ضَيْرَسَا

أورد الحريري هذا الشاهد في باب البناء، وجعله دليلاً على أن بعض العرب يبني "أمس" على الفتح، وهو عند جمهور النحاة مبني على الكسر، إلا إذا صغر أو أضيف فيعرب أو يعرف فينكر^(٢). و"أمس" ظرف يأتي علماً على اليوم السابق، وقد استدل على أنه معرفة بقول العرب: "أمس الدابر لا يعود"؛ إذ وصفته بالمعرفة فدل هذا على أنه معرفة. وهو مبني على الكسر عند الحجازيين، وأما بنو تميم فاختلفوا فيه، إذ ذهب جمهورهم إلى إعرابه ومعاملته معاملة الممنوع من الصرف في حالة الرفع؛ فقالوا: جاء أمس، وبنوه على الكسر في حالتي النصب والجر. وذهب بعضهم إلى إعرابه ومعاملته معاملة الممنوع من الصرف في جميع الحالات: الرفع والنصب والجر للعلمية والعدل والشاهد دليل على هذا؛ إذ أعربه الشاعر في حالة الجر فهو اسم مجزور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

الشاهد الرابع :

أَمْتَلَأُ الْحَوْضَ وَقَالَ قُطْنِي

جعل الحريري هذا الشاهد دليلاً على جواز دخول لون الوقاية على قط^(٣).

(١) شرح ملحّة الإعراب ٢١٥، وهذا الرجز من الخمسين - الأبيات المجهولة في الكتاب، ولا يعرف له ضمنية، كما قال البغدادي ٦/٢، وهو من شواهد الكتاب ٢٧/١، والأصول في النحو ٤٦١/٣، والخصائص ٩٠/١، والإتصاف ٦٨٠، وشرح المفصل ٩٧/٣، وشرح شواهد الشافعية ٢٩٠، وجمع الهوامع ٢٠٩/١، وهو شاهد ٣٥٢٥ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ٢٥٣، والشاهد مجهول، انظر الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح المفصل ١٠٦/١، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، وهو شاهد ٣٤٢٤ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٣) درة الغواص ١٧، ولم يقف الدارس على نسبته، وهو بلا نسبة، في الخصائص ٢٤/١، والإتصاف ١٣٠، وشرح الأشموني ٥٧/١، واللسان (قطط) ٣٨٢/٧ و (قطن) ٣٤٤/١٣، وهو شاهد ٣٦٩١ في معجم شواهد النحو الشعرية. وبعده "مهلاً رويداً قد ملأت بطني".

الشاهد الخامس :

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا
أَلَا يَجَاوِرُنَا إِلَّا وَدَيَارُ

أورد الحريري هذا الشاهد في حديثه عن خطأ قولهم : جاءني القوم إلّاك ، وإلاه ، وذهب إلى أن الصواب أن لا يأتي بعد " إلّا " إلا الضمير المنفصل ، وجعل هذا البيت نادراً؛ إذ لم يأت سواه، والنادر لا يعتدّ به ، ولا يقاس عليه ، والصواب أن هذا الشاهد مجهول والمجهول لا يحتج به، بله أنه متعدد الرواية (١) .

الشاهد السادس :

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّخْرِ
كَأَنَّ تَذَنِينَهُ حُقَّانُ

جعله الحريري دليلاً على تذكير التذي (٢) .

ثانياً: الشواهد المتعددة النسبة

الشاهد الأول :

لَمَيَّةٌ مُوَحِّشًا ظَلُّ

أورده الحريري في باب الحال ، وجعله دليلاً على أن النعت إذا تقدم على المنعوت نصب على الحال ؛ إذ قدم الشاعر " موحشاً " وهو نعت على " ظلل " وهو المنعوت، فنصبه على الحال ، ولو لم يقدمه لوجب رفعه على النعت . (٣)

(١) درة الغواص ١٤٨ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٨/٢ و ١٩٧/٢ ، وأوضح المسالك ٨٣/١ ، وشرح الأسموني ٤٨/١ ، وخزانة

الأدب ٢٧٨/٥ ، وهو شاهد ٩٣٩ في معجم شواهد النحو الشعرية ومن الشواهد المتعددة الرواية ، انظر الشاهد السادس ص ١٣٥ .

(٢) درة الغواص ٢٥٦ ، والشاهد بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/١ وخزانة الأدب ٣٩٨/١٠ ، وهو شاهد ٣٠١٠ من معجم شواهد النحو الشعرية ، ومن الشواهد المتعددة الرواية إذ يروى : "كأن تذيها حُقَّان" .

(٣) شرح ملحّة الإعراب ١١٠ ، وهو برأوية الكتاب ٢٧٦/١ لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ وتماهه :

لَمَيَّةٌ مُوَحِّشًا ظَلُّ
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلُّ

وهو كذلك في الخصائص ٤٩٤/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأسموني ٢٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٤ ، ولسان العرب (وحش) ٣٦٨ /١ (خل) ٢٢٠/١١ وهو لذي الرمة برأوية .

لَمَيَّةٌ مُوَحِّشًا ظَلُّ قَدِيمٌ
عَلَاهُ كُلُّ أَمَحَمَ مَسْتَدِيمٌ

وقد جاءت هذه الرواية في خزانة الأدب ٢٠٩/٣ ، وملحق ديوان كثير ٥٣٦ ، وهو شاهد ١٩٢٦ في معجم شواهد النحو الشعرية .

الشاهد الثاني :

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةً اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ

أورده الحريري في باب " لا " في النفي ، وجعله دليلاً على جواز نصب الأول بغير تنوين ، ونصب الثاني بتنوين ، إذا كرر الاسم المنفي بـ " لا " النافية للجنس ، وفي هذه الحالة تكون " لا " الثانية مهملة ، و " خلة " معطوفاً على محل اسم " لا " ؛ لأنه في محل نصب (١) .

الشاهد الثالث :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

أورد الحريري هذا الشاهد في باب الضرورة الشعرية ، وجعله دليلاً على جواز حذف الفاء في جواب الشرط ضرورة ، إذ حذف الشاعر الفاء من جملة " الله يشكرها " التي هي جواب الشرط من أجل إقامة الوزن ، وفي الأصل يجب أن يقترب بالفاء ، لأن جواب الشرط جاء جملة اسمية ، وإذا كان كذلك فإنه لا يصح أن يكون جواباً ، لذلك يجب اقتترانه بالفاء لربطه بالشرط المتقدم ، بيد أن الشاعر حذف هذه الفاء ليستقيم له الوزن ، ويصح بناء البيت (٢) .

الشاهد الرابع :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَالِيَاً

جعل الحريري هذا الشاهد دليلاً على أن الشاعر جر "سابق" لتوهمه إدخال حرف الجر "الباء" على "مدرك" (٣) .

(١) شرح ملحمة الإعراب ١٣٤ ، وقد اختلف في قائله فهو لأس بن عباس في الكتاب ٢٨٥/٢ وشرح المفصل ١٠١/٢ وشرح التصريح ٢٤١/١ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٨٧ وشرح الأشموني ١٥١/١ ، ومعجم الهوامع ٢٨٨/٥ ، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ٦٠١/٢ : "هو لأس بن عباس بن مرداس" وروى القالي عجزه : اتسع الفتق على الرائق ويقال أبو عامر جد العباس بن مرداس وهو شاهد ١٦٧٦ في معجم شواهد النحو الشعرية ، وزعم يونس بن حبيب أنه نون مضطرا ، انظر الكتاب ٣٠٨/٢ و٣٠٩ ، واختلاف الرواية لا يؤثر في موطن الشاهد ، وهذا وجه من خمسة أوجه جائزة في هذه المسألة . انظر شرح ملحمة الإعراب ١٣٣ وما بعدها ، وشرح التصريح ٢٤١/١ .

(٢) شرح ملحمة الإعراب ٢١٧ ، وينسب الشاهد إلى حسان بن ثابت ، وإلى ولده عبدالرحمن ، وإلى كعب بن مالك ، فهو لحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣ ، وهو لعبدالرحمن بن حسان في النواذر في اللغة ٢٠٧ ، وشرح التصريح ٢٥٠/٢ ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨ ، وهو لعبدالرحمن أو لكعب في خزائن الأديب ٥١/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧٢/٢ ، وشرح المفصل ٣/٩ ، وشرح الأشموني ٥٨٧/٣ ، وهو شاهد ٣٠٣٠ من معجم شواهد النحو الشعرية .

(٣) درة الغواص ٦٣ ، والشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤٠ ، وفي الكتاب ١٦٥/١ و٢٩/٣ و٥١ و١٠٠ و١٦٠/٤ ، والمقتضب ٣٣٩/٢ ، ومعجم الهوامع ٢٧٨/٥ ، وخزانة الأديب ١٢٠/١ ، وهو لصرمة بن أسد الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/١ ، أو لزهير في الإصناف ١٩١ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥٥/٢ ، وهو شاهد ٣١٥٣ في معجم شواهد النحو الشعرية .

الشاهد الخامس :

أَظْلُومُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ إِلَيْكُمْ ظَلُمٌ

جعل الحريري هذا الشاهد دليلا على الاختلاف في إعراب " رجل " في قصة مشهورة غُتت فيها جارية البيت في حضرة الواثق بالله، فمنهم من نصبه وجعله اسم إن، ومنهم من رفعه على أنه خبر إن، والجارية مصرة على أنه بالنصب كما لقننها إياه شيخها المازني ... فأمر الواثق بإحضار المازني، فلما حضر بين يديه سألته عن البيت أترفع رجلا أم تنصبه؛ فأجاب المازني بالنصب؛ لأنه مفعول للمصدر " مصابكم " فاستحسن الواثق إجابته وأكرمه وأجزل له العطاء.^(١)

الشاهد السادس :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنْتُ وَتَكْثِيرُ الْوَشَاةِ قَمِينٌ

جعل الحريري هذا الشاهد دليلا على " أنهم إذا ألحقوا لام التعريف بالأسماء التي أولها ألف وصل نحو ابن وابنة واثنين سَكَنُوا لام التعريف، وقطعوا ألف الوصل احتجاجا بقول قيس بن الخطيم والصواب في ذلك أن تسقط همزة الوصل وتكسر لام التعريف ... " ^(٢) وخرَّج البيت على الضرورة الشعرية، وذكر أن المبرد يرويه " إذا جاوز الخلين " وعلى هذا لا شاهد فيه.

ثالثا: الشواهد المتعددة الرواية

الشاهد الأول

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا

(١) درة الغواص ٩٦، والشاهد للمعرجي كما نسبته الحريري، وهو في ديوانه ١٩٣، وللحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٩١، ولأبي دهب في ديوانه ٦٦، وهو بهذه النسب المختلفة في: الأصول في النحو ١٣٩/١ وشرح الأشموني ٣٥١/٢، وشرح شذور الذهب ٤١١، وخزانة الأدب ٤٥٤، وشرح التصريح ٦٤/٢ وغيرها، وهو شاهد ٢٤٧ في معجم شواهد النحو الشعرية وفي الديوان ومعظم المصادر: أهدى السلام تحية ظلم.

(٢) درة الغواص ٢٥٦ و٢٥٧، والشاهد لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٠٥، والمختار من شعر بشر ١٥٧، والنوادر في اللغة ٥٢٥ وحماسة البحتري ١٤٧، وشرح شواهد الشافعية ١٨٣، واللسان (نث) ١٩٤/٢، (قمن) ٣٤٧/١٣، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٤٧، والكامل ٣١٣/٢، وبلا نسبة في المفصل ١٩٨، ومعجم الهوامع ٢٢٤/٦، وهو شاهد ٢٨٦١ في معجم شواهد النحو الشعرية، وهو من شواهد الضرورة.

أورده الحريري في باب (لا) في النفي، وجعله دليلاً على جواز نصب المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس، ورفع مع تنوينه إذا كان نكرة، وقال: "يروي بنصب 'ابن' ورفع مع إدخال التنوين عليه"، وفي هذه الحالة لم تتكرر "لا"، وإنما عطف على اسمها النكرة؛ فجاز الرفع والنصب ولم يصح البناء^(١).

ولا بد من التأكيد هنا أن الحريري لم يكن دقيقاً في استعمال المصطلحات النحوية، أعني الألفاظ التي تستعمل في البناء والإعراب، ففي حديثه عن تكرار اسم "لا" النافية للجنس كان يقول: "جاز في إعرابه خمسة أوجه أحدها أن تنصبهما جميعاً بلا تنوين.... والثاني أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني بتنوين.... والثالث أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين... (٢)، والحقيقة أن اسم "لا" النافية للجنس يكون مبنياً على ما كان ينصب عليه، إذا كان مفرداً؛ أي ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، لتركيبه مع "لا" تركيب خمسة عشر، ويكون منصوباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فالحريري استخدم النصب ولم يلتفت إلى البناء، ولعل المسوّغ الوحيد للحريري في هذا أن شرحه كان تغليماً، ومن ثم كان الهدف منه إطلاع الشادين من طلبة العلم على أحكام النحو المختلفة، بعيداً عن التفصيلات والتفريعات، ومن ثم المسائل الخلافية؛ أي أن هدفه الأساسي كان إيصال الحكم إلى المتعلمين، وإطلاعهم على الأحكام والأوجه التي تجوز في مسألة معينة، دون التدقيق فيما وراء ذلك، والباحث إذ يؤكد أهمية التسهيل في إيصال الأحكام النحوية إلى المتعلمين، ويقدر الجهد الذي بذله الحريري في هذا، فإنه لا يوافق على عدم الدقة في استعمال مصطلحات البناء والإعراب، فمن المهم أن يعرف المتعلم أو الطالب كيف يلفظ اسم لا النافية للجنس على سبيل المثال، ولكن من الأهمية أن يعرف أنه مبني أو معرب، والمصطلحات التي تستخدم في الحالتين، وسبق النحاة الحريري في هذا الخلط؛ إذ إنهم كانوا يخلطون في استخدام مصطلحات الإعراب والبناء. ومن هؤلاء: سيبويه، والمبرد، والزمجاني.

الشاهد الثاني:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
الْفَازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ
سُمُّ الْعَدَاةِ وَآفَةُ الْجَزْرِ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرْرِ

(١) شرح ملحّة الإعراب ١٣٣، وهو من الشواهد المتعددة النسبة و من شواهد الكتاب ٢/٢٨٥، والمقتضب ٤/٣٧٢ وشرح المفصل

١٠١/٢، وشرح الأئمنوني ١٣/١ وجمع الهوامع ٥/٢٨٧، وخزانة الأندلس ٤/٦٧، وهو شاهد ١١١٨ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ١٣٣ و١٣٤.

أورد الحريري هذين البيتين في باب التوابع، وجعلهما دليلاً على أن النعت المقطوع الذي يكون للمدح والذم يجوز في إعرابه إتباعه للموصوف، ومخالفته بإضمار عامل، وقال: " يروى: النازلون والطيبون بالرفع، على أن يكون صفة "قومي"، و"الطيبون" عطف عليه؛ ويروى: النازلين والطيبين على تقدير "أعني"؛ ويروى النازلون والطيبون على أن يكون الأول مرفوعاً على الصفة، والثاني منصوباً بتقدير "أعني"، ويروى: النازلين والطيبون على أن تنصب الأول بتقدير "أعني"، وترفع الثاني على الصفة" (١).

الشاهد الثالث :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أورده الحريري في باب الضرورة الشعرية، وجعله دليلاً على جواز إجراء الفعل المعتل مجرى الفعل السالم في الضرورة؛ إذ أجرى الشاعر الفعل المعتل "يأتي" مجرى الفعل السالم؛ فثبت ياءه في حالة الجزم (٢)، وقد ذهب بعضهم إلى أن إثبات الياء مع الجازم فيه وجهان: أحدهما: أن الياء إشباع؛ أي أن الكسرة أشبعت ومطلت فنشأت عنها الياء، وثانيهما: أنه أجرى مجرى الفعل الصحيح كأنه قال: هو يأتيتك بضم الياء؛ لأنه من لغة تحريك الياء في الرفع وإسكانه في الجزم حملاً للمعتل على الصحيح (٣)، وذهب كمال بشر إلى أن هذا الشاهد مما يدل على الأصل التاريخي؛ إذ كان الفعل المجزوم يعامل معاملة السالم، وأن هذا الشاهد وغيره يعدّ بقية باقية من هذا الأصل التاريخي، وليس الأصل الافتراضي الذي ذهب إليه ابن جني، وذهب إلى أن التصحيح في اسم المفعول من الأجوف والفعل الناقص هو الأصل التاريخي في اللغات السامية في فترة من فتراتهما (٤)، واستدل بقول ابن كمال باشا: "... على لغة من قال إن الجازم لا يسقط الحروف في الناقص، بل يسقط الحركة فقط،

(١) شرح ملحّة الإعراب ١٨٧ و ١٨٨، وهما للخرنق بنت بدر بن هفّان، ومن شواهد الكتاب برفع "النازلون" و"الطيبون" ٢٠٧/١، ونصب "النازلين" ورفع "الطيبون" ٦٤/٢، والأصول في النحو ٤٠/٢، وأمثالي المرتضى ٢٠٥/١، والإتصاف ٤٦٨، وأوضح المسالك ٣١٤/٣ وشرح التصريح ١١٦/٢، وخزانة الأديب ٤١/٥، وهو شاهد ١٢٣٥ في معجم النحو الشعرية.

(٢) شرح ملحّة الإعراب ٢١١، والبيت لقيس بن زهير العبسي، انظر النواذر في اللغة ٥٢٣، وأمثالي ابن الشجري ٨٤/١، وخزانة الأديب ٣٦٥/٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣١٦/٣، والإتصاف ٣٠، وشرح المفصل ٢٤/٨، ومعجم الهوامع ١٧٩/١، وخزانة الأديب ٥٢٤/٩، وهو شاهد ٧٥٥ في معجم شواهد النحو الشعرية ويروى الشاهد: ألم يهلك والأنباء... وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه انظر الأغاني ١٧/١٣١.

(٣) انظر شرح الكافية ٢٣٠/٢.

(٤) انظر دراسات في علم اللغة ٢٤٧ و ٢٤٨.

كما في الصحيح^(١) وبوجود التصحيح في آثار باقية من اللغات السامية كاللغة الجعزية^(٢) ، التي بقي فيها كل المعتل مصححا .

الشاهد الرابع :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

أورده الحريري في باب الضرورة الشعرية ، وجعله دليلا على جواز حذف الفاء من جواب الشرط في الضرورة؛ إذ حذف الشاعر الفاء من جملة جواب الشرط (الله يشكرها) من أجل إقامة الوزن وبناء البيت ، وفي الأصل إذا لم يصلح الجواب جوابا للشرط وجب اقترانه بالفاء، ومن الحالات التي لا يصلح أن يكون فيها الجواب جوابا للشرط ، إذا كان الجواب جملة اسمية - كما في هذا الشاهد - ولذلك وجب اقترانه بالفاء ، غير أن الشاعر حذف هذه الفاء ، ليستقيم له الوزن وبناء البيت^(٣) .

والرواية الأخرى للشاهد :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

الشاهد الخامس

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِنَا قَطِينًا لَهُمْ ، حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

جعله الحريري دليلا على أن : " أنبت " بمعنى نبت، وأن الهمزة فيه أصلية ، وأورده هنا ردًا على من قال بجواز الجمع بين حرفي التعدية : همزة النقل والباء^(٤) .

الشاهد السادس

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

أورده الحريري في حديثه عن خطأ قولهم : جاءني القوم إلّاك وإلّا ، والصواب أن يأتي بعد إلا ضمير منفصل ، وقال : " لم يأت في أشعار المتقدمين سواء ، والنادر لا يعتد به ولا يقاس

(١) الفلاح شرح المراح ٢٧ نقلا عن دراسات في علم اللغة ٢٤٧ .

(٢) انظر دراسات في علم اللغة ٢٤٨ ، وتاريخ اللغات السامية ٢٦١ و ٢٦٣ ومن الشواهد التي جاءت على التصحيح:

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جَعَلْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوْتُ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

(٣) شرح ملحّة الإعراب ٢١٧ ، وهو شاهد سابق انظر الشاهد الثالث من الشواهد المتعددة التسمية ، ص ١٣١ .

(٤) درة الغواص ٢١ ، والشاهد لزهور بن أبي سلمى في ديوانه ٨٦ ومغني اللبيب ١٣٩ ، وهو في اللسان (بنت) ٩٦/٢ ورواية الديوان:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، وهو شاهد ١٨٩٩ في معجم شواهد النحو الشعرية.

عليه " والحقيقة أن هذا الشاهد سقيم لا يعتد به؛ لأنه مختلف الرواية (١) .

رابعاً : الشواهد المصنوعة

الشاهد الأول :

لَمِنْ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

أورده الحريري في حديثه عن قولهم : ما رأيته مذ خلق ومذ كان ؛ إذ رأى أن فيه حذفاً تقديره : مذ يوم خلق ، ومذ يوم كان ، وأن في البيت حذفاً يمكن تقديره : أقوين من زمن حجج ومن زمن دهر ، وقيل إن " مِنْ " زائدة ، على ما ذهب إليه الأخفش من زيادتها في الكلام الموجب ، والتقدير : أقوين حججاً ودهراً ، وأورد هذا كله في حديثه عن خطأ قولهم : ما رأيته من أمس ، وأن الصواب أن يقولوا : منذ أمس ؛ لأن مِنْ تختص بالمكان ، ومنذ ومنذ بالزمان (٢) .

الشاهد الثاني :

قُلْ لِعَمْرٍو يَا بَنَ هُنْدٍ	لَوْ رَأَيْتَ الْيَوْمَ شَنَاءَا
لَرَأَيْتَ عَيْنَاكَ مِنْهُمْ	كُلَّ مَا كُنْتَ تَمَنَّى
إِذْ أَقْتَنَّا فَيَلَقَّ شَهْبَا	سَاءَ مِنْ هُنَا وَهَنَّا (م)
وَأَنْتَ دُوسَرٌ وَالْمَلَا	حَنَاءُ سَبْرًا مُطْمَنَّنَا (م)
وَمَشَى الْقَوْمُ إِلَى الْقَوْمِ	مِ أَحَادَا وَأَنْتَ سِي (م)
وَأَلَا شَاوَرُ بَاعَا	وَحَمَاسَا فَأَطْعَمَا
وَسَدَّاسَا وَسَبَاعَا	وَتَمَانَا فَأَجْتَلَدَا
وَتَسَاعَا وَعَشَسَارَا	فَأَصْبَنَا وَأَصْبَنَا
لَا تَرَى إِلَّا كَمِيَا	فَاتِلَا مِنْهُمْ وَمِنَا

(١) درة الغواص ١٤٨ ، والشاهد من الشواهد المجهولة النسبة انظر الشاهد الخامس ص ١٣ ويروي "الأبجاء" ناسواك ديار وقال الميوطي لسي شرح شواهد المغني ٨٤٥/٢ رأيت في الكافي للنحاس : أن المبرد أنشده بلفظ : "سواك فلا ضرورة إذن ولا شاهد" وهو من شواهد الخصائص ٣٠٨/١ ، ومع الهوامع ١٩٦/١ ، وخزانة الأدب ٤٠٥/٢ ، وهو شاهد ٩٣٩ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٢) درة الغواص ١٠٢ ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٥٤ ، وفي الأغاني ٨٦/٦ و ٣١٠/١٠ ، وذكره الأصفهاني في قصة اعتراف فيها حماد الراوية للمهدي أن هذا البيت أضافه هو نفسه إلى زهير ، انظر الأغاني ٨٦/٦ و ٨٧ ، وهو من شواهد شرح المفصل ٩٣/٤ وخزانة الأدب ٤٣٩/٩ ، وشرح التصريح ١٧/٢ وانظر شاهد ١٢٦٢ وتخريج شاهد ١٢٤٥ في معجم شواهد النحو الشعرية .

أورد هذه الأبيات في حديثه عن بناء "فَعَالٍ" ، واختلاف النحاة فيه ؛ فقال الأكثرون : إنهم لم يتجاوزوا رباع إلا إلى عَشَارٍ لاغير ، وروى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسقا إلى عَشَارٍ ، وأنشد عليه الأبيات السابقة التي ذكر أنها موضوعة (١) .

خامسا : الشواهد الشاذة

الشاهد الأول :

تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسِرُ

أورده الحريري في باب الفاعل ، وجعله دليلا على أنه جاءت عن العرب ألفاظ أبدل الحرف المكرر منها ياء ؛ فقالوا : تمطّيت في المشي ، وتصدّيت للأمر ، وتظنّيت الشيء ، وقصّيت أظفاري والأصل فيها : تمطّطت ، وتصدّدت ، وتظنّنت ، وقصّصت ، والشاهد هنا قول الراجز : " تقضي " والأصل تقضّض ، ونصّ على عدم جواز إبدال الحرف الثاني ياء ، وأن القياس تكراره وعدّ ما جاء مبدلا مما يحفظ ، ولا يقاس عليه (٢) .

الشاهد الثاني :

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادِي ذَاتِ أُنْدِيَةٍ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا الطَّنْبَا

أورده الحريري في حديثه عن خطأ جمعهم : رحا على أرحية ، والصواب أن يجمع على أرحاء ، لأن الثلاثي يجمع على أفعال ، والذي يجمع على أفعله هو فُعَال ، وأما أندية في قول الشاعر ؛ فقد حمله بعضهم على الشذوذ ، وقال بعضهم : إنه ضرورة ، وذهب آخرون إلى أنه جمع الجمع ؛ فكانه جمع ندّى على نداء ، ثم جمع نداء على أندية ؛ وأما الدارس فيرى أنه من الشذوذ (٣) .

الشاهد الثالث :

نُبِّئْتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدَا وَأَخَالَ أَلَيْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

أورده الحريري في حديثه عن خطأ قولهم : مبيوع ومعيوب ، ورأى أن الصواب أن يقال :

(١) درة الغواص ٢٠١ وانظر اللسان (عشر) ٥٧٧/٤ .

(٢) شرح ملحّة الإعراب ٨٦ ، والرجز للمعاج انظر ديوانه ٢٨ ، وقبيله : (إذا الكرام ابتدروا الباغ بحر) وهو في الخصائص ٩٢/٢ ، وشرح

المفصل ٢٥/١٠ ، والمقرب ١٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣ ، ومع الهوامع ١٥٧/٢ وهو شاهد ٣٤٠٠ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٣) درة الغواص ٧٦ و٧٥ ، أو الشاهد لمرة بن محكان ، انظر شرح ديوان الحماسة ١٥٦٣/٤ .

مبيع ومعيب ، وقد شذ قولهم : مدين ومدبون ، ومعين ومعيون ، والبيت دليل على هذا الشذوذ^(١) .
الشاهد الرابع :

مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى الْقَوْمَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمْ الْكَرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا

أورده الحريري في حديثه عن خطأ قولهم : النَّسِيَان - بفتح النون والسين - لضعف الذكر، ورأى أن الصواب أن يقال : النَّسِيَان على وزن فَعْلَان ؛ لأنَّ النَّسِيَان : تثنية النسا ، وهو العرق الذي يكون في الفخذ ، ولأن كل ما جاء على وزن فَعْلَان يختص بالحركة والاضطراب ، وأن من غريب ما جاء على وزن فَعْلَان جمع كَرْوَان على كِرْوَان ، وذكر الحريري أنه من الشاذ^(٢) .
الشاهد الخامس :

إِنِّي أَتَيْتُ لِي يَمَانِيَّةٌ إِحْدَى بَنِي الْحَارِثِ مِنْ مُذْجِجٍ

جعله الحريري دليلاً على شذوذ قولهم : شامي ويماني في النسبة إلى الشام واليمن، وهو أحد الأوجه الثلاثة الجائزة في هذا الاسم المنسوب وهي : شامي ، وشام ، وشامي^(٣) .
الشاهد السادس :

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الْوَرَقِ

جعله الحريري دليلاً على ما قاله أبو حاتم السجستاني من حيث جواز النسب إلى الاسمين المركبين ؛ بدليل هذا البيت ، ولم يشاركه في هذا الرأي سائر النحويين ؛ إذ حملوا البيت على الشذوذ ؛ ثلثاً تجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب^(٤) .

سادساً : شواهد الضرورة

الشاهد الأول :

كُلُّ عِنْدَ لَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدٍ

(١) درة الغواص ٧٩، والشاهد لعباس بن مرداس انظر ديوانه ١٠٨، والأغاني ٣٢٢/٦، والأمثالي الشجرية ١١١/١ و ٢١٠، وشرح شواهد الشافعية ٣٨٧ واللسان (عين) ٣٠١/١٣ وهو بلا نسبة في المقتضب ١٠٢/١، والخصائص ٢٦٢/١، وشرح الأشمولي ٨٨٦/٣، وشرح التصريح ٢٩٥/٢، وهو شاهد ٢٨٦٩ في معجم شواهد النحو الشعرية ، وانظر تفصيل هذه المسألة ص ١٨٢ .
(٢) درة الغواص ١٩٨ ، والشاهد لدى الرمة انظر ديوانه ١٣١٣/٢ ، والخصائص ٢٢٤/٢ و ١١٨/٣ ، وهو شاهد ٣١٤١ في معجم شواهد النحو الشعرية .
(٣) درة الغواص ٢٠٠ ، وانظر شرح الشافعية ٨٣/٢ ، والشاهد - كما نسبته الحريري - لعمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه وقد نسبته صاحب الأغاني إلى العرجي ، انظر ٣٨٤/١ وديوان العرجي ١٩ .
(٤) درة الغواص ٢٠٩ ، وانظر الشاهد في شرح الشافعية ٧٢/٢ ، وروايته : "...بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق" وانظر كذلك شرح شواهد الشافعية ١١٥ و ١١٦ .

أوردته الحريري في حديثه عن خطأ قولهم : ذهبت إلى عنده ؛ لأنه لا يدخل على عند " من حروف الجر إلا "من" وحدها ، ولا تقع مجرورة إلا بهذا الحرف ؛ والسبب في هذا أن " من " أم حروف الجر ، وأم الباب في النحو العربي تعطى ما لا يعطى غيرها ... وجعل قول الشاعر هذا ضرورة (١) .

الشاهد الثاني :

مَهْلًا أَعَاذِلْ قَدْ جَرَّبْتَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا

جعله دليلاً على فك الإدغام في قوله : " ضننوا " للضرورة الشعرية (٢) .

الشاهد الثالث :

مَحَمَّدٌ تَقَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ زِيَالَا

أوردته الحريري في حديثه عن خطأ قولهم : يَعْتَمِدُ ذَلِكَ ، في الأمر للغائب والتوقيع إليه، بحذف لام الأمر من الفعل ، والصواب إثباتها وجزم الفعل ؛ حتى لا تلتبس الكلمة بصيغة الخبر. وجعل هذا الشاهد من الضرورة الشعرية ، ونص على أنه عند البصريين ؛ لأن الكوفيين يرون أن فعل الأمر مشتق من المضارع ، وأن " اضرب " أصلها لتضرب (٣) .

ب - الأبيات الأخرى

١- الأبيات التي جيء بها للتمثيل والاستئناس

أولاً :

بَلَاءٌ لَيْسَ يُشَبِّهُهُ بَسَاءٌ عَدَوَةٌ غَيْرُ ذِي حَسَبٍ وَدِينٍ
يَبِيحُكَ مِنْهُ عَرَضًا لَمْ يَصْنَهْ وَيَرْتَعُ مِنْكَ فِي عَرَضٍ مَصُونٍ

(١) درة الغواص ٣٢، والشاهد مجهول النسبة.

(٢) درة الغواص ١١٥، والشاهد لقعناب من أم صاحب ، النظر الكتاب ٢٩/١، والنوادر في اللغة ٣٠ ، والمنصف ٣٣٩/١ والخصائص ١٦١/١ ، اللسان (ظنن) ٢٦١/١٣ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٤٢/١ ، والأصول ٤٤٠/٣ ، وهو شاهد ٢٨٥٤ في معجم شواهد النحو الشعرية.

(٣) درة الغواص ١٥٥ ، وهو من شواهد الكتاب ٨/٣ وروايته قبالة وهو لحسان بن ثابت أو لأبي طالب (عم النبي عليه السلام) أو للأعشى ، وهو من شواهد شرح الكافية ٢٥٢/٢ ومغني اللبيب ٢٩٧ وخزانة الأدب ٦٢٩/٣ ، وهو شاهد ٢٠٩٤ في معجم شواهد النحو الشعرية.

جعله الحريري دليلا على خطأ قولهم: مصان لما يسان ، والصواب أن يقال : مصون.^(١)
ثانيا :

لَيْسَ لِلْحَاجَّاتِ إِلَّا	مَنْ لَهُ وَجْهٌ وَقَاحٌ
وَلِلسَانٍ طَرْمِذَارٌ	وَعُسْدٌ وَرَوَاحٌ
إِنْ تَكُنْ أَبْطَأْتُ الْحَا	جَةً عَنِّي وَالسَّرَاحُ
فَعَلِي السَّعْيُ فِيهَا	وَعَلَى اللَّهِ النَّجَاحُ

أورد الحريري هذه الأبيات في حديثه عن خطأ قولهم : طرمذار أو طرمذ للمتشبع مما ليس عنده ، كما قال هذا الشاعر ورأى أن الصواب أن يقال طرماذ^(٢) .
وما ذهب إليه الحريري ليس صحيحا ؛ قال ابن منظور : "والمطرمد: الذي له كلام وليس فعل... والطرمدار المتكرر بما لا يفعل ، وقيل الطرمذار والطرماذ هو المتدخ ، ويقال تدخ ؛ أي تشبع بما ليس عنده "^(٣)

٢- أبيات المعاني^(٤)

أولا:

وَفَتَيَانِ صِدْقٍ مِنْ عَدُوٍّ عَلَيْهِمْ	صَالِحٍ بُصْرَى عَلَّقَتْ بِالْعَوَاتِقِ
إِذَا فَرَعُوا لَمْ يَنْظُرُوا عَنْ شِمَالِهِمْ	وَلَمْ يَمْسِكُوا فَوْقَ الْقُلُوبِ الْخَوَافِقِ
وَقَامُوا إِلَى الْجُرْدِ الْجِيَادِ فَالْجَمَا	وَشَدُّوا عَلَى أَوْسَاطِهِمْ بِالْمَنَاطِقِ

جعل الحريري هذه الأبيات دليلا على أنه مما يكنى عنه بالشمال قولهم للمنهزم : نظر عن شماله.^(٥)
ثانيا :

ذَكَرْتُ أَبَا عَمْرٍو فَمَاتَ مَكَائُهُ فَبَا عَجَبًا هَلْ يَهْلِكُ الْمَرْءُ مِنْ ذِكْرِ

^(١) درة الغواص ٧٧، والبيتان لعلي بن الجهم (٢٤٩هـ) ، والأصل في مصون : مصرون على وزن مفعول ، حدث فيه اعلان بالنقل ، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها فالتقى ساكنان ، فحذف أحدهما على اختلاف أهي واو المفعول الزائدة كما يرى مسيويه ، أم الواو الأصلية كما يرى الأخفش .

^(٢) درة الغواص ١٨٥ وهذه الأبيات لأشجع المسلمي (١٩٥هـ) ، انظر اللسان (طرمد) ٤٩٨/٣ ، ونص الحريري على أنه لبعض المحدثين .
^(٣) اللسان (طرمد) ٤٩٨/٣ .

^(٤) أبيات المعاني عند الأكباء أبيات فيها خفاء لفظا ومعنى كالغز . انظر شرح درة الغواص ٣١ .

^(٥) درة الغواص ٦٢ ، والأبيات للحطينة ، انظر ديوانه ٣٣١ ورواية البيت الثاني : "إذا ما دعوا لم يسألوا من دعاهم" .

وَزُرْتُ عَلِيًّا بَعْدَهُ فَرَأَيْتُـهُ ففَارَقْتُ دُنْيَاهُ وَمَاتَ عَلَى صَبْرٍ

أورده الحريري على أنه من الأحاجي بأبيات المعاني ، وعنى بـ " ذكرت " : قطعتُ ذَكَرَهُ ، وبقوله رأيته قطعت رأيته^(١) .

٣: الأبيات التي عيبت على الشعراء

أولاً :

كَأَنَّ كِبْرِيَّ وَصُغْرِيَّ مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

أورده الحريري في حديثه عن خطأ قولهم : هذه كبرى وتلك صغرى ؛ فيستعملونها نكرتين ، وهما مما لا ينكران ، ولم ينطق بهما إلا معرفين ، وجعل هذا البيت مما عيب على أبي نواس ، ومن تأول له جعل " مِنْ " زائدة ، على ما أجازته الأخفش الأوسط من زيادتها في الكلام الموجب^(٢) .

ثانياً :

أَحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ

أورد الحريري هذا الشاهد في حديثه عن اختلاف النحاة في بناء "فعال" إلى عشار ، إذ قال أكثر النحاة : إن العرب لم تتجاوز رُباع إلا إلى عشار فقط ، وروى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسقا إلى عشار^(٣) ، ثم ذكر الحريري أن هذا البيت قد عيب على أبي الطيب المتنبي ، وأنه قد وهم في أربعة مواضع فيه " أحدها : أنه أقام أحاد مقام واحدة ، وسداس مقام ست ؛ لأنه أراد : أليلتنا هذه واحدة أم واحدة في ست ، والموضع الثاني : أنه عدل بلفظة ست إلى سداس ، وهو مردود عند أكثر أهل اللغة ، والموضع الثالث : أنه صغر ليلة على لَيْلَةٍ ، والمسموع في تصغيرها : لَيْلِيَّةٌ ، والرابع : أنه ناقض كلامه ؛ لأنه كنى بتصغير الليلة عن قصرها ، ثم عَقَّبَ تصغيرها بأن وصفها في الامتداد إلى التناد^(٤) .

(١) درة الغواص ٢٢٤ ، ولم يقف الباحث على نسبتها .

(٢) درة الغواص ٥٩ ، وانظر ديوان أبي نواس ٤٠ .

(٣) درة الغواص ٢٠٢ ، وانظر البيت في ديوان المتنبي ٣٥٣/١ وانظر كذلك مغلي اللبيب ٦٩ ، و ٧٠ .

(٤) درة الغواص ٢٠٢ .

٤- الأبيات التي وهم فيها بعض الشعراء

أولاً :

مَضَى اللَّيْلُ وَالْفَضْلُ الَّذِي لَكَ لَا يَعْصِي وَرُؤْيَاكَ أَخْلَى فِي الْعُيُونِ مِنَ الْغَمَضِ

أورده الحريري في حديثه عما يوهمون فيه ؛ فيقولون : سررت بروية فلان ، إشارة إلى مرآه ، كما وهم أبو الطيب في هذا البيت . والصواب أن العرب جعلت الروية لما يرى في اليقظة ، والرويا لما يرى في المنام^(١) ، هذا ما ذهب إليه الحريري وشاركه فيه ابن خالويه وابن مالك ، وسبق للباحث إيراد هذه المسألة في الفصل الأول .

ثانياً :

لَمْ يَكْفِكَ الْهَجْرُ فَأَهْدَيْتَ لِي تَفَاوُلًا بِالسُّوءِ لِي سُوْسَنَةٌ
أَوَّلَهَا سُوءٌ وَبَاقِي اسْمُهَا يُخْبِرُ أَنَّ السُّوءَ يَبْقَى سَنَةً

أورده في حديثه عما كانوا يوهمون ؛ فيقولون : سُوْسَن - بضم السين لبعض الورد، كما قال الشاعر ، والصواب أن يقال : سُوْسَن بفتح السين^(٢).

٥- أبيات تمثل بها في موقف معين

أولاً :

إِذَا مَا أَرَادَ الْغَزْوَ لَمْ يَنْ عَزَمَهُ حَصَانٌ عَلَيْهَا نَظْمٌ ذُرٌّ بِزِينِهَا
نَهْتَهُ فَلَمَّا لَمْ تَرَ النَّهْيَ عَاقَهُ بَكَتْ فَبَكَى مِمَّا شَجَّاهَا قَطْرُهَا

تمثل بهذين البيتين عبد الملك بن مروان ، حين نهض لمحاربة مصعب بن الزبير ؛ فنأشده عائكة بنت يزيد أن لا يخرج ، وألحَّت عليه ، إلا أنه لم يستجب لها ، وعندها أخذت تبكي حتى أجهشت فقال عبد الملك : قاتل الله ابن أبي جمعة - كثيراً - كأنه رأى موقفنا هذا حيث قال ، وأنشد هذين البيتين ثم طلب منها أن تكفّ ، وخرج^(٣).

(١) درة الغواص ١٣٢، وانظر ديوان أبي الطيب المتنبي ٢/٢١٩.

(٢) درة الغواص ١٧١، والبيت لبعض المحدثين - كما قال الحريري.

(٣) درة الغواص ٦٠، والبيتان لكثير عزة، انظر ديوانه ٢٤٢.

ثانيا :

يا قَلْبُ إِنَّكَ مِنْ أَسْمَاءَ مَغْرُورُ
قَدْ بَحَثَ بِالْحَبِّ مَا تُخْفِيهِ مِنْ أَحَدٍ
فَلَسْتَ تَدْرِي وَمَا تَدْرِي أَعَاجِلُهَا
فَاسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ
وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ
يَبْكِي الْغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَعْرِفُهُ
فَإَذْكُرْ وَهَلْ يَنْفَعُكَ الْيَوْمَ تَذْكِيرُ
حَتَّى جَرَتْ لَكَ أَطْلَاقًا مُحَاضِرُ
أَذْنَى لِرُشْدِكَ أَمْ مَا فِيهِ تَأْخِيرُ
فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ
إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعَفَّوهُ الْأَعَاصِيرُ
وَذُو قَرَابَتِهِ أَلِي الْحَيِّ مَسْرُورُ

تمثل بهذه الأبيات عبيد بن سرية الجرهمي^(١) ، وقد دخل على معاوية " فقال له حدثني بأعجب ما رأيت ، فقال : مررت ذات يوم يقوم يدفنون ميتاً لهم ، فلما انتهيت إليهم اغرورقت عيناى بالدموع ، فتمثلت بقول الشاعر (الأبيات) فقال لي رجل : أتعرف من يقول هذا الشعر ؟ قلت : لا ، قال : إن قائله هذا الذي دفناه الساعة ، وأنت الغريب الذي يبكي عليه ، ولست تعرفه ، وهذا الذي خرج من قبره هو أمس رجلاً به ، وأسراً بموته".^(٢)

٦- الأبيات التي رويت بحرفين

أولاً :

فَإِنْ يَكُ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلًا
فَإِنْ مَطِيَّةَ الْجَهْلِ الشَّبَابُ

رواه بعضهم بالشين وأراد به الشبيبة ، ومن رواه : "السياب" بالسين فالمعنى به السب ، وروي أيضا " مطية الجهل " أي مركبه ، وروي " فإن مظنة الجهل " أي موضعه.^(٣)

ثانيا :

لَقَدْ عَلِمْتُ وَمَا الْإِسْرَافُ مِنْ خُلُقِي
أَنَّ الَّذِي هُوَ رِزْقِي سَوْفَ يَأْتِينِي

رواه أكثرهم " الإسراف " بالسين ، ورواه بعضهم بالشين ، ومعناه التطلع إلى الشيء والاستشراف له^(٤) .

(١) ويقال ابن سرية ، وابن سارية ، انظر معجم الأقباء ١٥٨١/٤ .

(٢) درة الغواص ٧٣ و٧٤ والأبيات مختلف في نسبتها فقد نسبت لعنبر بن لبيد العذري ، وقيل : عثمان بن لبيد العذري ، وقيل حريث بن جبلة العذري ، انظر نزاهة الأقباء ٣٣ واللسان (دهر) ٢٩٣/٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٤/١ ، والبيت الرابع شاهد ١٠٢٧ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٣) درة الغواص ١٧٩ ، والبيت للناخبة ، انظر ديوانه ١٠٩ .

(٤) درة الغواص ١٨٢ ، والبيت لعروة بن أذينة ، انظر أمالي المرتضى ٤٠٨/١ .

هذه نماذج من الشواهد الشعرية والأبيات الأخرى تبين موقف الحريري من الشواهد الشعرية، وقد رأى الباحث أن يكتفي بهذه الشواهد والأبيات ؛ إذ إنها تعد نماذج للشواهد الشعرية التي كان الحريري يحتج بها ، وتبين أهمية الشواهد اللغوية في التصويبات ، ودورها في المحاكمة اللغوية عند الحريري ، وما يترتب عليها من بناء قاعدة نحوية ، وتصويب تركيب أو استعمال لغوي ، أو رده .

وفي ما يلي يوضح الباحث شواهد الحريري اللغوية بلغة الأرقام والإحصاءات والجداول، ويبين أنواع الشواهد اللغوية وعددها ، ثم يستخرج نسب الشواهد ^(١)، ويخرج ببعض الأحكام والاستنتاجات.

جدول رقم (١)

جدول يبين أنواع الشواهد اللغوية وعددها في شرح ملحّة الإعراب ودرة الفواص

القرآن الكريم	القراءات	الحديث النبوي الشريف	الشواهد الشعرية	كلام العرب	الأمثال
٣٩٧	٣٧	٥٢	٢٦٤	١٥٣	٢٥
القرآن والقراءات ٤٣٤		(٦٪)	(٢٨٪)	(١٧٪)	(٣٪)
المجموع ٩٢٨					

يبدو بوضوح من خلال هذا الجدول كثرة الشواهد القرآنية ، مقابل الشواهد الشعرية؛ إذ بلغت نسبة الشواهد القرآنية (٤٧٪) من مجموع الشواهد ، في حين بلغت نسبة الشواهد الشعرية (٢٨٪) ، وهذا يعني أن الشواهد القرآنية زادت كثيراً على الشواهد الشعرية ، فقد اقتربت من نصف مجموع شواهد الحريري . أما عن نسب الشواهد الأخرى ؛ فقد بلغت نسبة الأحاديث الشريفة (٦٪) وهي نسبة جيدة ، إذا ما علمنا أن الحريري أول من احتج بهذه النسبة من الأحاديث النبوية الشريفة ، وبلغت نسبة كلام العرب (١٧ ٪) ، وبلغت نسبة الأمثال (٣٪).

(١) تم استخراج نسب الشواهد عن طريق تقسيم عدد نوع الشاهد على مجموع الشواهد الكلية ثم ضربه في (١٠٠) ، وتقريبه إلى أقرب نسبة مئوية .

جدول رقم (٢)

جدول يبين أنواع الشواهد اللغوية وعددها في شرح ملحّة الإعراب وحدها

القرآن الكريم	القراءات	الحديث النبوي الشريف	الشواهد الشعرية	كلام العرب
٢٢٨	٢٣	٢	٧٧	٥١
القرآن والقراءات ٢٥١ (%٦٦)		(%٠,٥٢)	(%٢٠)	(%١٣)
المجموع ٣٨١				

يبدو واضحاً أن الشواهد القرآنية هي المقدمة على سائر الشواهد عند الحريري ، فمن خلال هذا الجدول الذي يبين عدد الشواهد عند الحريري في شرح الملحّة ، نرى أن الشواهد القرآنية نالت المرتبة الأولى ، إذ بلغت نسبتها (%٦٦) من مجموع شواهد شرح الملحّة، ثم تلتها الشواهد الشعرية التي بلغت نسبتها (%٢٠) . ولكن الفارق كبير بينهما ، إذ إن نسبة الأولى غلبت الثانية بما يزيد على ثلاثة أضعاف . ثم جاءت شواهد كلام العرب ، فبلغت نسبتها (%١٣) وأخيراً جاءت شواهد الأحاديث النبوية فبلغت نسبتها (%٠,٥٢).

جدول رقم (٣)

جدول يبين أنواع الشواهد اللغوية وعددها في درة الغواص

القرآن الكريم	القراءات	الحديث النبوي الشريف	الشواهد الشعرية	كلام العرب	الأمثال
١٦٩	١٤	٥٠	١٨٧	١٠٢	٢٥
القرآن والقراءات ١٨٣ (%٣٣)		(%٩)	(%٣٤)	(%١٩)	(%٥)
المجموع : ٥٤٧					

من خلال الجدول يتضح عدد الشواهد وأنواعها ، وخاصة الشواهد الشعرية والقرآنية، إذ يجد الدارس أن الشواهد الشعرية زادت على الشواهد القرآنية بأربعة شواهد ، فبلغت (١٨٧) ، في حين بلغت الشواهد القرآنية (١٨٣) شاهداً ، مع ملاحظة أنه تم إسقاط الأبيات غير الشواهد، وإخراجها من الموازنة مع الشواهد القرآنية .

أما بالنسبة المئوية ، فقد كانت نسبة الشواهد الشعرية (٣٤٪) من مجموع شواهد الحريري في درة الغواص ؛ أي أنها نالت المرتبة الأولى ، ثم تلتها الشواهد القرآنية ؛ فبلغت نسبتها (٣٣٪) . ووضح أن الفارق كان (١٪) بين الشواهد الشعرية والقرآنية ، وبعد ذلك جاءت شواهد كلام العرب، فبلغت نسبتها (١٩٪) ثم شواهد الأحاديث النبوية ، التي بلغت نسبتها (٩٪) ، وأخيراً جاءت شواهد الأمثال ، التي بلغت (٥٪) .

جدول رقم (٤)

جدول يبين أنواع الشواهد الشعرية وعددها في شرح ملحّة الإعراب ودرة الغواص

الشواهد	الشواهد السقيمة : عددها (١٤٣) / نسبتها (٥٤٪)					
	المجهولة النسبة	المتعددة النسبة	المتعددة الرواية	الضرورة	الشاذة	المصنوعة
١٢١	٥٤	٤٦	٢٤	١٠	٦	٣
(٤٦٪)	(٢٠٪)	(١٧٪)	(٩٪)	(٤٪)	(٢٪)	(١٪)
المجموع : ٢٦٤						

يتضح من الجدول أن الشواهد السقيمة نالت المرتبة الأولى في شواهد الحريري الشعرية ؛ إذ نالت ما نسبته (٥٤٪) من مجموع شواهد ، ثم تلتها الشواهد السليمة التي نالت (٤٦٪) . وكذلك نالت الشواهد المجهولة المرتبة الأولى في شواهد الحريري السقيمة ؛ إذ بلغت نسبتها (٢٠٪) ، ثم جاءت بعدها المتعددة النسبة فبلغت (١٧٪) فالمتعددة الرواية التي بلغت (٩٪) فالضرورة التي بلغت (٤٪) فالشاذة التي بلغت (٢٪) وأخيراً جاءت الشواهد المصنوعة التي بلغت (١٪) . ويلاحظ أن الحريري كان مقلداً في شواهد اللغوية .

جدول رقم (٥)

جدول يبين أنواع الشواهد الشعرية وعددها في شرح ملحّة الإعراب (١)

الشواهد السليمة	الشواهد السقيمة عددها (٤٢) / نسبتها (٥٥%)			الشاذة
	المتعددة النسبة	المتعددة الرواية	المجهولة النسبة	
٣٥	٢٠	١٣	٨	١
(٤٥%)	(٢٦%)	(١٧%)	(١٠%)	(١%)
المجموع : ٧٧				

يتضح من الجدول أن الشواهد السقيمة بلغت (٤٢) شاهداً ، في حين بلغت الشواهد السليمة (٣٥) شاهداً ، ومعنى هذا أن الشواهد السقيمة زادت على الشواهد السليمة بخمسة شواهد ، وهذه الظاهرة نجدّها كذلك في شواهد درة الغواص الشعرية .

أما بالنسبة المئوية فقد بلغت نسبة الشواهد السليمة في شرح ملحّة الإعراب (٤٥%) ، في حين بلغت نسبة الشواهد السقيمة (٥٥%) ؛ وهذا يعني أن الشواهد السقيمة زادت على شواهد السليمة ، كما يفيد أن الحريري كان يحتج بالشواهد السقيمة ، ولا يدقق في شواهد .

ونالت الشواهد المتعددة النسبة المرتبة الأولى في الشواهد السقيمة ؛ إذ بلغت نسبتها (٢٦%) ، ثم تلتها الشواهد المتعددة الرواية التي بلغت نسبتها (١٧%) ، فالشواهد المجهولة النسبة التي بلغت نسبتها (١٠%) ، وأخيراً جاءت الشواهد الشاذة التي بلغت نسبتها (١%).

(١) بإسقاط الشواهد المكررة .

جدول رقم (٦)

جدول يبين أنواع الشواهد الشعرية وعددها في درة الغواص

الشواهد السقيمة عددها (١٠١) / نسبتها (٥٤%)						الشواهد السليمة
المجهولة النسبة	المتعددة النسبة	المتعددة الرواية	الضرورة	الشاذة	المصنوعة	
٤٦	٢٦	١١	١٠	٥	٣	٨٦
(٢٥%)	(١٤%)	(٦%)	(٥%)	(٣%)	(٢%)	(٤٦%)
المجموع : ١٨٧						

جدول رقم (٧)

جدول يبين أنواع الأبيات الشعرية غير الشواهد وعددها في درة الغواص

أبيات التمثيل	أبيات المعاني	الأبيات التي وهم فيها	الأبيات التي رويت بحرفين	الأبيات التي تمثل بها	الأبيات التي عيبت
١٨	١٠	١٠	٩	٦	٤
(٣٢%)	(١٨%)	(١٨%)	(١٦%)	(١١%)	(٧%)
المجموع : ٥٧					

وما قيل عن شواهد شرح الملحة الشعرية يقال عن شواهد درة الغواص الشعرية ، إذ إن الشواهد الشعرية السقيمة زادت على الشواهد السليمة ، فبلغت مئة وشاهداً واحداً ، في حين بلغت الشواهد السليمة (٨٦) شاهداً ، أي أنها زادت عليها بـ (١٥) شاهداً.

ومما يجدر ملاحظته هنا أن كتاب شرح ملحة الإعراب خلا من الأبيات غير الشواهد التي وصفها الدارس بـ " الأبيات الأخرى " والتي وجدت بكثرة في درة الغواص وبلغت (٥٧) بيتاً ، ولعل طبيعة درة الغواص من حيث التخصص في التصويبات اللغوية ، وما يتطلب هذا من الحديث عن أبيات عيبت على الشعراء ، وأبيات أخطأ فيها آخرون أو وهموا ... ما يقتضي وجود مثل هذه الأبيات.

أما بالنسبة المئوية فقد كانت نسبة الشواهد السقيمة (٥٤%) ، أي أنها نالت المرتبة الأولى ، في شواهد الدرة ، في حين بلغت نسبة الشواهد السليمة (٤٦%) ونالت الشواهد المجهولة المرتبة الأولى في الشواهد السقيمة ، إذ بلغت نسبتها (٢٥%) ، ثم تلتها الشواهد المتعددة النسبة التي بلغت

نسبتها (١٤%) ثم الشواهد المتعددة الرواية التي بلغت نسبتها (٦%) ثم جاءت شواهد الضرورة التي بلغت نسبتها (٥%) ، ثم الشواهد الشاذة التي بلغت نسبتها (٣%) ، وأخيرا جاءت الشواهد المصنوعة نسبتها (٢%) .

بعد استخراج نسب أنواع الشواهد اللغوية ، والشواهد الشعرية : السليمة والسقيمة ، فإن الباحث يسجل الملاحظات الآتية :

أولاً : نالت الشواهد القرآنية المرتبة الأولى في شواهد الحريري اللغوية ثم تلتها الشواهد الشعرية .
ثانياً : على الرغم من إكثار الحريري من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، إلا أن نسبة شواهد الحديث كانت (٦%) من مجموع شواهد الحريري اللغوية ، فنالت المرتبة الرابعة؛ إذ جاءت بعد شواهد القرآن الكريم والشعر وكلام العرب .

ثالثاً : نالت الشواهد السقيمة المرتبة الأولى في شواهد الحريري الشعرية ؛ إذ كانت نسبتها (٥٤%) ، ثم تلتها الشواهد السليمة التي كانت نسبتها (٤٦%) ، وهذا يعني أن الحريري احتج بالشواهد السقيمة وأكثر منها ، حتى زادت على الشواهد السليمة بعشرين شاهداً ، وهذا يوحي بأنه لم يكن مدققاً في شواهد .

رابعاً : نالت الشواهد المجهولة النسبة المرتبة الأولى في شواهد الحريري السقيمة ؛ إذ وصلت نسبتها إلى (٢٠%) من مجموع هذه الشواهد ، ثم تلتها الشواهد المتعددة النسبة ، فالمتعددة الرواية فالضرورة فالشاذة فالمصنوعة .

خامساً : نالت الشواهد القرآنية المرتبة الأولى في شرح ملح الإعراب وزادت على الشواهد الشعرية كثيراً ؛ في حين نالت الشواهد الشعرية المرتبة الأولى في درة الغواص ، وإن كان الفارق قليلاً بينها وبين الشواهد القرآنية .

رابعاً : كلام العرب

جعل النحاة الشواهد الشعرية في المرتبة الأولى من احتجاجهم ، عندما قعدوا اللغة واستنبطوا أحكامها ، واستعانوا بالشواهد الأخرى ، وكان في مقدمتها القرآن الكريم ، وكان من بين الشواهد التي اعتمدوها في عملية التقعيد ما يعرف بكلام العرب ، وهو يشمل الكلام المنثور للقبائل العربية الست التي اعتمدت في تقعيد اللغة وهي : قيس ، وتمر ، وأسد وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض

طبيء (١) ، وهذا ما نجده في كتاب سيبويه (٢) - وهو أول أثر نحوي وصل إلينا - فكثيرا ما كان سيبويه يقول : وسمعت بعضهم يقولون : ومن العرب من يقول ... وبعض العرب يقول ... ويقولون ...

لقد اعتمد النحاة على كلام العرب في تنعيد اللغة واستنباط أحكامها ؛ إلا أن شواهد كلام العرب النثرية ظلت قليلة جدا ، إذا ما قيست بالشواهد الشعرية ، ولا شك أن هناك أسبابا كثيرة تكمن في هذه القلة ، ولعل أبرزها سهولة حفظ الشعر وروايته وتوافره بشكل كبير ، أما الكلام المنثور فيسهل نسيانه ولا يعرف مصدره ؛ فيختلط بين القبائل العربية ولا يعرف قائله أهو ممن يحتج به ، أم لمولد أم لغيره ؟ ومما يدل على هذا أن معظم ما احتج به النحاة العرب غير منسوب ؛ وكذلك فالشعر أسهل حفظا في الصدور واستظهارا من النثر ، مما يؤدي إلى الخلط والخطأ والسقط في النثر .

وفي الحديث عن موقف الحريري من الاحتجاج بكلام العرب ، يرى الدارس أنه تبع من سبقه من النحاة وسار على منهجهم في الاحتجاج بكلام العرب ؛ وهذا ما يبدو بوضوح في شرح ملحّة الإعراب ، إذ احتج الحريري بـ (٥١) قولا من أقوال العرب ، على الرغم من صغر هذا الشرح وإيجازه .

ووجد الدارس أن المحاكمة عند الحريري كانت تعتمد في بعض الأحيان على كلام العرب إضافة إلى شاهد آخر ؛ فقد جعل الحريري كلام العرب دليلا على خطأ أهل زمانه في تأنيثهم الألف في العدد ؛ إذ كانوا يقولون : قبضت ألفا تامة ، والصواب أن يقال - كما يرى الحريري - ألف تام أي بتذكير "ألف" بدليل قول العرب : أَلْفٌ صَتْمٌ وألف أَقْرَع (٣) .

وكذلك جعل من كلام العرب دليلا على خطأ قولهم لما يتعجل من الزروع والثمار: هَرَفَ ؛ ورأى أن الصواب أن يقال : بَكَرَ ؛ لأن العرب يقولون لكل ما يتقدم على وقته بَكَرَ (٤) ، وكانت معظم أقوال العرب عنده كذلك . كما وجد الدارس أن الحريري أورد أقوالا للعرب من خارج عصر

(١) انظر تذكرة النحاة ٥٧٤ ، والاقتراح ٤٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال الكتاب ٢٩/١ و ٢١٤ و ٢٥٦ و ٣٢١ و ٤٢٣ و ٣٢/٤ و ٢٢ و ٣٠٩ و ٣٣٤ و ٤٤٢ .

(٣) انظر درة الغواص ٤١ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢٠٢ .

الاحتجاج^(١) ، وأورد أقوالاً أخرى من غير أن يحتج بها ، أو يتخذها دليلاً في محاكمته اللغوية^(٢).

وفي ما يلي بعض الأمثلة التي تبين احتجاج الحريري بكلام العرب وتوضحه ؛ فمن ذلك أنه أورد قول بعض العرب وقد بشر بأنثى : " والله ما هي بنعم الولد ، نصرها عواء وبرّها سرقة"^(٣) في حديثه عن علامات الفعل ، وتحديدًا عن فعلية "نعم" و "بس" ومن اعترض على ذلك بدخول الباء على "نعم" في قول الأعرابي ؛ لأن الجر لا يدخل إلا على الأسماء لأنه من خصائصها^(٤) ، وردّ على هذا بأن الباء دخلت على اسم محذوف وليس على نعم ، والتقدير : ما هي بالتي يقال لها : نعم الولد ، وقد وردت شواهد دخلت فيها حروف الجر على الأفعال ، ومنها قول الشاعر :

وَاللّٰهُ مَا لَيْلِيْ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيَّانِ جَائِبُهُ^(٥)

إذ دخلت الباء على الفعل (نام) ورد هذا بأن الحرف لم يدخل على الفعل ، وإنما دخل على موصوف محذوف ، والتقدير : ما ليلى بليل نام صاحبه^(٦) ، واختلف في موطن هذا الشاهد فقيل : إن نام علم على اسم رجل كتابط شرا وشاب قرناها ، وقيل : هو مما حذف فيه الموصوف وبقي الوصف ، والتقدير ما ليلى برجل نام صاحبه أو ما ليلى بليل نام صاحبه ، وذهب أكثر النحاة إلى أنه مما حذف فيه الصفة والموصوف ، والتقدير : ما ليلى بليل مقول فيه : نام صاحبه^(٧) .

ومن الأمثلة كذلك ما أورده في باب المصدر في حديثه عن مصادر جاءت منصوبة بأفعال محذوفة ، فقد قال : " ذكرنا أن المصدر ينتصب بفعله المشتق منه ، إلا أنه قد جاء في كلام العرب مصادر نصبت بأفعال محذوفة مقدرة ، كقولهم : سمعًا وطاعة ، وكرامةً ومسرةً ، والتقدير : أسمع لك سمعًا ، وأطيع لك طاعة ، وأكرمك كرامة ، وأسرك مسرة ، ومنه قولهم في الدعاء للإنسان : سقيا له ورعيا ، وفي الدعاء عليه : جزعا له وعقرا ..."^(٨) .

(١) انظر درة الغواص ١٩٥ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١٩٤ .

(٣) انظر شرح ملحّة الإعراب ٧ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢٥/١ ، وشرح الكافية ١٣/١ ، وشرح الأشموني ١١/١ .

(٥) هذا الشاهد مجهول نظره في الخصائص ٣٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، ومعجم الهوامع ١٣/١ ، وهو شاهد ٣٢٣٠ في معجم شراهد النحو الشعرية .

(٦) انظر معجم الهوامع ١٣/١ .

(٧) انظر الإنصاف المسألة ١٤ ص ٩٧ ، والخصائص ٣٦٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ هامش (٢) .

(٨) شرح ملحّة الإعراب ١٠٢ .

ومن الأمثلة كذلك ما أورده في باب التصغير ، وتحديدًا في حديثه عن شواذ التصغير ؛ قال: " شذ في التصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطرد ؛ فقالوا في تصغير " ليلة " لَيْلِيَّة ، وفي تصغير " إنسان " : أنيسيان ، فزادوا ^(١) فيها ياء على ياء التصغير ، ومنه قولهم في تصغير " مغرب " مُغِيرَبَان ، فزادوا ألفا ونونًا في آخره وقالوا في تصغير " عشيّة " : عُشْيَشِيَّة ، فزادوا فيها شيئاً " ^(٢) .

هذا موقف الحريري من الاحتجاج بكلام العرب في شرح ملحّة الإعراب ، وقد بدا واضحاً احتجازه بكلام العرب من حيث عدد الأقوال التي احتج بها ، وكيفية احتجازه من بعض الأمثلة التي ذكرت . أما موقفه من الاحتجاج بكلام العرب في درة الغواص فيبدو أكثر وضوحاً ؛ إذ إنه احتج بمئة وقول واحد ، وعرض بعضاً من كلام البلغاء ^(٣) ، وبعض قصص الأعراب ^(٤) ، كما أورد بعض لغات العرب ^(٥) ، وبعض حكايات النحويين وقصصهم وأخبارهم ^(٦) ، وحكايات أدبية ولغوية مختلفة ^(٧) .

ولعل السبب في كثرة احتجاج الحريري بأقوال العرب في درة الغواص يعود إلى طبيعة الدرة ، من حيث كونها كتاباً متخصصاً في التصويبات اللغوية ؛ إذ احتوت ما يزيد على (٢٢٣) مسألة ، وهذه المسائل تعرض لكثير من الأحكام المرتبطة بكلام العرب وأقوالهم وقصصهم ؛ ولذلك كثرت في الدرة . ويبدو من احتجاج الحريري بكلام العرب في الدرة خاصة أنه كان على اطلاع كبير بقصص النحويين وحكاياتهم وأخبارهم ، ولذلك كان يتحين الفرص لعرض بعض هذه الحكايات وهناك سبب آخر دفع الحريري إلى تسجيل مثل هذه الحكايات وإثباتها في الدرة ، وهو رغبته في تشجيع المتأدبين والناشئة للاطلاع على مثل هذه القصص ، ولعل ما يدعم هذا القول أنه هو نفسه ذكر هذا في الدرة ؛ فقال في حديثه عن قصة المازني مع الوائق بالله : " وخبره يشهد بفضيلة الأدب ومزيته ، ويرغب الراغب عنه في اقتباسه ودراسته " ^(٨)

(١) في الأصل : فزاد .

(٢) شرح الملحّة ١٧٦ و ١٧٧ .

(٣) انظر مثلاً درة الغواص ٧٢ .

(٤) انظر مثلاً المصدر السابق ١٢٣ .

(٥) انظر المصدر نفسه ١٢٧ و ١٧١ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٦١ .

(٦) انظر المصدر نفسه ١٣٥ و ١٤١ و ١٥١ و ١٩٤ و ٢٢٠ و ٢٦١ .

(٧) انظر المصدر نفسه ٥٤ و ٧٣ و ١٦٠ و ١٨٣ و ١٨٧ و ٢٠٤ و ٢١٩ و ٢٣٥ .

(٨) درة الغواص ٩٦ .

ومما يجدر ذكره في الحديث عن موقف الحريري من الاحتجاج بكلام العرب موقفه من الأمثال؛ فقد وجد الدارس أن الحريري لم يحتج بمثل واحد في شرح ملحمة الإعراب؛ في حين كان أكثر من الاحتجاج بالأمثال في درة الغواص، إذا ما قيس احتجاجة بالأمثال في الدرة بها في شرح ملحمة الإعراب؛ إذ احتج في الدرة بـ (٢٥) مثلاً، وهذا الاحتجاج يشكل ما نسبته (٥٪) من شواهد الدرة، وكان الحريري في احتجاجة بالأمثال يورد في بعض المواطن مثلاً واحداً غير أنه في بعض المواطن كان يورد غير مثل؛ ففي أحد المواطن ذكر ثمانية أمثال، وجعلها دليلاً على عدم ذكر "أن" مع كاد فقال: "وقد نطقت العرب بعدة أمثال في كاد ألغيت "أن" في جميعها فقالوا: كاد العروس يكون ملكاً، وكاد المنتعل يكون ركباً، وكاد الحريص يكون عبداً، وكاد النعام يكون طيراً، وكاد الفقر يكون كفراً، وكاد البسان يكون سحراً، وكاد البخيل يكون كلباً، وكاد السيئ الخلق يكون سبعا" (١).

ومن الأمثلة التي تبين احتجاج الحريري بكلام العرب في درة الغواص قول العرب: "جاءت الخيل متتابعة، وجاءت متواترة" إذ أورد هذا القول في تصويبه للمسألة الثانية من مسائل الدرة مخطئاً قولهم للمتتابع: متواتر بدليل أن "العرب تقول جاءت الخيل متتابعة إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة إذا تلاحقت وبينها فصل" (٢).

وأخيراً يلاحظ أن الحريري احتج في درة الغواص بكلام الخلفاء الراشدين، وقصص حدثت معهم^(٣)، وكذلك احتج بأقوال لبعض الصحابة كعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأم المؤمنين عائشة، وصفية بنت عبد المطلب... رضوان الله عليهم أجمعين^(٤).

(١) درة الغواص ١٢٢.

(٢) المصدر السابق ٧.

(٣) انظر المصدر نفسه ٣ و ٨ و ٣٠ و ٦٨ و ١٠٣ و ١٤٨ و ١٥٣ و ١٧٩ و ٢٠٨.

(٤) انظر المصدر نفسه ٢٠ و ١٠٩ و ١٧٩ و ٢١٠.

الفصل الثالث

الحريري

و

التصويبات الأخيرة

أهمية درة الغواص

كان هدف الحريري من شرح ملحة الإعراب تقويم الألسنة وإصلاح ما اعوجج منها ، وهنا يكمن سر النقد الذي وجهه البغدادي للحريري ، واتهامه بأنه ضعيف في النحو- وقد وقف الباحث على هذه المسألة في الفصل الأول -والحقيقة أن الحريري لو أراد أن يضع كتابا نحويا موسعا، يبرز فيه قدرته النحوية واللغوية لفعل ذلك، وهو الذي ملك ناصية اللغة، والذي كان غاية في الذكاء والفتنة، بل إنه فاق أهل زمانه بالذكاء ، وحسبه درة الغواص التي تبين جزءا من قدرته اللغوية ، ولكنه لم يكن من طلاب الشهرة ، وقد ذاع صيته في المشرق والمغرب، وقصده الطلاب لينهلوا من علمه؛ إنما كان اللحن هو الهاجس الذي شغله ليل نهار ، فحاول علاجه في شرح مختصر قريب العبارة ، ثم في درة الغواص ؛ أي أن الحريري وقف جهوده اللغوية على التصويبات .

لقد وضع الحريري ملحة الإعراب وشرحها ليقوم اعوجاج الألسن ، ويقرب النحو إلى أذهان الناشئة ؛ بيد أنه لم ير شرحه الوجيز يثمر في خاصة أهل زمانه وعامتهم ؛ مما اضطره ودفعه إلى محاولة الكرّة مرّة أخرى ، ولكن بأسلوب جديد وطريقة مختلفة ؛ وهي التصويبات اللغوية فوضع الدرة .

وقد يكون الحريري اطلع على ما كتّب في لحن العوام ك " لحن العوام " للكسائي فأثر أن يجعل في عنوان كتابه ما يشير إلى لحن الخاصة؛ فسماه " درة الغواص في أوام الخواص" ، غير أنه احتوى على أوام لعامة أهل زمانه ، وفي هذا المقام لا ننسى أن نذكر أن الحريري وضع المقامات وأنشأها لتعليم الناشئة والمتأدبين والشاذين من طلبة العلم الأساليب الأدبية المختلفة ؛ أي أن الحريري اتجه إلى محاولة علاج اللحن في المقامات بداية ؛ ولذلك فإن جهوده الأدبية واللغوية كانت تسعى إلى غاية واحدة ، ومن ثم فإنها تلتقي على هدف واحد ، وهو محاولة تقويم ما اعوجج من الألسنة وزاغ عن طريقة العرب .

إن ما قدمه الحريري في " درة الغواص " حلقة من جهود متواصلة بدأت مع وضع النحو ؛ إذ إن جذور التصويب اللغوي جذور عميقة ، فقد وجدت مذ كان النحو العربي، بل إن جذوره سابقة على النحو، إذ إن نشأته جاءت بعد تفشي اللحن ووصوله إلى القرآن الكريم، كما تشير بعض الأخبار

المروية ، وما نراه في "الدرة" ينتسب إلى تراث قائم بنفسه (التصويبات اللغوية) وقد سائر هذا التراث اللغة العربية على امتداد العصور مذ وضعت إلى أيامنا هذه ، ومما يدل على هذا عشرات الكتب التي تناولت هذا الجانب منذ العصور الأولى لوضع العربية وحتى العصر الحديث، فقد خلّفت هذه الظاهرة تراثاً ضخماً في اللغة العربية ، كان بعضه خاصاً بإصلاح لغة العامة، وبعضه خاصاً بلغة الخاصة، وكان لحن العامة للكسائي (١٨٩ هـ) أول أثر للتصويب اللغوي وصل إلينا^(١)، وفي هذا التراث يقول الباحث : إن الجهد الذي قدمه لنا أصحاب هذا التراث لا يقل أهمية عن الجهد الذي قام به النحاة الأوائل ، في مرحلة جمع اللغة العربية واستنباط أحكامها وقواعدها ؛ ذلك أن هدفهما واحد، إذ إنهما يسعيان إلى غاية واحدة هي الابتعاد عن اللحن ، وتقويم ما اعوج من الألسن ، والتكلم على طريقة العرب وانتحاء سمت كلامهم .

وإذا كان الحريري قد نال مكانة مرموقة في الأدب العربي بمقاماته "التي أبر" بها على الأوائل وأعجز الأواخر"^(٢) ، فإنه كذلك نال مكانة مرموقة في حركة التصحيح اللغوي عبر الأزمان بذوّته الخالدة خلود الدهر ، التي طبقت شهرتها الآفاق وسار ذكرها في الخافقين^(٣)، فهي " أشهر كتاب عربي قديم في نقد لغة الخاصة ، من أئمة اللغة والأدب وسائر العلوم "^(٤)، وهذا ما يبدو واضحاً عند القدماء والمحدثين ؛ إذ أفادوا من جهد الحريري في هذا المجال في مواطن كثيرة من كتبهم^(٥).

لقد لقيت "درة الغواص" العناية والاهتمام من العلماء والباحثين ؛ فقد ذكر (بروكلمان) في كتابه (تاريخ الأدب العربي) غير شرح للدرة^(٦)؛ إذ كتب ابن بري (٥٨٢ هـ) كتاباً سماه " الرد على الحريري في درة الغواص " ، ورتب ابن منظور صاحب اللسان (٧١١ هـ) الدرة ترتيباً هجائياً معتمداً طريقته في اللسان ، وسمى عمله هذا (تهذيب الخواص من درة الغواص) ، ولمحمد بن إبراهيم بن الحنبلي الربيعي (٩٧١ هـ) أربعة كتب دارت حول الدرة^(٧) ، ومما هو جدير بالذكر أن (

^(١) انظر الدراسات اللغوية في العراق ٩١ .

^(٢) معجم الأدياء ٢٢٠٢/٥ .

^(٣) انظر لحن العامة والتطور اللغوي ٢١٠ .

^(٤) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ٣٥ .

^(٥) انظر على سبيل المثال تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ٤٧٠ و٣٢٢ و٤٧٠ و٥٦٠ وتقويم اللسان ١٢٥٧ و١٢٦٦ و١٧٥٠ ، ومعجم الاصلاحات اللغوية المعاصرة ١٥٥٨ و١٥٥٩ و١٥٦٠ و١٥٦١ و١٥٦٢ و١٥٦٣ و١٥٦٤ و١٥٦٥ و١٥٦٦ و١٥٦٧ و١٥٦٨ و١٥٦٩ و١٥٧٠ و١٥٧١ و١٥٧٢ و١٥٧٣ و١٥٧٤ و١٥٧٥ و١٥٧٦ و١٥٧٧ و١٥٧٨ و١٥٧٩ و١٥٨٠ و١٥٨١ و١٥٨٢ و١٥٨٣ و١٥٨٤ و١٥٨٥ و١٥٨٦ و١٥٨٧ و١٥٨٨ و١٥٨٩ و١٥٩٠ و١٥٩١ و١٥٩٢ و١٥٩٣ و١٥٩٤ و١٥٩٥ و١٥٩٦ و١٥٩٧ و١٥٩٨ و١٥٩٩ و١٦٠٠ و١٦٠١ و١٦٠٢ و١٦٠٣ و١٦٠٤ و١٦٠٥ و١٦٠٦ و١٦٠٧ و١٦٠٨ و١٦٠٩ و١٦١٠ و١٦١١ و١٦١٢ و١٦١٣ و١٦١٤ و١٦١٥ و١٦١٦ و١٦١٧ و١٦١٨ و١٦١٩ و١٦٢٠ و١٦٢١ و١٦٢٢ و١٦٢٣ و١٦٢٤ و١٦٢٥ و١٦٢٦ و١٦٢٧ و١٦٢٨ و١٦٢٩ و١٦٣٠ و١٦٣١ و١٦٣٢ و١٦٣٣ و١٦٣٤ و١٦٣٥ و١٦٣٦ و١٦٣٧ و١٦٣٨ و١٦٣٩ و١٦٤٠ و١٦٤١ و١٦٤٢ و١٦٤٣ و١٦٤٤ و١٦٤٥ و١٦٤٦ و١٦٤٧ و١٦٤٨ و١٦٤٩ و١٦٥٠ و١٦٥١ و١٦٥٢ و١٦٥٣ و١٦٥٤ و١٦٥٥ و١٦٥٦ و١٦٥٧ و١٦٥٨ و١٦٥٩ و١٦٦٠ و١٦٦١ و١٦٦٢ و١٦٦٣ و١٦٦٤ و١٦٦٥ و١٦٦٦ و١٦٦٧ و١٦٦٨ و١٦٦٩ و١٦٧٠ و١٦٧١ و١٦٧٢ و١٦٧٣ و١٦٧٤ و١٦٧٥ و١٦٧٦ و١٦٧٧ و١٦٧٨ و١٦٧٩ و١٦٨٠ و١٦٨١ و١٦٨٢ و١٦٨٣ و١٦٨٤ و١٦٨٥ و١٦٨٦ و١٦٨٧ و١٦٨٨ و١٦٨٩ و١٦٩٠ و١٦٩١ و١٦٩٢ و١٦٩٣ و١٦٩٤ و١٦٩٥ و١٦٩٦ و١٦٩٧ و١٦٩٨ و١٦٩٩ و١٧٠٠ و١٧٠١ و١٧٠٢ و١٧٠٣ و١٧٠٤ و١٧٠٥ و١٧٠٦ و١٧٠٧ و١٧٠٨ و١٧٠٩ و١٧١٠ و١٧١١ و١٧١٢ و١٧١٣ و١٧١٤ و١٧١٥ و١٧١٦ و١٧١٧ و١٧١٨ و١٧١٩ و١٧٢٠ و١٧٢١ و١٧٢٢ و١٧٢٣ و١٧٢٤ و١٧٢٥ و١٧٢٦ و١٧٢٧ و١٧٢٨ و١٧٢٩ و١٧٣٠ و١٧٣١ و١٧٣٢ و١٧٣٣ و١٧٣٤ و١٧٣٥ و١٧٣٦ و١٧٣٧ و١٧٣٨ و١٧٣٩ و١٧٤٠ و١٧٤١ و١٧٤٢ و١٧٤٣ و١٧٤٤ و١٧٤٥ و١٧٤٦ و١٧٤٧ و١٧٤٨ و١٧٤٩ و١٧٥٠ و١٧٥١ و١٧٥٢ و١٧٥٣ و١٧٥٤ و١٧٥٥ و١٧٥٦ و١٧٥٧ و١٧٥٨ و١٧٥٩ و١٧٦٠ و١٧٦١ و١٧٦٢ و١٧٦٣ و١٧٦٤ و١٧٦٥ و١٧٦٦ و١٧٦٧ و١٧٦٨ و١٧٦٩ و١٧٧٠ و١٧٧١ و١٧٧٢ و١٧٧٣ و١٧٧٤ و١٧٧٥ و١٧٧٦ و١٧٧٧ و١٧٧٨ و١٧٧٩ و١٧٨٠ و١٧٨١ و١٧٨٢ و١٧٨٣ و١٧٨٤ و١٧٨٥ و١٧٨٦ و١٧٨٧ و١٧٨٨ و١٧٨٩ و١٧٩٠ و١٧٩١ و١٧٩٢ و١٧٩٣ و١٧٩٤ و١٧٩٥ و١٧٩٦ و١٧٩٧ و١٧٩٨ و١٧٩٩ و١٨٠٠ و١٨٠١ و١٨٠٢ و١٨٠٣ و١٨٠٤ و١٨٠٥ و١٨٠٦ و١٨٠٧ و١٨٠٨ و١٨٠٩ و١٨١٠ و١٨١١ و١٨١٢ و١٨١٣ و١٨١٤ و١٨١٥ و١٨١٦ و١٨١٧ و١٨١٨ و١٨١٩ و١٨٢٠ و١٨٢١ و١٨٢٢ و١٨٢٣ و١٨٢٤ و١٨٢٥ و١٨٢٦ و١٨٢٧ و١٨٢٨ و١٨٢٩ و١٨٣٠ و١٨٣١ و١٨٣٢ و١٨٣٣ و١٨٣٤ و١٨٣٥ و١٨٣٦ و١٨٣٧ و١٨٣٨ و١٨٣٩ و١٨٤٠ و١٨٤١ و١٨٤٢ و١٨٤٣ و١٨٤٤ و١٨٤٥ و١٨٤٦ و١٨٤٧ و١٨٤٨ و١٨٤٩ و١٨٥٠ و١٨٥١ و١٨٥٢ و١٨٥٣ و١٨٥٤ و١٨٥٥ و١٨٥٦ و١٨٥٧ و١٨٥٨ و١٨٥٩ و١٨٦٠ و١٨٦١ و١٨٦٢ و١٨٦٣ و١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٦٨ و١٨٦٩ و١٨٧٠ و١٨٧١ و١٨٧٢ و١٨٧٣ و١٨٧٤ و١٨٧٥ و١٨٧٦ و١٨٧٧ و١٨٧٨ و١٨٧٩ و١٨٨٠ و١٨٨١ و١٨٨٢ و١٨٨٣ و١٨٨٤ و١٨٨٥ و١٨٨٦ و١٨٨٧ و١٨٨٨ و١٨٨٩ و١٨٩٠ و١٨٩١ و١٨٩٢ و١٨٩٣ و١٨٩٤ و١٨٩٥ و١٨٩٦ و١٨٩٧ و١٨٩٨ و١٨٩٩ و١٩٠٠ و١٩٠١ و١٩٠٢ و١٩٠٣ و١٩٠٤ و١٩٠٥ و١٩٠٦ و١٩٠٧ و١٩٠٨ و١٩٠٩ و١٩١٠ و١٩١١ و١٩١٢ و١٩١٣ و١٩١٤ و١٩١٥ و١٩١٦ و١٩١٧ و١٩١٨ و١٩١٩ و١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣ و١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٦ و١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩ و١٩٣٠ و١٩٣١ و١٩٣٢ و١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥ و١٩٣٦ و١٩٣٧ و١٩٣٨ و١٩٣٩ و١٩٤٠ و١٩٤١ و١٩٤٢ و١٩٤٣ و١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ و١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٠ و١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٥٩ و١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٢٠٢٦ و٢٠٢٧ و٢٠٢٨ و٢٠٢٩ و٢٠٣٠ و٢٠٣١ و٢٠٣٢ و٢٠٣٣ و٢٠٣٤ و٢٠٣٥ و٢٠٣٦ و٢٠٣٧ و٢٠٣٨ و٢٠٣٩ و٢٠٤٠ و٢٠٤١ و٢٠٤٢ و٢٠٤٣ و٢٠٤٤ و٢٠٤٥ و٢٠٤٦ و٢٠٤٧ و٢٠٤٨ و٢٠٤٩ و٢٠٥٠ و٢٠٥١ و٢٠٥٢ و٢٠٥٣ و٢٠٥٤ و٢٠٥٥ و٢٠٥٦ و٢٠٥٧ و٢٠٥٨ و٢٠٥٩ و٢٠٦٠ و٢٠٦١ و٢٠٦٢ و٢٠٦٣ و٢٠٦٤ و٢٠٦٥ و٢٠٦٦ و٢٠٦٧ و٢٠٦٨ و٢٠٦٩ و٢٠٧٠ و٢٠٧١ و٢٠٧٢ و٢٠٧٣ و٢٠٧٤ و٢٠٧٥ و٢٠٧٦ و٢٠٧٧ و٢٠٧٨ و٢٠٧٩ و٢٠٨٠ و٢٠٨١ و٢٠٨٢ و٢٠٨٣ و٢٠٨٤ و٢٠٨٥ و٢٠٨٦ و٢٠٨٧ و٢٠٨٨ و٢٠٨٩ و٢٠٩٠ و٢٠٩١ و٢٠٩٢ و٢٠٩٣ و٢٠٩٤ و٢٠٩٥ و٢٠٩٦ و٢٠٩٧ و٢٠٩٨ و٢٠٩٩ و٢١٠٠ و٢١٠١ و٢١٠٢ و٢١٠٣ و٢١٠٤ و٢١٠٥ و٢١٠٦ و٢١٠٧ و٢١٠٨ و٢١٠٩ و٢١١٠ و٢١١١ و٢١١٢ و٢١١٣ و٢١١٤ و٢١١٥ و٢١١٦ و٢١١٧ و٢١١٨ و٢١١٩ و٢١٢٠ و٢١٢١ و٢١٢٢ و٢١٢٣ و٢١٢٤ و٢١٢٥ و٢١٢٦ و٢١٢٧ و٢١٢٨ و٢١٢٩ و٢١٣٠ و٢١٣١ و٢١٣٢ و٢١٣٣ و٢١٣٤ و٢١٣٥ و٢١٣٦ و٢١٣٧ و٢١٣٨ و٢١٣٩ و٢١٤٠ و٢١٤١ و٢١٤٢ و٢١٤٣ و٢١٤٤ و٢١٤٥ و٢١٤٦ و٢١٤٧ و٢١٤٨ و٢١٤٩ و٢١٥٠ و٢١٥١ و٢١٥٢ و٢١٥٣ و٢١٥٤ و٢١٥٥ و٢١٥٦ و٢١٥٧ و٢١٥٨ و٢١٥٩ و٢١٦٠ و٢١٦١ و٢١٦٢ و٢١٦٣ و٢١٦٤ و٢١٦٥ و٢١٦٦ و٢١٦٧ و٢١٦٨ و٢١٦٩ و٢١٧٠ و٢١٧١ و٢١٧٢ و٢١٧٣ و٢١٧٤ و٢١٧٥ و٢١٧٦ و٢١٧٧ و٢١٧٨ و٢١٧٩ و٢١٨٠ و٢١٨١ و٢١٨٢ و٢١٨٣ و٢١٨٤ و٢١٨٥ و٢١٨٦ و٢١٨٧ و٢١٨٨ و٢١٨٩ و٢١٩٠ و٢١٩١ و٢١٩٢ و٢١٩٣ و٢١٩٤ و٢١٩٥ و٢١٩٦ و٢١٩٧ و٢١٩٨ و٢١٩٩ و٢٢٠٠ و٢٢٠١ و٢٢٠٢ و٢٢٠٣ و٢٢٠٤ و٢٢٠٥ و٢٢٠٦ و٢٢٠٧ و٢٢٠٨ و٢٢٠٩ و٢٢١٠ و٢٢١١ و٢٢١٢ و٢٢١٣ و٢٢١٤ و٢٢١٥ و٢٢١٦ و٢٢١٧ و٢٢١٨ و٢٢١٩ و٢٢٢٠ و٢٢٢١ و٢٢٢٢ و٢٢٢٣ و٢٢٢٤ و٢٢٢٥ و٢٢٢٦ و٢٢٢٧ و٢٢٢٨ و٢٢٢٩ و٢٢٣٠ و٢٢٣١ و٢٢٣٢ و٢٢٣٣ و٢٢٣٤ و٢٢٣٥ و٢٢٣٦ و٢٢٣٧ و٢٢٣٨ و٢٢٣٩ و٢٢٤٠ و٢٢٤١ و٢٢٤٢ و٢٢٤٣ و٢٢٤٤ و٢٢٤٥ و٢٢٤٦ و٢٢٤٧ و٢٢٤٨ و٢٢٤٩ و٢٢٥٠ و٢٢٥١ و٢٢٥٢ و٢٢٥٣ و٢٢٥٤ و٢٢٥٥ و٢٢٥٦ و٢٢٥٧ و٢٢٥٨ و٢٢٥٩ و٢٢٦٠ و٢٢٦١ و٢٢٦٢ و٢٢٦٣ و٢٢٦٤ و٢٢٦٥ و٢٢٦٦ و٢٢٦٧ و٢٢٦٨ و٢٢٦٩ و٢٢٧٠ و٢٢٧١ و٢٢٧٢ و٢٢٧٣ و٢٢٧٤ و٢٢٧٥ و٢٢٧٦ و٢٢٧٧ و٢٢٧٨ و٢٢٧٩ و٢٢٨٠ و٢٢٨١ و٢٢٨٢ و٢٢٨٣ و٢٢٨٤ و٢٢٨٥ و٢٢٨٦ و٢٢٨٧ و٢٢٨٨ و٢٢٨٩ و٢٢٩٠ و٢٢٩١ و٢٢٩٢ و٢٢٩٣ و٢٢٩٤ و٢٢٩٥ و٢٢٩٦ و٢٢٩٧ و٢٢٩٨ و٢٢٩٩ و٢٣٠٠ و٢٣٠١ و٢٣٠٢ و٢٣٠٣ و٢٣٠٤ و٢٣٠٥ و٢٣٠٦ و٢٣٠٧ و٢٣٠٨ و٢٣٠٩ و٢٣١٠ و٢٣١١ و٢٣١٢ و٢٣١٣ و٢٣١٤ و٢٣١٥ و٢٣١٦ و٢٣١٧ و٢٣١٨ و٢٣١٩ و٢٣٢٠ و٢٣٢١ و٢٣٢٢ و٢٣٢٣ و٢٣٢٤ و٢٣٢٥ و٢٣٢٦ و٢٣٢٧ و٢٣٢٨ و٢٣٢٩ و٢٣٣٠ و٢٣٣١ و٢٣٣٢ و٢٣٣٣ و٢٣٣٤ و٢٣٣٥ و٢٣٣٦ و٢٣٣٧ و٢٣٣٨ و٢٣٣٩ و٢٣٤٠ و٢٣٤١ و٢٣٤٢ و٢٣٤٣ و٢٣٤٤ و٢٣٤٥ و٢٣٤٦ و٢٣٤٧ و٢٣٤٨ و٢٣٤٩ و٢٣٥٠ و٢٣٥١ و٢٣٥٢ و٢٣٥٣ و٢٣٥٤ و٢٣٥٥ و٢٣٥٦ و٢٣٥٧ و٢٣٥٨ و٢٣٥٩ و٢٣٦٠ و٢٣٦١ و٢٣٦٢ و٢٣٦٣ و٢٣٦٤ و٢٣٦٥ و٢٣٦٦ و٢٣٦٧ و٢٣٦٨ و٢٣٦٩ و٢٣٧٠ و٢٣٧١ و٢٣٧٢ و٢٣٧٣ و٢٣٧٤ و٢٣٧٥ و٢٣٧٦ و٢٣٧٧ و٢٣٧٨ و٢٣٧٩ و٢٣٨٠ و٢٣٨١ و٢٣٨٢ و٢٣٨٣ و٢٣٨٤ و٢٣٨٥ و٢٣٨٦ و٢٣٨٧ و٢٣٨٨ و٢٣٨٩ و٢٣٩٠ و٢٣٩١ و٢٣٩٢ و٢٣٩٣ و٢٣٩٤ و٢٣٩٥ و٢٣٩٦ و٢٣٩٧ و٢٣٩٨ و٢٣٩٩ و٢٤٠٠ و٢٤٠١ و٢٤٠٢ و٢٤٠٣ و٢٤٠٤ و٢٤٠٥ و٢٤٠٦ و٢٤٠٧ و٢٤٠٨ و٢٤٠٩ و٢٤١٠ و٢٤١١ و٢٤١٢ و٢٤١٣ و٢٤١٤ و٢٤١٥ و٢٤١٦ و٢٤١٧ و٢٤١٨ و٢٤١٩ و٢٤٢٠ و٢٤٢١ و٢٤٢٢ و٢٤٢٣ و٢٤٢٤ و٢٤٢٥ و٢٤٢٦ و٢٤٢٧ و٢٤٢٨ و٢٤٢٩ و٢٤٣٠ و٢٤٣١ و٢٤٣٢ و٢٤٣٣ و٢٤٣٤ و٢٤٣٥ و٢٤٣٦ و٢٤٣٧ و٢٤٣٨ و٢٤٣٩ و٢٤٤٠ و٢٤٤١ و٢٤٤٢ و٢٤٤٣ و٢٤٤٤ و٢٤٤٥ و٢٤٤٦ و٢٤٤٧ و٢٤٤٨ و٢٤٤٩ و٢٤٥٠ و٢٤٥١ و٢٤٥٢ و٢٤٥٣ و٢٤٥٤ و٢٤٥٥ و٢٤٥٦ و٢٤٥٧ و٢٤٥٨ و٢٤٥٩ و٢٤٦٠ و٢٤٦١ و٢٤٦٢ و٢٤٦٣ و٢٤٦٤ و٢٤٦٥ و٢٤٦٦ و٢٤٦٧ و٢٤٦٨ و٢٤٦٩ و٢٤٧٠ و٢٤٧١ و٢٤٧٢ و٢٤٧٣ و٢٤٧٤ و٢٤٧٥ و٢٤٧٦ و٢٤٧٧ و٢٤٧٨ و٢٤٧٩ و٢٤٨٠ و٢٤٨١ و٢٤٨٢ و٢٤٨٣ و٢٤٨٤ و٢٤٨٥ و٢٤٨٦ و٢٤٨٧ و٢٤٨٨ و٢٤٨٩ و٢٤٩٠ و٢٤٩١ و٢٤٩٢ و٢٤٩٣ و٢٤٩٤ و٢٤٩٥ و٢٤٩٦ و٢٤٩٧ و٢٤٩٨ و٢٤٩٩ و٢٥٠٠ و٢٥٠١ و٢٥٠٢ و٢٥٠٣ و٢٥٠٤ و٢٥٠٥ و٢٥٠٦ و٢٥٠٧ و٢٥٠٨ و٢٥٠٩ و٢٥١٠ و٢٥١١ و٢٥١٢ و٢٥١٣ و٢٥١٤ و٢٥١٥ و٢٥١٦ و٢٥١٧ و٢٥١٨ و٢٥١٩ و٢٥٢٠ و٢٥٢١ و٢٥٢٢ و٢٥٢٣ و٢٥٢٤ و٢٥٢٥ و٢٥٢٦ و٢٥٢٧ و٢٥٢٨ و٢٥٢٩ و٢٥٣٠ و٢٥٣١ و٢٥٣٢ و٢٥٣٣ و٢٥٣٤ و٢٥٣٥ و٢٥٣٦ و٢٥٣٧ و٢٥٣٨ و٢٥٣٩ و٢٥٤٠ و٢٥٤١ و٢٥٤٢ و٢٥٤٣ و٢٥٤٤ و٢٥٤٥ و٢٥٤٦ و٢٥٤٧ و٢٥٤٨ و٢٥٤٩ و٢٥٥٠ و٢٥٥١ و٢٥٥٢ و٢٥٥٣ و٢٥٥٤ و٢٥٥٥ و٢٥٥٦ و٢٥٥٧ و٢٥٥٨ و٢٥٥٩ و٢٥٦٠ و٢٥٦١ و٢٥٦٢ و٢٥٦٣ و٢٥٦٤ و٢٥٦٥ و٢٥٦٦ و٢٥٦٧ و٢٥٦٨ و٢٥٦٩ و٢٥٧٠ و٢٥٧١ و٢٥٧٢ و٢٥٧٣ و٢٥٧٤ و٢٥٧٥ و٢٥٧٦ و٢٥٧٧ و٢٥٧٨ و٢٥٧٩ و٢٥٨٠ و٢٥٨١ و٢٥٨٢ و٢٥٨٣ و٢٥٨٤ و٢٥٨٥ و٢٥٨٦ و٢٥٨٧ و٢٥٨٨ و٢٥٨٩ و٢٥٩٠ و٢٥٩١ و٢٥٩٢ و٢٥٩٣ و٢٥٩٤ و٢٥٩٥ و٢٥٩٦ و٢٥٩٧ و٢٥٩٨ و٢٥٩٩ و٢٦٠٠ و٢٦٠١ و٢٦٠٢ و٢٦٠٣ و٢٦٠٤ و٢٦٠٥ و٢٦٠٦ و٢٦٠٧ و٢٦٠٨ و٢٦٠٩ و٢٦١٠ و٢٦١١ و٢٦١٢ و٢٦١٣ و٢٦١٤ و٢٦١٥ و٢٦١٦ و٢٦١٧ و٢٦١٨ و٢٦١٩ و٢٦٢٠ و٢٦٢١ و٢٦٢٢ و٢٦٢٣ و٢٦٢٤ و٢٦٢٥ و٢٦٢٦ و٢٦٢٧ و٢٦٢٨ و٢٦٢٩ و٢٦٣٠ و٢٦٣١ و٢٦٣٢ و٢٦٣٣ و٢٦٣٤ و٢٦٣٥ و٢٦٣٦ و٢٦٣٧ و٢٦٣٨ و٢٦٣٩ و٢٦٤٠ و٢٦٤١ و٢٦٤٢ و٢٦٤٣ و٢٦٤٤ و٢٦٤٥ و٢٦٤٦ و٢٦٤٧ و٢٦٤٨ و٢٦٤٩ و٢٦٥٠ و٢٦٥١ و٢٦٥٢ و٢٦٥٣ و٢٦٥٤ و٢٦٥٥ و٢٦٥٦ و٢٦٥٧ و٢٦٥٨ و٢٦٥٩ و٢٦٦٠ و٢٦٦١ و٢٦٦٢ و٢٦٦٣ و٢٦٦٤ و٢٦٦٥ و٢٦٦٦ و٢٦٦٧ و٢٦٦٨ و٢٦٦٩ و٢٦٧٠ و٢٦٧١ و٢٦٧٢ و٢٦٧٣ و٢٦٧٤ و٢٦٧٥ و٢٦٧٦ و٢٦٧٧ و٢٦٧٨ و٢٦٧٩ و٢٦٨٠ و٢٦٨١ و٢٦٨٢ و٢٦٨٣ و٢٦٨٤ و٢٦٨٥ و٢٦٨٦ و٢٦٨٧ و٢٦٨٨ و٢٦٨٩ و٢٦٩٠ و٢٦٩١ و٢٦٩٢ و٢٦٩٣ و٢٦٩٤ و٢٦٩٥ و٢٦٩٦ و٢٦٩٧ و٢٦٩٨ و٢٦٩٩ و٢٧٠٠ و٢٧٠١ و٢٧٠٢ و٢٧٠٣ و٢٧٠٤ و٢٧٠٥ و٢٧٠٦ و٢٧٠٧ و٢٧٠٨ و٢٧٠٩ و٢٧١٠ و٢٧١١ و٢٧١٢ و٢٧١٣ و٢٧١٤ و٢٧١٥ و٢٧١٦ و٢٧١٧ و٢٧١٨ و٢٧١٩ و٢٧٢٠ و٢٧٢١ و٢٧٢٢ و٢٧٢٣ و٢٧٢٤ و٢٧٢٥ و٢٧٢٦ و٢٧٢٧ و٢٧٢٨ و٢٧٢٩ و٢٧٣٠ و٢٧٣١ و٢٧٣٢ و٢٧٣٣ و٢٧٣٤ و٢٧٣٥ و٢٧٣٦ و٢٧٣٧ و٢٧٣٨ و٢٧٣٩ و٢٧٤٠ و٢٧٤١ و٢٧٤٢ و٢٧٤٣ و٢٧٤٤ و٢٧٤٥ و٢٧٤٦ و٢٧٤٧ و٢٧٤٨ و٢٧٤٩ و٢٧٥٠ و٢٧٥١ و٢٧٥٢ و٢٧٥٣ و٢٧٥٤ و٢٧٥٥ و٢٧٥٦ و٢٧٥٧ و٢٧٥٨ و٢٧٥٩ و٢٧٦٠ و٢٧٦١ و٢٧٦٢ و٢٧٦٣ و٢٧٦٤ و٢٧٦٥ و٢٧٦٦ و٢٧٦٧ و٢٧٦٨ و٢٧٦٩ و٢٧٧٠ و٢٧٧١ و٢٧٧٢ و٢٧٧٣ و٢٧٧٤ و٢٧٧٥ و٢٧٧٦ و٢٧٧٧ و٢٧٧٨ و٢٧٧٩ و٢٧٨٠ و٢٧٨١ و٢٧٨٢ و٢٧٨٣ و٢٧٨٤ و٢٧٨٥ و٢٧٨٦ و٢٧٨٧ و٢٧٨٨ و٢٧٨٩ و٢٧٩٠ و٢٧٩١ و٢٧٩٢ و٢٧٩٣ و٢٧٩٤ و٢٧٩٥ و٢٧٩٦ و٢٧٩٧ و٢٧٩٨ و٢٧٩٩ و٢٨٠٠ و٢٨٠١ و٢٨٠٢ و٢٨٠٣ و٢٨٠٤ و٢٨٠٥ و٢٨٠٦ و٢٨٠٧ و٢٨٠٨ و٢٨٠٩ و٢٨١٠ و٢٨١١ و٢٨١٢ و٢٨١٣ و٢٨١٤ و٢٨١٥ و٢٨

بروكلمان (أخطأ عندما جعل (كشف الطرة) من شروح (ملحة الإعراب) ^(١)، بيد أنه من شروح (درة الغواص) ، وشرحها أحمد شهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩هـ) صاحب (شفاء الغليل مما في كلام العرب من الدخيل) وطبع هذا الشرح مع الدرة، وعني أبو الثناء الألوسي الشهير بالأوسي زادة (١٢٧٠هـ) عناية فائقة بالدرة "فاختصره في كتاب سماه (نظم درة الغواص في قلاند عرائس المناص) وأطلق على هذا المختصر اسم (الغرة) ، ثم شرع يدون ملاحظات التصحيح على الدرة نفسها ... ولما أن اكتملت له الأداة ، واتضح عنده كل دقيق يَمُّ وجهه شطر أهم الشروح التي عنيت بالدرة ، وهو شرح الخفاجي ... فأعاد الألوسي ترتيب هذه المادة المحققة في الدرة ، وشرحها على نظام المعجم ، مسجلاً ملاحظاته وزاداته، موازناً بين الحريري والخفاجي في مواطن الاختلاف والاستدراك ، فكان كتابه (غاية الإخلاص بتهذيب نظم درة الغواص) المعروف باسم (كشف الطرة عن الغرة) ، أقدم آثار التصويب الحديث " ^(٢) .

وهناك كتاب آخر يتعلق بـ "درة الغواص" ، وهو كتاب الجواليقي (٥٣٩هـ) : (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة) ، وقد ذهب بعض العلماء والباحثين القدماء والمحدثين إلى أنه تكملة لـ "درة الغواص" . وتساءل عز الدين التتوخي محقق التكملة عن استقلال هذا الكتاب ، وهل هو تكملة للدرة أو لا ؟ فقال : "إن هذا السؤال قد يتبادر إلى من يقرأ طرة الكتاب ومقدمته ، فلا يرى فيها شيئاً يتعلق بدرة الغواص ، ولكن صاحب كشف الظنون بعد أن يذكر حواشي هذه الدرة وشرحها يقول: ومنها تنمة أبي منصور بن أحمد الجواليقي البغدادي وسماها التكملة فيما يلحن به العامة ، وجاء في حرف التاء من كشفه: "تكملة درة الغواص"، ثم إنك إذا سمعت ابن خلكان يقول في الجواليقي إنه : صنف التصانيف المفيدة وانتشرت منه مثل أدب الكاتب والمعرب ولم يعمل في جنسه أكبر منه ، وتنمة درة الغواص إذا سمعت منه هذا القول - وأنت تشهد له بتبثته مما يكتب في الأدب - أيقنت بذلك أن تكملة الإمام الجواليقي هي تنمة درة الغواص " ^(٣) .

وقال رمضان عبد التواب : "وقد أكمل الدرة أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بالجواليقي المتوفى سنة (٥٣٩هـ) في كتاب يسمى أحياناً تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة" ^(٤) وقال في موضع آخر : "هذا الكتاب تختلف في اسمه المصادر " وذكر أنه يسمى بـ "التكملة فيما يلحن به العامة" ، و "تنمة درة الغواص" و "لحن العامة" ، ثم قال: "ومع القول بأن

^(١) انظر تاريخ الأدب العربي ١٥٤/٥، وتبعه في هذا محقق شرح ملحة الإعراب (فانز فارس) ، انظر ٢٨ من مقدمة المحقق .

^(٢) حركة التصحيح اللغوي ٣٥ و ٣٦ .

^(٣) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ٤/٣ .

^(٤) لحن العامة والتطور اللغوي ٢١٠، وهذا ما ذهب إليه (بروكلمان) أيضاً، انظر تاريخ الأدب العربي ١٥١/٥ .

كتاب الجواليقي تكملة لدرة الغواص ، إلا أن فيه كلمات توجد في الدرة ، وكان حقه أن يخلو منها ، لا سيما أن الحريري قد وفاها حقها من الكلام " (١) ، وإلى هذا ذهب محمد أبو الفضل إبراهيم محقق الدرة (٢) ، وإذا كان حاجي خليفة ، وابن خلكان ، وبروكلمان وعز الدين التنوخي ورمضان عبد التواب ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم قد ذهبوا إلى أن كتاب الجواليقي " تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة " تنمة لدرة الغواص ؛ فإن الباحث لا يوافقهم ، ويرى أن كتاب الجواليقي هذا مستقل بنفسه ، وليس تنمة لكتاب آخر ، ومما يدل على هذا قول الجواليقي في تقديمه لكتابه : " هذه حروف ألفيت العامة تخطيء فيها فأحببت التنبيه عليها ؛ لأنني لم أرها ، أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة " (٣) . فهو يقول : إن هذه الأخطاء لم يرها في الكتب التي ألفت في لحن العامة ، ومع هذا فقد ذكر بعض المسائل ، التي ذكرها الحريري في الدرة ، وقد بلغت تسع عشرة مسألة (٤) ، فكيف يكون كتاب الجواليقي تنمة للدرة مع هذا القول ؟ ولو كان هذا الكتاب تنمة لدرة الحريري لخلا من هذه المسائل ، ثم إن قول الجواليقي يشهد بأن " التكملة " مستقلة عن الدرة وليست مكملة لها ، ويبدو أن عنوان التكملة هو الذي خدع هؤلاء ؛ إذ إنه يشي بأنه مكمل لكتاب آخر .

ويجمل لنا محمد أبو الفضل إبراهيم أهمية (درة الغواص) ، ومكانتها في حركة التصحيح اللغوي ؛ فيقول : " كتاب درة الغواص في أوام الخواص لأبي محمد الحريري من أحسن هذه الكتب تأليفا ، وأجملها تصنيفا ، وأعلها شأوا ، وأعظمها قدرا ، تعقب فيه الكتاب والشعراء ، وأساليب العلية من المتأديبين والمنشئين ، ونبه إلى أخطائهم ، وأشار إلى استعمال الفصحى من الألفاظ ، والمستقيم من الأساليب . ثم حشا الكتاب بالحكايات الأدبية ، ووشى التصويريات بال نوادر المستملحة ، والطرائف الجميلة والأشعار الرائقة ، مما جعل هذا السفر فريدا في الأدب الممتع ، إلى ما اشتمل عليه من الأبحاث الطريفة في اللغة والنحو وعلم الرسم " (٥) .

(١) لحن العامة ٢٢٠ و ٢٢١ .

(٢) انظر درة الغواص ٥ .

(٣) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ٥ .

(٤) كما أحصاها الباحث وهي: فعلت البارحة وفعلت الليلة (التكملة ٥ والدرة ١٤ وتواترت الأنباء (ت ٧٥٩ و ٧٦٠) والسوق (ت ١٠ و ٢٧٠) واللميم والديميم (ت ١٩ و ٤٤) ، والقطعة من رق (ت ١٤٤ و ٢٤) ، وقرأت الجوايم (ت ٢٥ و ٢٠) ، وهوش الشئ (ت ٢٧ و ٤٣) ، وحدث إلى عبدك (ت ٢٨ و ٣٢) وعزلة (ت ٣٢ و ٢٢٦) ، وشحات (ت ٣٣ و ٢٢٠) ، وعمر (ت ٣٦ و ١٠١) ، ويك (ت ٣٦ و ٢٠٦) ، ومسيح (ت ٤٣ و ١٨) ، والشطرنج (ت ٤٧ و ١٧٦) ، ويك (ت ٥٣ و ٢٣٤) ، وأخ (ت ٢٠٣ و ٥٨) ، والجرد (ت ٤٤ و ١٤) ، ودع (ت ٤٢ و ٤٢) ، وجرى (ت ١٨٩ و ١٨٩) .

(٥) درة الغواص ٤ و ٥ . (من مقدمة المحقق) .

منهج الحريري في التصويبات

إن من المؤكد أن رأي الحريري قد استقر على أن يقف جهوده اللغوية على إصلاح اعوجاج الألسن ، وإقامة ما انحرف منها عن سنن العربية ، كما استقر أيضا على أن التصدي للخطأ ومعالجته لا يتحقق بتعليم الشادين من طلبة العلم أحكام النحو وتبسيط قواعده ، وإنما يتحقق بحصر الأخطاء وتحليلها ، وبيان وجه الخطأ والصواب فيها ، ثم تعليل ذلك في بعض المواطن .

ولما كان هم الحريري منصباً على الوقوف على وجه الخطأ وبيان الصواب فيه ، فإنه لم يتبع منهجا خاصا في ترتيب (درة الغواص) ، بل إنه ساق المواد فيها من غير ترتيب ، ومن غير " اتباع لمنهج معين أكثر من ذكر الكلمة وراء صاحبيتها ، دون مراعاة لأي نوع من أنواع الترتيب ، ويلتزم الحريري بإيراد الخطأ ثم يتبعه بإيراد الصواب " (١) .

وعلى الرغم من عدم ترتيب الحريري للدرة ، فإنه قد اختط لنفسه منهجا موقفا في التصويبات اللغوية ؛ إذ إنه لم يكتف بوصف الخطأ والتنبيه عليه وبيان صوابه ، وإنما كان يفسر ويوضح ويسترسل في بيان وجه الخطأ والصواب ، ويأتي ببعض الشواهد القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والشواهد الشعرية ، وكلام العرب ، كما كان يأتي ببعض القصص والحكايات والنوادر عن اللغويين ، وغيرهم ؛ تحبيبا للناشئة ، وترغيبا للمتعلمين والمتأدبين ، وكان يأتي كذلك بأبيات شعرية أخرى من خارج التحديد الزماني على سبيل التمثيل والاستئناس ، ومنها ما وهم فيه المحدثون ، ومنها ما عيب عليهم ، ومنها ما تمثل فيه في موقف معين ، ومنها ما هو من أبيات المعاني.... وكتاب درة الغواص - كغيره من كتب التصويبات اللغوية - يقوم على ركنين أساسيين أولهما : إيراد كلمات أو صيغ أو أساليب تقولها الخاصة أو العامة ، والحكم عليها بأنها لحن أو خطأ أو وهم . وثانيها : ذكر تصويب هذه الأخطاء ، والاستطراد بذكر بعض القصص والشواهد التي تتعلق بهذا التصويب .

ويبدو أن الحريري اعتمد على المستوى الأفصح ، واتخذ منه معيارا للتصويبات في (درة الغواص) ، وإن لم يصرح بذلك ، كما فعل الجواليقي الذي قال : " واعتمدت الفصح من اللغات دون غيره ، فإن ورد شيء مما منعه في بعض النوادر فمطرح لقلته وردائه... " (٢) ، ولم يكن يلتفت إلى المستويات اللغوية الأخرى على الرغم من نص النحاة عليها ؛ فمن المعروف أن تقعيد اللغة واستنباط أحكامها بني على لهجات متعددة أبرزها لهجة الحجازيين (٣) ؛ إذ تم جمع اللغة من قبائل

(١) لحن العامة والتطور اللغوي ٢١٢ .

(٢) تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة ٥ .

(٣) انظر ما قاله الفارابي عن قبائل الاحملاج في تلذذة النحاة ٥٧٤ ، والاقتراح ٤٤ ، والزمهر ٢١١/١ والنظر مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٢٧٩ - ١٢٨٠ .

متعددة ، يمثل كل منها لهجة معينة ، كانت سائدة في الجزيرة العربية خلال ثلاثة قرون ، نصفها قبل الإسلام ونصفها الآخر بعده.

ويشهد بهذا الباب الذي عقده ابن جنّي في كتابه (الخصائص) ، والذي سماه " اختلاف اللغات وكلها حجة " ؛ فهو دليل قوي على أن لغات العرب كلها حجة ، ومن سار على لغة منها فهو مصيب غير مخطيء ، وفي هذا قال فيلسوف العربية الأول : " وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما ؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها " (١) .

ويبدو أن المنهج البصري كان السبب في اعتماد الحريري على هذا المستوى اللغوي ؛ فقد بنى الحريري تصويباته اللغوية اعتماداً على المنهج البصري ، الذي كان يعتمد على الغالب الأعم ؛ ولذلك كانت تصويباته قائمة على الأفصح ، بعيداً عن الشاذ والنادر والقليل الذي اعتمد عليه الكوفيون ، وقد كانوا مصيبين في بعض المسائل ، فكيف نخطيء ما قالته بعض العرب ، وكلام ابن جنّي السابق يشهد لهم ، كما " أن العربية مستويات ثلاثة : المستوى الأفصح ، والمستوى الفصح ، والمستوى الضعيف " (٢) . ولا يجوز أن نرد المستوى الفصح لوروده عن العرب ، وفي هذا المعنى قال أبو عثمان المازني (٢٤٩هـ) : " دخلت بغداد ، فألقيت على مسائل ، فكنت أجيب فيها على مذهبي ، ويخطئونني على مذهبهم " (٣) .

وإذا كان محمد ضاري حمادي قد ذهب إلى " أن لغات العرب شتى ، وهي لا تجري على مقياس واحد ، لا من حيث القوة في الاستعمال ، ولا من حيث الاطراد مع القياس وأدى هذا إلى أن (٤) في العربية ضعيفا أو مردولاً أو موضوعاً أو غير ثبت ، فلا بد أن يقع التجويز في حدود مختارة مصطفاة ، وأن نميز بين إقرارنا المطلق بفصاحة الأوجه المنطوقة على صور متضاربة ، واحتذائنا ما ينبغي لنا أن نحتذيه من الكلام ، وأن ندرك أن الأخذ بكل وجه وبكل رأي سيحرمانا الالتزام بأصول العربية " (٥) ؛ فإن الباحث يوافقه ، ويرى وجوب بيان الخطأ من الصواب ، وتوضيح الخطأ ، وبيان وجه الصواب ، ثم الإشارة إلى الخطأ من حيث كونه نادراً ، أو قليلاً ، أو لغة من لغات العرب أو ضرورة . وبهذا يتضح المستوى اللغوي الأفصح ، والمستويات الأخرى.

(١) الخصائص ١٢/٢

(٢) حركة التصحيح اللغوي ٢٤٠

(٣) معني اللبيب ١٢٤

(٤) كانت العبارة في الأصل " مع القياس هذا إلى أن " وأضاف إليها الباحث " وأدى " .

(٥) حركة التصحيح اللغوي ٢٢١

كما يتمنى الباحث على النحاة أصحاب التصويبات اللغوية عامة ، والحريري خاصة لو أنهم اتبعوا منهج أبي عمرو بن العلاء حين سئل : " أخبرني عما وضعت مما سميت عربية : أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فسئل كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب ، وهم حجة ؟ فقال : أعمل على الأكثر وأسّمّي ما خالفني لغات " (١) فليت الحريري عمل على الأكثر وسّمّي ما خالفه لغات .

ويجد الباحث أن بعض أصحاب التصويبات اللغوية يسبّرون على المنهج المتشدد الذي يقبل الأفتح ويأخذ به ، ويرفض ما عداه ، ومن أصحاب هذا المنهج الأصمعي ، وثلعب " وعلى مثل هذا المنهج جرى الزبيدي في (لحن العامة) ، والحريري في (درة الغواص) ، والجواليقي في (التكملة) وابن الجوزي في (تقويم اللسان) " (٢) ، ومقابل هذا المنهج هناك منهج آخر سار عليه بعض النحاة ، وهو منهج يعتمد على التوسع والتساهل ، ومن أصحابه ابن السيد البطلوسي ، وابن مكي الصقلي ، وابن هشام اللخمي (٣) .

وهكذا كان شيخنا من النحاة الذين رفضوا بعض ما نص على صحته ، والذين لم يقبلوا إلا المستوى الأفتح ، وكان هناك فريق آخر قبل أي نص وجدته وارتنضاه معياراً للصواب اللغوي ، وأصحاب هذا الفريق " لا يمنعون منصوباً دون منصوح ، ولا يخطئون المتكلم على وجه من الوجوه ؛ لأن لسان العرب واسع سعة لا تُحدّ ، وإن ما نقل منه لا يمثل إلا أقله " (٤) ، وفي هذا قال أبو عمرو بن العلاء ، الذي كان أعلم الناس بالعربية : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير " (٥) ، كما أن " الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه " (٦) .

ويلاحظ أن شيخنا الحريري ابتعد عن المخاطبة المباشرة في التصويب اللغوي ، في حين لجأ إليها عدد كبير من اللغويين الذين طرّقوا هذا الباب ، والذين كانوا يتخذون من قواعدهم سيفاً يحاكمون به كل من يخرج عن هذه القواعد ؛ فيقولون له : قل ... ولا تقل ...

وإذا كان النحاة القدماء متفقين على أهمية السماع وتقديمه في التقعيد اللغوي واستنباط الأحكام النحوية ، والتصويبات اللغوية كذلك ، فإن الحريري لم يعتمد على هذا الأصل المشهور ؛ إذ كان يخطيء بعض ما ورد فيه نص كأن يكون لغة من لغات العرب ، ويبدو أن هذا السبب كان

(١) طبقات النحويين واللغويين ٣٩ ، وانظر وفيات الأعيان ٤٦٨/٣ و ٤٦٩ والزهر ١٨٤/١ و ١٨٥ .

(٢) اللغة العربية وأصولها ٧٣ .

(٣) انظر المرجع السابق .

(٤) حركة التصحيح اللغوي ٢١٥ ، وانظر الصاحب في فقه اللغة وسنن العربية ٤٧ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ٢٥/١ ، وانظر الخصائص ٣٨٧/١ ، والاقتراح ٥٠ .

(٦) الخصائص ١٤/٢ ، وانظر الزهر ٢٨٥/١ .

حجة اعتمد عليها شهاب الدين الخفاجي في " شرح درة الغواص " ؛ إذ تعقب الحريري في الدرة وخطأه في معظم المسائل التي صوبها . ويبدو كذلك أن الخفاجي كان من المتساهلين ، في حين كان الحريري من المتشددين ؛ فعندما كان الحريري يأخذ بالقول الأشهر ، كان الخفاجي يتعقبه مستدلاً بالرأي المخالف ، ومعتمداً على بعض اللغات ، وفي هذا قال محمد ضاري حمادي في تعليقه على تجويز محمد علي النجار (الخمسة كتب) : " وغريب حقاً أن يجيز النجار هذا التركيب ، على حين رفضه أشهر المجوزين المتساهلين قبل العصر الحديث ممن كتبوا في التصحيح اللغوي ، وهو شهاب الدين الخفاجي بقوله : وهو قبيح لإضافة المعرفة إلى النكرة " (١) ، غير أن الباحث لا يوافق في ما ذهب ، وفي ما نسب للخفاجي ؛ فليس من الغريب أن يجيز النجار هذا التركيب ؛ لتجويز الكوفيين وابن عصفور له ، ولمجيئه في الحديث الشريف (٢) ثم إن الحريري لم يخطئ هذا الاستعمال ، وإنما ذكر أن الاختيار تعريف الجزء الثاني ، ولم يخطئه الخفاجي كذلك ، وإنما ذكر أن ابن عصفور أجاز ثم أضاف : " وهو قبيح لإضافة المعرفة فيه إلى النكرة ... " (٣) فجعله قبيحاً ، ولم يذهب إلى إنه خطأ كما ظن محمد ضاري حمادي .

وإذا كان الحريري من المتشددين والخفاجي من المتساهلين ، فإن الدارس يقول : إن ضرر المتشددين لا يقل خطراً عن ضرر المتساهلين ؛ إذ إن " هؤلاء يضررون اللغة من حيث يقدرون أنهم يخدمونها ؛ لأن تحريم الحلال لا يقل إساءة عن تحليل الحرام " (٤) ، والأصوب أن نتخذ موقفاً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء ، فلا نتشدد لنلّا ننفر طلاب العربية ومريديها ، ولا نتساهل لنلّا نضيع لغتنا ، وتتسرب إليها العامية ، والأساليب الركيكة المموجة ، وفي هذا يقول نهاد الموسى : " إنك تكاد تجد في تعدد اللهجات وجهاً لتجويز معظم المخالفات في كلام المحدثين " (٥) .

إن الظاهرة العامة التي تكاد تكون موجودة في كل كتب اللحن اتسامها بـ " اضطراب المنهج الذي تختلف مظاهره وضوحاً من كتاب لآخر ، ومن أهم هذه المظاهر الوقوع في الخطأ الذي تنبه عليه ، وهذه الظاهرة عامة في كتب اللحن قلماً نجا منها كتاب " (٦) ، ومن أمثلة ذلك أن الحريري

(١) حركة التصحيح اللغوي ٢١٩ .

(٢) انظر شرح درة الغواص ١٣٥ و ١٣٦ ، وكشف الطرة ٩٨ و ٩٩ .

(٣) شرح درة الغواص ١٣٦ .

(٤) نظرات في اللغة والبحو ٧١ (طه الراوي) نقلاً عن حركة التصحيح اللغوي ١٩٤ .

(٥) اللغة العربية وأبنائها ٢٦ .

(٦) معجم الخطأ والصواب ٥٥ .

خطأ من يقول: "ها أنا أفعل كذا" (١) ، وتبعه الفيروزآبادي وابن هشام، لكنهم استخدموا هذه العبارة في كتبهم (٢).

وتتضح سمات منهج الحريري في المقدمة التي صدر بها (درة الغواص) ، والتي بين فيها غايته من تأليف (الدرة) ، وطريقته في ذلك ؛ إذ إنه هدف إلى محاولة بيان اللحن أو الخطأ الذي كان شائعا لدى الخاصة من أهل زمانه ، فهو يقول في مقدمته: "إني رأيت كثيرا ممن تسنموا أسنمة الرتب ، وتوسموا بسمه الأدب ، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم ، وترعف به مراعف أقلامهم ، مما إذا عثر عليه ، وأثر عن المعزو إليه ، خفض قدر العلية ، ووصم ذا الحلية ، فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم ، والكلف بإطابة أخبارهم ، إلى أن أدرا عنهم الشبه ، وأبين ما التبس عليهم واشتباه ؛ لألتحق بمن زكى أكل غرسه ، وأحب لأخيه ما يحب لنفسه . فالفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر ، وتذكرة لمن أراد أن يذكر ، وسميته (درة الغواص في أوهام الخواص) ، وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب ، ومن النكت ما لا يوجد منتظما في كتاب فإن حلي بعين الناظر فيه والدارس ، وأحله محل القادح لدى القابس ، وإلا فعلى الله أجر المجتهد ، وهو حسبي وعليه أعتمد" (٣).

وكذلك اختتمها بخاتمة وضح فيها المهمة التي ندب نفسه للقيام بها ، والغاية التي يسعى إليها ، والتي وقف عليها حياته وجهوده اللغوية ، فها هو يقول: "فهذه الأوهام في الهجاء أثبتتها عن العيان والنقطة من كتب جماعة من الأعيان ، ولعل خواطرهم هفت بها نسيانا ، وأقلامهم خطرت بها طغيانا ، على أنني لم أقصد بما ألفته من هذا الكتاب ، وفتحت به من مغالق الصواب أن أندد بهفوات الأوهام ، وعثرات الأقلام ، وأنى يعتمد ذلك لبيب ، وهل يتتبع المعاييب إلا معيب...." (٤) ومن هذا يتضح هدف الحريري وغايته ؛ إذ إنه لم يقصد تتبع سقطات الكتاب وعثراتهم ، بل إنه يعتذر عن أصحاب هذه الأخطاء ، ويذهب إلى أنها ربما كانت بسبب النسيان ، كما يتضح شيء آخر وهو افتتاح (الدرة) بمقدمة ، واختتمها بخاتمة ، وهذه حسنة تحسب للحريري وتعد له.

(١) انظر درة الغواص ٣ و ١٠٩ .

(٢) انظر معجم الخطأ والصواب ٥٧ .

(٣) درة الغواص ٣ و ٤ .

(٤) درة الغواص ٢٨٣ .

وتعجّ الدرة بالتشنيع على العامة والخاصة؛ فقد بدأها الحريري بقوله: "فمن أوهامهم الفاضحة وأغلطهم الواضحة...." ^(١) ومثل هذا كثير ومنه قوله: "وهو لحن فاحش وغلط شأنن" ^(٢)، "ومن أوهامهم أيضا... وهو من أفحش الخطأ" ^(٣)، "ومن أوهامهم أيضا... وهو من مفاضح اللحن الشنيع" ^(٤)، "وهو خطأ فاحش ولحن شنيع" ^(٥).

وإذا كان الحريري قد اعتمد في تصويباته على الأحكام اللغوية والنحوية، فإنه اعتمد كذلك على منطق المعاني؛ أي "على العقل والمنطق لا على الواقع اللغوي والنصوص المروية عن العرب" ^(٦)، ومن الأمثلة الواضحة على هذا، أن الحريري أنكر قول أهل زمانه: سأل عنك الخير، جواباً لمن قال: سألت عنك؟ - وهذه العبارة ما زالت دارجة لدى عامة أهل زماننا فهم يقولون: سألت عنك العافية - وذهب إلى استحالة "المعنى بإسناد الفعل إليه، لأن الخير إذا سأل عنه، فكأنه جاهل به أو متناه عنه، وصواب القول: سئل عنك الخير" ^(٧)، وهذا ما دعا الخفاجي إلى الرد عليه بقوله: "هذا مما لا ينبغي أن يسود به وجوه الصحف؛ فإنه لا خطأ فيه من جهة العربية والتركيب، وهو ظاهر، ولا من جهة المعنى - كما توهمه - فإن لكل امرئ ما نوى، ولو جعل كناية عن توجه الخير الاتي إليه وقصده كان الكلام صحيحاً فصيحاً؛ لأن عادة القادم على بلد أن يسأل عمن يريده فيها، وهذا أظهر من أن يخفى فلا حاجة إلى الكلام فيه" ^(٨)، وكذلك "لم يكتف الحريري بإيراد أوهام المنطق والدلالة، بل عالج أمراً آخر عالج من قبل ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن مكي الصقلي في (تنقيف اللسان)، ذلك هو أخطاء الكتابة والإملاء" ^(٩)، وخص هذه الأوهام بمعالجتها في نهاية كتابه، ومن ذلك حذف الألف من (ابن) في كل موضع، وعدم التفرقة بين ما

^(١) درة الغواص ٤.

^(٢) المرجع السابق ١٢.

^(٣) نفسه ١٦.

^(٤) نفسه ٤٨.

^(٥) نفسه ١٠٩ وانظر لحن العامة والتطور اللغوي ٢١٢.

^(٦) لحن العامة والتطور اللغوي ٢١٤.

^(٧) درة الغواص ١٨٤.

^(٨) شرح درة الغواص ١٧٩.

^(٩) لحن العامة والتطور اللغوي ٢١٣.

يكتب بواو واحدة وما يكتب بواوين ، وعدم التفارقة بين ما يكتب بالآلاف المقصورة وما يكتب بالياء.^(١)

أما عن منهج الحريري في (درة الغواص) من حيث الوصفية والمعيارية ، فيرى الباحث أن الحريري كان معياريا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، كما كان بعيدا عن المنهج الوصفي كل البعد ، على الرغم من كونه يدرس مدة محددة ؛ إذ إن المنهج الوصفي هو المنهج الذي يقوم على دراسة اللغة لذاتها وبذاتها في مرحلة زمنية محددة ^(٢) ، كما أن "الدراسة الوصفية تختار مرحلة بعينها من لغة بعينها ؛ لتصفها وصفا استقرائيا ، وتتخذ النواحي المشتركة بين المفردات الداخلية في هذا الاستقراء ، وتسميها قواعد ، فالقاعدة في الدراسة الوصفية ليست معيارا ، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية " ^(٣) ، والحريري استقرأ اللغة ، وجمع الأساليب المختلفة من المنشئين والمتأديين والخاصة ، وهذه أول خطوة يقوم عليها المنهج الوصفي ؛ إذ إن الدراسة الوصفية تقوم على الاستقراء والتقسيم والتعديد ^(٤) ، غير أنه ما إن بدأ بتصنيف هذه المادة المجموعة حتى ابتعد عن هذا المنهج ، واتباع المعيارية الصارخة - كمعظم أصحاب كتب اللحن - التي ملأت مظاهرها " درة الغواص "؛ ففي بداية أول مسألة عرض لتصويبها قال : " فمن أوامها الفاضحة ؛ وأغلطهم الواضحة أنهم يقولون : قدم سائر الحاج ، واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون (سائر) بمعنى الجميع ، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي " ^(٥) ، ومن قوله هذا يبدو منهجه المتشدد ، والحملة التي يشنها على الخاصة ؛ لخروجهم على سنن العربية ، ووقوعهم في كثير من العثرات اللغوية ، والمعيار الذي يعتمد عليه في تصويب هذه المسائل أن ما ذهبوا إليه ليس من كلام العرب ، وإن الصواب أن يقولوا كذا وكذا .

ويسير الحريري على هذه الطريقة في تصويباته جميعها ، فيحمل على أهل زمانه حملة شعواء ، فيها كثير من التقريع والتشنيع والتخطيء لكثير من الأساليب الجائزة في العربية ، أو على الأقل الجائزة في لغة من لغات العرب الكثيرة - كما سيبدو جليا في بعض المسائل التي سيتناولها الباحث بعد قليل - ويبدو أن اعتماد الحريري على المستوى الأفصح كان السبب في هذه المعيارية الصارمة في تصويباته ، كحال كثير من العاملين اليوم في التصويب اللغوي ، أو ما يسمى بـ

^(١) انظر درة الغواص ٢٧٢ و ٢٧٩ و ٢٨٠ .

^(٢) انظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة ٢٦٤ ، والأصول ١١٠ .

^(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ١٨ ، وانظر ٢٥ .

^(٤) انظر المرجع السابق ١٦٠ وما بعدها .

^(٥) درة الغواص ٤ .

"الرقيب اللغوي" أو "المدقق اللغوي" والذين يخطئون كثيرا من الأساليب الجائزة في العربية ، التي يمكن حمل بعضها على باب المعنى وهو باب واسع في العربية ، أو باب المجاز ، أو وجه من أوجه العربية ، أو لغة من لغاتها .

إن المطلوب من أصحاب التصويبات اللغوية ، أو ممن يعملون في هذا المجال أن لا يكونوا متشددين ، ممسكين بسيوفهم التي يضعونها على رقاب الناس فيسمحون بأسلوب ويخطئون آخر ويقولون : "قل...." و "لا تقل..." ؛ أي أن لا يكونوا معياريين ، فإن المعيارية أفسدت على متعلمي العربية رغبتهم في تعلم لغة القرآن الكريم ، وقد سجل هذا تمام حسان فقال : " وحين نظرت في كتب اللغة العربية فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً " (١) ، ورحم الله أبا عثمان المازني عندما كان يقول : " تكلم كما شئت فإنك لا بُدّ واجد لك بابا في العربية " ، وعن هذه القضية قال نهاد الموسى : " إن القدماء أحسوا بأن الوجوه المتأدية من لغات العرب متنوعة تنوعا يهيب لهم اعتذارا حاضرا عن كل ما يظهر أنه مخالفة عن الوجه الفصيح " (٢) ، وأضاف : " إنك تكاد تجد في تعدد اللهجات وجها لتجوز معظم المخالفات في كلام المحدثين " (٣) .

ومما يشهد بأن الحريري كان معياريا ، وبعيدا عن الوصفية قول محمد عيد عن المنهج الوصفي في الدراسة اللغوية : " ينبغي للباحث أن يقف وراء اللغة ولا يتعدها ؛ فلا يفرض النتائج على الاستعمال ، ولا يتخذ من القواعد حدودا يفرضها على الناطقين في عصره وبعد عصره ؛ ليحكم على ما وافقها بالصواب ؛ وعلى ما خالفها بالخطأ وليس من عمله أيضا أن يحكم على النطق بصفات شائنة كالوصف بالندرة أو الشذوذ أو القلة ؛ لأن عمله الأساسي أن يذكر ما أمامه فقط " (٤) ، ولكاني بمحمد عيد قد اطلع على درة الغواص ، وعمل الحريري ، ومنهجه في التصويبات ، ورأى أن يسجل هذه الملاحظات ، فهي تصدق على عمل الحريري في الدرة ؛ إذ إن الحريري فرض على الخاصة في عصره الالتزام بالمستوى الأفصح ، وعدم الخروج عنه ، وحكم على ما خالف هذا المستوى بالخطأ والوهم .

ولقد اتخذ الحريري من الاستناد إلى المستوى الأفصح معيارا في تصويباته في درة الغواص ، وجعل منه الميزان الذي تعرض عليه التصويبات اللغوية ؛ فكثيرا ما يخطئ بعض

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ٤ .

(٢) اللغة العربية وأبنائها ٢٦ .

(٣) السابق ، وانظر حركة التصحيح اللغوي ٩ .

(٤) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ٢٦٠ .

الاستعمالات والصيغ والأساليب بحجة أن غيرها الأوضح ، وأن الاختيار كذا وكذا.... وهذا ما يبدو واضحا في (درة الغواص) ؛ إذ نرى الحريري يقول في غير موطن: " واللغة الفصحى " (١)، و " الاختيار في كلام العرب ... " (٢) ، وأحيانا يقول عما يصوبه : " وما سمع إلا في لغة ضعيفة " (٣) ، وهذا المعيار شغل اللغويين العرب مذ كانت العربية ؛ إذ شغلوا بالفصحى والأفصح ؛ فقد قال ابن هشام اللخمي ردًا على أبي بكر الزبيدي في تخطئته قول العامة : سكرانة ، وهو ما خطأه الحريري أيضا (٤) : " فإذا قالها قوم من بني أسد ، فكيف تلحن بها العامة ، وإن كانت لغة ضعيفة ، وهم قد نطقوا أيضا كما نطقت بعض قبائل العرب " (٥) .

وإذا كان الحريري قد اتخذ من الاستناد إلى اللغة الفصحى معيارا في تصويباته ، فإنه جعل من "عدم السماع" معيارا في التخطيء ، والأمثلة على هذا المعيار كثيرة ؛ فـ (درة الغواص) مليئة ببعض الاستعمالات التي خطأها الحريري ؛ لعدم سماعها عن العرب ، وفي هذا الموطن تكفي الإشارة إلى بعضها (٦) ؛ فمن ذلك تخطئته جمع ربح على أرياح (٧) ، وقد فاتته ورود هذا الجمع عن العرب (٨) ، وتخطئته جمع حاجة على حوائج (٩) ، وفاته ورود هذا الجمع عن العرب كذلك (١٠) .

ولكن الباحث لا يؤيد الحريري في ما ذهب إليه ؛ إذ إن هذا المعيار (عدم السماع) لا يمكن الاطمئنان إليه والتسليم به ؛ لأنه يقتضي من صاحبه أن يكون مطلعاً على كل ما قالته العرب ، وهذا يكاد يكون ضرباً من المستحيل ، وكان الحريري نسي أو تناسى مقولة أبي عمرو بن العلاء (١٠٤هـ) المشهورة : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم

(١) انظر درة الغواص ١٣٠ و ١٦٩ و ٢٤٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ١٤ و ١٢٥ و ١٣٨ و ١٩٢ و ٢٠٨ و ٢٢٢ .

(٣) انظر المصدر السابق ١٤٥ .

(٤) انظر المصدر نفسه .

(٥) الرد على الزبيدي (لحن العامة) مجلة معهد المخطوطات العربية ١٢، ج ٢، ص ٧٢ (تلا عن معجم الخطأ الصواب ٤٠ و ٤١) .

(٦) انظر المسائل التي ردها الحريري وهي جائزة ص ١٦٩ وما بعدها من هذه الرسالة. وانظر درة الغواص ٥٧ و ٦٩ و ٩٤ و ١١٢ و ١٤٤ و ١٥٩ و ١٧٢ و ٢١٧ و ٢٢٤ .

(٧) انظر درة الغواص ٥١ .

(٨) انظر لسان العرب (روح) ٤٥٥/٢ وشرح درة الغواص ٦٥ ، وكشف الطرة ٥١ .

(٩) انظر درة الغواص ٧٠ .

(١٠) انظر لسان العرب (روح) ٢٤٢/٢ وشرح درة الغواص ٨٥ وكشف الطرة ١١٢ و ٢١٢ .

وشعر كثير " (١)، فإذا تذكرنا هذه المقولة ، ووصف أبي عبيدة لأبي عمرو بأنه " أعلم الناس بالقراءات والعربية ، وأيام العرب والشعر " (٢) علمنا وهن هذا المعيار وضعفه ؛ إذ لا يصح أن يقف عدم السماع في وجه بعض الأساليب والصيغ والاستعمالات بحجة أنها لم تسمع أو لم ترد ، ومن ثم فإن تخطيء هذا الأسلوب أو ذلك الاستعمال اعتمادا على هذا المعيار يكون باطلا ، ولا أساس له من الصحة .

ويمكن سر اعتماد الحريري على المستوى الأفصح في تصويباته ، وعلى عدم السماع في التخطيء في كونه من المتشددين ، أما أصحاب كتب اللحن الآخرون فقد اعتمدوا على معايير أخرى، اختلفت باختلاف مناهجهم من حيث كونهم من المتشددين أو من المتساهلين ، إذا إن مقياس الصواب عند الحريري ومن شاركه من المتشددين المستوى الأفصح ، وما عداه لحن ، أما عند المتساهلين فهو كل ما نطقت به العرب ، وما قيس على كلام العرب فهو صواب (٣) ، وهكذا كانت المستويات اللغوية سببا في اختلاف معايير التصويب والتخطيء عند أصحاب كتب اللحن ، وفي هذا يقول محمد ضاري حمادي : " كانت المستويات اللغوية المختلفة وراء المذاهب المتعددة ، والآراء المتضاربة في التخطئة والتصويب خلال القرون ، وكل ما شهدته الآثار اللغوية والنحوية ، ولا سيما التصويب يصور بجلاء اختلاف معايير الحكم بصحة الألفاظ والدلالات أو خطئها " (٤).

ويصور لنا محمد ضاري حمادي الاختلاف الذي آلت إليه العربية ، بسبب الاختلاف في هذه المعايير التي أضر بعضها بالعربية من حيث كان يرى أنه يحافظ عليها ، كما يصور الاختلاف في مجال التصويب الذي لا ينتهي عند حد ، فما يجيزه بعضهم يخطئه آخر ، ولن يعدم ما يؤيده في العربية ؛ فهي واسعة سعة جعلتها تعصى على من يريد الإحاطة بها (٥) ، فيقول : " إن الاختلاف في معيار التصحيح شديد بعيد ، حتى بات يسيرا على المرء أن يتكلم بما شاء وكيف شاء ؛ لأن ثمة من يدافع عنه ويفتي له ، مثلما بات يسيرا أن نجد اللغوي المصحح يفتي هنا بما ينقض مذهبه أو دعواه هناك في وقت واحد ، وبيئة واحدة ومسألة واحدة !! فأين هو المعيار ؟ وهل يحق لأحد بعد ذلك إلزام الناس أو الكتاب بشيء " (٦) .

(١) طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٥ .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ .

(٣) انظر لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٤٧ .

(٤) حركة التصحيح اللغوي ١٨١ ، وانظر اللغة العربية وابتاؤها ٧١ .

(٥) انظر الصاحبي في لغة اللغة ٤٧ .

(٦) حركة التصحيح اللغوي ٨ .

مسائل ردها الحريري وهي جائلة

اتخذ الحريري من المستوى الأفصح معياراً حاكماً فيه الصيغ والأساليب والاستعمالات التي كانت مستخدمة عند الخاصة ، ولذلك فقد خطأً عدداً كبيراً من هذه الصيغ والتراكيب والاستعمالات ، اعتماداً على أنها ليست من المستوى الأفصح ، وأن الصواب غيرها ؛ وهذا يعود إلى أنه من أصحاب التصويبات المتشددین ، الذين يرتضون هذا المستوى ويلحّثون ما عداه ، ولو أنه كان من الفريق الآخر من أصحاب التصويبات - وهو فريق المتساهلين - لوجدنا (درة الغواص) خالية من كثير من المسائل التي عدها خطأ . ولقد عرض الباحث هذه المسألة ، ووقف عليها في منهج الحريري ، ولا ضرورة لإعادة ما قاله هناك مرة أخرى ، غير أنه يضيف فيقول : إن الحريري كان ينشد غرضاً معيناً ؛ هو إصلاح انحراف الألسن وإقامة ما اعوج منها ، وقد وقف جهوده اللغوية على هذه المهمة ، وقضى نحبه وهو يحاول الإسهام في علاجها بكل الطرق ؛ فوضع الملحة ثم شرحها ، وانتهى أخيراً إلى أن أفضل وسيلة لمعالجة ظاهرة اللحن ، وانحراف الألسن عن سنن العربية تحديد مظاهر هذا اللحن ، وحصر الطرق والأساليب والصيغ التي رآها خارجة عن العربية ، ومحاولة توحيد هذه الصيغ والاستعمالات على السنة الخاصة ، الذين يجب أن يترفعوا عن لغة العامة ، إذ إن ما نجيزه للعامة لانجيزه للخاصة .

ولما كان هذا هو الهدف الذي يسعى إليه فقد اختار أفضل المستويات اللغوية وأجودها ، وهو المستوى الأفصح ، وجعل منه الميزان الذي تعرض عليه طرق الخاصة واستعمالاتهم اللغوية ، وابتعد عن المستويات الأخرى ؛ رغبة في توحيد الألسنة على مذهب واحد ، وإبعادها عن المستويات الأخرى ، إذ إن معرفة هذه المستويات هي من مهمة الضليع في الدرس اللغوي ، وليس من مهمة الشادين من طلبة العلم ، أو عامة الناس ، وهذا ما بدا واضحاً في شرح ملحّة الإعراب ، وقد أسهب الباحث في مناقشة هذه القضية في موافقات الحريري ومخالفاته للنحاة في الفصل الأول ، وخلص إلى أن موافقاته أكثر من مخالفاته ، وأنه كان يقول قولاً واحداً في المسألة الواحدة ، ويربأ بنفسه عن المسائل الخلافية بين النحاة ، رغبة في عدم إرهاب عامة الناس وخاصتهم بمسائل لا تقدم ولا تؤخر في قضايا الدرس اللغوي بشكل عام ، وفي توقي اللحن والابتعاد عنه بشكل خاص . وهذا ما يؤيد ما ذهب إليه الباحث الذي رأى أن جهود الحريري اللغوية انحصرت في محاولة علاج ظاهرة اللحن . واعتماد الحريري على هذا المستوى ، دون غيره من المستويات الأخرى أدى به إلى رفض

كثير من الصيغ والاستعمالات والتراكيب ، التي كانت شائعة عند أهل زمانه ، إذ كان يختار الألفصح دون غيره ، ويعتمده مقياساً للصواب ويخطئ غيره ، وهو صحيح في لغات العرب أو في إحداها على الأقل .^(١)

وإذا كان الحريري قد ارتضى هذا المستوى ، وجعل منه معياراً للتصويب فقد كان عليه أن يشير إلى أن الاستعمالات التي خطأها جائزة في بعض لغات العرب ، وأن الأفضل ما ذهب إليه ، ولكنه أثر الابتعاد عن ذلك ، وإن كان يشير إليه أحياناً ، ورأى أن يثبت وجهها واحداً وهو الألفصح .

وفي ما يلي يعرض الباحث بعض المسائل التي ردها الحريري ، وخطأها على رغم جوازها :

١ - سائر : بمعنى الجميع والباقي

ففي المسألة الأولى من مسائل درة الغواص ذهب الحريري إلى تخطئة خاصة أهل زمانه في قولهم : " قدم سائر الحاج واشتؤفى سائر الخراج " من حيث استعمالهم سائراً بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي^(٢).

واستدل على صحة ما ذهب إليه بقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - لغيلان حين أسلم ، وقد كان عنده عشر نسوة : " اختر أربعة منهن وفارق سائرهن " ^(٣) ، ثم عتب الحريري على هذا الحديث بقوله : " أي من بقي بعد الأربع اللاتي تختارهن ، ولما وقع سائر في هذا الموطن بمعنى الباقي الأكثر منع بعضهم من استعماله بمعنى الباقي الأقل ، والصحيح أنه يستعمل في كل باق قل أو كثر ؛ لإجماع أهل اللغة على أن معنى الحديث : " إذا شربتم فأسثروا " ^(٤) أي أبقوا في الإناء بقية ماء " ^(٥) ، غير أن ابن منظور قال في لسان العرب : " السور بقية الشيء وأسار منه شيئاً أبقي " ^(٦) ، وذكر الحديث وفسره بقوله : " أي أبقوا شيئاً من الشراب في قعر الإناء " ، ثم نص على أن " بقية كل شيء سوره " ، وذكر أن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى (سائر) في مثل قولنا سائر الناس همج بمعنى الباقي^(٧) واستدل الحريري على صحة ما ذهب إليه بقول الشاعر :

^(١) انظر لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٤٨ .

^(٢) انظر درة الغواص ٤ .

^(٣) انظر الحديث في الموطأ ٢ / ٤٨٠ .

^(٤) انظر الحديث في النهاية في غريب الحديث ٢ / ٣٢٧ ، ولسان العرب (سائر) ٤ / ٣٣٩ .

^(٥) درة الغواص ٤ .

^(٦) لسان العرب (سائر) ٤ / ٣٣٩ .

^(٧) انظر المصادر السابق (سائر) ٤ / ٣٤٠ .

عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ أَهْرِي أَمْ عَامِرٌ
وَعُودَرٍ عِنْدَ الْمَلْتَقَى ثُمَّ سَائِرِي (١)

فَلَا تَقْبِرُونِي إِنَّ قَبْرِي مُهْرَمٌ
إِذَا احْتَمَلْتُ رَأْسِي وَفِي الرَّأْسِ أَكْثَرِي

فجعله دليلاً على خطأ استعمالهم (سائر) بمعنى الجميع ، وأن الصواب أنه بمعنى الباقي ، كما يشهد هذا البيت ؛ إذ عني الشاعر بكلمة (سائر) : " ما بقي من جثمانه بعد إبانة رأسه " (٢) واستشهد ببيت آخر فقال : " ومما يدل على أن سائرا بمعنى باقٍ ما أنشده سيوييه :
تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مَدْخِلُ الظِّلِّ رَأْسَهُ
وسَائِرُهُ يَادِرُ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ (٣)

غير أن ابن منظور قال : " وسائر الناس : جميعهم ، وسائر الشيء لغة في سائره ، وسائره جميعه " وأنشد عليه بيتاً لأبي ذؤيب ، وقال : " وأما قوله : وسائر الناس همج فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي من قولك : أسارت سورا ، وسورة إذا أفضلتها " (٤) ، ويقول الباحث عن مدى صحة ما ذهب إليه الحريري في تصويبه للمسألة الأولى من مسائله ، و الشواهد التي استدلل بها : إن الحديثين اللذين ذكرهما دليلان على أن (سائر) بمعنى الجميع ، وأن الأبيات التي جاء بها دليل كذلك على أن (سائر) بمعنى الباقي ، وأن العرب يستعملون (سائر) بمعنى الباقي ؛ بيد أن هذا ليس مطّرداً في كل كلام العرب ؛ فقد جاءت شواهد تدل على أنهم يستعملون (سائر) بمعنى الجميع أيضاً ، ومنها قول أبي ذؤيب الهذلي :
وَسَوْدَ مَاءِ الْمَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ
كَلَوْنِ الثَّوْرِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا (٥)
فهذا البيت يدل على أن (سائر) بمعنى الجميع ، وهذا ما أكدته ابن منظور في النص السابق عندما قال : " وسائر الناس جميعهم " .

وخالف الجوهري ما ذهب إليه الحريري ؛ إذ ذهب إلى أن (سائر) يأتي بمعنى الجميع فقال : " سائر الناس جميعهم " (٦) ، وتابعه عليه غيره ، فصوب شهاب الدين الخفاجي ما ذهب إليه الحريري فقال : " أنكر قوم إطلاقه على الجميع بناء على أنه من السور ، وهو البقية ، وأجازه أبو علي (الفارسي) ، ومن تبعه ؛ إمّا بناءً على أنه من (سار يسير) ... واستدلوا عليه بأبيات أو لأنه لا مانع من كون الباقي جميعاً ، باعتبار آخر لكونه جميع ما بقي أو ترك ونحوه فتجاوز به عن مطلق

(١) البيتان للشنفرى النظر ديوانه ٣٦ (مجموعة الطرف الأدبية) نقلاً عن درة الغواص ٥ .

(٢) درة الغواص ٥ .

(٣) النظر درة الغواص ٥ ، وإمامي المرتضى ٢١٦/١ ومجمع الهوامع ٥ / ٢٠١ برواية أكتح وهو شامد ١٤٩٨ في شواهد النحو الشعرية ، وهو من الشواهد المجهولة .

(٤) اللسان (سير) ٣٩٠ / ٤ .

(٥) المصدر السابق ، وانظر تاج العروس (سار) ٣ / ٢٥٢ ، وشرح درة الغواص ٩ ، وهناك شواهد أخرى أنظرها في هذين المصدرين .

(٦) الصحاح (سير) ٦٩٢ / ٢ .

الجميع " (١) ، وتبعه أبو التمام الألويسي الشهير بألوسي زادة في كتابه كشف الطرة (٢) .

وذهب ابن قتيبة والجوهري إلى أنها بمعنى الجميع ، وقال الأزهري : إن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى (سائر) الباقي ، ورأى ابن دريد أن (سائر) الناس معظمهم وجلهم (٣) وكذلك ردّ محمد العدناني ، وإميل بديع يعقوب ما ذهب إليه الحريري (٤) .

ولكل ما سبق فإن ما خطّاه الحريري صحيح فصيح ، ولكن الحريري كان من أصحاب المنهج المتشدد في التصويبات اللغوية ، فخطأ استعمال (سائر) بمعنى الجميع ؛ لأنه اختار الأفصح ورفض الفصح والضعيف ؛ لأن ما تقع فيه العامة يجب أن تترفع عنه الخاصة ، وما نجّوزه للعامة غير ما نجّوزه للخاصة ، إذ إن الخاصة يجب أن تتكلم بأعلى المستويات وأفصحها ، ولقد فعل محمد عبد الخالق عضيمة ما فعله الحريري ، فخطأ استعمال سائر بمعنى الجميع فقال : " والسائر - مهموز - الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح " (٥) ، في حين ذكر المبرد أن (سائر) لا تأتي إلا مضافة إلى شيء قد ذكر بعضه ، دون الإشارة إلى استعمالها بمعنى الباقي أو الجميع (٦) .

٢ - البارحة والليلة

ذهب الحريري إلى تخطئة خاصة معاصريه في قولهم : " سهرنا البارحة وسرينا الليلة " ، ورأى أن الاختيار في كلام العرب على ما حكاه ثعلب أن يقال : مذ لدن الصبح إلى أن تزول الشمس : سرينا الليلة ، وفي ما بعد الزوال إلى آخر النهار : سهرنا البارحة (٧) واستدل على صحة ما ذهب بقول المصطفى - صلى الله عليه وسلم - : " هل فيكم من رأى رؤيا في ليلته " (٨) ، وجعله دليلا على أن الاختيار في كلام العرب أن يقال : سرينا الليلة من الصبح إلى الزوال ، وسهرنا البارحة من بعد الزوال إلى آخر النهار ؛ أي أن يقال قبل الزوال : سرينا الليلة ، وبعد الزوال : سهرنا البارحة ؛ " لأن البارحة في الليالي نظير أمس في الأيام ، وأمس اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ،

(١) شرح درة الغواص ٩ .

(٢) انظر كشف الطرة عن الغرة ٢٦٢ .

(٣) انظر الزهر ١/ ١٣٦ .

(٤) انظر معجم الأسعفاء الشائعة ١٢٤ و ١٢٥ ، ومعجم الخطأ والصواب ١٦٣ .

(٥) انظر المختضب ٣/ ٢٤٤ هامش (١) .

(٦) انظر المصدر السابق .

(٧) درة الغواص ١٤ وانظر لسان العرب (برج) ٢/ ٤١٢ .

(٨) انظر الحديث في فتح الباري ٣/ ٦٢٣ ، وصحيح مسلم ١٥/ ٣٠ (طبعة دار الكتب العلمية) وسنن الترمذي ١٤/ ٥٤٣ (طبعة دار سحنون) .

والبارحة الليلة التي قبل ليلتك التي أنت فيها " (١)، وهذا يفيد أن ما ذهب إليه الحريري ليس خطأ ، وإنما الأصحح أن نقول ما حكاه ثعلب ، واكتفى الحريري بهذا الحديث ولم يورد معه دليلاً آخر .

وتناول الشهاب الخفاجي هذه المسألة بالبحث، وانتهى إلى أن " ما ذكر على التجوز ، ومثله لا يعد غلطاً ، بل عدول عن المختار " (٢)، وأورد الحديث السالف الذكر برواية " هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا " وقال : " قال في شرح الصحيحين : إن ما ذكر يدل على صحة ما أنكره المصنف وفصاحته ؛ فقول المصنف : " وقد جاء في الآثار والأخبار " مخالف للمروي في الصحيحين ، فثبت أنه مختار لصدوره عن المختار أفصح الناس " (٣)، وتابعه أبو الثناء الألويسي في ما ذهب إليه (٤).

وفي الحديث الذي استشهد به الحريري نظر ؛ فهو حديث صحيح رواه كل من البخاري ومسلم والترمذي ، وهو " في جميع نسخ مسلم : البارحة ، وفيه دليل على جواز إطلاق البارحة على الليلة الماضية ، وإن كان قبل الزوال " (٥)، وهو في فتح الباري ، وسنن الترمذي برواية : " في ليلته " ، وكذلك في جميع طبقات درة الغواص (٦) ، ورواية الإمام مسلم تنقض ما ذهب إليه الحريري في التفريق بين البارحة والليلة ، ومن ثم فإنه لا دليل للحريري في هذا الحديث ، وما رده جازئ ، كما أن الاختيار ليس ما ذهب إليه .

إن ما خطأه الحريري ما زالت آثاره موجودة عند عامة أهل زماننا ، فهم يقولون : رأيت فلانا امبارح (البارحة) ، ويعنون به اليوم السابق، وفي هذا قال محمد العدناني : " ويظنون أن قولنا رأيت فلانا البارحة ؛ يعني أنني رأيته أمس ؛ أي في اليوم الذي قبل اليوم الحاضر ، والحقيقة هي أن البارحة صفة لموصوف محذوف تقديره : الليلة البارحة ، ومعناها : أقرب ليلة مضت ، كما يقول يونس بن حبيب ، وأبو زيد ، وثعلب ، والتهذيب ، والصحاح ، ومعجم مقاييس اللغة - الذي قال : إن الصفة هنا تغلبت على الموصوف حتى صارت كالاسم - ومفردات الراغب الأصفهاني واللسان ، والمصباح ، والقاموس ، والتاج ، والمد ، ومحيط المحيط ، وأقرب الموارد ، والمتن ، والوسيط . أما أمس فهي اليوم الذي قبل اليوم الحاضر ، وقد يدل على الماضي مطلقاً ، وجاء في التهذيب

(١) شرح درة الغواص ٢٤ والنظر كشف الطرة ٢٦٤ .

(٢) شرح درة الغواص ٢٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) النظر كشف الطرة ٢٦٣ و ٢٦٤ .

(٥) صحيح مسلم ١٧٨١ / ٢ هامش " ٣ " (طبعة دار سحنون) .

(٦) النظر طبعة القسطنطينية ٧ ، وطبعة مكتبة المثنى ١٢ ، وطبعة دار نهضة مصر ١٤ ، وكذلك شرح درة ٢٤ .

واللسان والمصباح : إن العرب تقول قبل الزوال : فعلنا الليلة كذا لقربها من وقت الكلام ، وتقول بعد الزوال : فعلنا البارحة " (١) .

وبلاحظ أن الحريري كان دقيقاً في قوله : " سرينا الليلة " ، لأن السرى لا يكون إلا في الليل ؛ قال ابن منظور " والسرى : سير الليل عامته ، وقيل : السرى سير الليل كله ، وسريت سرى ومسرى ، وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً ... وفي حديث جابر قال له : ما السرى يا جابر ؛ السرى : السير بالليل " (٢) .

٣- مسح الله ما بك ومصح

ذهب الحريري إلى تخطيء قولهم للمريض : " مسح الله ما بك " ورأى أن الصواب أن يقال : " مسح " بالصاد لا بالسين (٣) ، واستدل على هذا بشواهد منها قول الراجز :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤) .

وقول الشاعر :

وَإِذَا مَا الْخَمْرُ فِيهَا أُنْبَدَتْ أَقْلَ الْإِزْبَادُ فِيهَا وَمَصَحَ (٥)

وانشد هذا البيت النضر بن شميل المازني (٢٤٣هـ) عندما مرض ودخل عليه قوم يعودونه : " فقال له رجل منهم يكنى أبا صالح : مسح الله تعالى ما بك ، فقال له : لا تقل مسح بالسين ، ولكن قل : مسح بالصاد ؛ أي أذهب الله وفرقه ، أما سمعت قول الشاعر ... " (٦) وما ذهب إليه الحريري ليس صحيحاً ؛ إذ إن ما خطأه جائز وصواب ؛ قال الجوهري : " مصحت بالشئ ذهب به ، قال ابن بري : هذا يدل على غلط النضر بن شميل في قوله مسح الله ما بك - بالصاد - وجه غلطه أن مسح بمعنى ذهب لا يتعدى إلا بالباء أو الهمزة ؛ فيقال : مصحت به ، أو أمصحته بمعنى أذهبته ، قال : والصواب في ذلك ما رواه الهروي في الغريبين ، قال : يقال : " مسح الله ما بك - بالسين - أي غسلك وطهرتك من الذنوب ، ولو كان بالصاد لقال : مسح الله ما بك ، أو أمصحه ما بك " (٧) .

(١) معجم الأغلاط اللغوية ٢٦ ، وقد يكون (مباح) بمعنى (البارح) أي اليوم السابق الذي يبرح .

(٢) اللسان (سري) ١٤ / ٣٨١ .

(٣) انظر درة الغواص ١٨ .

(٤) الرجز لرؤية النظر لسان العرب (مصح) ٥٨٩ / ٢ وشرح درة الغواص ٣٢ وكشف الطرة ٣٦٥ .

(٥) الشاهد للأعشى ، انظر ديوانه ٢٣٦ ، وروايته (امتصح) .

(٦) درة الغواص ١٩ .

(٧) اللسان (مصح) ٥٩٨ / ٢ ، وانظر شرح درة الغواص ٣١ .

وإذا كان ابن بري والهروي قد ذهبا إلى أنه بالصاد فقد أجاز الصغاني اللغويين فقال :
ويقال للمريض : مسح الله ما بك ومصح ، والصاد أعلى ^(١) .

وذهب الشهاب الخفاجي إلى أن ما قاله الحريري ليس مسلما عند الجميع ، وأن (مصح) يكون متعديا ولازما ^(٢) ، وقال الجواليقي : "يقولون في الدعاء للمريض : مسح الله ما بك ؛ وكان النضر يقول : الصواب مسح الله ما بك بالصاد أي أذهبه ؛ وغيره يجيز مسح" ^(٣) ، وذكر ابن الجوزي مصح وأشار إلى أنه اختيار النضر بن شميل ، وذكر أن غيره أجاز مسح الله ما بك ^(٤) . وقد يقول قائل : إن السين تبدل صادًا ، أو إن إبدال السين صادًا لغة قريش فكيف نخطئه هذا ؟ ويجيب الباحث عن هذا فيقول : إن الإبدال ليس مطردا في كل موطن ، وإن الإبدال لا يكون إلا إذا أمن اللبس ، أما عن لغة قريش فلا يكون الإبدال فيها إلا إذا كان في الكلمة أحد أربعة أحرف هي : الخاء والغين والقاف والطاء كما في سطر وصطر ، وصخر وسخر ، وصقب وسقب ، وصدغ وسدغ ^(٥) .

٤- المائدة والخوان

ذهب الحريري إلى تخطئة خاصة معاصريه في قولهم لما يقدم عليه الطعام : مائدة ، ورأى أن الصواب "أن يقال له : خوان إلى أن يحضر عليه الطعام فيسمى حينئذ : مائدة" ^(٦) ، واستدل على هذا بقوله عز وجل على لسان الحواريين لعيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام : "هل يستظيرون بك أن ينزل علينا مائدة من السماء" ^(٧) ، وأنهم بينوا معنى المائدة بقولهم : "نريد أن نأكل منها ونطمئن قلوبنا" ^(٨) .

ومن قول الحريري هذا يتضح أنه من العلماء الذين يفرقون بين المائدة والخوان ، وأن المائدة لا تسمى كذلك إلا إذا كان عليها طعام ؛ وإلا فهي خوان ^(٩) ، في حين لم يفرق بعض اللغويين بينهما ، ومن هؤلاء الخفاجي الذي قال : "لا مانع من إطلاقه عليه باعتبار أنه وضع عليه أو سيوضع

^(١) الكلمة والذيل والصلة (مسح) ١٠٥ / ٢ .

^(٢) انظر شرح درة الغواص ٣١ و ٣٢ وكشف الطرة ٣٦٧ .

^(٣) تكملة لإصلاح ما تعلق فيه العامة ٤٣ .

^(٤) انظر تقويم اللسان ١٧٥ .

^(٥) انظر تكملة ما تعلق فيه العامة ٤٣ وشرح درة الغواص ٣٣ ، وكشف الطرة ٣٦٦ .

^(٦) درة الغواص ٢٢ .

^(٧) سورة المائدة ١١٢ .

^(٨) سورة المائدة ١١٣ .

^(٩) انظر الترادف في اللغة ٢٣٦ .

مجازاً^(١) وذهب إلى أن "الأمر في مثله سهل؛ ولذا منع بعضهم دلالة مقالة الحواريين على مدعاه، وحكاية الأصمعي من تسمية المحضر عليه الطعام مائدة؛ الجواز أن تكون المائدة نفس الطعام"^(٢) وقال أبو النثاء الألويسي: "نقل في التقريب عن الأخفش وأبي حاتم أن المائدة نفس الطعام، وإن لم يكن معه خوان، وهو الشايح اليوم، ومقالة الحواريين ليست نصاً في ما تقدم؛ فإن فيها تحتل أن تكون ابتدائية، وأن تكون تبعيضية"^(٣)، وذهب حاكم الزبيدي إلى أن تفسيره بالمجاز المرسل باعتبار ما سيكون أصوب؛ إذ إن العلاقة بين المائدة والخوان واضحة؛ فلا شك أن الخوان سيوضع عليه الطعام، وهذا ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية في القاهرة^(٤)، وذكر الحريري أن النحاة اختلفوا في تسميتها بالمائدة؛ فقيل: هو من ماد، أي أعطى، واستدل على ذلك بقول روبة:

إلى أمير المؤمنين الممتد^(٥)

فكانها تمتد من جوانبها مما أحضر عليها، وقيل سميت بذلك لأنها تمتد بما عليها؛ أي تتحرك، قال ابن منظور: "ماد الشيء يمد: زاعج وزكا ومِدَّتْه وأَمَدَّتْه: أعطيته، وامتدته: طلب أن يمدده، وماد أهله إذا غارهم ومارهم.... وماد: أفضل، والمائدة الطعام نفسه، وإن لم يكن هنال خوان"^(٦) وذكر الرجز وقال: "أي المتفضل على الناس وهو المستعطي المسؤول، ومنه المائدة وهي خوان عليه طعام، وماد زيد عمراً إذا أعطاه"، واختلف فيها من حيث وزنها وصفتها؛ فقال ابن منظور: "المائدة في المعنى مفعولة ولفظها فاعلة.... وقال أبو اسحاق: إنها فاعلة من ماد يمد إذا تحرك مكانها؛ فكانها تمتد بما عليها أي تتحرك"^(٧).

إن تخطيء الحريري للخاصة في هذا القول مرتبط بتمسك بمسألة من مسائل فقه اللغة، وهي ظاهرة الترادف؛ إذ إنه لا يؤمن بوجود هذه الظاهرة؛ ولذلك فقد فرق بين المائدة والخوان، كما فرق بين القنأة والرمح، وذهب إلى أنه لا يقال للقنأة: رمح إلا إذا ركب عليها السنان، وفرق بين ألفاظ أخرى فقال: "وفي كلام العرب أشياء تختلف أسماؤها باختلاف أوصافها فمن ذلك أنهم لا يقولون

(١) شرح درة الغواص ٣٨.

(٢) المصدر السابق ٣٨ و٣٩.

(٣) كشف الطرة ٣٦٨.

(٤) انظر الترادف في اللغة ٢٣٧، ومعجم الأخطاء الشائعة ٢٤١.

(٥) انظر درة الغواص ٢٣، وانظر الرجز في مجموعة أشعار العرب (ديوان روبة)، ٤٠، واللسان (ميد) ٤١١/٣.

(٦) اللسان (ميد) ٤١١/٣.

(٧) المصدر السابق.

للقح: كاس إلا إذا كان فيها شراب، ولا للبئر: ركيّة إلا إذا كان فيها ماء....^(١) ومن هذا يتضح أن شيخنا الحريري ممن ينكرون وجود ظاهرة الترادف في اللغة العربية.

وقد سار الحريري على خطا ثعلب، و أحمد بن فارس وابن دُرُسْتُوَيْه، وأبي علي الفارسي الذين كانوا لا يؤمنون بوجود الترادف، والذين حاولوا أن يلتمسوا فروقا دقيقة بين الكلمات التي تحمل معنى واحدا؛ وقصة أبي علي الفارسي مع ابن خالويه معروفة، وقد أنكر فيها علي ابن خالويه ما ذكره من أن للسيف خمسين اسما، فقال أبو علي: ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف^(٢)، وعدّ الأسماء الأخرى صفات، ومعنى هذا أن أبا علي الفارسي ممن ينكرون الترادف.

وقد اعترف كثير من النحويين واللغويين القدماء بوجود هذه الظاهرة، ومنهم ابن خالويه الذي سبق ذكره، كما اعترف بوجودها بعض المحدثين، ومنهم علي الجارم الذي يرى أن الترادف موجود، ولا سبيل إلى إنكاره بشرط عدم المبالغة فيه، وإبراهيم أنيس الذي يرى أن المنكرين للترادف نظروا إليه من الزاوية التاريخية؛ إذ كان للكلمات في القديم معان مختلفة، ومن ثم لا ترادف بينها، وأن المثبتين للترادف نظروا إليه من الناحية الوصفية الخاصة بمدة محدودة، وفي هذه المدة تلاشت الفروق الدقيقة في المعاني وتنوسيت^(٣) وعلي عبد الواحد وافي، ورمضان عبد التواب، وصبحي الصالح^(٤).

أما الباحث فيخالف رأي الحريري والمنكرين لوجود هذه الظاهرة، ويرى أن الترادف ظاهرة لغوية موجودة ولا ينكرها إلا من يحاول جامدا أن يوجد فروقا دقيقة بين الكلمات، ومن ثم يدعي أن لا ترادف في اللغة، كما يرى أن هذه الظاهرة من خصائص العربية وميزاتها، وهي تمنح الناطق ثروة لغوية فتمكنه من استبدال لفظ بآخر، وتوسعفه في كثير من الأحيان في المواقف المحرجة باختيار الألفاظ من بين المترادفات، وتعين الشاعر على اختيار قافيته، وفي خبر واصل بن عطاء زعيم المعتزلة الذي كان لا ينطق الراء البتة؛ لأنه كان ألغ والذي قيل فيه:

وَيَجْعَلُ الْبُرَّ قَمَحًا فِي تَصَرُّفِهِ وَجَانِبَ الرَّاءِ حَتَّى احْتَالَ لِلشَّعْرِ

^(١) درة الغواص ٢٢، وانظر ألفاظا أخرى في ٢٤، ٢٥.

^(٢) الزهر ١/٤٠٥، وانظر الصاحب في فقه اللغة ٩٦.

^(٣) في فقه اللغة وقضايا العربية ١٧٥ (بصرف).

^(٤) انظر فقه اللغة ١٦٨ وفصول في فقه اللغة ٢٧٨، ودراسات في فقه اللغة ٢٩٢ و ٢٩٣.

وَلَمْ يُطَقْ مَطَرًا وَالْقَوْلُ يُعْجَلُهُ فَعَادَ بِالْغَيْثِ إِشْفَاقًا مِنَ الْمَطَرِ^(١)

ما يكفي في الإشارة إلى فائدة هذه الظاهرة ، ويرى أن أبرز عيوبها ضياع الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة، أما عن وجودها في القرآن الكريم فيرى أنها غير موجودة ، وهكذا نرى أن عد هذه المسألة من مسائل التصويبات يتصل بقضية من قضايا فقه اللغة ؛ وهي ظاهرة الترادف ، فمن يؤمن بوجود هذه الظاهرة لا يعد هذه المسألة لحنا أو خطأ، في حين يعدها من لا يؤمن بوجود هذه الظاهرة لحنا وخطأ ويصوبها ، وقال عن هذا أبو التناء الألوسي : "وبالجملة ما ذكر في هذا الفصل برمته من فقه اللغة ، وأكثره مدخول كما لا يخفى على ذي الفضل"^(٢) وفي هذا المقام تحسن الإشارة إلى عدم تفريق الحريري بين اللحن والخطأ والوهم ، فتارة يقول : ويخطئون ؛ وأخرى يقول : ومن أوهامهم.... وكل هذا مرتبط بظاهرة الترادف ، فلو كان من المؤمنين بوجودها لفرق بين هذه الألفاظ.

٥- أرياح وأرواح

ذهب الحريري إلى رد قول خاصة أهل زمانه (هبت الأرياح)^(٣) ورأى أنه "خطأ بين وهم مستهجن ، والصواب أن يقال : هبت الأرواح"^(٤) ، واستدل على صحة ما ذهب إليه بقول ذي الرمة :

إِذَا هَبَّتِ الْأُرُوحُ مِنْ نَحْوِ جَانِبٍ بِهِ أَهْلٌ مَيَّ هَاجَ قَلْبِي هُبُوبُهَا
هُوَ تَذَرِفُ الْعَيْنَانِ مِنْهُ وَإِنَّمَا هَوَى كُلِّ نَفْسٍ حَيْثُ كَانَ حَبِيبُهَا^(٥)

وعلل سبب جمع ريح على أرواح وليس أرياح بأن أصل ريح : روح الاشتقاقها من الروح ، فابدلته الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وفي الجمع تجمع على أرواح فلا تقلب الواو ياء لزوال العلة التي توجب قلبها ياء ، وهي كسر ما قبلها ولهذا بقيت على أصلها^(٦) واستدل على صحة ما ذهب إليه أيضا بقول ميسون بنت بحدل زوج معاوية :

لَبِيتُ تَخْفِقُ الْأُرُوحُ فِيهِ أَخْبُ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مَنُيْفٍ^(٧)

وما ذهب إليه الحريري غير صحيح ؛ فقد ورد جمع ريح على أرياح إذ نقل غيره جمع ريح على أرياح كالفيروز آبادي في القاموس ، والجوهري في الصحاح ، ونسبها السهيلي إلى بني أسد

(١) البيان والبيان ٢٢/١ و ٢٣.

(٢) كشف العطرة ٣٧٣.

(٣) درة الغواص ٥٦.

(٤) انظر ديوان ذي الرمة ٢ / ٦٩٤ و ٦٩٥.

(٥) انظر درة الغواص ٥٢.

(٦) انظر المصدر السابق ٥٣.

وعللها ابن هشام بكراهية الاشتباه بجمع روح^(١) فتصويب الحريري غير صحيح؛ لأن الريح تجمع على أرواح وأراويح ورياح، وقد سمع في جمعها أرياح وأرايح^(٢)، وإن كان أبو حاتم السجستاني قد أنكر على عمار بن عقيل جمعه ريح على أرياح^(٣)، والعذر للحريري في هذا أنه يريد أعلى اللغات وأفصحها للغواص، ويرفض ما عداها من المستويات الأخرى.

وذهب الشهاب الخفاجي إلى رد ما قاله الحريري فقال: "في شرح بسائط سعاد لابن هشام من العرب من يقول: أرياح كراهية الاشتباه بجمع روح، كما قالوا في جمع عيد أعياد كراهية الاشتباه بجمع عود.... وحكى قول الجوهري الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد يجمع على أرواح، وقال إنه يقتضي أن الأرياح هو الكثير وليس كذلك، وإنما الكثير أرواح. وقال ابن بري لم يحسب الأرياح أحد من أهل اللغة غير اللحياني، ووردت في شعر عمار بن عقيل"، وأضاف: "إذا عرفت هذا عرفت أن ما قاله المصنف لا أصل له"^(٤)، وتابعه أبو الثناء الألويسي فقال: "هذا كلامه ولعمري ما هبَّت ريحه من جهة القبول، ولا ارتاحت بها نفوس الفحول.... وقال السهيلي إن ريحا وأرياحا لغة بني أسد"^(٥).

وهكذا يتضح أن الحريري كان غير مصيب في تصويب هذه المسألة؛ لوروده عن العرب؛ إذ إنه لغة لبني أسد كما قال السهيلي، وقد ذهب الجوهري إلى أن ما صوبه الحريري هو الكثير، بل إن الغلابيني ذهب إلى أن (رياح)، هو الأفصح، وأن (أرياح) و(أرواح) الأفصح، ومعنى هذا أن المستوى الأفصح قد فات الحريري في تصويب هذه المسألة على الرغم من ذكره هذا المستوى في موطن آخر من (درة الغواص)؛ إذ قال في تصويبه لإحدى المسائل: "وذكر أهل التفسير أنه لم يأت في القرآن لفظ الإمطار، ولا لفظ الريح إلا في الشر، كما لم يأت لفظ الرياح إلا في الخير.... قال

(١) انظر معجم الأسماء الشائعة ١٠٨، ٩٠٩ ومعجم الخطأ والصواب ١٥١.

(٢) انظر اللسان (روح) ٤٥٥/٢.

(٣) انظر الخصائص ٢٩٨/٣.

(٤) شرح درة الغواص ٦٥.

(٥) كشف الطرة عن الغرة ٥٢.

عز اسمه في الريح^(١) : "وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم"^(٢) ، وقال في الرياح : " ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات " ^(٣) ، وهذا هو معنى دعائه -عليه الصلاة والسلام- عند عصوف الرياح : "اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا"^(٤) ويلاحظ أن لفظة (الرياح) جاءت غير مرة في هذا النص.

٦ - حوائج وحاجات

ذهب الحريري إلى تخطيء خاصة معاصريه في جمعهم حاجة على حوائج ، ورأى أن الصواب أن تجمع على حاجات جمع قلة ، وحاج جمع كثرة^(٥) ، وأورد قول الشاعر :

وَقَدْ تَخْرَجُ الْحَاجَاتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ كِرَالَمَ مِنْ رَبٍّ بِهِنَّ ضَنِينٍ^(٦)

وجعله دليلا على جمع القلة (حاجات) ، وأورد قول الراعي النميري :

وَمُرْسِلٍ وَرَسُولٍ غَيْرِ مُتَّهِمٍ وَحَاجَةٍ غَيْرِ مُزْجَاةٍ مِنَ الْحَاجِ^(٧)

وجعله دليلا على جمع الكثرة (حاج) .

وما ذهب إليه الحريري غير صحيح ، إذ لم يوفق في تصويبه لهذه المسألة ، فالحاجة تجمع على حاجات وحوائج وحاج ؛ قال ابن منظور : " الحاج جمع الحاجة ، وكذلك الحوائج والحاجات... والأصل فيها حاجة حذفوا منها الياء فلما جمعوها ردوا إليها ما حذفوا منها ،

(١) ما أثبتته المحقق "الرياح" وهو خطأ .

(٢) اللذاريات ٤١ .

(٣) الروم ٤٦ .

(٤) درة القواص ١٠٦ ، وانظر الحديث في النهاية في غريب الحديث ٢ / ٢٧٢ ، ولسان العرب (روح) ٢ / ٤٥٥ ، ولم يقف الباحث على هذا الحديث في غير هذين المصدرين .

(٥) انظر درة القواص ٧٠ و ٧١ .

(٦) انظر أمالي المرتضي ص ٩ (من المقدمة) ، والزهري ١ / ٩٥ .

(٧) انظر الشاعر في ديوان الراعي النميري ١١٩ .

فقالوا: حاجة وحوائج ، فدل جمعهم إياها على حوائج أن الياء محذوفة منها^(١) .

وإذا كان الحريري قد استدل على صحة ما ذهب إليه ببعض الشواهد الشعرية، فإن هناك شواهد كثيرة تدل على صحة ما خطأه؛ بعضها أحاديث نبوية شريفة، وبعضها شواهد شعرية؛ فمن الأولى قول المصطفى - عليه الصلاة والسلام - : " إن لله عبدا خلقهم لحوائج الناس ، يفزع الناس إليهم في حوائجهم ، أولئك الآمنون يوم القيامة^(٢) " ، وقوله : " اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه " ^(٣) ، وقوله : " استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان " ^(٤) ، ومن الشواهد الشعرية قول الأعشى :

النَّاسُ حَوْلَ قَبَائِسِهِ أَهْلُ الْحَوَائِجِ وَالْمَسَائِلِ^(٥)

وقول الفرزدق :

ولي ببلاد السند عند أميرها حوائج جمات وعندي ثوابها^(٦)

بل إن ما أنكره الحريري استشهد به النحاة في كتبهم ، وجعلوه من الشواهد التي احتجوا بها ومن ذلك قول الشاعر :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ^(٧)

وهذه الشواهد تثبت خطأ الحريري وتوهمه أن حاجة لا تجمع على حوائج ، وربما يكون السبب في توهمه هذا ما توهمه الأصمعي الذي كان ينكر هذا الجمع ، ويجعله مولدا لخروجه عن قياس جمع حاجة ، وذكر أنه تراجع عن قوله هذا ، " والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به ، وهو حائجة " ^(٨) . ورد الشهاب الخفاجي ما ذهب إليه الحريري فقال : " رد ما ذكره وصحة الوهم فيه أشهر من قفا نيك " ^(٩) ، وذهب إلى أن في " حوائج " ثلاثة أقوال : " أولها : أنه جمع حائجة المقدر ، وثانيها : أنه سمع مفردة ، وثالثها : أنه جمع حو جاء ، ثم إن حوائج كثر استعماله في الكلام الفصيح

^(١) اللسان (حوج) ٢/ ٢٤٢ .

^(٢) انظر الحديث في كشف الخفاء ١/ ٢٥٠ .

^(٣) انظر الحديث في المصدر السابق ١/ ١٣٦ ، واللسان (حوج) ٢/ ٢٤٣ .

^(٤) انظر الحديث في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٨/ ١٩٥ وكشف الخفاء ١/ ١٢٢ واللسان (حوج) ٢/ ٢٤٣ .

^(٥) و (٦) انظر اللسان (حوج) ٢/ ٢٤٣ و ٢٤٤ ، وشرح درة الغواص ٨٦ ، وكشف الطرة ٢١٢ وهناك شواهد أخرى انظرها في المصادر السابقة .

^(٦) انظر الشاهد في شرح الكافية ٢/ ٢٥٢ وهو شاهد ٢٩٥٢ في معجم شواهد النحو الشعرية .

^(٧) اللسان (حوج) ٢/ ٢٤٣ .

^(٨) شرح درة الغواص ٨٥ .

الصحيح (١) ، وتابع أبو الثناء الألويسي الخفاجي في رد ما ذهب إليه الحريري (٢) ، والتمس بعضهم العذر للحريري في ما ذهب إليه فقال : "و الحريري لم يمزّ به إلا القول الأول عن الأصمعي دون الثاني " (٣) ، والمقصود بالتأني تراجع الأصمعي عن تخطيء جمع حاجة على حوائج (٤) .

هذا هو القول الفصل في هذه المسألة ، والشواهد السابقة تدل على صحة هذا الجمع ، وصواب ما خطّاه الحريري " قال ابن بري : وكنت قد سئلت عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم ابن علي الحريري في كتابه " درة الغواص " أن لفظة حوائج مما توهم في استعمالها الخواص ، وقال الحريري : لم أسمع شاهداً على تصحيح لفظة حوائج إلا بيتاً واحداً لبديع الزمان ، وقد غلط فيه ... فأكثر الاستشهاد بشعر العرب والحديث " (٥) . والنسخ المتوافرة لدينا من " درة الغواص " لا يوجد فيها قول الحريري الذي ينفي وجود شاهد على تصحيح لفظة الحوائج (٦) ، ويرى الباحث أن السبب في هذا إيمان يعود إلى اختفاء قول الحريري هذا من الدرة بفعل عوامل الزمن ، أو أن ابن بري نقل من حفظه لعدم توافر الدرة لديه ، فنسب ونسب هذا إلى الحريري .

٧- مبيوع ومبيع

ذهب الحريري إلى تخطيء خاصة أهل زمانه في قولهم : مبيوع ومعيوب ، ورأى أن الصواب أن يقال : مبيع ومعيوب ، وعدّ ما جاء مصححاً شاذاً فقال : " وقد شذ من ذلك قولهم : رجل مدين ومديون ، ومعين ومعيون وجميع ذلك مما يهجن استعماله إلا في ضرورة الشعر " (٧) . وتصويبه لهذه المسألة يتصل ببناء اسم المفعول من الفعل الأجوف الثلاثي ، وطريقة العرب في ذلك ؛ فإذا أردنا صياغة اسم المفعول من الفعل قال وباع ، نقول : مقول ومبيع (بالإعلال) ، هذا هو الأصل ، ولكن روي عن بني تميم - في ما سمي التصحيح أو التتميم - أنهم كانوا يُتمّون اسم المفعول من اليائي فيقولون : مبيوع ومخيوط - من غير إعلال - وورد هذا في الشعر ومنه قول الراجز :

(١) شرح درة الغواص ٨٥.

(٢) انظر كشف الطرّة ٢١٠ و ٢١١.

(٣) اللسان (حوج) ٢ / ٢٤٤.

(٤) انظر تفصيل ذلك في المصدر السابق وشرح درة الغواص ٨٦.

(٥) اللسان (حوج) ٢ / ٢٤٣.

(٦) انظر درة الغواص (نبح : حمد أبو الفضل إبراهيم) ٧٠-٧٢ ، وطبعة مكتبة المثنى ٥٤ ، وطبعة الفسطينية ١.

(٧) انظر درة الغواص ٧٩.

وَكَاثُهَا تُفَاحَةٌ مَطْبُوبَةٌ (١)

وقول علقمة بن عبدة:

يَوْمَ رَذَانٍ عَلَيْهِ الدَّجَنُ مَغْيُومٌ (٢)

أي أنهم كانوا يُتَمَوَّنُ الأجوف اليائي ، وأما الواوي فلا ، وقد علل ابن جني هذا بقوله : " لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة " (٣) ، في حين علل المحدثون هذا بأنه يمثل الصورة الأولى لاسم المفعول من الأجوف اليائي " فلم يكن ناقصاً وأتموه ، وإنما بقي في لغتهم على حالته الأولى " (٤) ؛ أي أن التتميم أثر من الآثار اللغوية التي اندثرت ولم يبق منها إلا القليل، وفي هذا يقول نهاد الموسى : " إننا نعد ذلك خطأ ونصوبه على مبيع ومدين ومزينة ... وهو في الحق التاريخي وجه تميمي ، ولغة فصيحة مما يحتج به ، وقول ثان لا سبيل إلى دفعه في بناء اسم المفعول " (٥) .

ورد الخفاجي ما ذهب إليه الحريري وقال : " هذا أيضا مما جاء على طرازه ، وليس كما قال ؛ فإنه سمع من العرب مبيوع ومعيوب على خلاف القياس ، وفي القاموس وهو معيب ، معيوب ، وفيه أيضا مبيع ومبيوع ، وكل هذا على الأصل ، فما ذكره إلا من ضيق العطن وقال ابن الشجري في أماليه اختلف العرب في اسم المفعول من ذوات الياء فتممه بنو تميم ، وقالوا : معيوب ومخيوط ومكيول ومزبوت ، وقال أهل الحجاز : معيب ومخيوط ومكيل ومزيت " (٦) ، وتابعه أبو التمام الألويسي (٧) .

ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أننا نلاحظ إتمام المفعول من الأجوف اليائي في اللهجات الدارجة كثيرا ، ومن هذا قول العامة : هذا شيء مبيوع ومكيول ، وفلان مديون ، وفلانة مزيونة

(١) المنصف ١/ ٢٨٣ ، والخصائص ١/ ٢٦٢ ، وهو شاهد ٣٧٨٦ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٢) المصدران السابقان ، وهو شاهد ٢٥١٠ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٣) المنصف ١/ ٢٨٣ .

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٤٦ .

(٥) اللغة العربية وأبنائها ٢٣ و ٢٤ .

(٦) شرح درة الغواص ٩٣ وانظر معجم الخطأ والصواب ٩٥ ، ومعجم الأسماء الشائعة ٤٦ و ٩٤ .

(٧) انظر كشف الطرة ٣٨٤ .

أما التتميم من الأجوف الواوي فقد روي في بعض المفردات التي رويت عن العرب ، ومن ذلك قولهم : ثوب مصوون ، ورجل معوود ، وفرس مقوود ، وقول مقوول ^(١) ، وقول الراجز :

والمِسْكُ فِي عَثْبَرِهِ المَدْوُوفُ ^(٢)

وعن هذا قال الحريري : " وشذ من هذا الباب قولهم : مسك مدووف ، وثوب مصوون ، فلفظوا بهما على الأصل ، وهو مما لا يعبا به ولا يقاس عليه " ^(٣) ، وعدّ الكوفيون هذا لغة لبعض العرب ، في حين لم يجز البصريون إتمام المفعول من الأجوف الواوي باستثناء المبرد الذي أجازته قياسا على قولهم : سرت سؤورا ، وغرت غؤورا ، وقد خطأه أبو علي الفارسي ^(٤) .

واستدل المحدثون بوجود هذه الظاهرة - إن جاز أن نسميها ظاهرة - على التطور اللغوي ، فاسم المفعول المصحح من الأجوف اليائي يمثل الصورة الأولى لاسم المفعول من الأجوف اليائي ؛ إذ بقي على حالته - أي أصله التاريخي - ومما يدل على هذا أيضا أنهم جمعوا بين الصيغتين (التتميم والإعلال) فقالوا : مدين ومديون ، ومزيت ومزيوت ^(٥) .

وهذه الظاهرة تدل على بطء التطور اللغوي ؛ فمن المعلوم أن التطور اللغوي لا يأتي على جميع الصيغ دائما ، وإنما يترك صيغا وهذه منها ^(٦) ، وقد سمى رمضان عبد التواب هذه الظاهرة بـ " الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة " ^(٧) ؛ أي أنها آثار لغوية .

وذهب كمال بشر إلى أن وجود هذه الآثار دليل على أن " التصحيح هو الأصل التاريخي في السامية ، وفي العربية في فترة من فترات تاريخها " ^(٨) ؛ إذ إن الكلمات المعلة كانت في وقت ما تتطوّر بالتصحيح ، ثم حدث لها تطوّر فأُعِلَّتْ ، وبقي بعضها مصححا ، واستدل على هذا أيضا بوجود ظاهرة التصحيح في اللغة الجعزية ؛ إذ إنها حافظت على التصحيح في كل الأجوف ، وهي

(١) المصنف ١ / ٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٨٥ و الحصاص ١ / ٢٦٢ .

(٣) درة الفواص ٧٨ .

(٤) انظر المصنف ١ / ٢٨٥ .

(٥) انظر المرجع السابق .

(٦) انظر أثر القوانين الصوتية ٤٤١ و ٤٤٦ ، والتطور اللغوي ١٢ ، ودراسات في علم اللغة ٢٤٧ .

(٧) انظر لحن العامة والتطور اللغوي ٣٧٦ ، وبحوث ومقالات في اللغة ٥٩ .

(٨) دراسات في علم اللغة ٢٤٨ .

لغة سامية الأصل قال عنها ولغفسون : " حافظت على أقدم الصور السامية ، في حين قد أضاعها غيرها" (١).

أما في ما يتعلق بالتغيرات التي تحصل في اسم المفعول من الأجوف اليائي فهي موضع خلاف بين القدماء أنفسهم ، وبين المحدثين ؛ فسيبويه يرى أن الواو الأولى سكنت فالتقى ساكنان ، فحذفت واو المفعول فرارا من التقاء الساكنين (٢) ، والخليل بن أحمد على هذا ، والأخفش الأوسط يرى أن المحذوف عين الفعل ، وليس واو المفعول (٣) ، والمحدثون فسروا هذه الظاهرة بالمخالفة بين بعض الأصوات والحروف ، فإذا أخذنا مثالا على ذلك اسم المفعول من باع ودان ، نقول مبيع ومدين ، وأصلهما مبيوع ومديون ، فتحصل مماثلة بين الحركة وشبه الحركة فتصبح الصيغتان : مبييع ومديين ، ثم يخالف بين الحركة وشبه الحركة بالتخلص من شبه الحركة (الياء) فيصبح اسم المفعول : مبيع ومدين ، هذا في اليائي ، أما في الواوي فيسقط الصامت ، فالأصل في اسم المفعول من قال : مَقُول ، وعن طريق المخالفة يتم التخلص من الصامت فيصبح مَقُول (٤) .

٨- وحقّ الملح : لما يؤتدّم به والمرضاع

ذهب الحريري إلى تخطيء خاصة أهل زمانه في قولهم في القسم: وحقّ الملح إشارة إلى ما يؤتدّم به ، وقيد هذا القول عند العرب بأنه إشارة إلى الرضاع لا غير (٥) ، واستدل على ما ذهب إليه بقول وفد هوازن للنبي - صلى الله عليه وسلم - "لو كنا ملحنا للحارث أو للنعمان لحفظ ذلك فينا" (٦) ، وفسره بقوله : "أي لو أرضعنا له" (٧) كما استدل على ما ذهب إليه بقول الشاعر :

وإني لأرجو ملحها في بطونكم وما بسطت من جلد أشعث أغبر (٨)

وقد نزل عليه ضيوف فأكرمهم ، ولكنهم استأقوا نعمه ليلا ، فقال هذا البيت الذي يأمل فيه أن يؤاخذهم الله بغدرهم مقابل ما شربوه من لبنها .

وإذا كان الحريري قد وصف أهل زمانه ، وخاصة الخواص منهم غير مرة بأنهم وهموا في مواطن كثيرة من الدرة ، فقد وهم هو أيضا في تصويبه لبعض المسائل ومنها هذه المسألة ؛ إذ خطأ

(١) تاريخ اللغات السامية ٢٦١ و ٢٦٢ .

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤ .

(٣) انظر المصنف ٢٨٧/١ .

(٤) انظر اثر القوائين الصوتية ٤٤٤ و ٤٤٥ و تاملات في بعض مظاهر الخلف الصوتي ٧٤ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٨ .

(٥) انظر درة الغواص ١٠٧ .

(٦) انظر الحديث في النهاية ٢٥٤/٤ ، واللسان (ملح) ٦٠٥/٢ ، ولم يعثر عليه الدارس في كتب الحديث المعروفة .

(٧) درة الغواص ١٠٧ .

(٨) الشاهد لأبي الطميحان القبي ، انظر الشعر والشعراء ٣٨٩ ، ودرة الغواص ١٠٨ ، واللسان (ملح) ٦٠٥/٢ .

قولهم : وَحَقَّ الْمَلْحُ فِي الْقَسَمِ ، إشارة إلى ما يؤتدّم به ، وصوّبه فقال : إن القسم بالملح يكون في الإشارة إلى الرضاع لا إلى ما يؤتدّم به ، وهذا غير صحيح ؛ فقد قال ابن منظور : " والعرب تحلف بالملح والماء تعظيما لهما " (١) ، وقال في موطن آخر : " قال أبو العباس : العرب تعظم أمر الملح والنار والرماد " (٢) ؛ فالنص الأول نص صريح على أن العرب تقسم بالملح والماء ، والمقصود بالملح هنا ما يؤتدّم به ، وليس الرضاع ، والنص الثاني دليل على أن الملح معظم عند العرب ، وهم يقسمون بكل ما هو معظم .

ومما يدل على خطأ ما ذهب إليه الحريري الاختلاف في موطن الشاهد الشعري الذي ذكره الحريري ، وجعله دليلا على ما قاله ؛ فقد قال أبو سعيد السيرافي : " الملح في قول أبي الطمحان الحرمة والذمة ، ويقال : بين فلان وفلان ملح وملحة إذا كان بينهما حرمة ، فقال : أرجو أن يأخذكم الله بحرمة صاحبها وغدركم به " (٣) .

وذهب شهاب الدين الخفاجي إلى رد ما ذهب إليه الحريري فقال : " الملح مشترك بين المعروف والرضاع ، والوارد في كلام العرب بالمعنى الثاني ، وأما قصد العامة الأول كناية عن حقوق العشرة والمودة وقسمهم بذلك لتعظيمه فلا ضير فيه ، كما قلته في خائن الإخوان :

لَا يَعْرِفُ الْخُبْزَ وَلَا الْمِلْحَ إِذْ يَأْكُلُ فِي غَيْبِهِ لَحْمَ أَخِيهِ (٤)

وتابعه أبو النّشاء الألوّسي فقال : " أنت تعلم أنه لا شبهة في أن الملح مشترك بين المعروف والرضاع ، وأن الوارد في كلام العرب بالمعنى الثاني ، وإنما الشبهة في تخطئة من يريد الأول ، ويقسمون به لتعظيمه ، ويجعل ذلك كناية عن حقوق العشرة والمودة ، ولعل الحق أنه لا ضير فيه استعمالا... " (٥)

٩- ها وهاء

ذهب الحريري إلى تخطيء خاصة معاصريه في قولهم لمن تناول شيئا : ها- بقصر الألف- ورأى أن الصواب أن يقولوا : هاء -بألف ممدودة- (٦) ، واستدل على هذا بقول الرسول - عليه

(١) اللسان (ملح) ٢ / ٦٠١ .

(٢) المصدر السابق (ملح) ٢ / ٦٠٥ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) شرح درة القواص ١٢٤ .

(٥) كشف الطرة عن الغرة ٤٠٣ .

(٦) انظر درة القواص ١٨٩ .

الصلاة والسلام - : "الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء" ^(١)، وأن هذه الألف لا تُقصر إلا إذا اتصلت بها كاف الخطاب ، كما في قول علي بن أبي طالب - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ :

أَفَاطِمَ هَاكَ السَّيْفَ غَيْرَ مُذَمَّمٍ ^(٢)

وما ذهب إليه الحريري غير مسلم به ؛ لأن فيه ثلاث لغات أولها : تجريد الهاء من الكاف في المفرد والمثنى والجمع ؛ فيقال "ها" ^(٣) ، وعلى هذه اللغة فإن ما قاله الحريري مردود ، وقد ذهب إلى هذا الخفاجي فقال : "محصل ما قاله المحققون في الكتب العربية أن "ها" بمعنى خذ، وفيها ثلاث لغات ، الأولى : تجريده من كاف الخطاب ؛ فتقول : ها زيدا للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، والثانية : لغة بني زهير ^(٤) يأتون بكاف الخطاب بحسب التنثنية والجمع والمذكر والمؤنث فيقولون : هاك بفتح الكاف، وهاك بكسر الكاف وهاكم وهاكن ، والثالثة : يؤتى بهمزة موضع الكاف... فإنكار المصنّف للقصر قصور" ^(٥) ، وتابع أبو الثناء الألويسي الخفاجي في ما ذهب إليه ^(٦) .

١٠ - المأتم

من المسائل التي خطأها الحريري عرضاً في أثناء تخطيء بعض المسائل لفظة المأتم ؛ فقد ذهب إلى أن أكثر الخواص يتوهمون أن المأتم مجمع المناحة ، وأنها عند العرب : النساء يجتمعن في الخير والشر ^(٧) ، واستدل على ما ذهب إليه بقول الشاعر :

رَمَتْهُ أَثَاةٌ مِنْ رَبِيعَةٍ عَامِرٍ نَوُومُ الضُّحَى فِي مَأْتَمٍ أَيْ مَأْتَمٍ ^(٨)

وهذا يفيد أن الحريري جعل المأتم للنساء خاصة ، وهو ما ذهب إليه بعض اللغويين ؛ فقد قال أبو بكر والعامة تغلط فتظن أن المأتم النوح والنياحة ، وإنما المأتم النساء المجتمعات في فرح

^(١) انظر الحديث في فتح الباري في شرح صحيح البخاري ١١٨/٥ ، وسنن ابن ماجه ٧٥٧/٢

^(٢) انظر الديوان المنسوب للإمام علي ١١٥ وفيه :

(أَفَاطِمَ هَاكَ السَّيْفَ غَيْرَ مُذَمَّمٍ كَلَسْتُ بِرَعْدِيهِ وَلَا بَلْبِئِمٍ) وانظر شرح الدرر ١٨٢ .

^(٣) انظر اللسان (١٨) ٤٨٢/١٥ .

^(٤) في كشف الطرة "ابن زبير" انظر ٤٤٢ .

^(٥) شرح درة الغواص ١٨١ ، ١٨٢ .

^(٦) انظر كشف الطرة ٤٤٢ وما بعدها .

^(٧) انظر درة الغواص ١٩٢ .

^(٨) الشاهد لأبي حية النمري ، انظر شرح المفصل ١٠ / ١٤ ، وزهرة الآداب ١ / ٢٦٢ واللسان (أتم) ٣ / ١٢ .

أو حزن ...^(١) وهذا يعني أن الحريري تابع الزبدي في ما ذهب إليه ، غير أن ابن منظور ذهب إلى أن " الماتم " يكون للنساء والرجال فقال : " والماتم كل مجتمع من رجال ونساء في حزن أو فرح وخص بعضهم به النساء يجتمعن في حزن أو فرح ، وفي الحديث : فأقاموا عليه ماتما ، الماتم في الأصل : مجتمع الرجال والنساء في الغم والفرح ، ثم خص به اجتماع النساء للموت "^(٢) ، وقال ابن بري : لا يمتنع أن يقع الماتم بمعنى المناحة والحزن والنوح والبكاء ؛ لأن النساء لذلك اجتمعن ، والحزن هو السبب الجامع "^(٣) .

ورد الشهاب الخفاجي ما ذهب إليه الحريري ؛ لورود الماتم في كلام العرب بمعنى المناحة ، فقال : " هذا ليس بشيء لأنه قد ورد الماتم في كلام العرب بمعنى مجمع المناحة والحزن كما قال زيد الخيل :

أفي كل عام ماتم تبعثونه

وقال التميمي في منصور بن زياد :

فالناس ماتمهم عليه واحد
في كل دار رنة وعويل

وقال آخر :

أضحي بنات النبي إذ قتلوا
في ماتم والوحوش في عرس

وهذا ما ذهب إليه كثير من أهل اللغة ، وارتضاه ابن بري ، على أنه لو كان عاما فاستعماله في بعض أفرادة بقرينة لا يعد خطأ ، حتى ذهب بعض الأصوليين إلى أنه ليس بمجاز أيضا "^(٤) ، وقال أبو النثاء الألويسي : " وقد يكون لجماعة الرجال كما قال ابن السيد في شرح سقط الزند وتعقب ما ذكر بأنه قد ورد الماتم في كلامهم بمعنى مجمع المناحة والحزن وقد ذهب إلى ذلك كثير من أئمة اللغة وارتضاه ابن بري ، ولعل الخطأ هو دعوى أنه وضع خاص بمجمع المناحة ، وإلا فمتى قيل إنه عام لا يكون استعماله في بعض أفرادة خطأ ، بل هو مجاز أو حقيقة "^(٥) . وبهذا يتضح أن الماتم يكون بمعنى المناحة ، ولذلك فإن الباحث يرى أن قول الخاصة في زمن الحريري صحيح. ومما سبق يلحظ الباحث أن الحريري يخطئ ويرفض ما نصت عليه المظان والمعاجم اللغوية ، وصرحت بجوازه وسلامته ، وسبب ذلك أن الرجل يتعقب أوهام الخاصة

(١) اللسان (اتم) ٤/١٢ .

(٢) المصدر السابق (اتم) ٢/١٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) شرح درة الغواص ١٨٤ و ١٨٥ .

(٥) كشف الطرة عن الفرة ٤٠١ و ٤٠٢ .

ويصوبها؛ لأنه يريد لهم أعلى المستويات اللغوية في الاستخدام وأفصحها ، وقد بدا هذا واضحا في المسائل العشرة السابقة التي اختارها الباحث ، وهناك مسائل كثيرة خطأها الحريري في "درة الغواص" ، وقد رأى الباحث أن يكفي بعرض هذه المسائل ؛ لأنها تمثل نماذج للمسائل التي خطأها الحريري وردها ، على الرغم من جوازها عند العرب .

مسائل ردها الحريري وأصاب فيها

عرض الباحث في ما سبق عشر مسائل خطأها الحريري ، وذهب إلى أنها غير جائزة ، وعابها على معاصريه ، على الرغم من كونها جائزة في وجه من أوجه العربية ، أو في لغة من لغاتها ؛ وذلك لأنه كان يوجه كتابه للخاصة ، الذين يريد لهم أن يتكلموا بأفصح اللغات وأعلاها ، وإذا كان الحريري قد خطأ معاصريه في مسائل كثيرة في "الدرة" وهي جائزة ، فإنه خطأ مسائل كثيرة أيضا وأصاب في ما ذهب إليه ، وبهذا فإن الباحث يقسم المسائل التي ناقشها الحريري وخطأها إلى قسمين : أحدهما : المسائل التي ردها وهي جائزة ، وثانيهما : المسائل التي ردها وأصاب في ردها . وفي ما يلي يعرض الباحث عشر مسائل ردها الحريري ووفق في تصويبها ، وهي تمثل نماذج هذا القسم من مسائل "درة الغواص" .

١- حيازة الأجر أو إحازته .

من المسائل التي خطأها الحريري في "درة الغواص" وكان مصيبا في تصويبها قول خاصة معاصريه : "فعلته لإحازة الأجر" ^(١) ، وقد وفق في تصويبه هذا ؛ إذ إنه وضح تصويبه لهذه المسألة فقال : "والصواب أن يقال : لحيازة الأجر ، بدليل أن الفعل المشتق منه حاز ، ولو كانت الهمزة أصلا في المصدر لالتحقت بالفعل المشتق منه ، كما تلتحق بأراد المشتق من الإرادة ، وبأصاب المتفرع من الإصابة ، فلما قيل في الفعل : حاز ، علم أن مصدره الحيازة مثل خاط الثوب خياطة ، وصاغ الخاتم صياغة ، وحاد عن الحرب حيازة" ^(٢) ، واستدل على صحة هذا التصويب بقول الشاعر ، وقد سأله الأصمعي عن ناقلته :

فاليوم صار لها الكلال قيودا
وعن المنية أن تُصيب محيدا

كانت تُقيد حين تنزل منسرا
لن تستطيع عن القضاء حيازة

^(١) درة الغواص ٤١ .

^(٢) المصدر السابق .

الْقَوْمُ كَالْعَيْدِ أَنْ يَفْضَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا كَذَلِكَ يَقُوقُ عَوْدُ عَوْدًا^(١)

ولقد كان الحريري موفقاً في تصويبه ؛ لأن المصدر مشتق من الفعل حاز ، فالهمزة غير أصلية ، ولذلك فإن المصدر يكون حيازة وليس إحازة ، قال ابن منظور : " حازه يحوزه : إذا قبضه وملكه واستبد به ... حزت الشيء جمعته " ^(٢) . إن من الغريب أن الشهاب الخفاجي لم يعرض لتصويب الحريري بشيء ^(٣) ، و هذا يدل على أن الحريري أصاب في هذه المسألة ، بيد أنه كان على الخفاجي أن يشير إلى المسائل التي أصاب الحريري في تصويبه ، وينبه على ذلك ، لا أن يهمل هذه المسائل و يسقطها من شرح الدرة . وهذا ما فعله أبو الثناء الألويسي ، إذ ذكر ما أورده الحريري في تصويب هذه المسألة من غير أن يعقب عليه بشيء ^(٤) .

٢- داعر أو ذاعر ؟

خطأ الحريري خاصة أهل زمانه في قولهم للخبيث الدخلة : ذاعر ، و ذهب إلى أن الصواب أن يقال له : الداعر ؛ فقال : " و يقولون للخبيث الدخلة : ذاعر ، بالذال المعجمة - فيحرفون المعنى فيه ؛ لأن الذاعر هو المفزع ؛ لاشتقاقه من الذعر . فأما الخبيث الدخلة فهو الداعر - بالذال المهملة - لاشتقاقه من الدعارة ، و هي الخبيث ^(٥) واستشهد على صحة ما ذهب إليه بقول الشاعر :

أَخَارَجَ هَلَّا إِذْ سَفِهَتْ عَشِيرَةً كَفَفَتْ لِسَانَ السَّوِّءِ أَنْ يَتَسَدَّعَرَا^(٦)

و كان الحريري موفقاً في تصويبه لهذه المسألة ؛ لأن الداعر غير الذاعر ، فالذاعر هو الرجل الخبيث ؛ لأنه مشتق من " دَعَرَ العود - بالكسر - دَعَرًا فهو دَعِرٌ ، دَخَنَ فلم يَتَّقِدْ ، و هو الرديء الدخان ، و منه اتخذت الدعارة و هي الفسق ^(٧) . و أما الذاعر فهو المخيف المفزع لاشتقاقه من الذعر ، قال ابن منظور : " الذعر - بالضم - الخوف و الفزع هو الاسم ، دَعَرَهُ بِدَعَرِهِ دَعَرًا ، فَأَنْدَعَرَ و هو مُنْدَعِرٌ ، و أذعره كلاهما أفزعه و صَيَّرَهُ إِلَى الذعر ^(٨) .

^(١) الأبيات للمول بن أميل المحاربي كما نسبها الخفاجي في شرح درة الغواص ، انظر ٥٨ والبيت الأول في أمالي المرتضى ٥٨٠/١ .

^(٢) اللسان (حوز) ٣٤١/٥ .

^(٣) انظر شرح درة الغواص ٥٨ .

^(٤) انظر كشف الطرة ٩٦ .

^(٥) درة الغواص ٤٢ و ٤٣ .

^(٦) الشاهد لزميل بن أبيير ، انظر الشعر والشعراء ٤٠١ ، بوليه أو زميل بن عبد مناف ، وانظر الشاهد في ديوان الحماسة بشرح الرزوقي ١٤٣٨ ، وشرح درة الغواص ٥٩ .

^(٧) اللسان (دعر) ٢٨٦/٤ .

^(٨) المصدر السابق (ذعر) ٣٠٦/٤ .

و هذا يفيد أن معاصري الحريري كانوا يحرفون المعنى بقولهم هذا ؛ فهم يقولون : "ذاعر" للخبث ، و الذاعر هو المفزع المخيف ، مما يؤدي إلى اختلاط قولهم هذا على غير المطلع على مقصدهم ؛ فيفهم من قولهم أنهم يعنون : الرجل المفزع المخيف ؛ بيد أنهم لا يعنونه . و الحقيقة أن هذا الفهم يؤدي إلى الوقوع في اللبس ، و عدم الفهم و التواصل مع الآخرين ، و هنا يقدر للحريري إطلاعنا على دلالة هذه الكلمة عند معاصريه و قصدهم بها .

و قد يعود اختلاط الدال و الذال على معاصري الحريري لقرب صورتها الكتابية ، و قرب مخرجها الصوتي ؛ فالذال تخرج من طرف اللسان ، و أصول الثنايا العليا ، و الذال تخرج من بين طرف اللسان ، و أصول الثنايا العليا و كلاهما من الحروف المجهورة ، غير أن الدال حرف شديد ، و الذال حرف رخو^(١) ، فقرب مخرجهما و اشتراكهما في صفة الجهر أدى إلى اللبس عليهم أي بالذال أم بالذال ؟ فكانوا ينطقونها بالذال ، وربما كانوا يقولون : ذاعر و هم يعنون به الرجل صاحب العيوب ، قال ابن منظور : " ورجل ذاعر ، وُدْعَرَة ، وُدْعَرَة : ذو عيوب"^(٢) .

وعرض لهذه المسألة الجواليقي فقال : " ومما جاء بالذال وهم يقولونه بالذال : هم الدُّعَار للخبثاء المتلصّصين - بالذال - مأخوذ من العود الدعر ، وهو الذي يؤدي بكثرة دخانه.... فإن ذهب إلى معنى الفزع جاز أن يقال بالذال "^(٣) .

ولم يوافق الخفاجي الحريري في ما ذهب إليه ؛ فقال : " هما بمعنى ، وما ذكره غير مسلم به عند أهل اللغة ؛ قال ابن بري ما المانع من كون الخبيث ذاعرا - بالذال الموسومة المعجمة - لأنه يذعر الناس ؛ أي يخيفهم فإذا قصدوا هذا صح ، وقد سبقه إلى هذا غيره ، والحق يتبع ، وفيه نظر " ^(٤) وواضح أن ابن بري حمله على التوسع والمجاز ، وبهذا فإنه من المتساهلين الذين يجيزون كثيرا من الأساليب والتراكيب ، غير أن الباحث يميل إلى رأي الحريري وهو التفريق بينهما ، لأنه الأصل ولعدم الخلط على غير المختصين .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن الحريري استرسل في هذه المسألة فذكر غير لفظ كانوا يحرفونه ، ومن هذه الألفاظ : الزمرذ والزمرد ، والجرد والجرد ، والنواجذ والنواجد ، وكل هذه الألفاظ بالذال لا بالذال^(٥) .

^(١) انظر شرح الفصل ١٠/١٢٤ ، ١٢٩ .

^(٢) اللسان (ذعر) ٣٠٦/٤ .

^(٣) تكملة إصلاح ما تقلط فيه العامة ٥٩ .

^(٤) شرح درة الغواص ٥٩ ، وانظر كشف العورة ٢٣٦ .

^(٥) انظر المصدر السابق ٤٤ .

٣- تَيَّا أو ذَيَّا ؟

من المسائل التي خطأها الحريري عرضاً تصغير خاصة معاصريه اسم الإشارة "ذي" على ذَيَّا ؛ فقال : "ومن أوهامهم أيضاً في التصغير قولهم في تصغير ذي الموضوع للإشارة إلى المؤنث : ذَيَّا ، فيخطئون فيه ؛ لأن العرب جعلت تصغير ذَيَّا لذا الموضوع للإشارة إلى المذكر ، ولم تصغر ذي الموضوع للإشارة إلى المؤنث على لفظها ، لنلا تلتبس بتصغير ذا ، بل عدلت في تصغير الاسم الموضوع للإشارة إلى المؤنث عن ذي إلى تاء ، فصغرتة على تَيَّا ^(١) واستدل الحريري في هذه المسائل على صحة ما ذهب إليه بقول الشاعر :

أَتَشْفِيكَ تَيَّا أَمْ تُرَكِّتُ بِدَايَا وَكَانَتْ قَتُولًا لِلرَّجَالِ كَذَيَّا ^(٢)

ولقد وفق الحريري في تصويبه وتعليه ؛ لأن العرب لم تصغر ذي حتى لا تلتبس بالمذكر ، قال الإمام الأسترايادي : "ولم يصغر في المؤنث إلا تا وتي ، دون ذي ؛ لنلا يلتبس بالمذكر" ^(٣) . وأيد شهاب الدين الخفاجي الحريري في تصويب هذه المسألة - وهي من المسائل القليلة التي أيده فيها - إذ تابع الحريري في ما ذهب إليه ؛ فقال : "العرب جعلت تصغير ذَيَّا لذا الموضوع للإشارة إلى المذكر ، ولم تصغر ذي الموضوع للإشارة إلى المؤنث ؛ لنلا يلتبس بتصغير المؤنث بتصغير المذكر ، فاستغنوا عنه بقولهم : لمصغره تَيَّا ، وهم كثيراً يفعلون مثله" ^(٤) وكذلك تابعه أبو النشاء الألويسي ^(٥) .

٤- دُسْتُور أو دَسْتُور ؟

خطأ الحريري خاصة معاصريه في قولهم : دَسْتُور - بفتح الدال - ورأى أن الصواب أن يقولوا : دُسْتُور - بضم الدال فقال : "يقولون دَسْتُور - بفتح الدال - وقياس كلام العرب فيه أن يقال بضم الدال ، كما يقال : بُهلُول ، وعُرْقُوب ، وخرطوم ، وجُمهور ونظائرها ، مما جاء "فُعْلُول" ؛ إذ

^(١) درة الغواص ٩٣ .

^(٢) الشاهد للأعشى النظر ديوانه ١٣٩ ، وكشف الطرة ٢٤٢ .

^(٣) شرح الشافية ٢٨٦/١ .

^(٤) شرح درة الغواص ١٠٥ .

^(٥) النظر كشف الطرة ٢٤٢ .

لم يَجِء في كلامهم "فَعْلُول بفتح الفاء إلا صَعْفُوق" ^(١) وهم خدم وأتباع باليمامة، "وصَعْفُوق" ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة واستشهد الحريري على ما ذهب إليه بقول الشاعر:

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعِ أَخَزْ ^(٢)

ولقد وفق الحريري في تصويبه لهذه المسألة ؛ فقد قال أبو عثمان المازني : " وكل اسم على فعلول فهو مضموم الأول " ^(٣) وقال ابن جنى : " ونحن نعلم أنه لا يكون على فعلول إلا وأوله مضموم ؛ لأننا قد لفظنا بالضممة في أول فعلول ، والعبارة المستقيمة في هذا الموضع أن يقال : كل اسم كان على خمسة أحرف ، وكانت عينه ساكنة ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعد الواو لام أخرى ففأوه مضمومة " . ^(٤)

غير أنه يستدرك على الحريري أسماء أخرى جاءت عن العرب بصيغة "فَعْلُول" - بفتح الفاء - ، ومنها "صَعْفُوق" لضرب من الكمأة ، وبَعْكُوكَة الوادي لجانبه ؛ قال ابن منظور : " قال ابن بري رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية الكتاب : جاء على فَعْلُول - بالفتح - صَعْفُوق ، وصَعْفُوق لضرب من الكمأة ، وبَعْكُوكَة الوادي لجانبه " ^(٥) ، وقال ابن السكيت : " وكل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول نحو زُبُور وقُرُقُور ، وبَهْلُول ، وغُمُرُوس وعُصْفُور وما أشبه ذلك " ^(٦) .

وذهب شهاب الدين الخفاجي إلى أن ما ذكره الحريري تبع فيه الجوهري ، وأنه ليس صحيحاً ؛ لورود فَعْلُول - بالفتح - ومن ذلك زَرَنُوق وبرُشُوم وقُرُبُوس ^(٧) ، وقال عن دستور : " وقد قيل إنه في الأصل مفتوح ، وضم لما عرب ؛ فعلى هذا لا يكون الفتح خطأ ، نظرا لأصله " ^(٨) .

ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن ما خطاه الحريري ما زال شائعاً عند العامة في أيامنا ؛ إذ نراهم يأتون بهذا البناء "فَعْلُول" مفتوح العين ؛ فيقولون : "دُسْتُور" و"عُصْفُور" و"صُنْدُوق" و"جَمْهُور" والأصل في هذا أن يكون بضم الفاء فيقال : "دُسْتُور" و"عُصْفُور" و"صُنْدُوق" و"جَمْهُور" .

^(١) درة الغواص ١٣٥ و ١٣٦ .

^(٢) الشاهد للعجاج ، انظر ديوانه ١٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤ ، واللسان (صعلق) ٢٠٠/١٠ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٨٠٠ ، والخصائص ٢١٨/٣ ، وهو شاهد ٣٣٩٦ في معجم شواهد النحو الشعرية .

^(٣) المنصف ١٩٨/١ و انظر شرح الشافية ١١/١ و ١٦ .

^(٤) المصدر السابق .

^(٥) اللسان (صعلق) ٢٠٠/١٠ .

^(٦) إصلاح المنطق ٢١٨ .

^(٧) انظر شرح درة الغواص ١٤٥ .

^(٨) المصدر السابق ، وانظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٤٥١ .

٥- ارتضع بلبانه أو بلبنه ؟

خطأ الحريري خاصة أهل زمانه في قولهم : ارتضع بلبنه ، ورأى أن الصواب أن يقولوا : ارتضع بلبانه ، وعلل ما ذهب إليه ؛ فقال : " لأن اللبن هو المشروب واللبن هو مصدر لَبَنَ ؛ أي شاركه في شرب اللبن ، وهذا هو معنى كلامهم الذي نحوا إليه ، ولفظوا به " (١) . واستدل على هذا بقول الشاعر :

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ بِصَطْلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ
رَضِيعِي لِبَانٍ نَذِيٍّ أَمْ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَتَفَرَّقُ (٢)

وما ذهب إليه الحريري صحيح ؛ قال ابن منظور : " والالبان : الارتضاع ... وهو أخوه بلبان أمه - بكسر اللام - ولا يقال بلبن أمه ؛ وإنما اللبن الذي يشرب من ناقة أو شاة أو غيرها من البهائم واللبن - بالكسر - كالرضاع " (٣) .

وذهب الشهاب الخفاجي - على عادته - إلى رد ما قاله الحريري ، ويبدو أنه مصر على تخطيء الحريري في كل مسائل " درة الغواص " والمسألة التي لا يخطئ فيها لا يذكرها ، كما يبدو أنه يفتش عن عيوب الحريري أو ما يعيبه عليه ؛ فنراه يذهب إلى أنه تبع ابن قتيبة في تصويب هذه المسألة وهذا صحيح (٤) ، ثم ينص على أنه مما نسب إلى السهوي ، لوجود ما خطأه في كلام الفصحاء ... ويقول إن أبا سهل الهروي ذهب إلى أن اللبن جمع لبن ، وأخيرا يخلص إلى أن " الصحيح أن يقال : اللبن للمرأة خاصة واللبن عام " (٥) ، والحقيقة أن قول ابن منظور السابق قول صريح لا يحتمل التأويل ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحريري هو الصواب في هذه المسألة .

(١) درة الغواص ٢١٨ .

(٢) البيهقي للأعشى انظر ديوانه ٢٧٥ ، والثاني - موطن الشاهد - من شواهد الخصائص ٢٦٦/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤ ومعجم الهوامع ٢١٢/٣ ، وهما الشاهدان ١٧٨٠ و ١٧٨٥ في معجم شواهد النحو الشعرية .

(٣) اللسان (لبن) ٣ / ٣٧٤ ، وانظر معجم الأخطاء الشائعة ٢٢٥ .

(٤) انظر أدب الكاتب ٤٠٧ .

(٥) شرح درة الغواص ٢٠٨ ، وانظر كشف العورة ٣٦٢ و ، ٣٦٣ .

٦- جِبَّةٌ خَلَقَ أَوْ خَلَقَتْ ؟

خطأ الحريري خاصة معاصريه في قولهم : جِبَّةٌ خَلَقَتْ ، وذهب إلى أن الصواب أن يقولوا : جِبَّةٌ خَلَقَ ؛ فقال : " ويقولون جِبَّةٌ خَلَقَتْ ، فيوهمون فيه ؛ لأن العرب ساوت فيه بين نعت المذكر والمؤنث ؛ فقالت : ملحفة خلق ، كما قالت : ثوب خلق " ^(١) وذكر العلة في هذا التصويب فقال : " ويبين بعضهم العلة فيه ؛ فقال : كان أصل الكلام أعطني خلق جبتك ، فلما أفرد من الإضافة بقي على ما كان عليه " ^(٢) .

ولقد وفق الحريري في تصويب هذه المسألة ؛ إذ إن ما ذهب إليه صحيح ؛ فقد قال ابن منظور : " وشيء خلق : بال ، الذكر والأنثى فيه سواء يقال ثوب خلق ، وملحفة خلق ، ودار خلق ؛ قال اللحياني : قال الكسائي : لم نسمعهم قالوا : خلقة في شيء من الكلام ويقال جبة خلق - بغير هاء - وجديد - بغيرها أيضا - ولا يجوز خلقة ولا جديدة " ^(٣) .

ولم يخطئ الخفاجي الحريري في هذه المسألة ؛ بل ذكرها في شرحه ، ووافق الحريري في ما ذهب إليه ، وذكر أن خَلَقَ - بكسر اللام - صفة وقعت غير مرة للمنازل والأطلال ، ولم تؤنث ؛ لأنها مصدر يلزم حالة واحدة ، ويقع للمفرد والمثنى والجمع والمؤنث بلفظ واحد ^(٤) . وتابع أبو الثناء الألويسي الخفاجي في ما ذهب إليه ؛ فلم يخطئ الحريري ؛ وإنما اكتفى بما ذكره الخفاجي ^(٥) .

٧- رميت عن القوس أو بالقوس ؟

خطأ الحريري خاصة أهل زمانه في قولهم : رميت بالقوس ، ورأى أن الصواب أن يقال : رميت عن القوس أو على القوس ؛ فقال : " وكذلك يقولون : رميت بالقوس ، والصواب أن يقال :

^(١) درة الغواص ٢٢١ .

^(٢) المصدر السابق .

^(٣) اللسان (خلق) ٨٨/١٠ و ٨٩ .

^(٤) انظر شرح درة الغواص ٢١١ .

^(٥) انظر كشف العورة عن الغرة ٢٢٦ و ٢٢٧ .

رميت عن القوس أو على القوس^(١) . واستدل على صحة ما ذهب إليه بقول الراجز :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ
وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ^(٢)

وتصويب الحريري لهذه المسألة صحيح ؛ فقد " قال ابن سيده : رمى الشيء رميا ورمى به ، ورمى عن القوس ، ورمى عليها ، ولا يقال رمى بها في هذا المعنى " ^(٣) وقال ابن بري : " إنما جاز رميت عليها ؛ لأنه إذا رمى عنها جعل السهم عليها ، ورمى القنص رميا لا غير " ^(٤) ومعنى رمى بها : ألقاها ، ومعنى قولهم : رميت بالقوس ألقيتها وأبعدتها ، وليس هذا مقصدهم .

أما الخفاجي فخالف الحريري - كعادته - في تصويبه لهذه المسألة فقال : " وإنما أنكره لأنه توهمه بمنزلة رميت الشيء ، إذا ألقيته من يدك ، وليس كذلك ؛ لأن المعنى : رميت السهم بالقوس ؛ فالباء للآلة ، أو بمعنى عن " ^(٥) .

وردّ الخفاجي هذا يظهر أنه ممن يؤمنون بتناوب حروف الجر ، في حين أن الحريري لا يؤمن بذلك . وكان الحريري فطن إلى أن ما قاله الخفاجي سيقال فرد عليه قائلا : " فإن قيل هلا أجزتم أن تكون الباء في هذا الموطن قائمة مقام عن أو على فالجواب عنه أن إقامة بعض حروف الجر مقام بعض إنما يجوز في المواطن التي ينتفى فيها اللبس ، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ ، ولو قيل ها هنا : رمى بالقوس لدل ظاهر الكلام على أنه نبذها من يده ، وهو ضد المراد بلفظه ؛ فلهذا لم يجز التأول للباء فيه " ^(٦) ، ولكن الخفاجي نسي أو تناسى قول الحريري هذا ؛ فلم يشر إليه ، والذي يراه الباحث في هذه المسألة ، وفي تناوب حروف الجر ، أن تناوب حروف الجر جائز ما لم يود إلى الوقوع في اللبس ، ولهذا يرى أن الحريري وفق في تصويب هذه المسألة ؛ لأننا لو قلنا : رمى بالقوس - ونحن نريد رمى عن القوس - لأدى هذا إلى الاختلاط على السامع ؛ فربما سبق إلى ذهنه المعنى الأول ، وظن أننا أردنا التخلص من القوس ، لسبب أو لآخر . وهذا مالم نقصده ، ولذلك يحصل اللبس ويؤدي هذا إلى عدم الفهم والتواصل مع الآخرين ، وهو المهمة الأولى التي تسعى إليها كل لغة .

^(١) درة الغواص ٢٣٠ .

^(٢) الشاهد لحميد الأرقط ، وهو من شواهد الخصائص ٣٠٩/٢ ، واللسان (رمي) ٣٣٥/١٤ ، وميزانة الأدب ٢١٤/١ ، وهو شاهد ٣٤٥٧ في معجم شواهد النحو الشعرية .

^(٣) اللسان (رمي) ٣٣٥/١٤ .

^(٤) المصدر السابق .

^(٥) شرح درة الغواص ٢٢٠ .

^(٦) درة الغواص ٢٣٠ ، و ٢٣١ .

وأشار محمد العدناني إلى التناوب في معجميه فقال : " أوردت في المعجم قليلا من الأفعال مثلثة بحروف جر خاصة بها ؛ ليتقيد بها كبار كتابنا وشعرائنا ، الذين يولون المبني اهتماما كبيرا ، ويرغبون في انتقاء الأفصح ، بينما يجوز لمن يرضى بالفصح ، ولا يحب أن يكلف نفسه عناء البحث عن الأفصح أن يضع (اللام) بدلا من (إلى) و (الباء) بدلا من (عن).... إذا كان معنى الفعل لا يتغير ، ودعوت القارئ في نهاية كل مادة من هذا النوع -إلى الرجوع إلى مادتي " لا يخفى على القراء " و " اعتقد " ليرى أنه يحق له أن يضع حرف جر مكان آخر ، إذا لم يلتبس المعنى ، أو إذا اشرب فعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما " (١) .

ويشار هنا إلى أن أبا التثاء الألوسي لم يخطئ في هذه المسألة ، بل إنه خالف الخفاجي ؛ فلم يذكر هذه المسألة في كتابه " كشف الطرة عن الغرة " ، وهذا يدل على أنه تابع الحريري ، ووافقه في تصويب هذه المسألة ، وأنه ممن لا يؤمنون بتناوب حروف الجر .

٨ - مئة ونيف أو ونيف ؟

خطأ الحريري خاصة معاصريه في قولهم : مئة ونيف ، بإسكان الياء وذهب إلى أن الصواب أن يقولوا : مئة ونيف بتشديد الياء - فقال : " ويقولون مئة ونيف - بإسكان الياء - والصواب أن يقال نيف بتشديدها " وهو مشتق من قولهم : أناف نيف على الشيء إذا أشرف عليه ؛ فكانه لما زاد على المئة صار بمثابة المشرف عليها " (٢) ، واستدل على هذا بقول الشاعر :

كَلَّتْ بِرَابِيَةِ رَأْسِهَا عَلَى كُلِّ رَابِيَةٍ نَيْفٌ (٣)

وذكر الحريري الاختلاف في مقدار النيف ؛ فقد ذهب أبو زيد إلى أنه ما بين العقدين ، وقال غيره من الواحد إلى الثلاثة (٤) ، وما ذهب إليه الحريري صحيح ؛ فقد قال الأزهري : " ومن ناف يقال :

(١) معجم الأخطاء الشائعة ٩ وانظر ٨ - ٨٣ ومعجم الأغلاط اللغوية ل و ، ١٩٧ .

(٢) درة الغواص ٢٣٤ .

(٣) درة الغواص ٢٣٤ ، واللسان (نوف) ٣٤٢/٩ ، وكشف الطرة ٤٣٠ وروايته في اللسان : (ولدت ترابية رأسها على كل رابية نيف) وذكر ابن منظور أن ابن بري نسبته إلى ابن الرقاق ، وقال أبو التثاء الألوسي " ومنه قوله ؛ أي عدي بن الرقاق " انظر كشف الطرة ٤٣٠ ، والصحيح أنه " عدي بن الرقاق " انظر الشعر والشعراء ٦١٨/٢ .

(٤) انظر درة الغواص ٢٣٤ .

هذه مئة ونيف -بتشديد الياء- أي زيادة ، وعوام الناس يخفون ؛ فيقولون :ونيف وهو لحن عند الفصحاء " (١) .

وإذا كان شهاب الدين الخفاجي قد خطأ الحريري في معظم مسائل (درة الغواص) فإنه هو نفسه أخطأ في هذه المسألة ؛ إذ أوردها على أن الحريري صوب (نيف) بفتح الياء فقال: "ويقولون مئة ونيف بسكون الياء ، والصواب أن يقال بفتحها ؛ لأنه مشتق من قولهم أناف على الشيء إذا أشرف عليه ، ووزن نَيْفٌ :فَيْعِلٌ ، وتخفيفه بحذف العين " (٢) وعرض لهذه المسألة وردها على أن الحريري ذكرها بفتح الياء ، والحريري لم يقل هذا البتة ، بل ذكر أن خاصة معاصريه ينطقون (نيف) بسكون الياء ، وأن الصواب أن تكون مشددة مكسورة ولم يذكر فتحها .

أما أبو التتاء الألوسي فكان أكثر دقة من الخفاجي على الرغم من اعتماده في (كشف الطرة) على (شرح درة الغواص) كثيرا ؛ فقد قال : "ويقولون :نيف بإسكان الياء في العدّ كمئة ونيف والصواب تشديدها " (٣) .

وفي تصويب هذه المسألة ذكر الحريري الاختلاف في تحديد كلمة (البضع) فقال: "فأما البضع فأكثر ما يستعمل في ما بين الثلاث إلى العشر ، وقيل :بل هو دون نصف العقد ، وقد أثير القول الأول إلى النبي صلى الله عليه (٤) وسلم " (٥) ، وذكر قصة أبي بكر مع المشركين الذين كانوا يحبون أن يغلب أهل فارس ؛ لأنهم أهل أوثان ، وأما المسلمون ، فكانوا يحبون أن يغلب الروم لأنهم أهل كتاب ؛ فقال :حتى أن أبا بكر -رضي الله عنه -بادر إلى مشركي قريش فأخبرهم بما نزل عليهم فيه -يعني قوله تعالى: **"وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ"** (٦) -فقال: له أبي ابن خلف :خاطرني على ذلك ، فخاطره على خمس قلائص ، وقدر لهم مدة ثلاث سنين ، ثم أتى النبي

(١) تهذيب اللغة (نوف) ٤٧٧/١٥ ، وانظر اللسان (نوف) ٣٤٢/٩ .

(٢) شرح درة الغواص ٢٢٣ .

(٣) كشف الطرة عن الفرة ٤٣٠ ، و ٤٣١ .

(٤) كلمة (عليه) ساقطة من النص .

(٥) درة الغواص ٢٢٤ .

(٦) سورة الروم : ٣ ، و ٤ .

- صلى الله عليه وسلم -، وسأله: كم البضع؟ فقال: ما بين الثلاثة إلى العشرة....^(١)

ويشار هنا إلى أن الزبيدي ذكر أن العوام في عصره كانوا يخطنون في ما صوبه الحريري^(٢)، وكذلك أشار الجواليقي إلى هذه المسألة فقال: "ومما يشدد العوام تخففه يقولون: مئة ونيف، وإنما هو نيف - بالتشديد - ولا يجوز تخفيفه"^(٣).

٩- سمعت: الناس أو الناس

من المسائل التي صوبها الحريري عرضاً، والتي تتصل بـ(الحكاية) أنه صوب إنشاد معاصريه لببيت ذي الرمة:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدَحَ: اَنْتَجِعِي بِلَالًا^(٤)

وقال: "فينصبون لفظة (الناس) على المفعول، ولا يجوز ذلك؛ لأن النصب يجعل الانتجاع مما يسمع، وما هو كذلك، وإنما الصواب أن ينشد بالرفع على وجه الحكاية؛ لأن ذا الرمة سمع قوماً يقولون: الناس ينتجعون غيثاً، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به"^(٥).

إن تصويب هذه المسألة يتصل بـ(الحكاية) ومعناها مفهوم من الجذر (حكى)؛ فحكى الشيء حكاية: ماثله وشابهه، وعلى هذا فإن معنى الحكاية أن تحاكي الاسم السابق دون النظر إلى الوضع الجديد الذي أصبح عليه، وما دخل عليه من عوامل تؤثر فيه، قال ابن منظور "حكى الحكاية كقولك حكيت فلاناً، وحاكيتته فعلت مثل فعله، أو قلت مثل قوله"^(٦) أما الحكاية اصطلاحاً فهي إيراد اللفظ المسموع على هيئته، وهي قسمان: حكاية الجملة الملفوظة - والتصويب من هذا النوع - والنوع الثاني حكاية الجملة المكتوبة، وهناك نوع آخر، وهو حكاية المفرد^(٧).

وفي باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام قال سيبويه: "وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبط شراً: هذا تأبط شراً، وقالوا: هذا بَرَقَ نَحْرُهُ، ورأيت بَرَقَ نَحْرُهُ. فهذا

^(١) درة الغواص ٢٣٥ والحديث صحيح ذكره الترمذي في سننه، انظر ٣٤٢/٥ و ٣٤٢ (طبعة دار سحون).

^(٢) انظر لحن العوام ٢١١.

^(٣) تكملة إصلاح ما نلفظ فيه العامة ٥٣.

^(٤) انظر الشاهد في ديوانه ١٥٣٥/٣، وللقنطرب ١٠/٤، وعزارة الأدب ٣٩٣/٩، وشرح التصريح ٢٨٢/٢، وهو شاهد ٢٠٢٩ في معجم شواهد النحو الشعرية.

^(٥) درة الغواص ٢٣٨.

^(٦) اللسان (حكى) ١٩١/١٩.

^(٧) انظر معجم قواعد العربية ٢٣٥.

لا يتخير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً...^(١) وقال الزمخشري: "وأما المعرفة فمذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أن يحكيه المستفهم كما نطق به ؛ فيقول لمن قال: جاءني زيد : من زيد ؟ ومن قال : رأيت زيدا ، من زيدا ؟ ومن قال : مررت بزید ، مَنْ زید؟ وإذا كان غير علم رفع لا غير ، يقول لمن قال رأيت الرجل ، من الرجل ؟ ومذهب بني تميم أن يرفعوا في المعرفة البتة " ^(٢) .
ورد الخفاجي ما ذهب إليه الحريري فقال : "أما ما ذكره المصنف فمردود بأنه قد سمع فيه النصب أيضاً كما حكاه الرضي وشارح أبيات الإيضاح " ^(٣) (عبد الله بن بري المتوفى ١١٨٧هـ) أما أبو التثاء الألويسي فلم يعرض لهذه المسألة ، وهذا يعني أنه وافق الحريري في ما صوّبه.

١٠ - بات فلان أو نام ؟

خطأ الحريري خاصة معاصريه في توهمهم أن بات بمعنى نام ؛ فقال : " ومن ذلك توهمهم أن معنى بات فلان ؛ أي نام . وليس كذلك ، بل معنى بات أظله المبيت ، وأجنه الليل سواء نام أم لم ينام " ^(٤) ، واستدل على صحة ما ذهب إليه بقوله تعالى : "والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً " ^(٥) كما ذكر قول الراجز :

بَاتُوا نِيَامًا وَابْنُ هِنْدٍ لَمْ يَنْمُ
بَاتَ يَقَاسِيهَا غَلَامٌ كَالزَّلَمِ
لَيْسَ بِرَاعِي إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ ^(٦)

وجعله دليلاً على خطأ توهمهم أن معنى بات فلان : نام ؛ لأن الشاعر أخبر أنه بات متصدياً لحفظ الإبل ممن همّ بسرقتها ، فهو لم ينام وإنما بات يحرس الإبل خوفاً من سرقتها .
وتصويب الحريري لهذه المسألة صحيح ؛ فقد قال ابن منظور : " قال ابن سيده : بات يفعل كذا وكذا يبيت ، وبيات بيئاً وبياتاً ومبيتاً وبيئوتة أي ظلّ يفعله ليلاً وليس من النوم وقال الزجاج :

^(١) الكتاب ٣/ ٣٢٦ .

^(٢) الفصل ١٨٠ و ١٨١ ، وشرح الفصل ١٩/٤ .

^(٣) شرح درة الغواص ٢٢٦ .

^(٤) درة الغواص ٢٦٧ .

^(٥) سورة الفرقان : ٦٤ .

^(٦) الأبيات لابن رميض (رشيد) كما نسبها الحريري وأثبتته المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم انظر درة الغواص ٢٦٧ ، وذكر الخفاجي أنها لرشيد بن رميض (بالياء) ،

انظر شرح درة الغواص ٢٥٠ وهما شاعران انظر درة الغواص ٣٣٩ (طبعة مكتبة المتنبي).

كل من أدركه الليل فقد بات نام أم لم ينام^(١) ، ووافق شهاب الدين الخفاجي الحريري في تصويب هذه المسألة ؛ إذ ذكرها في (شرح درة الغواص) من غير أن يردّها ، وهذا يعني أنه وافق الحريري في ما ذهب إليه ، وأما أبو الثناء الألويسي فلم يعرض لتصويب هذه المسألة بشيء ، وهذا يفيد أنه يتابع الحريري في ما ذهب إليه أيضا .

هذه عشر مسائل تمثل القسم الثاني من مسائل (درة الغواص) وهي المسائل التي ردّها الحريري وأصاب في ردّها ، وهنا يؤكد الباحث أن اختيار هذه المسائل العشرين لم يكن مقصداً ، وإنما كان هكذا من غير قصد ، وإذا كان الباحث جعل هذه المسائل نماذج على قسمي مسائل (درة الغواص) ؛ فإنه ليتطلع إلى دراسة (درة الغواص) وتصويبات الحريري في دراسة أكاديمية مستقلة تتناول مسائل (الدرة) بالعرض والدراسة والتحليل ووضع (درة الغواص) في الميزان ومحاكمتها محاكمة لغوية موضوعية .

وأخيراً يجد الباحث أن الحريري وقف جهوده اللغوية كلها على إصلاح المنطق وتقويم ما اعوج من الألسنة ، وحاد عن سنن العرب وطريقتهم في الكلام ؛ ولذلك فقد سلك كل السبل ، وركب كل الطرق لبلوغ مآربه ، بل إن الباحث يضيف إلى هذا فيقول : إن جهود الحريري الأدبية اتجهت إلى علاج اللحن أيضا ؛ إذ كان الهاجس الذي قض مضجعه وشغله ليل نهار ، ومن ثم فإنه وقف حياته كلها على محاولة علاجه بكل الوسائل والسبل ، فقد أنشأ المقامات لهذا الغرض ، إذ إنه عمد إلى إنشائها لتعليم الناشئة والمتأدبين والشاديين من طلبة العلم الأساليب الأدبية المختلفة^(٢) .

ومما يؤكد هذا أن الحريري سمّى إحدى مقاماته "المقامة النحوية" وعرض في هذه المقامة طائفة من الأحاجي النحوية التي تبين قدرته وإطلاعه على أسرار اللغة وخفاياها ، ومما يؤكد هذا أن ابن خلكان وصف المقامات بقوله : "اشتملت على شيء كثير من كلام العرب : من لغاتها وأمثالها ورموز أسرار كلامها" (٣) .

بعد هذا العرض أستطيع القول : إن جهود الحريري الأدبية واللغوية تلتقي على هدف واحد ؛ وهو تقويم ما اعوج من الألسنة ، وزاغ عن طريقة العرب ، وانتحاء سمتهم في الكلام ، وبعبارة أخرى فإن شيخنا الحريري وجّه جميع طاقاته وصرفها في خدمة العربية ، وجعل القضاء على ظاهرة اللحن - المرض المستشري الذي كان وما زال يفتك بالألسنة - مهمته الأولى ، وغايته الكبرى التي يسعى للحد منها ، والقضاء عليها بكل السبل والأساليب ، وبكل ما أوتي من قوة ، وقد وفق في مهمته هذه إلى حد بعيد.

(١) اللسان (بيت) ١٦/٢ .

(٢) انظر الفن ومذاهبه في النثر العربي ٢٩٩ .

(٣) وفيات الأعيان ٦٣/٤ .

الخاتمة

هدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على الجانب المجهول من شخصية الحريري ، وهو الجانب النحوي ، إذ إن الحريري " أدبياً " معروف لدى القاصي والداني ، ولكن قلة قليلة هي التي تعرف الحريري نحويًا ، فالكثير من جوانب شخصيته النحوية ما زال مجهولاً عند الشادين من طلبة العلم ، وشبه مجهول عند المختصين . ولذلك سعى هذا البحث إلى محاولة تقديم الحريري نحويًا ، والتعرف على آرائه ومواقفه للنحاة ومخالفاته لهم ، ومذهبه النحوي ، ومن ثم جهوده اللغوية بشكل عام.

وفي ما يلي بعض النتائج التي انتهت إليها الباحثة:

أولاً : لقد انصبّت جهود الحريري اللغوية على محاولة تجنب اللحن ، وتقويم اعوجاج الألسن ، والتكلم على طريقة العرب.

ثانياً : وقف الحريري حياته كلها على هذه الغاية ، وسلك كل السبل للحدّ منها ، بدءاً بالمقامات التي كانت تهدف إلى تعليم الناشئة الأساليب الأدبية المختلفة، ومروراً بـ "ملحة الإعراب" و"شرح ملحة الإعراب" ، وانتهاءً بـ "درة الغواص".

ثالثاً : لم يكن الحريري ضعيفاً في النحو ؛ بل إنه إمام من أئمة وشيوخه.

رابعاً : إن الحريري بصري المذهب ، فهو من النحاة البصريين المتأخرين .

خامساً : إن الحريري من رواد الشعر التعليمي في النحو.

سادساً : أكثر الحريري من الاحتجاج بالشواهد القرآنية ، حتى زادت على شواهد الشعرية ؛ فقد وسّع من الاحتجاج بالقرآن الكريم ، وأكثر منه.

سابعاً : رد الباحث ما زعمه أحمد محمد قاسم من أن الحريري لم يحتج بالحديث النبوي الشريف في "شرح ملحة الإعراب" ، إذ إنه احتج بحديثين شريفيين.

ثامناً : لقد كان الحريري رائداً في الإكثار من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، إذ إنه احتج بـ "٥٢" حديثاً في "شرح ملحة الإعراب" و "درة الغواص" ، ولا يعرف الباحث أحداً من النحاة الذين سبقوا الحريري ، احتج بعدد يقرب مما احتج به الحريري من الأحاديث النبوية الشريفة.

تاسعا : اعتمد الحريري في تصويباته اللغوية على المستوى الأفصح ، وخطأ ما عداه من المستويات الأخرى ؛ لأنه كان يريد للخواص أن يتكلموا بأفصح المستويات وأعلها .

عاشرا : نالت " درة الخواص " أهمية كبيرة في حركة التصحيح اللغوي .

حادي عشر : لم يكن الحريري وصفا في تصويباته ، بل كان معياريا صارما .

ثاني عشر : كان الحريري من أصحاب المنهج المتشدد في التصويبات اللغوية ، ولذلك فقد خطأ كثيرا من المسائل الجائزة في لغة من لغات العرب ، أو في وجه من أوجه العربية .

ملخص الحريري وجهوده اللغوية

يعدّ القاسم بن علي الحريري (٤٤٦-٥١٦هـ) من النحاة المغمورين الذين لم ينالوا عناية من الدارسين والباحثين؛ إذ إن كثيراً من هؤلاء لا يعرفون الحريري نحويًا، في حين يعرف القاصي والداني الحريري أديبًا؛ لاقتراحه بالمقامات، وللوقوف على الجانب غير المشهور من شخصية الحريري، والتعرف على جهوده اللغوية، وتقديمه نحويًا؛ فقد اختار الباحث هذا الموضوع لرسالته. فتناول مذهب الحريري النحوي، وقدم ترجمة موجزة له، وبين آراءه واجتهاداته التي تفرّد بها، وأسهب في مناقشة موافقاته للنحاة ومخالفاته لهم، وخلص إلى أن موافقات الحريري للنحاة أكثر من مخالفاته، وعزا هذا إلى الغاية التي كان يسعى إليها وهي تعليم الناشئة وغير المختصين الأحكام النحوية ومعالجة اللحن وتوقيه.

وتناول الباحث موقف الحريري من الشواهد اللغوية، وهدف إلى التعرف على موقف الحريري من الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات، والحديث النبوي الشريف، والشعر، وكلام العرب.

فوجد أن الحريري أكثر من الاحتجاج بالشواهد القرآنية، حتى زادت على الشواهد الشعرية، وأنه كان رائداً في الإكثار من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وقسم الباحث الشواهد الشعرية إلى قسمين هما: الشواهد السليمة، والشواهد السقيمة ثم قسم السقيمة إلى أنواعها، ووجد أن الحريري ذكر أبياتاً أخرى فأخرجها من الشواهد، ووصفها بـ (الأبيات الأخرى) وقسمها إلى أنواعها..

وناقش الباحث موقف الحريري من التصويبات اللغوية؛ للتعرف على موقفه منها، وبيان أهمية (درة الغواص) في حركة التصحيح اللغوي، والتعرف كذلك على منهج الحريري في التصويبات؛ فقسم مسائل الدرة قسمين هما: مسائل ردها الحريري وهي جائزة، ومسائل ردها وأصاب في ردها، وعرض عشر مسائل من كل قسم. ووجد أن الحريري كان من أصحاب المنهج المتشدد في التصويبات اللغوية، وأنه كان معيارياً صارماً، وبناء على ذلك فقد اتبع المستوى الأفضح وخطأ ما عداه من المستويات الأخرى؛ لأن الخاصة يجب أن تترفع عمّا تتكلم به العامة.

وأخيراً خلص الباحث إلى بعض النتائج، ومن أهمها أن الحريري بصري المذهب، وأنه وقف جهوده اللغوية على معالجة اللحن ومحاولة تجنبه، وتمكين الخاصة والعامة من التكلم على طريقة العرب، وأنه لم يكن ضعيفاً في النحو، بل إنه إمام من أئمة، وشيخ من شيوخه، فهو النحوي، واللغوي والشاعر، والأديب الذي كان ملء السمع والبصر، والذي ملأ الدنيا وشغل الناس.

Abstract

Al-Hariry And His Linguistic Efforts

Prepared By: Bassam Ali Ahmed Rabab'ah

M.A

"Arabic Language And Grammar"

At Yarmouk University .1990

Supervised by Dr.Ali Tawfeeq Al-Hamad.

Al-Qasem Ben Ali Al-Hariry (١١٦-٥١٦) is considered as one of the obscure grammarians , who had not received much of the student's and researchers' attention; many of these do not know Al-Hariry as a grammarian though everybody knows him as a man of letters because of Al-Maqamat . In order to shed light on this obscure side of his career and to know his linguistic efforts , the researcher has chosen this subject for his thesis.

This study deals with Al-Hariry's grammatical school, provides brief biography for him, discusses his opinions and his individual contribution,dwells on discussing his agreements and disagreements with other grammarians ,and comes to the realization that Al-Hariry's agreements with other grammarians outnumber his disagreements because of Al-Hariry's purpose : teaching the coming generations, non-especialists, the grammatical rules ,and the treatment of solecism.

The researcher has also discussed Al-Hariry's stance towards linguistic evidence and testimony, and attempted to understand his stance toward testimony by Qur'an , its Readings ,Hadieth ; poetry,and the Arabs' speech.

The researcher has discovered that Al-Hariry has leaned heavily on Qur'anic testimonies, that they outnumber the poetical ones, and that he was pioneer in testifying by Hadieth. The researcher has divided these testimonies into the correct and the incorrect. Then he has classified the incorrect ones into their different types. He notices that Al-Hariry has mentioned other verse line by which he didn't testify and which he classified into its types.

The researcher has dealt with Al-Hariry's stance towards linguistic correction to know his stance towards them, and to show the importance of *Durrat Al-Ghawwass* in the linguistic reformation movement and, too, to know Al-Hariry's methodology in the corrections. The issues in *Al-Durrah* are classified into two parts: incorrectly refuted issues and correctly refuted ones. He discussed ten issues in every class. It has been proved that Al-Hariry belonged to the puritan school in linguistic correction, and that he used firm standards. Thus he followed the most standard level of language and considered the other levels incorrect because the elite must not use the colloquial language.

Finally, the researcher has come to some conclusions, the most important of which is that Al-Hariry followed the Basra School of Arab Grammar, and that he devoted himself to prevent solecism, and to enable the public and the elite to speak standard Arabic language. Besides, Al-Hariry was not a small figure in grammar. Rather he was one of its important scholars. For he was a grammarian, a linguist, a poet, and a man of letters, who attracted great attention, and busied people with his knowledge.

المصادر و المراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : الكتب

- ١- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمى :منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات (تح :سعيان محمد إسماعيل) الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، فوزي حسن الشايب (رسالة دكتوراة) القاهرة، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .
- ٣- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته ، محمد حسن جبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة (١٩٧٧) .
- ٤- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، علاء الدين الفارسي (تح: شعيب الأرناؤوط) الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٥- أدب الكاتب ، ابن قتيبة (تح : محمد الدالي) الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٦- أربعة كتب في التصحيح اللغوي ، حاتم الضامن ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ومكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٧- أسباب حدوث الحروف ، ابن سينا (تح : محمد حسان الطيان ويحيى مير علم ، وتقديم ومراجعة أحمد شاكر الفحام وأحمد راتب النفاخ) الطبعة الأولى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، ١٩٨٣ .
- ٨- الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

- ٩- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (تح: غازي طليمات) مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د.ت.
- ١٠- إصلاح المنطق ، ابن السكيت (تح : أحمد شاكر وعبد السلام هارون) الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٦.
- ١١- الأصوات اللغوية : إبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.
- ١٢- الأصول ، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٨.
- ١٣- الأصول في النحو ، ابن السراج (تح : عبد الحسين الفتلي) الطبعة الاولى ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ١٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، ابن خالويه ، دار الكتب العلمية ، بيروت .د.ت.
- ١٥- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩.
- ١٦- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (أشرف على مراجعته عبد العلايلي وزميلاه) دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٢ .
- ١٧- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (تح : أحمد الحمصي ومحمد أحمد قاسم) الطبعة الأولى ، ١٩٨٨.
- ١٨- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .
- ١٩- أمالي المرتضى ، غرر الفوائد ودرر القلائد ، الشريف المرتضى (تح : محمد أبو الفضل إبراهيم) الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ١٩٦٧.
- ٢٠- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، أبو البقاء العكبري (تح : إبراهيم عطوة عوض) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٩.
- ٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥.
- ٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت.
- ٢٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، دار الفكر، بيروت ، د.ت.

- ٢٤- البحث اللغوي عند العرب ، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، أحمد مختار عمر ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢٥- بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي (تح : محمد أبو الفضل إبراهيم) الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ٢٧- البيان والتبيين ، الجاحظ (تح: عبد السلام هارون) دار الجيل ودار الفكر ، بيروت ، د.ت .
- ٢٨- تاج العروس ، محمد مرتضى الزبيدي ، دار ليبيا ، بنغازي ، ١٩٦٦ .
- ٢٩- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان (ترجمة : رمضان عبد التواب ، ومراجعة السيد يعقوب بكر) الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٣٠- تاريخ اللغات السامية ، إسرائيل ولفنسون ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٣١- التبصرة في القراءات ، مكي بن أبي طالب (تح: محيي الدين رمضان) الطبعة الأولى ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- ٣٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، جمال الدين المزي (صححه وعلق عليه عبد الصمد شرف الدين) الدار القيمة ، هيوندي ، الهند ، ١٩٦٦ .
- ٣٣- تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي (تح: عفيف عبد الرحمن) الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٣٤- الترادف في اللغة ، حاكم مالك الزبيدي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- ٣٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (تح : محمد كامل بركات) دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٣٦- التطبيق الصرفي ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٣٧- التطبيق النحوي ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٣٨- التطور اللغوي ، مظاهره وقوانينه وعلله ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض ، د.ت .
- ٣٩- التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر (أخرجه وصححه وعلق عليه : رمضان عبد التواب) مكتبة الخانجي ، القاهرة ودار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٢ .
- ٤٠- التعريفات : الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥ .

- ٤١- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٩٨٣ .
- ٤٢- تفسير البيضاوي (المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل) البيضاوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٤٣- التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت.
- ٤٤- تفهيم اللسان ، ابن الجوزي (تح: عبد العزيز مطر) الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، (١٩٧٧) .
- ٤٥- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، أبو منصور الجواليقي (تح: عز الدين التتوخي) مطبوعات المجمع العلمي العربي (دمشق) د.ت.
- ٤٦- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، الصغاني (تح: إبراهيم الأبياري ، ومراجعة : محمد خلف الله أحمد) مطبعة دار الكتاب ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٤٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (تح: سعيد أحمد ومحمد الفلاح) الطبعة الثانية ، المغرب ، د.ت.
- ٤٨- تهذيب اللغة ، الأزهرى (تح: إبراهيم الأبياري) دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٤٩- التوطئة : أبو علي الشلوبي (تح: يوسف أحمد المطوع) دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٥٠- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني (عني بتصحيحه أوتوبرتزل) الطبعة الثالثة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٥١- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- ٥٢- الجمل في النحو ، الزجاجي (تح: علي الحمد) الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، إربد ، ١٩٨٤ .
- ٥٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد علي الصبان ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت.
- ٥٤- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، محمد ضاري حمادي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- ٥٥- حماسة البحتري (تح: لويس شيخو) الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٥٦- خريدة القصر وجريدة العصر ، عماد الدين الأصفهاني (تح : محمد بهجة الأثري) دار الحرية ، بغداد ، (١٩٧٣) .

- ٥٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي (تح: عبد السلام هارون) الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٥٨- الخصائص ، ابن جني (تح: محمد علي النجار) الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٥٩- دائرة المعارف الإسلامية (نقلها إلى العربية أحمد الشنفتاوي وزملاؤه ، وراجعتها وزارة المعارف العمومية) د.م ، د.ت .
- ٦٠- دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، الطبعة التاسعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٦١- دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، الطبعة الحادية عشرة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٦٢- الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين ، عبد الجبار القزاز ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- ٦٣- دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن أيوب ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ت .
- ٦٤- دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٦٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع جمع الجوامع في العلوم العربية ، أحمد أمين الشنقيطي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- ٦٦- درة الغواص في أوام الخواص ، الحريري (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) دار نهضة مصر ، القاهرة ، (١٩٧٥) وطبعة مكتبة المثنى ، بغداد ، د.ت .
- ٦٧- ديوان أبي دهل الجمحي (تح : عبد العظيم عبد المحسن) الطبعة الأولى ، مكتبة القضاء ، النجف ، ١٩٧٢ .
- ٦٨- ديوان أبي الطيب المتنبى (تح : مصطفى السقا وزملائه) دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .
- ٦٩- ديوان أبي نواس ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- ٧٠- ديوان الأعشى الكبير (أبو بصير، ميمون بن قيس) ، (شرح وتعليق محمد محمد حسين) الطبعة السابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٧١- ديوان الإمام علي بن أبي طالب المنسوب إليه ، (جمع وترتيب عبد العزيز الكرم) د.م ، د.ت .
- ٧٢- ديوان امرئ القيس (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، (١٩٨٤) .
- ٧٣- ديوان جميل بثينة (تح: إميل بديع يعقوب) الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٢ .

- ٧٤- ديوان حسان بن ثابت (تح : سيد حنفي حسنين) دار المعارف ، القاهرة ، (١٩٨٣) .
- ٧٥- ديوان الحطيئة (تح : نعمان محمد أمين طه) الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٧٦- ديوان الحماسة ، أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي)، (تح:عبد المنعم أحمد صالح) دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، د.ت .
- ٧٧- ديوان ذي الرمة (تح :عبد القدوس أبو صالح) الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- ٧٨- ديوان الراعي النميري (دراسة وتحقيق:نوري القيسي وهلال ناجي) مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٠ .
- ٧٩- ديوان روبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب)، (تح:وليم بن الورد البروسي ، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة) الطبعة الثانية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٨٠- ديوان زهير بن أبي سلمى (تح : علي حسن فاعور) الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٨١- ديوان العجاج (تح : عزة حسن) مكتبة دار الشرق ، بيروت ، (١٩٧١) .
- ٨٢- ديوان العرجي (شرحه وحققه خضر الطائي ، ورشيد العبيدي) الطبعة الأولى ، الشركة الإسلامية ، بغداد ، ١٩٥٦ .
- ٨٣- ديوان قيس بن الخطيم (تح : ناصر الدين الأسد) الطبعة الأولى ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٨٤- ديوان كثير عزة (تح: إحسان عباس) دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١ .
- ٨٥- ديوان كعب بن مالك الأنصاري (دراسة وتحقيق : سامي مكّي العاني) الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٦ .
- ٨٦- ديوان النابغة الذبياني (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) دار المعارف ، القاهرة ، (١٩٧٧) .
- ٨٧- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي (دراسة وتحقيق : محمد إبراهيم البنا) الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٨٨- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، مكّي بن أبي طالب (تح: أحمد حسن فرحات) الطبعة الثانية ، دار عمار ، عمان ، ١٩٨٤ .

- ٨٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين الألوسي (نشرتة وصححته وعلقت عليه إدارة المطبعة المنيرية) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت.
- ٩٠- زهر الآداب وثمر الألباب ، أبو إسحاق الحصري القيرواني (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، وضبط وشرح زكي مبارك) الطبعة الرابعة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٢.
- ٩١- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (تح : شوقي ضيف) الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ٩٢- سر صناعة الإعراب ، ابن جني (تح : مصطفى السقا وزملائه) الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٩٣- سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي (شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، ١٩٦٩ .
- ٩٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ٩٥- سنن ابن ماجه ، ابن ماجه القزويني ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٩٦- سنن أبي داود ، أبو داود السجستاني ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، د.ت. وطبعة دار إحياء السنة النبوية (تح : محمد محيي الدين عبد الحميد) د.م ، د.ت .
- ٩٧- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ، محمد بن عيسى الترمذي (تح: أحمد محمد شاكر) الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٩٨٨ ، والطبعة الثانية (موسوعة السنة ، الكتب الستة وشروحها) ، (تح : إبراهيم عوض) دار سحنون ، تونس ، ١٩٩٢ .
- ٩٨- السنن الكبرى ، البيهقي ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت .
- ٩٩- سنن النسائي ، أحمد بن شعيب النسائي (بشرح جلال الدين السيوطي) الطبعة الثانية ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ١٠٠- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، د.ت.
- ١٠١- شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، الطبعة الرابعة عشرة ، دار اللغات ، ١٩٦٤ .
- ١٠٢- شرح الأشموني (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد) الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٥٥ .
- ١٠٣- شرح التصريح على التوضيح وبهامشة حاشية الشيخ ياسين ، خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت.

- ١٠٤- شرح درة الغواص في أوهم الخواص ومعه درة الغواص ، أحمد شهاب الدين الخفاجي ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجوانب ، القسطنطينية ، ١٢٩٩ هـ .
- ١٠٥- شرح ديوان جرير ، محمد إسماعيل الصاوي ، دار الأندلس ، بيروت ، د.ت.
- ١٠٦- شرح ديوان الحماسة ، أبو علي المرزوقي (نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون) الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ .
- ١٠٧- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الأستراباذي (تح: محمد نور الحسن وزملائه) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ١٠٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد) د.م ، د.ت.
- ١٠٩- شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي ، مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ت.
- ١١٠- شرح الكافية ، رضي الدين الأستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت.
- ١١١- شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الأنصاري (دراسة وتحقيق: هادي نهر) مطبعة الجامعة بغداد ، ١٩٧٧ .
- ١١٢- شرح اللمع ، ابن برهان العكبري (تح: فائز فارس) الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤ .
- ١١٣- شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، د.ت.
- ١١٤- شرح مقامات الحريري ، الشريشي (تح: محمد عبد المنعم خفاجي) المكتبة الثقافية ، بيروت ، د.ت.
- ١١٥- شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ (تح: خالد عبد الكريم) الطبعة الأولى ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٧ .
- ١١٦- شرح ملح الإعراب ، الحريري (تح: فائز فارس) الطبعة الأولى ، دار الأمل ، إربد ١٩٩١ و (تح: أحمد محمد قاسم) الطبعة الأولى ، مطبعة عبير ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١١٧- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي ، بتفسير أحمد بن إبراهيم القيسي ، (تح: داود سلوم ونوري حمودي القيسي) الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ١١٨- شعر الحارث بن خالد المخزومي ، يحيى الجبوري ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأندلس ، بغداد ١٩٧٢ .
- ١١٩- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، ١٩٦٩ .
- ١٢٠- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة (تح: أحمد محمد شاكر) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

- ١٢١- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار النائلة ، الطبعة الأولى ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- ١٢٢- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، أحمد بن فارس (تح: مصطفى الشويبي) مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٤ .
- ١٢٣- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، أحمد بن علي القلقشندي (تح: محمد حسين شمس الدين) الطبعة الأولى ، دار الفكر ودار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ١٢٤- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، (تح: أحمد عبد الغفور عطار) دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د.ت .
- ١٢٥- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري (موسوعة السنة ، الكتب الستة وشروحها) ، الطبعة الثانية ، دار سحنون ، تونس ، ١٩٩٢ ، وطبعة مطابع الشعب ، ١٣٧٨ هـ .
- ١٢٦- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، والطبعة الثانية (تح: محمد فؤاد عبد الباقي) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٧٢ ، وطبعة مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت ، ومكتبة الغزالي ، د.ت. والطبعة الثانية (تح: محمد فؤاد عبد الباقي) (موسوعة السنة ، الكتب الستة وشروحها) دار سحنون ، تونس ، ت.د .
- ١٢٧- الضرورة الشعرية ، دراسة أسلوبية ، السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الثانية ، دار الأندلس ، ١٩٨١ .
- ١٢٨- طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي (تح: محمود شاكر) مطبعة المدني ، القاهرة ، د.ت .
- ١٢٩- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي الأندلسي (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ١٣٠- العربية الفصحى : نحو بناء لغوي جديد ، هنري فليش (تعريب وتحقيق : عبد الصبور شاهين) الطبعة الثانية ، دار المشرق العربي ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ١٣١- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، جلال الدين السيوطي (تح: سلمان القضاة) دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- ١٣٢- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت .
- ١٣٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣ .

- ١٣٤- الفرائد الجديدة ، جلال الدين السيوطي (تح: عبد الكريم المدرس ، وإشراف :محمد الكزني) وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي ، العراق ، (١٩٧٧) .
- ١٣٥- فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، دار الحمامي ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ١٣٦- فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان (ترجمة : رمضان عبد التواب) ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٧ .
- ١٣٧- فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، الطبعة الثامنة ، دار النهضة مصر ، القاهرة ، د.ت.
- ١٣٨- فقه اللغة العربية ، كاصد ياسر الزبيدي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
- ١٣٩- الفن ومذاهبه في النثر العربي ، شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٤٠- في فقه اللغة وقضايا العربية ، سميح أبو مغلي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي ، عمان ، ١٩٨٧ .
- ١٤١- القاموس المحيط ، مجد الدين الفيروز آبادي ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت.
- ١٤٢- قطر الندى وبلّ الصدى ، ابن هشام الأنصاري (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد) منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ١٤٣- الكامل ، المبرد: محمد بن يزيد ، (تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة) دار نهضة مصر ، القاهرة ، د.ت.
- ١٤٤- الكتاب ، سيبويه (تح: عبد السلام هارون) طبعت مختلفة : الجزء الأول والثاني ، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٨ . والثالث ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د. ط، د.ت.
- والرابع ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٢ . والخامس ، الطبعة الثانية مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٣ .
- ١٤٥- الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت.
- ١٤٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس ، إسماعيل بن محمد العجلوني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٥١ هـ .
- ١٤٧- كشف الطرة عن الغرة ، أبو النشاء شهاب الدين الألوسي ، المطبعة الحنفية ، دمشق ، ١٨٨٣ .

- ١٤٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكّي بن أبي طالب القيسي (تح : محيي الدين رمضان) الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ١٤٩- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، عبد العزيز مطر ، الدار القومية ، وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٦٦ .
- ١٥٠- لحن العامة والتطور اللغوي ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٥١- لحن العوام ، أبو بكر الزبيدي الأندلسي (تح: رمضان عبد التواب) الطبعة الأولى ، د.م ، ١٩٦٤ .
- ١٥٢- لسان العرب ، جمال الدين بن منظور ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- ١٥٢- اللغات السامية، نولدكه (ترجمة: رمضان عبد التواب) مكتبة دار نهضة مصر العربية، د.ت .
- ١٥٣- اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠ .
- ١٥٤- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ١٥٥- اللغة العربية وأبنائها ، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية ، نهاد موسى ، الطبعة الثانية ، مكتبة وسام ، مرج الحمام ، ١٩٩٠ .
- ١٥٦- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة (١٩٧١) .
- ١٥٧- اللمع في العربية ، ابن جني (تح: فائز فارس) دار الكتب للثقافية ، الكويت ، (١٩٧٢) .
- ١٥٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، أبو بكر الهيثمي ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب ، بيروت ١٩٦٧ .
- ١٥٩- المختار من شعر بشار (اختيار الخالدين) شرحه إسماعيل البرقي واعتنى به السيد محمد بدر العلوي ، مطبعة الاعتماد ، د.م ، د.ت .
- ١٦٠- مختصر في شواذ القرآن (من كتاب البديع) لابن خالويه (عني بنشره برجستراسر) دار الهجرة ، د.ت .
- ١٦١- المدخل إلى علم النحو والصرف ، عبد العزيز عتيق ، الطبعة الثانية ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ١٦٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (تح: محمد جاد المولى وزميليه) دار الفكر ، بيروت ، د.ت .

- ١٦٣- المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله النيسابوري ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ،
ومحمد أمين دمج ، بيروت ، د.ت.
- ١٦٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي ، دار صادر ، بيروت ،
د.ت .
- ١٦٥- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين السيوطي (تح: نبهان حسين) دار الرسالة ،
بغداد ، ١٩٧٧ .
- ١٦٦- معجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدناني ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ١٦٧- معجم الأدباء : إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب ، ياقوت الحموي (تح: إحسان عباس)
الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- ١٦٨- المعجم الأدبي ، جبور عبد النور ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ١٦٩- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، محمد العدناني ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ، بيروت ،
١٩٨٤ .
- ١٧٠- معجم الخطأ والصواب في اللغة ، إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثالثة ، دار العلم للملايين ،
بيروت ، ١٩٩١ .
- ١٧١- معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، الطبعة الأولى ، دار العلوم ، الرياض ، ١٩٨٤ .
- ١٧٢- معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر ، وعبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ،
مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- ١٧٣- معجم القواعد العربية في النحو والصرف ، عبد الغني الدقر ، الطبعة الأولى ، دار العلم ،
دمشق ، ١٩٨١ .
- ١٧٤- المعجم المفصل في اللغة والأدب ، ميشال عاصي وإميل يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار العلم
للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ١٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (تح: مازن المبارك وزميليه)
الطبعة السادسة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ١٧٦- المفصل في علم اللغة ، جار الله الزمخشري (قدّم له وراجعاه وعلق عليه: محمد السعيد)
الطبعة الأولى ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٩٩٠ .
- ١٧٧- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، محمد بن عبد الرحمن
السخاوي (تح: عبد الله الصديق ، وعبد الوهاب عبد اللطيف) الطبعة الأولى ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

- ١٧٨- المقامة ، شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، القاهرة (١٩٨٧).
- ١٧٩- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (تح : كاظم بحر المرجان) دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- ١٨٠- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد (تح : محمد عبد الخالق عضيمة) عالم الكتب ، بيروت ، د.ت.
- ١٨١- مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون (تح : علي عبد الواحد وافي) الطبعة الثالثة ، دار نهضة مصر ، القاهرة (١٩٧٧) .
- ١٨٢- المقرب ، ابن عصفور الإشبيلي (تح : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري) الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١ .
- ١٨٣- ملحة الإعراب . الحريري ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، د.ت.
- ١٨٤- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (تح : فخر الدين قباوة) ، الطبعة الأولى ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٩٧٠ .
- ١٨٥- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ١٨٦- مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٧٤ .
- ١٨٧- المنتخب في دراسة الجملة العربية ، سلمان القضاة ، د.م ، ١٩٨٨ .
- ١٨٨- المنصف ، ابن جني ، (تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين) الطبعة الأولى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ١٨٩- المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ١٩٠- موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية (المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون) التهانوي ، مكتبة خياط ، بيروت ، د.ت .
- ١٩١- الموطأ ، مالك بن أنس ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ١٩٢- نتائج الفكر ، السهيلي ، (تح : محمد إبراهيم البنا) دار الاعتصام ، القاهرة ، د.ت .
- ١٩٣- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، محمد صلاح الدين مصطفى بكر ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٧٩ .
- ١٩٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو بكر الأنباري ، (تح : إبراهيم السامرائي) الطبعة الثانية ، مكتبة بغداد ، ١٩٧٠ .

١٩٥- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (تح : علي محمد الضباع) دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .

١٩٦- النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير (تح: محمود محمد الطناحي ، وطاهر أحمد الزاوي) الطبعة الأولى ، المكتبة الإسلامية ، ١٩٦٣ .

١٩٧- النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري (تح: محمد عبدالقادر أحمد) الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٩٨- معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، طبعات مختلفة : ١ (تح: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم) دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥ ، و ٢ (تح:عبدالعال سالم مكرم) الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٧ ، و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ (تح: عبدالعال سالم مكرم) دار البحوث العلمية ، والأول ١٩٧٥ ، والثالث ١٩٧٧ ، والرابع والخامس ١٩٧٩ ، والسادس ١٩٨٠ والسابع الطبعة الأولى ، ١٩٨٠

١٩٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان (تح : إحسان عباس) دار صادر ، بيروت ، د.ت .

ثالثاً : الأبحاث

١- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، فوزي الشايب ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ، الرسالة الثانية والستون ، ١٩٨٩ .

٢- في حقيقة الإدغام ، جعفر عابنة ، أبحاث اليرموك (سلسلة الاداب واللغويات) المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ١٩٨٦ .

٣- في النحو العربي ، إبراهيم السامرائي ، أبحاث اليرموك (سلسلة الاداب واللغويات) المجلد ١٢ ، العدد ١ ، ١٩٩٤ .

٤- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، فوزي الشايب ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٠ ، ١٩٨٦ .